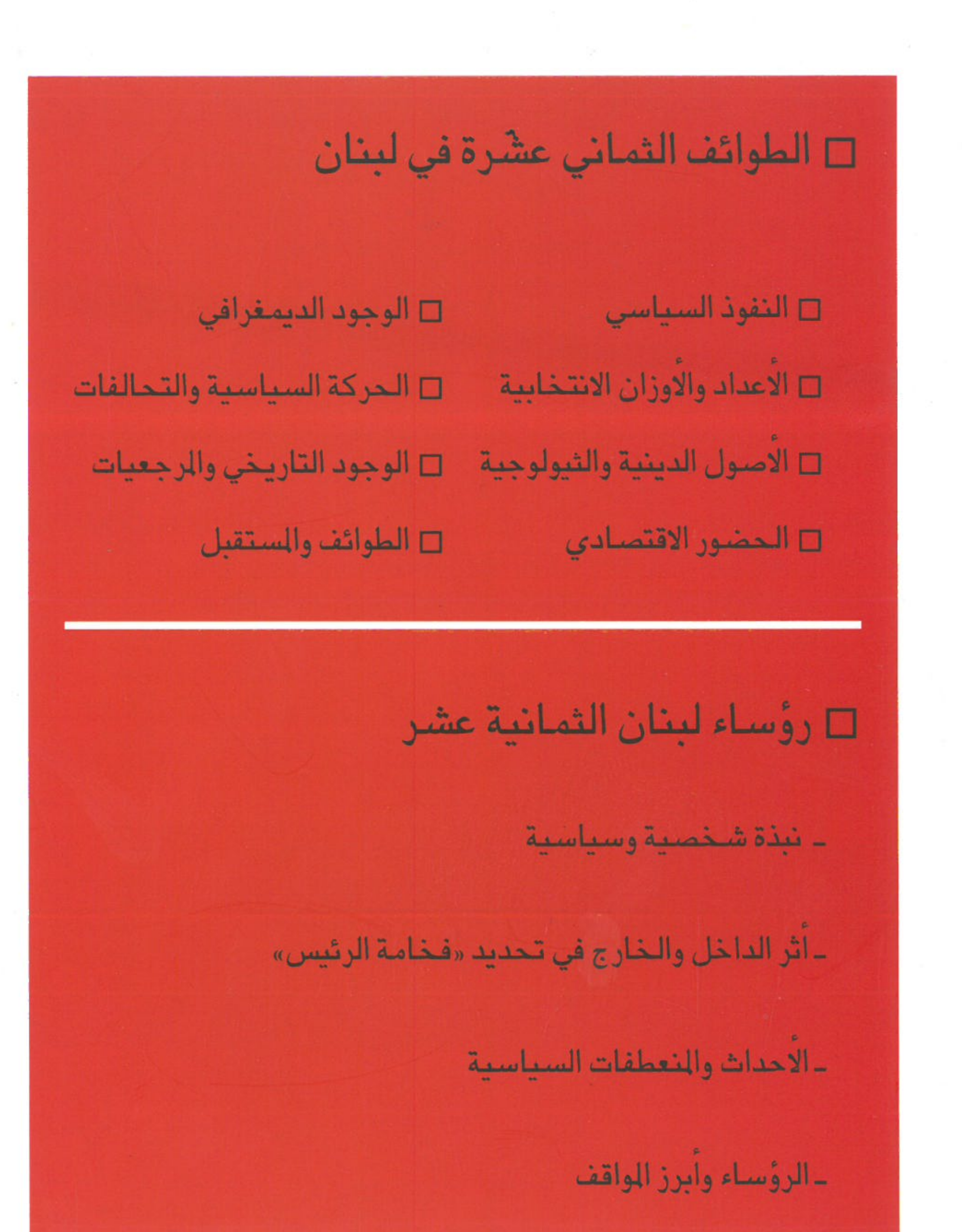
دولة الطوائف .. والرئاسة





يصدرها المركز العربي للمعلومات

كانون الثاني / يناير ٢٠٠٨

مجلة تعنى بقضية كل شهر
يصدرها «المركز العربي للمعلومات» بالتعاون مع جريدة «السفير»

العدد الخمسون كانون الثاني / يناير ٢٠٠٨

إعداد وإشراف:
بادية حيدر

إخراج وتنفيذ:
أحمد رياض سلمان

Maaloumat

A Monthly Periodical Journal
Published by The Arab Documentation Center & Assafir Newspaper

No. 50   January 2008

المدير المسؤول:
أحمد طلال سلمان



بيروت الحمراء نزلة السارولا
هاتف: ٠١/٣٥٠٠٨٠ ـ ٠١/٧٤٣٦٠١
ص. ب. ٨٢٨ / ١٣٥ بيروت لبنان

e.mail: maaloumat@arabdocuments.info

لشراء النسخة الالكترونية:
www.arabicebook.com

Issn: 1993-8084

المحتويات

الطوائف في لبنان

رؤساء لبنان

تقديم

ديموقراطية الطوائف في حمى الجيش

١

تنفّس المواطن البسيط الصعداء وهو يطمئن إلى أن القوى والتيارات السياسية المختلفة حتى على البديهيات، قد توافقت من على البعد، ثم تسابقت إلى تبني العماد ميشال سليمان مرشحاً مفرداً لرئاسة الجمهورية. لا هو شامت بمن كان «ضد» لأسباب مبدئية، فانقلب إلى «مع» لأسباب عملية، ولا هو مبهور بمن كان يتمسك «بمرشح معركة» أول ضحاياها الدستور والديموقراطية (!!) إلى داعية للتوافق، «حماية للوحدة الوطنية والنظام الديموقراطي».

لقد «اختار» المواطن البسيط هذا «المرشح» قبل القوى السياسية، متغلباً على انحيازاته الحزبية وعصبيته الفئوية.

كذلك فقد اختار رجال المال والأعمال والهيئات الاقتصادية عموماً هذا «المرشح»، متغلبين على انحيازهم البديهي المفترض إلى حاكم مصرف لبنان، الذي يتخذونه عنواناً للنجاح.

اختارته العائلات التي صار الخوف مسكنها، تحتمي داخل قوقعته من طموحها إلى حياة طبيعية لا مطامح فيها أكثر من أن تطمئن إلى أن معيلها سيجد عملاً، أو سيبقى في مؤسسة يبرّر نجاحها استمرارها، وأن تلميذها سيذهب إلى مدرسته ويرجع منها سالماً، وإلى أن أبناءها وبناتها المؤهلين والمؤهلات حملة الشهادات من جامعات محترمة، سيجدون بعد عناء البحث المضني مصدر رزق مشروع.

لعل أكثرية اللبنانيين قد اختارت العماد سليمان بالحاجة أكثر مما بالرغبة، على ما يمتلكه من مؤهلات مطمئنة... ولعلها قد اختارته «نكاية» بالسياسيين المحترفين الذين عجزوا وأعجزوها عن مواجهة حقها في حياة طبيعية، فأخذوها إلى الانشقاق الذي يصعب فهمه بالسياسة (كما هي السياسة في بلاد الناس) وإلى احتقار تحرير الأرض بدماء أبنائهم الشهداء، وإلى مزيد من التورط في تسليم القياد إلى السفارات و«الدول»، والاكتفاء بتلقي التعليمات والتوجيهات، شفهية أو مكتوبة، على أنغام أناشيد الديموقراطية والحرية والسيادة والاستقلال، ناهيك بالعنفوان (وهو امتياز لبناني فريد، كما نظامه)...

٢

لا بد من بعض الكلام الصريح:

أولاً، ليس تبني ترشيح العماد سليمان اليوم شهادة براءة لهؤلاء الذين جعلوا اختياره ضرورة تتجاوز القتال لفرض مرشحهم أو مرشحيهم. وليس فعل تبرؤ مما وقع وكان من أحداث كادت تذهب بلبنان، دولة وشعباً ونظاماً فريداً.

ثانياً، من الأمور اللافتة والتي لا بد من التوقف أمامها أن هذا الجيش قد ظل خارج المستنقع الطائفي، برغم كل المحاولات لرميه في ذلك المستنقع، ربما للخلاص منه كقوة ضامنة للتوازن الوطني العام، استعصت على الانقسام الطائفي والمذهبي، كما استعصت على التدجين والتسليم بالاحتلال الإسرائيلي بوصفه قدراً، واستطرادا على اعتبارها «قوة حليفة» للاحتلال الأميركي في العراق، أو «قوة محايدة» في مواجهة ما تدبره إسرائيل ضد شعب فلسطين، وفيه ما يهدد لبنان في نظامه بل وفي وجوده.

ثالثاً، إذا كان «الجندي» ومن باب أولى الضابط هو «النموذج الخام» للمواطن اللبناني فهذا يعني أن هذا «المخلوق» لا يولد طائفياً أو مذهبياً وقد شهر سلاحه لقتال أخيه، صهره، جاره، وإجمالاً مواطنه «الآخر».

لعل هذا بين أسباب كثيرة تفسر بقاء الجيش خارج هذا المستنقع الطائفي وبريئاً من آثامه، برغم المجهود الهائل الذي بذلته التيارات والقوى الطائفية ذات الشعار السياسي لاستمالته، البعض إليها، والبعض الآخر ضد «القوى المعادية».

... ولعل هذا أيضاً يفسّر كيف لم ينشطر الجيش وهو يواجه الانشطار في الشارع، الذي بلغ في بعض اللحظات حافة الاقتتال الأهلي.

رابعاً، وهذا مكمن السر: كيف استطاع هذا الجيش أن يبقى، دائماً، الحل الذي يمكن اللجوء إليه لإنقاذ الديموقراطية الطائفية من نفسها؟!

لسوف يكون العماد ميشال سليمان **ثالث** رئيس للجمهورية يفرضه عجز أهل السياسة عن مواجهة الأزمات التي يستولدونها بقصر نظرهم أو بمجافاتهم للجوامع الوطنية، بغض النظر عن الادعاءات، أو لقصورهم عن قراءة التحولات الهائلة التي

تشهدها المنطقة وضرورة حماية لبنان من آثارها المدمرة عليه، بالاحتماء بطبيعته، أي بهويته وجغرافيته وأساساً بوحدة شعبه.

لقد جاء اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية كفعل ضرورة لحماية لبنان من انحياز بعض أركان نظامه إلى أحلاف وارتباطات أجنبية تجعله في مواجهة مفتوحة ليس فقط مع محيطه، بل أساساً بين أبنائه.

وأنه لمن «المبهج» أن نسمع الآن، وبعد نصف قرن من الاستنجاد بفؤاد شهاب والمؤسسة العسكرية لحماية النظام، الشهادات في خطورة الدور الذي قام به «القائد» في استنقاذ الديموقراطية ونظامها الطوائفي!

كذلك فقد جاء العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية كفعل ضرورة لاستبقاء النظام الديموقراطي الطوائفي... أو هكذا قدم إلى اللبنانيين.

وها هو العماد ميشال سليمان يتقدم إلى منصب الرئاسة بأصوات تداني الإجماع لإنقاذ النظام الذي كادت تذهب به حمى الطوائفيات والمذهبيات، والأخطر: افتضاح مجافاة هذا النظام لأي مفهوم ديموقراطي وإلغاء دور «المواطن» فيه.

لكأنما الجيش هو الملجأ الأخير لحماية النظام من الديموقراطية الطوائفية...

مع أن كثيرين ينظرون إلى مؤسسة الجيش على أنها النموذج لهذه الديموقراطية الفريدة في بابها، ولهذا النظام الذي لا نظير له ولا شبيه في أربع رياح الأرض.

الجيش يحمي الديموقراطية، بينما الأصل أن تحمي الديموقراطية النظام ودولته، والجيش واحدة من مؤسساتها لا أكثر.

ولأن الأمن والأمان والاطمئنان إلى أن «الطريق آمنة وسالكة» هو الشغل الشاغل الآن، فقد أرجأ اللبنانيون النقاش الفقهي حول الديموقراطية الطوائفية إلى ما بعد إنجاز التعديل الرابع أو الخامس لدستور هذه «الجمهورية» التي لا مثيل لها في الكون أجمع!

طلال سلمان

الطوائف في لبنان

الموارنة اليوم
والرئاسة وثنائية الزعامة .. وبكركي



القصر الجمهوري في بعبدا.

«إذا خسر المسيحيون في لبنان، ولا سيما الموارنة منهم، منصب رئاسة الجمهورية، فلن يبقى ما يشجعهم على البقاء في هذا البلد».

بهذا الكلام الصريح يختصر الأب الدكتور ناصر الجميّل ما يردده الموارنة في العلن وما يرسخ في وجدانهم. فرئاسة الجمهورية في لبنان ليست تفصيلاً ثانوياً في تاريخ الموارنة ووعيهم. هي الترجمة العملية لحلم راودهم منذ مئات السنين. حاربوا من أجله وهادنوا. نسجوا علاقات عبر الحدود وخاضوا مغامرات. قاتلوا وتقاتلوا في ما بينهم وبقي حلم «الأمة المارونية» أن يكون لها وطن مستقل.

ساهمت ظروف وأحداث متعددة في ولادة لبنان. ويعتبر الموارنة، وقد يشاركهم كثيرون، ان هذا البلد أنشئ من أجلهم ولتكون لهم فيه الارجحية، وترجمتها، وربما صمام أمانها، منصب الرئاسة الاولى.

يقول البطريرك صفير «هناك حقيقة تاريخية لا سبيل الى إنكارها، وهي ان كنيستنا المارونية، ونقولها ببساطة، كان لها دورها الكبير في تكوين لبنان، وما تميّز به من خصائص وما تفرد به من ميزات».

وترجمة لهذه «الحقيقة التاريخية» كانت الكنيسة دوماً «تسهر» على الرئاسة الأولى و«تراقبها» وتعتبرها «سند» المسيحيين في لبنان ومصدر استقرارهم السياسي. ومع ذلك نادرة هي العهود التي ساد فيها الوفاق والانسجام التام بين رئيس الطائفة المدني ورئيسها الروحي. فالتنافس الضمني ظل قائماً على الدوام بين من «أعطي مجد لبنان» ومن انتخب رئيساً عليه. أما أشكال ذلك التنافس وحدته وعلنيته فلها علاقة بشخصية كل من البطريرك والرئيس. الا ان الخلاف، الذي وصل مراراً الى حد القطيعة والمقاطعة، كان يقف عند حدود «الحفاظ على موقع الرئاسة وهويتها، حتى لو اقتضى ذلك «تنازلات» من «صاحب

الغبطة» باعتبار الكنيسة «أم الصبي» كما يقول أسقف ماروني. يضيف «إن مواقف البطريركية المارونية والكنيسة تنبع من ثوابت وطنية وقيم محددة، هي القيم التي ارتضاها الموارنة يوم ناضلوا بكل جهدهم لقيام لبنان. ثوابت الكنيسة لا تتبدل وهي لا تبحث عن مصالح او مكاسب شخصية. وقد تكون الكنيسة المارونية أكثر العائلات الروحية التي تشعر بنفسها معنية ومسؤولة عن بقاء لبنان وديمومته وفق الميثاق الذي توافق عليه اللبنانيون. وان البطاركة الذين تعاقبوا على سدة الكرسي البطريركي بقي هاجسهم دوماً الحفاظ على المسيحيين، وليس الموارنة فقط، في لبنان وذلك في إطار التعايش مع سائر الطوائف. فالعيش المشترك الفاعل والمتفاعل مع الآخرين أساس مفهوم الكنيسة لرسالة لبنان ودوره».

يبتسم الأسقف عند مراجعة العلاقات التي حكمت رؤساء الجمهورية المتعاقبين بالبطريركية. وتزداد ابتسامته اتساعا عند سؤاله عن «منسوب الخلاف على الزعامة» بين البطريرك والرئيس في خلفية تلك العلاقات.

الطائفة والكنيسة: يعود الى التاريخ ليشير الى «أن الطائفة المارونية نشأت حول الكنيسة. وكان البطريرك هو المسؤول الديني والزمني عن الطائفة. لكن ذلك تطور مع الوقت، بما ليس من مجال للاستفاضة فيه، الى ان وصلنا الى قيام «لبنان الكبير» ودور الكنيسة في هذا المجال، وبعدها نشوء الجمهورية اللبنانية برئاسة ماروني. لست ادري مدى رسوخ فكرة المرجعية البطريركية الزمنية في الوجدان الماروني الشعبي. لكنني على ثقة بأن الالتباس لا يزال قائماً، الى حد ما، عند الموارنة. وغالباً ما تبدأ العهود الرئاسية بالالتفاف حول الرئيس، وتمن ضمني بانكفاء دور بكركي، وتنتهي بمناشدة بكركي القيام بدورها وتحمل مسؤولياتها الوطنية».

يتذكر «الخلاف الحاد الذي قام بين البطريرك المغفور له مار بطرس بولس المعوشي والرئيس كميل شمعون. يومها، وشمعون ساحر الموارنة وبطلهم، راح يتردد ان العشب سينبت على أدراج بكركي لأن أحداً لن يطأ عتبتها او يزور سيدها بسبب خلافه مع الرئيس. لكن العشب لم يعرف طريقه الى أدراج بكركي على عكس المرحوم الرئيس شمعون الذي عاد ليكون، من زوار بكركي الدائمين».

يضيف مشدداً «إن بكركي لا تملك مشروعاً سياسياً محدداً. هي تحتضن القيم التي نشأ عليها لبنان وتوافق عليها اللبنانيون. خطوطها العريضة قيام دولة حرة مستقلة. دولة مؤسسات، لحقوق الإنسان فيها اولوية. دولة ديموقراطية، مدنية يعيش اللبنانيون فيها معاً ومرجعهم جميعاً الدولة بسلطاتها العادلة والمستقلة».

يؤكد الأسقف «أن ما ذكرت بعض من ملامح لبنان الذي تؤمن به الكنيسة. وهي تتمنى ان يترجمها رئيس الجمهورية الماروني الذي، صحيح انه لكل لبنان لكنه، في الاصل ماروني في بلد تحكمه التركيبة الطائفية. والكنيسة اليوم تعيش قلقاً حقيقياً وهي تشاهد ابناءها يهاجرون ويختارون ان يبقوا موارنة لا لبنانيين. وهي تتمنى ان يتمكن الرئيس الجديد المنتظر من إعادة الاعتبار لدور لبنان ورسالته فلا يتحول الى «وطن روحي» فقط للموارنة وسائر المسيحيين، والا يعود لهم دور سياسي يؤدونه فيه مع الآخرين».

زعامة برأسين: لم يقتصر «التنافس» الضمني على «رئاسة» الموارنة، ومن خلالهم لبنان، بين بطريركهم والرئيس. فمنذ أواسط الثلاثينات كان الموارنة مشدودين الى زعامتين متنافستين ومنقسمين بينهما وعليهما. من إميل اده وبشارة الخوري يومها الى سمير جعجع وميشال عون حاضراً. من الكتلتين الدستورية والكتلوية الى الحلف والنهج، من كميل شمعون وحميد فرنجية وفؤاد شهاب الى ريمون اده وبيار الجميل وسليمان فرنجية فالكتائب و«القوات» و«الاحرار». اختلفت الظروف والاشخاص والتوازنات، لكن بقي الموارنة دوماً منقسمين بين تيارين ونزعتين.

والمزاج الماروني عموماً، شأنه شأن غالبية الأقليات، يميل الى الأكثر تطرفاً وتمسكاً بـ«حقوق الطائفة». لذا فإن الأفكار الحادة والخطاب الذي لا يقبل التسويات يلقى «احتضاناً» في الوسط الماروني. لكن بحسب قانوني ماروني مخضرم فإن «التجارب أثبتت ان الموارنة لم ينجحوا في لبنان ولم يبنوا شبكة أمانهم الا حين عقدوا تسويات تاريخية مع شركائهم واعتمدوا لغة التعقل والانفتاح وكانوا مرنين ومعتدلين».

ويربط هذا القانوني بين «خوفهم كأقلية والضمانة التي يرونها في رئاسة الجمهورية» ويضيف «**على الرغم من كل ما قيل عن تراجع دور الرئيس وانتزاع صلاحياته في مؤتمر الطائف الا ان واقع الامور وحقيقتها مغاير. فالرئيس لا يزال يتمتع برزمة من الصلاحيات غير قليلة، وقد يكون أهمها تعيين رئيس للحكومة. وان الاستشارات النيابية التي نصت عليها المادة ٥٣ من الدستور في بندها الثاني تبقى، مهما اجتهد المجتهدون، شكلية أكثر منها إلزامية. فهي كمثل التوصيات غير مقيدة في حكم القانون**». يضيف «يعتقد البعض ان اتفاق الطائف انتقص من حق رئيس الجمهورية في حل البرلمان. لكن للتذكير فقط فإن ذلك لم يكن ليتم من دون موافقة مجلس الوزراء في ظل أحكام المادة ٥٥ السابقة. وان الطائف لم يبدل الكثير في هذه الصلاحية وانما وضع لها بعض الضوابط الشكلية. وبعيداً من الدخول في تفاصيل السلطة المطلقة او المقيدة للرئيس فإن اعتباره رمزاً لوحدة البلاد والحفاظ على دستورها له في حد ذاته دلالات غير بسيطة لدور الرئيس ومكانته».

يضيف «بعيداً» عن المقاربة القانونية والدستورية فإن موقع الرئيس في النظام الطائفي اللبناني يجعل دوره محورياً في الحياة السياسية في البلاد».

أما الأب الجميّل فيعتبر «أنه مع كل ما انتزع من صلاحيات

من رئاسة الجمهورية، وعلى رغم الحال غير المريحة التي وصل اليها في حاضرنا، فإن وجود رئيس ماروني وقائد جيش ماروني، مصدر اطمئنان للموارنة». يضيف واصفاً الأمور بواقع القلق الذي يحكم العقل الباطني للموارنة «ان وضع المسيحيين في الشرق وتجربتهم لا تبعث على الاطمئنان. لذا إذا خسرنا الحيثية السياسية التي لنا في لبنان، وإذا تراجعت مشاركتنا الفاعلة في إدارة شؤون البلد لا شك أن كثيراً من المسيحيين، وليس فقط الموارنة، سيشعرون بالخوف وعدم الإحساس بالضمانة وسيهاجرون. وهذا لا شك خسارة كبيرة للمسيحيين في لبنان والشرق والعالم. خسارة لتجربة رائدة ومتميزة. كما انها خسارة أكبر للمسلمين، في لبنان، على أكثر من مستوى وصعيد. وبالتالي لا يعود هناك مبرر لبقاء لبنان بواقعه الذي نعرفه».

يقول الجميّل بصراحة وأسلوب رصين ما يهمس به الموارنة بأسلوب أكثر فجاجة: «إذا لم يكن لبنان ماروني الرئاسة وللموارنة فيه دور بارز، ان لم يكن الابرز، تمسكاً بأفعل التفضيل، فلا ضرورة لوجوده».

لا للعرض الروحي: ولم يكن موضوعاً هامشياً ما أثير في «المجمع البطريركي الماروني» من تخوف حقيقي في أن «يتحول لبنان الى وطن روحي للموارنة على غرار ما هي روما للكاثوليك وبالتالي لا يعود كل ماروني لبناني حكماً، كما النشأة والتطور، بل يتمسك الموارنة بهويتهم وخصوصيتهم الدينية والطائفية والحضارية ويتنازلون عن المكون الابرز لها والتلازم معها وهي لبنانيتهم».

لكن النقاش في هذا المجال مستفيض. وقد برزت داخل المجمع آراء متنوعة تعكس تبايناً في وجهات النظر المارونية الى موقعهم في السلطة، بما فيها رئاسة الجمهورية، ودورهم فيها وحضورهم.

يقول أسقف ماروني راع لأبرشية من «الأطراف» ان «ربط الوجود الماروني بموقع في السلطة أيّاً كان هذا الموقع ولو الرئاسة الاولى إضعاف للمسيحيين والموارنة تحديداً. فالرئاسة خصصت للموارنة منذ الاستقلال اي منذ عشرات العقود بينما الموارنة كانوا قبلها في لبنان منذ مئات السنين. وإن ما عايشوه في هذه البقعة من العالم لم يكن دوماً مطمئناً ومريحاً ومدعاة استقرار او بحبوحة. لقد اضطهد بطاركتهم وقتلوا ونفوا وتمت محاربتهم والتضييق عليهم ولم يغادروا هذه الارض. **مشكلتنا اليوم ليست في المناصب التي لا تضمن شيئاً. مشكلة الموارنة اليوم في تبدّل المفاهيم والقيم. لم يعد الماروني مهتماً بأرضه ووطنه تأكيداً لهويته الخاصة وتواصلاً مع تاريخه. صار يستسهل الهجرة لان مفاهيمه تبدلت**»، ويعتبر الاسقف «أن رئاسة الجمهورية وحدها لا تكفي ليضمن الموارنة بقاءهم في هذا البلد». يضحك متابعاً «لا يعني ذلك ان عليهم المطالبة بسلطات أخرى، وان كنت أظنهم لا يمانعون.. انما عليهم العمل على أكثر من جبهة ليستعيدوا، ان شاؤوا مجدهم الذي أضاعوه. يجب ان يعودوا الى المؤسسات والى القوانين التي وحدها تحميهم وتضمن حقوقهم. فإن خالف الآخرون القانون او خرقوا الدستور على الموارنة الا يفعلوا. عليهم ان يبشروا بحقوق الإنسان ويدافعوا عنها. هي لغة العصر الجديد ولغة الحضارة الإنسانية. على الموارنة احترام الآخرين، المختلفين معهم وعنهم، والدفاع عن كامل حقوقهم لينالوا هم حقوقهم. عليهم ان يتعاونوا مع اخوانهم في اعادة بناء لبنان بلد ديموقراطي منفتح على العالم، محافظ على خصوصيته التي يشكل الموارنة مكوناً اساسياً منها، لكنهم يبقون جزءاً لا يكتمل الا بوجود كل الآخرين».

يختم الأسقف بالقول «يمكن ان نضيف الكثير لكن الاختصار يقتضي ان نقول ان رئاسة الجمهورية تضمن للموارنة شكل المشاركة في السلطة اما التحدي الحقيقي فهو ما يحمله الرئيس من رؤية ومقدار ما يشاركه أبناء طائفته في هذه الرؤية. رؤية متطورة وحديثة للبنان تعيد اليه الدور والمكانة. اذ ماذا ينفع الموارنة لو ربحوا رئاسة الجمهورية وخسروا الجمهورية التي طالما حلموا بإقامتها واحة في هذا الشرق؟».

رئيس بمهام كثيرة: لا ينفك الموارنة يفاخرون بأنهم آباء الكيان اللبناني. وهم يعتبرون ان من مهام رئيس الجمهورية الأساسية الحفاظ على الكيان وحمايته. يؤكد النائب سمير فرنجيه هذا الكلام لكنه يضيف «إن المشكلة الأساسية عند الموارنةهي انهم عند كل محك انتخابي رئاسي يعودون الى لحظة التأسيس. لم يستطيعوا ان يجددوا في دورهم ويبنوا ويضيفوا عليه. كان الدور التاريخي كيانياً وقد دفعوا اثماناً باهظة ثمن اكتشاف المهمة المزدوجة المفترضة للرئيس. فعليه تقع مسؤوليةصيانة الوحدة الداخلية وتعزيز مناخاتها. وبالتالي فإن الدفاع عن الكيان مشروط بالدفاع عن هذه الوحدة ومندرجاتها. فقد تبين منذ ما قبل الحرب اللبنانية ان اي إشكال او اهتزاز في الوحدة يؤدي الى ضرب الكيان وتصدعه. هذا يعني ان على الرئيس التوفيق بين جدليتين. فهو ماروني يمثل طائفته لكنه في الوقت نفسه مضطر الا يمارس مهمته الا من منظار لبناني وطني. فهو ليس طرفاً وفريقاً في اقتسام مغانم او حصص او مرجعاً لفئة او جهة على أخرى. ببساطة المطلوب منه ان يكون مدافعاً عن مطلب المسيحيين في الكيان لا ان يكون ممثلهم والناطق باسمهم ضمن هذا الكيان».

ويجد فرنجية ان على رئيس الجمهورية الجديد أعباء ومهام إضافية. ففي هذه اللحظات التي يعاد فيها رسم معالم المنطقة العربية وتوجهاتها الأساسية فإن لدى رئيس جمهورية لبنان مهمة التمثيل الرمزي لمسيحيي الشرق في هذا الانتقال من عالم عربي قديم الى آخر جديد. مسؤوليته مضاعفة في هذا المجال وهي غير سهلة او بسيطة. فالدور الذي سيضطلع به يؤكد الطابع المتنوع للعالم العربي. وهذه ضرورة وحاجة».

أما الأسقف المقيم في «الاطراف» فيعتبر ان «دور رئيس الجمهورية ان يعيد أولاً الثقة بالجمهورية في الداخل والخارج.

والثقة تبنى على مجموعة أمور تبدأ في شخصية الرئيس وتنتهي بالشفافية التي سيمارس فيها الحكم. وبين هذه وتلك مساحة واسعة لبناء المؤسسات والفصل بين مهماتها واحترام خصوصياتها ومكافحة الفساد.

بين هذه وتلك مساحة واسعة لقيام نظام ديموقراطي حقيقي يتساوى فيه المواطنون ونظام انتخابي تحترم فيه إرادتهم وخياراتهم ويعكس تمثيلهم.

بين هذه وتلك إعادة تأكيد على الثوابت اللبنانية من العيش المشترك الى الحرية والانطلاق منها الى آفاق أرحب في كل ميادين الاقتصاد والثقافة والعلم. ليس مطلوباً للجمهورية رئيس ماروني ينسى مارونيته على امتداد ولايته لست سنوات ويتذكرها في الأشهر الأخيرة، كما ليس مطلوباً رئيس لا يتذكر سوى مارونيته ويظن انه قادر على الحكم باسمها وحدها. يريد الموارنة رئيساً منهم لكل لبنان».

أشار كمال الصليبي في إحدى مقالاته الى ان «الطائفة المارونية هي الأكثر نجاحاً سياسياً بين مسيحيي العالم الإسلامي». لكن هذا الكلام يخضع لتحديد متواصل لمعايير النجاح والفشل.

وعلى أبواب الاستحقاق الرئاسي يستعيد أسقف بارز ما صدر عن «المجمع البطريركي»: «ان قدر الموارنة وخيارهم ان يتمسكوا برسالتهم التاريخية وأن يكونوا عامل تواصل في هذا الشرق بين مكوناته المتعددة وبينه وبين العالم، وقوة دفع نحو المستقبل في مواجهة التخلف. فهم ليسوا أقلية ترتبط بعلاقات تجاور وتساكن مع الآخرين وتبحث عن سبل تنظيم تعايشها مع الأكثرية والمحافظة على خصوصيتها. انهم جماعة لها دور فاعل من خلال تواصلها وتفاعلها مع كل الجماعات في رسم مستقبل مشترك لها ولهم، يقوم على المبادئ التي تؤمن للإنسان حريته وتحفظ كرامته وتوفر له العيش الكريم».

هي باختصار نظرة الكنيسة، «الناطق الرسمي باسم الموارنة» الى دورهم وخياراتهم. هذا الدور الذي قد تشرع له الابواب الواسعة اذا تبناه الرئيس الجديد للجمهورية او قد تسد في وجهه الآفاق ان كان الرئيس العتيد يملك فيه رأياً آخر او وجهة نظر أخرى.

(تحقيق دنيز عطاالله حداد، «السفير»، ٢٠٠٧/٩/٢٠)

مواقع يشغلها موظفون من الطائفة المارونية

الموقع	الاسم
قائد الجيش اللبناني	ميشال نهاد سليمان
حاكم مصرف لبنان	رياض توفيق سلامة
رئيس إدارة التفتيش المركزي ـ رئاسة مجلس الوزراء	جورج مارون عواد
رئيس مجلس القضاء الأعلى	انطوان البر خير
رئيس مجلس شورى الدولة	غالب عبد الله غانم
المدير العام للمالية ـ وزارة المالية	آلان كوستي بيفاني
المدير العام للجمارك ـ وزارة المالية	أسعد اسكندر غانم
عضو المجلس الأعلى للجمارك	شاغر (يشغله شفيق مرعي كعضو مناوب)
الرئيس والمدير العام للمؤسسة العامة للإسكان	أنطوان ديب شمعون
محافظ البقاع ـ وزارة الداخلية والبلديات	أنطوان نهاد سليمان
المدير العام للدفاع المدني ـ وزارة الداخلية والبلديات	درويش لويس حبيقة
المدير العام للتعاونيات ـ وزارة الزراعة	جوزف سليم طربيه
مدير عام المناقصات ـ التفتيش المركزي	شاغر (تشغله بالإنابة دلال بركات)
رئيس مجلس الإدارة مدير عام مؤسسة المحفوظات الوطنية ـ رئاسة مجلس الوزراء	فؤاد بدوي عبيد
نائب رئيس مجلس الجنوب ـ رئاسة مجلس الوزراء	جان أنطوان مخايل
مدير عام التجهيز المائي والكهربائي ـ وزارة الطاقة والمياه	فادي جورج قمير
المدير العام للتربية ـ وزارة التربية والتعليم العالي	شاغر (يشغله بالإنابة وائل التنير)
رئيس مجلس إدارة ومدير هيئة إدارة السير والآليات والمركبات	فرج الله فوزي سرور
المفتش العام الصحي والاجتماعي والزراعي في التفتيش المركزي	الياس كميل طنوس (الخوري)
المدير العام للآثار ـ وزارة الثقافة	فريدريك ابراهيم الحسيني
مفتش عام ـ مفوض الحكومة لدى الهيئة العليا للتأديب	شاغر
رئيس اللجنة الإدارية لتنفيذ المشروع الأخضر	غلوريان أبو زيد
رئيس مجلس الإدارة ـ مدير عام مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية ـ وزارة الزراعة	ميشال أنطوان أفرام
المفتش الإداري العام ـ التفتيش المركزي	مطانيوس خليل الحلبي
رئيس إدارة الأبحاث والتوجيه ـ مجلس الخدمة المدنية	ناديا ميشال مراد
رئيس مجلس الإدارة ـ المدير العام لتلفزيون لبنان	ابراهيم الخوري
نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار	آلان نجيب قرداحي
رئيس مجلس الإدارة ـ مدير عام مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان	جوزف مخايل نصير
المدير العام لمؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية	شاغر
المؤسسة الوطنية لضمان الودائع	خاطر أبي حبيب
مدير كازينو لبنان	خاطر أبي حبيب (موقت)
المدير العام للحبوب والشمندر السكري ـ وزارة الاقتصاد والتجارة	أنطوان فكتور خوري
رئيس المجلس الدستوري	شاغر
رئيس مجلس الإدارة ـ المدير العام لمؤسسة كهرباء لبنان	كمال فؤاد الحايك
مدير عام الشؤون العقارية	بشارة موريس قرقفي
رئيس مجلس إدارة المعهد الوطني للإدارة	ايلي أنيس عساف
المدير العام للنفط ـ وزارة الطاقة والمياه	شاغر (يشغله بالوكالة مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان كمال الحايك)
عضو لجنة الرقابة على المصارف	أمين عواد
رئيس مجلس الإدارة ـ مدير عام مؤسسة اليسار	ايلي فيليب شديد
المدير العام للمؤسسة الوطنية للاستخدام	شاغر (يشغله عبد الغني شاهين بالوكالة منذ ٢٠٠٤/٤/٢٩)
مدير عام رئيس فرع الشؤون الوزارية ـ رئاسة مجلس الوزراء	أندرا جرجي صادر
مدير عام معرض رشيد كرامي الدولي	أنطوان بورضي

(«الديار»، ٢٠٠٧/٣/٢٥)

دير بكركي

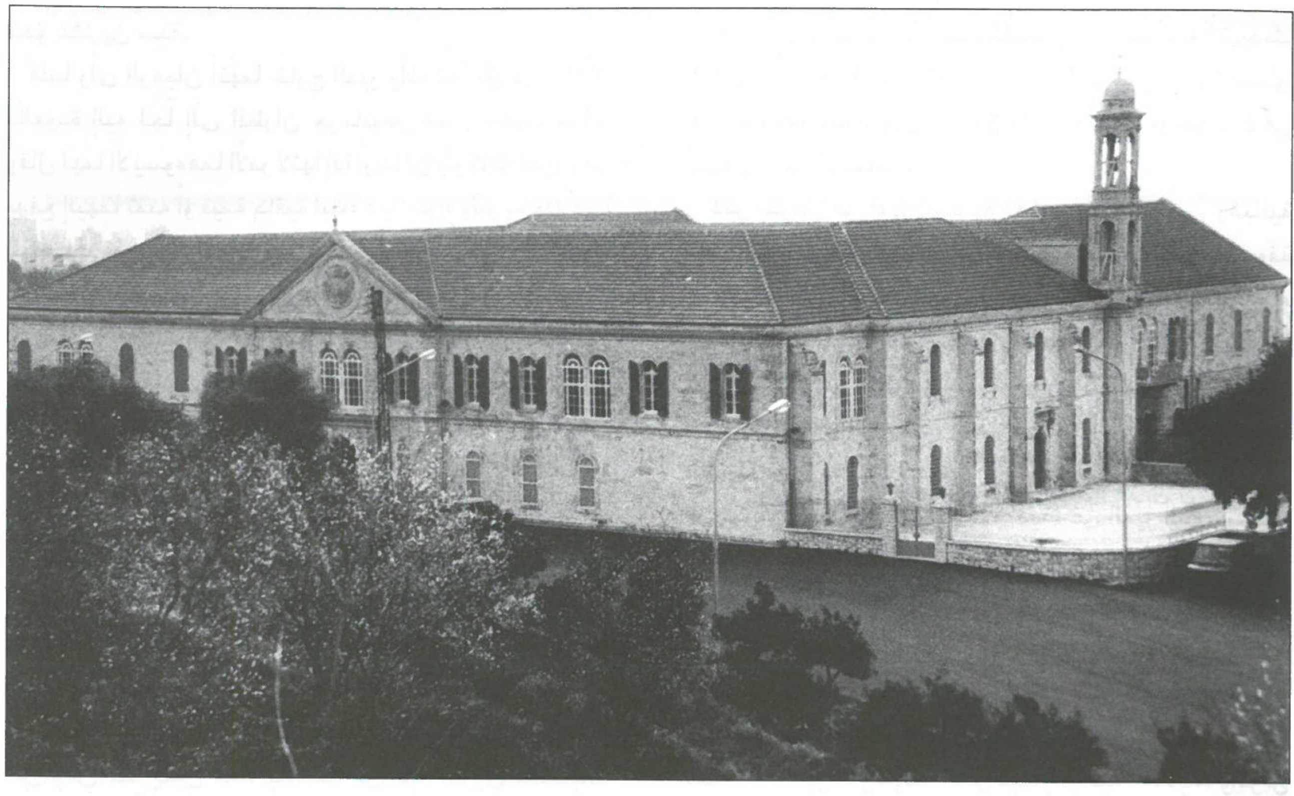
لدى زيارتك للصرح البطريركي تستولي عليك رهبة المكان، وتستوقفك أصداء الماضي البعيد، فيروح الزائر يتساءل ويستفهم ويستقرئ الأحداث التي كان الصرح البطريركي مسرحاً لها. ويتخيل ملامح الوجوه التي كان لها دورها وتناوبت على صنع التاريخ فيه. وكلما ولج الداخل وصعد الأدراج وتأمل في دقة هندسة البناء وتناسق الأعمدة الضخمة ومشى في الأروقة ودخل ردهات الاستقبال تسابقت الأفكار وتراكمت الأسئلة وتضاعفت علامات الاستفهام فيطرح على نفسه وعلى مرافقيه سيلاً منها ويبدأ يستفسر عن كل شيء. فلهذا الصرح تاريخ عريق عندما تقرر ضرورة إيجاد مكان في كسروان ليكون كرسياً ثابتاً لبطاركة الموارنة في دير بكركي وأن تكون كل خيراته الثابتة وغير الثابتة ملكاً مؤبداً للكرسي البطريركي بعد التئام المجمع الطائفي الرابع في عهد البطريرك يوسف اسطفان ١٧٦٦ ـ ١٧٩٣ برئاسة وحضور القاصد الرسولي المطران جرمانوس آدم الملكي وحضور أساقفة الطائفة المارونية والرؤساء العامين للرهبانيات الثلاث وبعض الكهنة والمشايخ والأعيان.

موقع الدير الجغرافي: يقوم الصرح البطريركي الماروني في بكركي على تلة خضراء من تلال كسروان الجميلة، وهو المقر الشتوي للبطاركة الموارنة فيطل وهو مجلل بالقرميد الأحمر من خلال غابات الصنوبر وأشجار السنديان على بيروت العاصمة وعلى البحر الأزرق ومدن ساحل كسروان، كما يطل على جبل حريصا وتلاله السبع المجاورة ومن ذروة إحداها تطل على البر والبحر سيدة لبنان المعروفة «بسيدة حريصا».

يرتفع هذا الصرح عن سطح البحر ٢٠٠ متر تقريباً ولا يفصله عن ملامسة الموج سوى حوالى ٢٠٠٠ متر خطاً مستقيماً غير أن المسافة التي تفصله عن العاصمة بيروت تبلغ ما يقارب ٢٠ كيلومتراً فيحتل الصرح البطريركي في موقعه الجغرافي مكاناً رائع الإشراف على خليج جونية وقد يكون المنظر الممتد أمامه أحد أجمل المناظر في العالم.

كثرت التفسيرات في شرح اسم بكركي. بعض المؤرخين والباحثين قال إن اسم بكركي مشتق من اسم طائر «الكركي» وهو طائر كبير طويل العنق والرجلين أغبر اللون أبتر الذنب قليل اللحم. وكان هذا الطائر يشاهد قديماً في الموقع الذي شيد فوقه الدير. ومنهم من رد أصل الاسم إلى معناه السامي السرياني أي إلى الكلمة المركبة بيت ـ كركي (Beit Karke) بفتح الكاف الأولى ومعناها مكان مسور ومحصّن أو مكان مستدير ويصبح لكلمة بكركي إذا اشتقت من أصلها الآرامي السامي معنى «المعقل»، «الحصن»، «القلعة» التي تحمي كل من يلوذ بها ويكون أصل اشتقاقها الجذر السامي المشترك بين اللغات السامية ومعناه الأصيل الاستدارة. ومنهم من تصورها مشتقة من لفظة (Beit Karke) بكسر الكاف الأولى والثانية ومعناها مكان تحفظ فيه الأدراج والأسفار والطوامير اي مكتبة لحفظ الكتب والرسائل والسجلات. وهذا في رأيهم مطابق للواقع لكون المقر البطريركي يحتوي في مكتبته وأرشيفه على أدراج ووثائق وطوامير، ولكن هذا التفسير يظل بعيداً عن التصديق والواقع لأن المكان عرف بهذا الاسم قبل أن يصبح مقراً للبطريركية المارونية، وقبل أن يحوي مكتبة وأرشيفاً وحتى قبل أن يصبح ديراً. وعلى حد قول البطريرك الدويهي **إن اسم بكركي نسب إلى اسم الضيعة التي شيد في جوارها وكانت تسمى «بكركي».**

تذكر بعض الوثائق التاريخية القديمة التي كانت بيد البطريرك بولس مسعد (١٨٥٤ ـ ١٨٩٠) أن موقع دير بكركي لم يكن منذ القديم في موضع الصرح البطريركي الحالي، بل كان مشيداً بقرب كنيسة «سيدة البشوشة» الكائنة في الحرج بين أشجار الصنوبر والسنديان والملول. وهي تقع شرقي شمالي الصرح البطريركي وتبعد عنه مسافة ٥٠٠ متر تقريباً خطاً مستقيماً **فهذا الدير القديم شيده آل الخازن في مطلع القرن الثامن عشر في سنة يصعب تحديدها بالضبط وقد تسلمه بعدئذ الرهبان الأنطونيون من مشايخ آل الخازن حوالى سنة ١٧٢٠ في عهد البطريرك يعقوب عواد** (١٧٠٥ ـ ١٧٣٣) بشخص الرئيس العام الأنطوني آنذاك الأب سمعان عريض ومجلس مدبريه. وهناك شرح دقيق لتشييد دير بكركي القديم وطريقة تسليمه للرهبان الأنطونيين جاء على لسان القاصد الرسولي في جبل لبنان الأب «دازيداريو» من «كازاباشانا» من الأخوة الصغار المحافظين في التقرير الذي رفعه إلى مجمع انتشار الإيمان في ٢٣ أيلول سنة ١٧٥٣ على أثر زيارته لهذا الدير وبحثه عن حياة الراهبة «حنة عجيمي» ورهبانيتها الجديدة. ونقلاً عن لسان القاصد الرسولي ما حرفيته: «وبينما كنت أسعى في عقد الصلح المحدث عنه عنيت أن أبحث بحثاً دقيقاً في شأن دير بكركي الذي يقال عنه في القسم الأول من التعليم أنه كان يخص رهبان مار



دير بكركي

أشعيا الأنطونيين وقد حملوا على أن يبيعوه بقيمة وعدوا بها **وقد ثبت عندي أنه من زهاء خمسين سنة كان للشيخ خطار الخازن قسم من تلة بكركي وبعض أراض تغرس فبنى في أرضه كنيسة دعيت وقتئذ سيدة بكركي ثم حملت التقوى هذا الشيخ على أن ينصب لهذه الكنيسة كاهناً يتلو القداس فيها بحيث يتسنى لأهل الجوار أيام الأعياد الواجبة من باب الوصية أن يشهدوه (القداس) من دون أن يضطروا أن يسيروا مسافة ساعة على الأقل وفاء للوصية** فهذه الأفكار الصالحة بلغت به إلى أن يشتري بعض الأملاك أو الأراضي المحروثة من بيت الشمالي من قرية درعون ويبني بعض غرف لسكنى كاهن الكنيسة، وجاءه وقتئذ رجل غريب من قرية أخرى تدعى نصر العيادي (El-Hiade) كان يرغب عن الزواج ويحب حياة العزلة.

ففاوض الشيخ خطار صاحب سيدة بكركي بالاتفاق أن يقف عليها كل ماله ويسكن فيها معتزلاً وارتاح الشيخ إلى قبول هذا الوفاق وسمح له بأن يقيم بسيدة بكركي فلما استتب الوضع أخذ في إكمال البناء على نفقته وكان مؤلفاً من أربع أو خمس غرف صغيرة ليس له شكل دير. فلما أنجز البناء نصب له أولاً الشيخ خطار كاهناً من درعون يدعى القس حنا ثم كاهناً آخر من درعون أيضاً اسمه القس بطرس. فبعد هذين الكاهنين جعل الشيخ خطار «لا نصر» الدير المذكور مع الأراضي التي له والتي «لنصر» أيضاً وإن يكن «النصر» قد بدأ يشتري بعض قطع أراضي للرهبان الكرملتان ليكون مع الكنيسة انطوشا لهم على شرط أن يقيم مع نصر ثمة كاهن واحد في الأقل ثم صرف أيضاً الكرمليتان أنفسهم وجعل هناك راهباً أنطونياً من ريفون. ولما كان نصر لا يطيق أحداً أن يقيم معه زماناً طويلاً في السلام صرف الشيخ خطار الراهب الريفوني وجعل مكانه مع الشرط نفسه راهباً من رهبان مار أشعيا وهذا أيضاً صرف مراراً أو انصرف من ذات نفسه لأنه لم يكن يستطيع الإقامة مع نصر زماناً طويلاً. أما الشيخ فكان يرضيه ويأتي بغيره من الرهبانية نفسها مخافة أن يسيء إلى نصر وهو لا يزال يشتري أملاكاً جديدة للكنيسة واستمرت الحال على هذا الوجه إلى موت نصر.

تسليم دير بكركي إلى الرهبان الأنطونيين: وبعد ذلك سلم يعقوب بطريرك الموارنة الكنيسة والدير والأملاك إلى رهبان مار أشعيا وذلك برضى المشايخ الخوازنة ولاسيما الشيخ خطار الذي كتب الصك كما يتبين ذلك جلياً من صك تسليم هذا الدير الذي جرى سنة ١٧٣٠ وهذه الكتابة ترى في دفتر البحث عن دير بكركي في الصفحة ١٣ الحرف B وبقي الدير في يد الرهبان إلى سنة ١٧٥٠ ووقع خلاف بين الراهبين القاطنين في الدير وبين الشيخين الشقيقين الزاعمين أنهما صاحبا الدير لأنهما ولدا الشيخ خطار فخرج الراهبان من الدير بعد أن ملكوه

نحو عشرين سنة.

فلما رأى الرهبان أنهما خارج الدير وأنه لم يبق لهما رجاء بالعودة إليه لجآ إلى المطران جرمانوس الذي قبلهما بلطف وقال لهما ألا يسوءهما الأمر لأنها إذا أرادا أن يتركا له الدير فإنه يدفع إليهما ثمنه أو قيمة كافية لبناء دير سواه وهو يجعله ديراً للراهبات فذهب الراهبان بعد بضعة أيام إلى دير مار أشعيا حيث كان الرئيس العام وأخبراه بأن الشيخين الخازنيين قد أقصياهما عن دير بكركي وأنهما لجأ إلى المطران جرمانوس الذي قال لهما إذا أرادا أن يتركا له الدير فإنه يعطيهما دارهم لتشييد دير سواه. فراق هذا الرأي للأب العام وفي الحال أرسل مدبراً عاماً لعقد الوفاق فلما وقف على رغبة المطران جرمانوس في شراء الدير تكلم بهذا الشأن مع الأب العام.

وبعد مداولات مختلفة تم الوفاق بكل سلام وبرضى المدبرين العامين على أن يسلموا المطران جرمانوس دير بكركي فيعطيهم مقابل هذا التسليم ثلاثة آلاف وخمسماية قرش. وقد دفعت إليهم هذه القيمة كلها بجملتها فوفى بها الرهبان ديونهم وأنجزوا تشييد دير مار يوحنا المعمدان الذي كانوا باشروه من قبل وكل هذا يتبين جلياً بالبحث عن دير بكركي بالكتابات المسطرة على أفضل صورة من الفريقين في فرصة التسليم. فرأى القاصد الرسولي وتدبر كل هذه الكتابات فلم يستطع إلا أن يحكم أن دير بكركي ملك المطران جرمانوس وراهبات جماعة قلب يسوع.

بعد أن تسلم الرهبان الأنطونيون الدير الصغير الذي يقع على تلة بكركي وجهوا اهتمامهم بادئ ذي بدء إلى استصلاح أراضيه الزراعية فحولوا الأرض إلى كروم وجنائن غناء لينتزعوا منها الرزق والخير. وفي أقل من بضع سنوات تجدد دير بكركي وأصبح من الأديرة المعروفة في كسروان.

ترميم بناء الدير: واهتم الرهبان الأنطونيون أيضاً بترميم بناء دير بكركي القديم بعد استلامه فأضافوا عليه قبو «الكلار» وغرفتين جديدتين وبنوا أيضاً بيوتاً للشركاء واشتروا بعض أملاك جديدة وضموها إلى الأرزاق والعقارات القديمة. **وبعد أن أصبح الدير عامراً بالسكان ومزدهراً بالغلات نقش مختصر تاريخه منذ بداية تشييده حتى استلام الرهبان الأنطونيين له على بلاطة رخام وضعت فوق بوابة الدير الرئيسية القديمة وقد دون هذا المختصر السعيد الذكر البطريرك بولس مسعد على ورقة وجدت بين مسودات «القرونيقون» الذي كان يعده للطبع.**

وبعد مفاوضات طويلة وأخذ ورد لتذليل الصعوبات القوية في وجه تحقيق مشروع شراء دير بكركي واستلامه توصل المطران جرمانوس أن يشتري من رهبان مار أشعيا ما لهم من حقوق على دير سيدة بكركي بمبلغ وقدره ثلاثة آلاف وخمسماية قرش (٣٥٠٠) غ. فدفعت إليهم هذه الكمية كاملة وصرحوا هم بصك رسمي أمضوه بإمضاءاتهم وختموه بأختامهم بأنهم قبضوا هذه الكمية وبأنه لم يبق لهم حق ولا ولاية على دير بكركي لا في الحال ولا في المستقبل.

دير بكركي في أوج نموه وازدهاره: بعد تأسيس رهبانية قلب يسوع في بكركي عمدت الراهبة «حنة عجيمي» المعروفة «بهندية» بمؤازرة المطران جرمانوس صقر الى تجديد البناء المذكور فنقلت مقره من الحرج وشيدت بناء جديداً حيث هو الآن ثم بنت ديراً آخر جديداً للرهبان المنضوين إلى الأخوية عينها قرب دير الراهبات، وهذا استناداً إلى الوثائق القديمة التي ما يزال بعضها محفوظاً في أرشيف الكرسي البطريركي في بكركي. واستقرت الراهبة «هندية» في الدير الذي اتخذته مركزاً أساسياً لرهبانيتها تسعاً وعشرين سنة من سنة ١٧٥٠ ـ ١٧٧٩ وكانت تهتم طوال هذه المدة في تهذيب وتثقيف أخلاق الشابات المنضويات تحت لواء أخوية قلب يسوع.

وبعد خلافات عديدة بين أبناء الطائفة حيال شخص «هندية» لأسباب متعددة أصدر البابا بيوس السادس في ٢٥ حزيران سنة ١٧٧٩ براءة رسولية ألغى فيها رهبانية «هندية» وأمر أن يحول دير بكركي إلى خير عام للطائفة المارونية. وبعد صدور القرار بجعل بكركي مقر الكرسي البطريركي في دير سيدة بكركي ظل البطاركة يواجهون صعوبات كثيرة لتنفيذه طوال ما فوق الربع قرن فمنهم من قطن طوال سني ولايته البطريركية المارونية خارجاً عن بكركي ومنهم من قضى قسماً منها في دير آخر ومنهم من عاش ومات في هذا الدير فالبطريرك يوسف اسطفان الذي اتخذ هذا القرار في عهد ولايته لم يبرح مقر سكناه في دير مار يوسف الحصن غوسطا حيث قضى طوال سني بطريركيته وفيه مات ودفن. وأما خلفه البطريرك مخايل فاضل (١٧٩٣ ـ ١٧٩٥) فكان يتردد إلى بكركي ولكنه ظل مقيماً في دير مار يوحنا حراش حيث مات ودفن. والبطريرك فيلبوس الجمل (١٧٩٥ ـ ١٧٩٦) قد انتخب وعاش ومات ودفن في دير بكركي. وأما البطريرك يوسف التيان (١٧٩٦ ـ ١٨٠٩) فقد جعل مقر سكناه تارة في بكركي وطوراً في در مار شليطا مقبس قرب غوسطا. وبعد البطريرك التيان انتخب البطريرك يوحنا الحلو (١٧٠٩ ـ ١٧٢٣) فرأى أن دير قنوبين الكرسي القديم أشرف على الخراب بسبب هجر البطاركة له فغادر كسروان وذهب إليه فرممه وسكن فيه طوال سني ولايته. ولكن خلفه البطريرك يوسف حبيش (١٨٢٣ ـ ١٨٤٥) عاد فسكن في دير بكركي وبدأ منذ هذا التاريخ البطاركة يقضون بطريقة متواصلة حتى يومنا هذا فصل الشتاء في دير سيدة بكركي.

(تحقيق إدوار توما، «الديار»، ١٩٩٦/٢/٢٩)

البطاركة الموارنة الـ ٦٨ من يوحنا مارون إلى خريش

يبلغ عدد البطاركة الذين تولوا سدة البطريركية المارونية منذ أيام مار يوحنا مارون حتى الآن ٦٨ مطراناً هم:

١ ـ يوحنا مارون: ٦٨٥ ـ ٧٠٧.

٢ ـ قورش: ٧٠٧.

٣ ـ جبرائيل: الثالث بعد يوحنا مارون.

٤ ـ يوحنا مارون الثاني: الرابع بعد يوحنا مارون.

٥ ـ الدملصي: الخامس بعد يوحنا مارون.

٦ ـ غريغوريوس الأول: السادس بعد يوحنا مارون.

٧ ـ اسطفانوس: السابع بعد يوحنا مارون.

٨ ـ مرقس: الثامن بعد يوحنا مارون.

٩ ـ اوسابيوس: التاسع بعد يوحنا مارون.

١٠ ـ يوحنا الرابع: العاشر بعد يوحنا مارون (في عهده عقد المجمع القسطنطيني في العام ٨٦٩).

١١ ـ يشوع الأول: الحادي عشر بعد يوحنا مارون.

١٢ ـ داود: الثاني عشر بعد يوحنا مارون.

١٣ ـ غريغوريوس الثاني: الثالث عشر بعد يوحنا مارون (في عصر العباسيين).

١٤ ـ ثاوفيلقطوس (حبيب): الرابع عشر بعد يوحنا مارون.

١٥ ـ يشوع الثاني: الخامس عشر بعد يوحنا مارون.

١٦ ـ دوميطوس: السادس عشر بعد يوحنا مارون (في عهده ظهر المذهب التوحيدي الفاطمي عام ١٠١٧).

١٧ ـ اسحق: السابع عشر بعد يوحنا مارون.

١٨ ـ يوحنا الخامس: سيم بطريركاً في الخمسينات الأولى بعد الألف.

١٩ ـ سمعان: سيم في الخمسينات الأخيرة بعد الألف.

ـ البطاركة ارميا ويوحنا وشمعون الأول وشمعون الثاني ورد ذكرهم عند الدويهي، ولم يرد ذكرهم عند السمعاني، ولم يذكرهم المجمع اللبناني.

٢٠ ـ يوسف الجرجسي: ١١٠٠ ـ ١١٢٠ (جرت في أيامه الحملات الصليبية الاولى).

٢١ ـ بطرس الأول: ١١٢١ ـ ١١٣٠.

٢٢ ـ غريغوريوس الحالاتي: ١١٣٠ ـ ١١٤١ (من بلدة حالات في جبيل).

٢٣ ـ يعقوب الراماتي: ١١٤١ ـ ١١٥١ (نقل مقر البطريركية إلى ميفوق وفي أيامه ترجم الانجيل إلى العربية على يد القس عبد اللـه أبو الفرج المعروف بابن الطيب ـ من بلدة رامات).

٢٤ ـ يوحنا اللحفدي: ١١٥١ ـ ١١٥٤ (نقل البطريركية إلى بلدته لحفد في جبيل).

٢٥ ـ بطرس: ١١٥٤ ـ ١١٧٣.

٢٦ ـ بطرس اللحفدي: ١١٧٣ ـ ١١٩٩ (من لحفد في جبيل).

٢٧ ـ ارميا العمشيتي: ١١٩٩ ـ ١٢٣٠ (هو أول بطريرك سافر إلى روما وكان ذلك في العام ١٢١٥ وحضر المجمع الذي تقرر فيه إيفاد حملة صليبية جديدة لاسترجاع الأراضي المقدسة وهو من عمشيت في جبيل).

٢٨ ـ دانيال الشاماتي: ١٢٣٠ ـ ١٢٣٩ (من شامات جبيل).

٢٩ ـ يوحنا الجاجي: ١٢٣٩ ـ ١٢٤٥ (من جاج جبيل).

٣٠ ـ شمعون: ١٢٤٥ ـ ١٢٧٧.

٣١ ـ دانيال الحدشيتي: ١٢٧٨ ـ ١٢٨٢ (من حدشيت).

٣٢ ـ ارميا الدملصي: ١٢٨٢ ـ ١٢٩٧ (زار روما في العام ١٢٨٢ ـ من دملصا).

٣٣ ـ سمعان: ١٢٩٧ ـ ١٣٣٩.

٣٤ ـ يوحنا العاقوري: ١٣٣٩ ـ ١٣٥٧ (من العاقورة).

٣٥ ـ جبرائيل (أبي خليل): ١٣٥٧ ـ ١٣٦٧ (من ابناء حجولا وهو شهيد أحرقه المماليك في طرابلس).

٣٦ ـ يوحنا: ١٣٦٧ ـ ١٤٠٤.

٣٧ ـ يوحنا الجاجي: ١٤٠٤ ـ ١٤٤٥ (من جاج).

٣٨ ـ يعقوب الحدثي: ١٤٤٥ ـ ١٤٦٨.

٣٩ ـ يوسف الحدثي: ١٤٦٨ ـ ١٤٩٢.

٤٠ ـ سمعان الرابع الحدثي: ١٤٩٢ ـ ١٥٢٤.

٤١ ـ موسى العكاري: ١٥٢٤ ـ ١٥٦٧ (من قرية الباردة في عكار).

٤٢ ـ مخايل الرزي: ١٥٦٧ ـ ١٥٨١ (من قرية بقوفا).

٤٣ ـ سركيس الرزي: ١٥٨٢ ـ ١٥٩٧ (شقيق مخايل ـ في عهده ظهر الامير فخر الدين المعني الكبير).

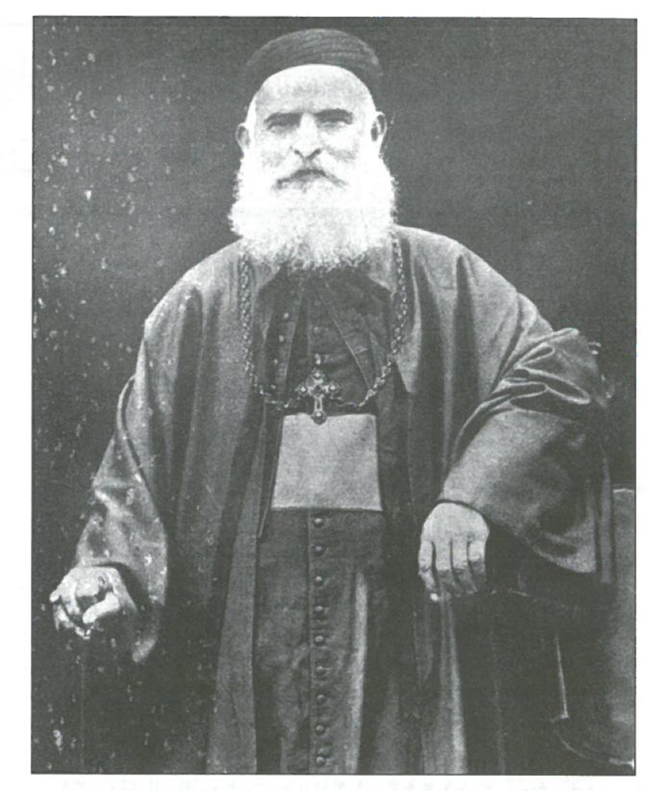
٤٤ ـ يوسف الرزي: ١٥٩٧ ـ ١٦٠٨ (أمر أتباعه بسلوك الحساب الغريغوري ـ من بقوفا).

٤٥ ـ يوحنا مخلوف الاهدني: ١٦٠٨ ـ ١٦٣٣ (من إهدن).

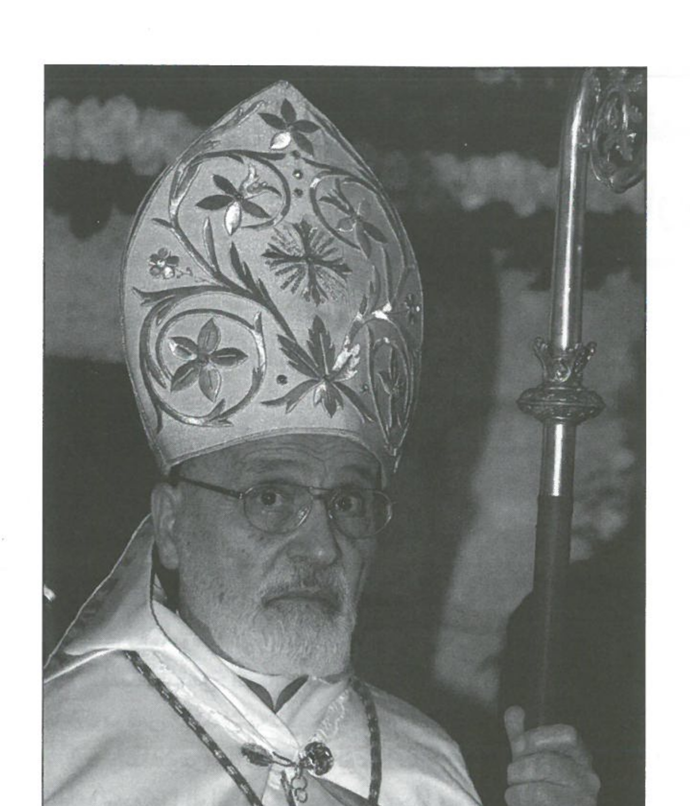
٤٦ ـ جرجس عميرة الاهدني: ١٦٣٣ ـ ١٦٤٤ (من إهدن).

٤٧ ـ يوسف حبيب العاقوري: ١٦٤٤ ـ ١٦٤٨ (من العاقورة).

٤٨ ـ يوسف البواب الصفراوي: ١٦٤٨ ـ ١٦٥٦ (عند وفاة الصفراوي انتخب جرجس حبوق (الهارب من البطريركية)،



البطريريك انطوان عريضة



البطريريك التاسع والستون نصر اللـه بطرس صفير

وسمي الهارب لأنه عند انتخابه هرب من المجمع واختبأ في قلاية أحد الرهبان، لكن الشعب كسر بابا القلاية وحمله إلى الكنيسة، وهناك غافل الشعب وهرب إلى وادي قنوبين وظل هناك إلى حين انتخاب جرجس السبعلي ـ وهو من بلدة صفرا).

٤٩ ـ جرجس السبعلي: ١٦٥٧ ـ ١٦٧٠ (من سبعل).

٥٠ ـ اسطفان الدويهي: ١٦٧٠ ـ ١٧٠٤ (المؤرخ الشهير) (من إهدن).

٥١ ـ جبرائيل البلوزاني: ١٧٠٤ – ١٧٠٥ (مؤسس الرهبانية الأنطونية) (من بلوزا).

٥٢ ـ يعقوب عواد: ١٧٠٥ ـ ١٧٣٣ (أقاله مجمع الأساقفة ثم أعاده بأمر من روما، نقله إليهم السمعاني الشهير من حصرون).

٥٣ ـ يوسف ضرغام الخازن: ١٧٣٣ ـ ١٧٤٢ (من غوسطا).

٥٤ ـ سمعان عواد: ١٧٤٢ ـ ١٧٥٦ (عند انتخابه حصل خلاف بين المطارنة وانتخب فريق منهم المطران الياس محاسب. لكن روما حكمت ببطلان الانتخابين. وأعيد انتخاب سمعان عواد بطريركياً ـ من حصرون).

٥٥ ـ طوبيا الخازن: ١٧٥٦ ـ ١٧٦٦ (من بقعاته كنعان).

٥٦ ـ يوسف اسطفان: ١٧٦٦ ـ ١٧٩٣: (ملفان الكنيسة المارونية. وقف ديراً يخص عائلته وحوله إلى مدرسة عين ورقة المعروفة بأنها أول مدرسة في لبنان وقد تخرج فيها المعلم بطرس البستاني والشدياق وعدد من البطاركة اللاحقين والمطارنة. وقع خلاف بينه وبين روما بسبب الراهبة هندية ونحي عن الكرسي البطريركي مدة سنة ونصف سنة، نفي خلالها إلى فلسطين ثم أعيد إلى كرسيه في احتفال فخم ـ من بلدة غوسطا).

٥٧ ـ ميخائيل فاضل: ١٧٩٣ ـ ١٧٩٥ (من بيروت).

٥٨ ـ فيليبس الجميل: ١٧٩٥ ـ ١٧٩٦ (من بكفيا).

٥٩ ـ يوسف التيان: ١٧٩٦ ـ ١٨٠٩ (عاصر الأمير بشير وعقد صلحاً بين الأمير وجرجس باز في سيدة التلة، وعندما غدر بشير بجرجس باز اعتزل السدة البطريركية وتوفي في قنوبين (من بيروت).

٦٠ ـ يوحنا الحلو: ١٨٠٩ ـ ١٨٢٣ (من غوسطا).

٦١ ـ يوسف حبيش: ١٨٢٣ ـ ١٨٤٥ (أنشئ في أيامه نظام القائمقاميتين، وهو الذي نصح بتعيين الأمير حيدر اللمعي قائمقاماً للنصارى من بلدة ساحل علما).

٦٢ ـ يوسف راجي الخازن: ١٨٤٥ ـ ١٨٥٤ (من عجلتون).

٦٣ ـ بولس مسعد: ١٨٥٤ ـ ١٨٩٠ (مؤرخ وكاتب من مؤلفاته **«الدر المنظوم في الرد على البطريرك مكسيموس مظلوم»**. في أيامه جرت ثورة الفلاحين بقيادة طانيوس شاهين على الإقطاع الخازني وحوادث ١٨٦٠ وثورة يوسف كرم على العثمانيين. وطلب من السلطان إعفاء المسلمين المقيمين في جبل لبنان من الخدمة العسكرية فأجيب طلبه ـ من عشقوت).

٦٤ ـ يوحنا الحاج: ١٨٩٠ ـ ١٨٩٨ (باني دير سيدة بكركي المقر البطريركي كما هو اليوم. وكان بوشر بناؤه في أيام البطريرك يوسف حبيش ـ من دلبتا).

٦٥ ـ الياس الحويك: ١٨٩٩ ـ ١٩٣١ (**باني كرسي الديمان**

الذي سماه (كرسي جديدة قنوبين). زار السلطان عبد الحميد في العام ١٩٠٥ وجرى له استقبال عظيم. وكان قبل ذلك زار الفاتيكان وباريس. اضطهده جمال باشا وكاد أن ينفيه. **رأس أول وفد لبناني إلى مؤتمر الصلح في العام ١٩١٩** ـ من حلتا البترون).

٦٦ ـ انطون عريضة: ١٩٣٢ ـ ١٩٥٥ (**اشتهر بخلافه مع المفوض السامي الفرنسي دومارتيل بسبب امتياز الريجي وأقام حواراً مع الكتلة الوطنية في سوريا وأطلق عليه في جوامع دمشق لقب حبيب اللـه. ساهم في إنشاء صناعة الترابة في لبنان** ـ من بشري).

٦٧ ـ بولس المعوشي: ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥ (عينه البابا بيوس الثاني عشر واتسمت بداية عهده بمعارضة قوية من معارضي حكم الشيخ بشارة الخوري لكنه حظي في السنين الأخيرة من عهده بتأييد كبير. تولى ترميم الصرح البطريركي في بكركي ـ من جزين).

٦٨ ـ أنطونيوس خريش: ١٩٧٥ ـ ؟ (من عين ابل في الجنوب).

(«النهار»، ١٩٨٦/٤/١٢)

موازنة العصر الحديث وحكم التاريخ

عندما تعيش في الحدث، يعميك غباره عن استبانة حقائق الأمور، ويكثر الكلام وتتنوع التحليلات حول تفاصيله. ولا شك في أن انقشاع الغبار سيسمح برؤية أفضل، ولكن النظرة لن تكون واحدة بالتأكيد. ومع تكاثر الأحداث في السنتين الأخيرتين في لبنان وتزايد الحديث عن الوضع المسيحي فيه، غرق المنظرون في تيارات متعاكسة ورؤى متباينة، بسبب الضبابية التي اكتنفت قلب الأحداث. فكان لا بد من قلب الأرقام للوصول إلى قراءة أوضح، فلنتخيل إذاً أننا في السنة ٢٠٧٠ بدلاً من السنة ٢٠٠٧، ولنقرأ ونحن في المستقبل ما سُطر في صفحات التاريخ عن الأداء السياسي للمسيحيين في لبنان. والمقصود بالمسيحيين هنا الموارنة بشكل خاص ثم سائر الطوائف بشكل عام، ذلك أن الموارنة أمسكوا ولا يزالون بزمام القرار السياسي المسيحي في لبنان.

مما لا شك فيه أن القراءات السياسية سوف تتباين، فثمة من سيعتبر أن الموارنة حققوا إنجازاً وصنعوا إعجازاً، حين استطاعوا انتزاع اعتراف عربي وعالمي ببلد في الشرق المعاصر المسلم يكون لهم فيه الدور الأساس، حيث قام هذا البلد على مشاركة مسيحية فعلية ابتداء من رئاسة الدولة، وبهذا لم يعد المسيحيون في أرضهم مواطنين من الدرجة الثانية. ولا ننسى أن هذا الإنجاز الضخم تحقق في فترة من أحلك فترات المنطقة والعالم، بعد حربين عالميتين أعادتا ترتيب الدول وتشكيل موازين القوى، كما شهدت هذه الفترة نمو الحركات الأصولية إسلامياً ويهودياً وتوتراً بين الأديان والحضارات.

وسيرى الباحثون من هذا الجانب أن المسيحيين نجحوا بالتعاون مع القوى العالمية في خدمة وجودهم واستجلبوا لذلك الدعم الأوروبي والاميركي والإقليمي، في حين لم يمتلك لبنان أي ثروات طبيعية يمكن أن تكون أطمعت المتدخلين. وفي خضم التدخلات والتدخلات المضادة استطاع الفريق المسيحي مواجهة أطماع وضغوطات ذات أحجام عالية هائلة، فأبقى على خصوصية لبنان وصيغته الفريدة التي دعّمت الحضور المسيحي الفاعل في الشرق الأوسط.

وعلى النقيض من هذا فإن فريقاً آخر من المحللين سوف يذهب إلى أن المسيحيين قد كسبوا الرهان على تحقيق البلد الحلم، ولكنهم سرعان ما أضاعوه، وبرهنوا في ذلك على أنهم لم يكونوا سوى مراهقين حلموا مرة ولما تحقق الحلم دمروه، فهم غالباً لم يحسنوا التصرف ولم يكن عندهم حس كاف من المسؤولية ولا امتلكوا المطلوب من الحكمة والرشد للحفاظ على فرصة قلما يجود الزمان بمثلها، فتماحكوا وتناكفوا وتخاصموا وتقاتلوا حتى أرهقوا وانتهى بهم الأمر وقوفاً على الطلل يبكون كالنساء مجد لبنان الذي أعطي لهم، فلم يحفظوه كالرجال.

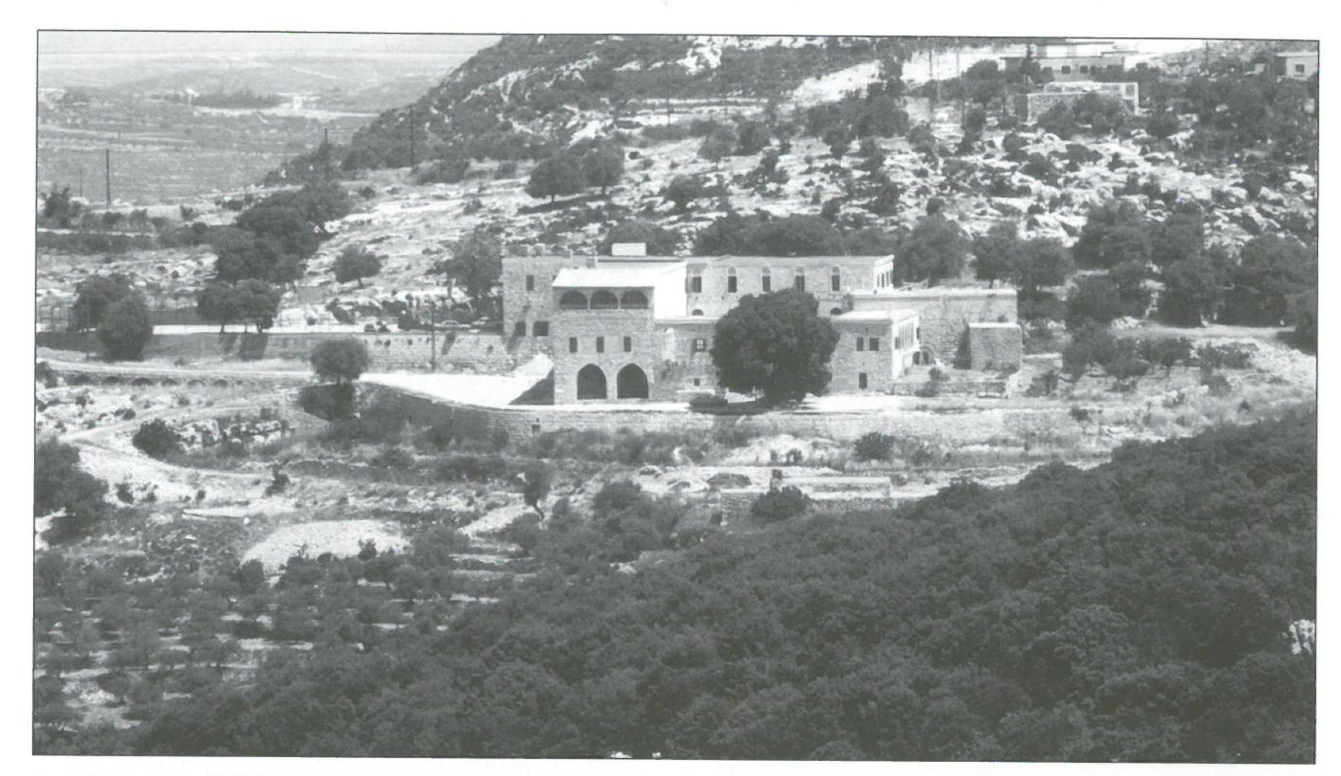
وسيُسجل في هذا الجانب أن الشعب المسيحي الذي عانى الاضطهاد في الشرق لقرون أسكرته نشوة السلطة وأفقدته توازنه، فكان كالصبي المحروم الذي أسقط عليه الدهر ثروة، فلم يقو على المحافظة عليها.

وإنه لمن الإنصاف أن نقول أن في كلتا القراءتين تطرّفاً وغلواً، ولعل الحقيقة كامنة في مكان ما بينهما، والوصول إليها يتطلب نظرة أكثر تأنياً وعمقاً، لتقديم مقاربة أكثر موضوعية ودقة للأداء الماروني خلال القرن الماضي.

ولننطلق من هذه النظرة لنعود للحاضر ونطرح الأسئلة التالية ونحاول الإجابة عنها:

ما هو الوضع المسيحي في ٢٠٠٧؟ وهل تعلم المسيحيون من تجارب الماضي المكلفة؟ وهل كان من الممكن أن يكون الوضع أفضل؟ وإلى أين تتجه الأمور بحسب مجريات الأحداث؟ وما الذي ينبغي فعله؟

الواضح انه مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي



دير مار يوحنا مارون

والعشرين، كانت الكلمات الأكثر دوراناً على الألسن في الثقافة السياسية المسيحية: التهميش، الحقوق المسلوبة، الغبن، المواطنة من الدرجة الثانية، استئثار الآخرين، الاضطهاد والأسلمة. وما يدل بوضوح على أن ثمة نفسية يائسة، خائفة وقلقة تقبع خلف الخطاب وهي تعتمد أسلوب النق والبكاء على الأطلال بدلاً من مواجهة ذكية وفعالة للتحديات الحقيقية. كما أن الكثير من الطاقات التي يتمتع بها الكيان المسيحي هدرت على مذبح صراع سلطوي داخلي على وجود يتقهقر، كورثة يقتتلون من أجل السيطرة على شركة أبيهم السائرة نحو الإفلاس بدلاً من أن يتعاونوا على استنقاذها.

والذي يبدو أن المسيحيين، مع افتتاحية الألفية الثالثة، لم يستفيدوا كثيراً من تجارب الماضي ولم يستلهموا منها ما يزيحون به الأخطار المحدقة، فدرجة الوعي لديهم تدنت، ونضوجهم قل، ومستوى التخاطب بينهم انحدر، والكيان المسيحي تخلى عن بعض الصفات الأساسية في ديناميكية الاستمرار والتي منها: التماسك والحكمة والثقة والشجاعة والأمل والإقدام والقدرة، ليستبدلها بصفات تقهقرية هي: التشرذم والخفة والتردد والخوف واليأس والعجز والضعف. لقد أثقل تاريخ الاضطهاد وسنون الخوف الطوال وعقدة الأقلية ذاكرة المسيحيين ووعيهم، كما أرهقتهم الصراعات المريرة المتواصلة منذ عهد الاستقلال فباتوا كما نرى ونسمع، ولكن إلى أي حد يمكن أن تبرر مصاعب الماضي أخطاء الحاضر؟

صحيح أن صيغة الحكم الجديدة في لبنان قد حدّت من صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني، ولكن ما بقي للمسيحيين بعد الطائف ليس بأقل مما حازه المسلمون، هذا على الصعيد السياسي. أما على الصعيد الاقتصادي فهم لا يزالون يشكلون قوة راجحة في الاقتصاد اللبناني، كما أنهم يدخرون مخزوناً من المال الاغترابي يصعب على غيرهم الوصول إلى مثله. وعلى الصعيد الديمغرافي والعددي فهم ينتشرون في كل لبنان حاملين منذ قرون صكوك أراض شاسعة، كما ينبغي ألا ننسى أن عدد الموارنة في بلاد الاغتراب يفوق عدد سكان لبنان بكل طوائفه، ولسوف يحتاج لبنان إلى ردم مساحة من البحر المتوسط ليتمكن من استقبالهم في حال أرادوا العودة إليه.

كما تجدر الإشارة إلى أن المجتمع المسيحي اللبناني يتمتع بجانب علمي وثقافي كبير، كما يتملك إمكانات إدارية وإبداعية عالية، شأنه في هذا شأن سائر اللبنانيين الذين برهنوا نجاحهم في كل بقاع الدنيا وفشلوا حتى الآن في إنقاذ وطنهم. **إن الوضع المسيحي الحاضر غير مبرر أبداً فهو لا يشكو من ضعف بنيوي. إن العكس هو الصحيح. المشكلة هي غياب الفعل القيادي (وليس الزعامات) في المجتمع الماروني.**

ومن المفارقة أن ييأس المسيحيون في حين أن جوهر الإيمان المسيحي يرتكز على بث فلسفة الأمل ودعوة الأقلية أن تكون فاعلة في مجتمعها فعل «الملح في الأرض» و«الخمير في العجين»، كما يرسخ فلسفة احتواء الآخر بالمحبة والانتصار على الفروقات، والتغلب على شوكة الموت. ومن الغريب أن يتقوقع المسيحيون في حين أن الرسالة المسيحية أخرجت الدعوة اليهودية عن قيود القومية وحولتها عالمية، وبهذا جعلت العالم عائلة واحدة.

إن تخلي المسيحيين عن هذه المقومات وتلك الرسالة الإنسانية، وتالياً عن الدور القيادي القيمي، أورثهم معاناة تقاسموا مأساتها

ومقاساتها مع سائر مكونات المجتمع اللبناني والبشري، فكل لبنان دفع الثمن. ففي حين تتأمل البشرية نجاح نموذج التعايش اللبناني، ليستفيد منه سائر العالم تأتي هذه الإخفاقات (والتي ساهم فيها كل الأفرقاء) لتخيف كل متأمل يعي خطر الإنسان على الإنسان.

ما العمل؟ إن المطلوب إنتاج ثقافة قيادية تعالج المشاكل على مستوى القيم والمفاهيم وليس فقط معالجة تقنية للعوارض والآثار، **فعندما تكثر عبارة «البلد ليس لنا» على لسان المسيحيين بعد أن حفر أجدادهم الأديرة في صخور الجبال، فإن المشكلة الأساسية أكبر بكثير من خلاف سياسي وصراع على الصلاحيات، إنها مشكلة تغير خطير في المفاهيم والقيم.** وهنا يبرز الدور المحوري لمؤسسة الكنيسة بصفتها المرجع التاريخي للمسيحيين في الشرق، لتتحمل مسؤوليتها بشكل أكبر بكثير، فكما أن الحرب أخطر من أن تترك للعسكريين وحدهم، فإن المصير أهم من أن يترك للسياسيين، فالمرحلة وجودية، مرحلة أن تكون أو لا تكون. ولا نزال نعيش مأساة مسيحيي العراق الذين يجتثون جذرياً من أرضهم بعد ألفي عام من الوجود، ولا تزال مخاطر سيناريوات الغزو التكفيري المتنامي تطرق أبواب لبنان، وإن التاريخ شاهد على الدور الإنقاذي الذي لعبته الكنيسة في لبنان وأماكن أخرى مرة بعد مرة، ولن يكون آخرها ما قامت به كنيسة أوروبا الشرقية لمواجهة المد الشيوعي.

ولا بد من أن يبدأ الحكماء وعلى رأسهم الكنيسة بالخطوة الأساس وهي زرع ثقافة «الرسالة» التي يحملها المسيحي في لبنان والشرق لتكون حافظه وسبب وجوده وتشبثه بأرضه، وهو لب ما أرشدت الكنيسة الكاثوليكية وشددت عليه، لأنه السبيل الوحيد لمد المسيحي بالقدرة على التحمل والاستمرار والازدهار وعندها فقط سوف يُحسّن المسيحي أداءه ويحفظ طاقاته من الهدر ويكون قادراً على اجتراح الحلول لتحديات الحاضر والمستقبل.

ولكم يتملكني العجب عندما أرى الطائرات تقلع من مطار بيروت وهي تقل الشباب المسيحي المهاجر تاركاً وراءه رسالة إنسانية جامعة وآلاف السنين من العمق التاريخي والانتماء وبلداً جميلاً معطاء وأشقاء في الوطن، وعلى مسافة قريبة تحط الطائرات محملة بأفواج من الوافدين إلى «أرض الميعاد»، تاركين رخاء الغرب وأمنه وسلامه وطمأنينته، ليستوطنوا شقاء الشرق وأخطاره وحروبه، وليخلقوا لأنفسهم وطناً وتاريخاً في بيئة تنكرهم وينكرونها.

(مايكل كولي، الرئيس السابق لرويترز الشرق الأوسط، «النهار»، ٢٠٠٧/٩/١٩)

دور اقتصادي مؤثر يهدده تراجع الدور السياسي

يوم عاد العماد ميشال عون من «منفاه» الباريسي إلى بيروت، ويوم خرج الدكتور سمير جعجع من «السجن»، إلى «الحرية»، ظن المسيحيون أن «طاقة» القدر انفتحت أمامهم، وبأن زمن التهميش والغبن ولى «دون رجعة».

اعتقد المسيحيون أن المعركة السيادية التي قادوها «باللحم الحي» بوجه الوجود العسكري السوري، منذ ولادة وثيقة الوفاق الوطني، وإبعاد قادتهم عن الحلبة السياسية ستعطيهم ثمارها فور عودتهم إلى «أحضان» الدولة بكل مؤسساتها. لكن مسلسل الخيبات المتتالية لم ينته. لم يتمكن المسيحيون من استعادة دورهم في دولة يعتبرون أنفسهم من مؤسسيها، لم يفلحوا في التخلص من «لعنة» الأزمات «الذاتية» التي تلاحقهم منذ دخولهم في أتون الصراعات الداخلية التي أنهكت قواهم وشتت قدراتهم.

كان الاعتقاد السائد أن اتفاق «الطائف» وحده المسؤول عن «ضياع» أو بالأحرى «تشليح» المسيحيين هذا «المجد الذي أعطي لهم» مع الميثاق التاسيسي للدولة اللبنانية عام ١٩٤٣، والذي أعطى الطوائف المسيحية، وتحديداً الموارنة بينهم، ما عجزوا عن الحفاظ عليه من «امتيازات». فكان الرهان يومها على مفهوم «العيش المشترك» الذي من المفترض، أن يجعل من كل فئات المجتمع اللبناني على اختلاف انتمائهم الطائفي «شركاء» في الوطن وفي القرار.

غير أن أداء أهل «الطائف» و«حماته» أرسى واقعاً جديداً، صار معه العرف أقوى من القانون، فتفلتت الممارسة من «قيود» الدستور. وكان القضم اليومي لما تبقى من صلاحيات للمسيحيين، دون أي رادع أو محاسب. علماً بأن هذا «الانقضاض» من قبل «الآخرين»، لا يعفي المسيحيين من مسؤولية تجاه ما حلّ بهم، ذلك لأن «سرطان» التشرذم كان يضرب جسم هذه المجموعة، ويحول دون إمكانية التقاء «أعضائه»، أقله حول ثوابت تشكل خطاً أحمر لا يفترض تجاوزه، ما عرض مصالح المسيحيين لأن تكون في مهب الرياح.

وانتظر المسيحيون اللحظة السياسية «الحرّة» لكي يعودوا إلى صلب المعادلة، ويطالبوا بما لهم عند «الآخرين» من «حقوق» ضاعت مع مرور الزمن والممارسة «المشوهة».

غير أن ولادة الجمهورية «الثالثة» كما رأى فيها قادة «ثورة الارز» لم تعط المسيحيين ما أخذته منهم «الجمهورية الثانية»، لا بل إن ما شرّعته الوصاية السورية من اداء مجحف بحق الفئات المسيحية، كرّسه «السياديون» في زمن «الاستقلال». ولهذا يحن أبناء هذه الطوائف في قرارة انفسهم، إلى عهد كانوا فيه «أسياده» اتهموا فيه بممارسة المارونية السياسية التي انقلبت عليهم مع ولادة اتفاق «الطائف». ويبحث هؤلاء عن دور يتمكنون من خلاله من فرض أنفسهم كقوة مؤثرة وسط بحر هائج من النزاعات التي تتخبط بها المنطقة وتجد لها أرضية خصبة في لبنان المتعدد في تركيبته الطائفية.

وما كان يحكى عن هواجس كانت تقض مضاجع المسيحيين بسبب الشعور بالغبن والتهميش، عادت نقمته لتتردد اليوم في أوساطهم، ولاسيما أن تجربة اول سنتين من عمر «السيادة والاستقلال» لم تحمل «المن والسلوى» الذي انتظره المسيحيون لأكثر من ١٥ عاماً. وبات هؤلاء «مسكونين» بتحديات تواجههم أبرزها:

- التغيير الديمغرافي السريع الذي «يأكل» من وجودهم العددي يوماً بعد يوم.
- البحث عن دور ـ قضية يحفظ وجودهم السياسي ويرفعه إلى الأعلى.
- استعادة الموقع القيادي ـ أو أقله الشراكي، الذي يضمن حقوقهم.
- الاتفاق على «سقف من الثوابت»، يحمي وحدة الصف المسيحي الذي تهدده الصراعات الداخلية..

للوهلة الأولى يظن الساعي وراء «تقصي» حقيقة الدور الاقتصادي للمسيحيين، أن المشهد سيكون وردي اللون على عكس الصورة السياسية، نظراً للموقع الذي كان يتمتع به «الراسمال المسيحي» في الاقتصاد اللبناني منذ الاستقلال وحتى اليوم، وجعله لاعباً أساسيا في التركيبة الاقتصادية.

وإذا كانت البيئة المسيحية تفاخر بقدرتها ومكانتها في القطاع الخاص، كونها تملك قوة تأثير لا يستهان بها منذ نشأة الدولة اللبنانية، وفي معظم القطاعات «الثقيلة»، فإن ثمة من يدق جرس الإنذار مما ستحمله الأيام المقبلة على صعيد الدور الاقتصادي للمسيحيين، وذلك نتيجة «تقلص» الوجود المسيحي في الإدارات العامة، لمصلحة الشريك المسلم، والذي بدأ ينعكس سلباً على موقع المسيحيين في المعادلة الاقتصادية، ما يهدد بإمكانية أن يلحق الدور الاقتصادي بالدور المسيحي الذي يعاني منذ «الطائف»، تراجعاً دراماتيكياً لا يُبشّر بالخير.

فعلى صعيد القطاع الخاص، يُعتبر المسيحيون الدعامة الأساسية للاقتصاد اللبناني، على صعيد المصارف، الصناعة، المعلوماتية، السياحة، التجارة... وتكفي الإشارة إلى المحاولة التي جرت أيام الرئيس الراحل رفيق الحريري، لإلغاء الوكالات الحصرية، حيث تصدى المسيحيون لهذا المشروع، على اعتبار أن معظم أصحاب هذه الوكالات هم من الطوائف المسيحية، وذلك للتدليل على أن هؤلاء يتمتعون بسيطرة شبه تامة على هذا القطاع.

وعلى سبيل المثال، يحرّك القطاع المصرفي في لبنان نحو ٩٠ مصرفاً، معظمها مملوكة من عائلات مسيحية، ولا تختلف الصورة عن وضع شركات التأمين الكبرى التي يملك معظمها مسيحيون. في ما يتعلق بالشركات التجارية الكبرى، هناك سيطرة شبه تامة للشركات المملوكة من مسيحيين، أما بالنسبة لقطاع المعلوماتية، توزيع المواد الاستهلاكية، استيراد الأدوية، استيراد المحروقات... اما بالنسبة للقطاع الصناعي الذي «تحاربه» الدولة وتغفل عن تأمين الحماية له فهناك حضور مسيحي طاغ في هذا القطاع.

ورغم التراجع الذي يصيب الدور المسيحي على المستوى السياسي، فإن الدور الاقتصادي لا يزال صامداً، أقله حتى الآن، علماً بأن ثمة من يحذر من «عدوى» قد تنتقل من السياسة إلى الاقتصاد إذا لم يتمكن القيمون على مصالح الطوائف المسيحية، من «فرملة» هذا التدهور وإعادة المسيحيين إلى موقعهم الريادي، أقله في أحضان الدولة. وبنظر بعض المتابعين، أن المؤشر الاول على «صمود» الرأسمال المسيحي، هو بقاء القطاعات التي يديرها مسيحيون، في «أرضها» بمعنى عدم إقفالها أو هروبها إلى الخارج، حيث يقول هؤلاء، إنه رغم كل الظروف الصعبة التي مرّت بها البلاد ورغم الإحباط الذي يصيب المسيحيين، فإن القطاع الخاص لم يشهد إقفالا لأي شركة أو مؤسسة كبرى يملكها مسيحي، وإن كان البعض فيها يتجه إلى التوسع خارج لبنان من خلال فتح مكاتب أو فروع لها في دول عربية أخرى أو غربية، وهذا ما يعتبر ظاهرة صحية تعود بالإيجابية على هذا القطاع.

غير أن الأزمة النائمة التي تعاني منها البيئة المسيحية، على المستوى الاقتصادي تكمن في وجهين:

- هجرة الشباب المسيحي والتي تعود أسبابها بالدرجة الأولى إلى الوضع الاقتصادي، حيث تفيد نتائج أحد استطلاعات الرأي وقد أجري في خريف العام ٢٠٠٦، في الشارع المسيحي، أن ٢١٪ من العينة المستجوبة تسعى إلى الهجرة، وردت ٦٠٪ من هذه المجموعة السبب إلى الوضع الاقتصادي.
- تراجع دور المسيحيين ووجودهم في الإدارات الرسمية وهذا ما يثير الخوف من انعكاس هذا الوضع على الدور الاقتصادي للمسيحيين في القطاع الخاص.

ولهذا تعتبر بعض المصادر المتابعة أن ثمة خيطاً رفيعاً يربط بين السياسة والاقتصاد اللذين يتفاعلان مع بعضهما البعض ويتأثران ببعضهما البعض، بمعنى أن تراجع الدور السياسي للمسيحيين سيؤدي مع مرور الوقت إلى تراجع الدور الاقتصادي للمسيحيين، لافتة إلى أن «الحلقة» التي تربط بين السياسة والاقتصاد هي الإدارة العامة.

وتقول المصادر أنه قبل اندلاع الحرب الداخلية كان المسيحيون يتمتعون بدور مؤثر على المستوى الاقتصادي في القطاعين الخاص والعام، لكن جمهورية «الطائف» قضمت من الوجود المسيحي في الإدارات العامة، وأبعدت، بالتزامن مع هذه الاستنسابية، الراسمال المسيحي عن التلزيمات العامة، حيث جرى «تخصيص» بعض المحسوبين من لون معين، بالمشاريع الكبرى التي قامت بها السلطات المتعاقبة في مختلف الميادين، كما أن المشاريع الخاصة التي كان يقوم بها المسيحيون، كانت تواجه معاملة من «الدرجة الثانية» في الإدارات الرسمية.

وتلفت المصادر إلى أن هذا الواقع يتحمل مسؤوليته المسيحيون الذين لم يتمكنوا من الدفاع عن حقوقهم، وبدل من التصدي له، هم ما يزالون حتى اليوم، يتجاهلونه ويتلهون بالصراع السياسي وإذا لم تحصل «صحوة» من قبل القوى السياسية لاهمية الموقع الاقتصادي في الدولة، فإن التدهور سيلحق هذا الدور أيضاً، ولو بشكل بطيء.

وتشير المصادر ذاتها إلى أن استحقاقات اقتصادية كبيرة ستقدم عليها الدولة اللبنانية، وفي طليعتها الخصخصة، وإذا لم تلفت القوى السياسية المسيحية إلى اهمية الحضور المسيحي في الإدارات أو لكيفية التعاطي مع القطاع العام، فإن المسيحيين سيخسرون «فرصتهم» في المنافسة لشراء هذه القطاعات التي ستباع، مذكرة بأنه خلال عهد الرئيس الراحل رفيق الحريري، تكرر هذا الامر أكثر من مرة، وبقي المسيحيون خارج إطار المنافسة.

وتعتبر المصادر أن «صمود» الرأسمال المسيحي حتى الآن في السوق اللبناني، لا يعني أن أصحاب هذه الرساميل «مرتاحون على وضعهم»، لافتة إلى أنه معروف أن «الرأسمال» جبان» وهو يخاف الاحداث السلبية، لانه يحتاج إلى الاستقرار السياسي، وبالتالي لا يفترض أن ينام المسيحيون على «حرير»..

(كلير شكر، «الديار»، ٢٠٠٧/٣/٢٣)

السؤال الأول: هل تسعى إلى الهجرة اليوم؟

الإجابات	النسبة
نعم	٪٢١
كلا	٪٦٧،٤
أنتظر أن يتوضح الوضع	٪١٠
لا إجابة	٪١،٦
المجموع	٪١٠٠

السؤال الأول: إذا كان نعم. ما هي الأسباب؟

الإجابات	النسبة
لا إجابة	٪١٥،٥
الوضع الاقتصادي	٪٦٠،١
أداء الحكومة	٪٧،٢
الدراسة	٪٢،٣
تراجع دور المسيحيين	٪١,٥
الوضع الأمني	٪١٢,٢
الطائفية	٪٠,٤
الحصول على جنسية أخرى	٪٠،٨
المجموع	٪١٠٠

نتائج استطلاع الرأي حول الهجرة

نسبة الناخبين المسيحيين

فئات السن	إجمالي الناخبين	الناخبون المسيحيون	من ناخبي كل فئة %
١٩١٠وما دون	٦٣٤٤٣	٤٦٨٩١	٧١,٩
من ١٩١١ إلى ١٩٢٠	٨١٧٠٣	٥٥٥٥٣	٦٦,٦
من ١٩٢١ إلى ١٩٣٠	٢١٤٩٥٢	١٢٥٧٨٤	٥٧,٧
من ١٩٣١ إلى ١٩٤٠	٢٨٤٢١٩	١٥٠٢٧٩	٥٢,٤
من ١٩٤١ إلى ١٩٥٠	٣٣٨٠٦٩	١٥٨٢٢٥	٤٦,٦
من ١٩٥١ إلى ١٩٦٠	٥١٤٥٤٦	٢١٢٧١٥	٤١,٢
من ١٩٦١ إلى ١٩٧٠	٧٣٠٧٠٠,٠	٢٦٣٥٤٩,٠	٣٦,٠
من ١٩٧١ إلى ١٩٧٩	٥٤٩٠٤٩	١٧٢٨٦٩	٣١,٤

(«الديار»، ٢٠٠٦/١١/٦)

الأرثوذكس
من هندسة رؤساء الجمهورية... إلى دور «الوشوشة»

لعبت طائفة الروم الأرثوذكس دوراً كبيراً في السياسة اللبنانية، وكان رئيس الجمهورية الأول أرثوذكسي وهو شارل دبّاس. وبرزت في حقبات متتالية من تاريخ لبنان أسماء أرثوذكسية عدّة منها حبيب أبو شهلا وغسّان تويني وفؤاد بطرس الى اسم شارل مالك الذي برز كسفير في الأمم المتحدة ومن أهم شخصيات الجبهة اللبنانية المارونية الأقطاب.

بدأ دور هؤلاء منذ إعلان دولة لبنان الكبير من قبل الفرنسيين إثر اتفاقية سايكس بيكو. حاول الفرنسيون جاهدين اجتذاب الأرثوذكس من حضن روسيا والعرب، لأن هؤلاء كانوا واجهة لبنان الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن أبرز عائلاتهم آل بسترس الذين لقبوا بـ«ملوك الشرق» وعائلة سرسق، ويروى أنّ «اللايدي سرسق» جلست الى يمين امبراطور بلجيكا عند افتتاح قناة السويس، واختار جمال باشا قصر آل سرسق في صوفر لينزل فيه.

اطمأنّ الفرنسيون الى دعم الموارنة لهم، فجاؤوا برئيس أرثوذكسي هو شارل دباس، لكنّ ردّة فعل الأرثوذكس السائرين في ركب العروبة لم تكن إيجابية تجاه مبادرة حسن النية الفرنسية، فشاركوا في مؤتمر الساحل، وكان جدّ إيلي الفرزلي الدكتور ملحم الفرزلي أحد أركان المؤتمر. استمر الأرثوذكس في عنادهم في رفض سياسة فرنسا «فسقط عليهم القصاص الكبير وعوقبوا بأن طردوا من جنّة الحكم فأتى الرئيس الماروني حبيب باشا السعد» كما يعبّر نائب رئيس المجلس النيابي السابق إيلي الفرزلي.

قبل الاستقلال لعب حبيب أبو شهلا وأيضاً مطرانية بيروت للروم الأرثوذكس دوراً مهماً على الصعيد السياسي، وبرزت شخصيات دينية اعتبرت مرجعيات حقيقية أبرزها مطران بيروت إيليا الصليبي. انتقل هذا الدّور منذ الستينات الى شخصيات أرثوذكسية انحصر تأثيرها «في قربها من «المطابخ» التي «تطهو» القرار السياسي، ولم يكن دورها كطائفة لها مؤسساتها وهيكليتها مثل الطائفة المارونية» على حدّ تعبير الفرزلي.

من الشخصيات الأرثوذكسيّة في تلك الحقبة: النائب غسّان تويني صاحب جريدة «النهار» الذي شكّل واجهة أرثوذكسية مهمّة في معارك الرئاسة، وأبرزها ضدّ مرشح الشهابية الياس سركيس بحيث زكّى انتخاب الرئيس سليمان فرنجية. «لم **يلعب الأرثوذكس دوراً في صناعة الرئيس، بل في إقناع الإرادات الدولية والسفارات والقوى المحلية بالتسويق لمرشح معيّن»** بحسب الفرزلي.

دور فؤاد بطرس: فتح النائب والوزير السابق فؤاد بطرس باب قصر بعبدا أمام الرئيس شارل حلو، إذ اقنع به الرئيس فؤاد شهاب بمعاونة من فيليب تقلا والشيخ ميشال الخوري. لم يرد العماد شهاب التدخّل في اختيار خلفه في البداية مصرًّا في الوقت ذاته على أن يتمتّع الرئيس بالانفتاح على الشهابية وبأن يكمل برنامجها. أبدى الرئيس حلو استعداده لذلك، ومشى في طريق الشهابية حتى حرب ١٩٦٧ عندما انقلب عليها وآزر الحلف الثلاثي بسبب «تخبيصات» المكتب الثاني معه على حدّ تعبير شخصيّة أرثوذكسية عاصرت تلك المرحلة.

كانت الشخصيات الأرثوذكسية في الماضي تلعب دوراً مهمّاً في السياسة اللبنانية «لكنّ المعطيات الحالية تبدّلت جذرياً، ووضع المسيحيين «تعبان» ووضع الرّوم «تعبان» أكثر. فإذا استثنينا شخصاً أو اثنين نجد بأن التمثيل الأرثوذكسي «تعبان» جدّا ولا يمكن لهؤلاء إلا أن يكونوا تابعين لسواهم».

تستذكر هذه الشخصيّة الأرثوذكسيّة الأيام الخوالي بكثير من المرارة على الوضع الراهن، مبدية تخوّفاً كبيراً من إمكانية زوال لبنان بمناسبة الاستحقاق الرئاسي المقبل. «التقسيم والفدرالية شرّان متساويان ويقضيان على المسيحيين في الشرق لأنّ أيّ دويلة مسيحية ستؤدي الى هجرة المسيحيين».

في الماضي لعب الوزير السابق فؤاد بطرس دور فتى العهد الشهابي المدلّل، حتى أنّ هذا الأرثوذكسي شكّل كتلة نيابية كان أمينها العام والناطق باسمها على مدى أعوام، وهي تألفت من شخصيات لبنانية من طوائف مختلفة مثل النوّاب: علي بزّي، رفيق نجا، عثمان الدنا، جميل لحّود، شارل سعد، فضل اللـه تلحوق، إميل البستاني، إميل مكرزل، محمّد صفيّ الدّين ورفيق شاهين. بلغت قوّة بطرس السياسية في عهد شهاب وحلو وحتى على عهد الياس سركيس حداً كبيراً حتى قيل بأنه «حكم البلد».

الفرزلي والمرّ: في انتخاب الرئيس الياس سركيس اتفق فؤاد بطرس وميشال المر على دعمه معنوياً ومادياً، ثمّ أتى انتخاب الشيخ بشير الجميّل الذي فرض نفسه كمرشّح على الساحة عبر موازين قوى محلية وإقليمية ودولية بعد الاحتلال الإسرائيلي، لكنّ شخصيات محلية أرثوذكسية وتحديداً



دير البلمند

النائب ميشال المرّ لعبت دور إخراج للإرادة الدّولية على مستوى العلاقات مع النوّاب وتشجيعهم معنوياً ومادياً على المجيء الى الجلسة.

لم يحتج انتخاب أمين الجميل الى اي وساطة محلية بعد اغتيال بشير إذ توافق مع إرادة شعبية وسياسية لبنانية ودولية قاربت الإجماع نتيجة الخوف من المجهول. انتخاب الرئيس الشهيد رينيه معوّض جاء نتيجة توافق عربي إقليمي ودولي، وبالتالي لم يكن من دور للأرثوذكس، بل رجح آنذاك دور الرئيس الشهيد رفيق الحريري والسوريين.

لعب إيلي الفرزلي وميشال المرّ دورين محوريين في اختيار الرئيسين الياس الهراوي وإميل لحود. كلّف الفرزلي من قبل الراعي الإقليمي كما درجت تسمية سوريا في تلك الحقبة، الاتصال بالنائب الهراوي للوقوف على توجهاته ونواياه في حال انتخابه رئيساً بعد اغتيال الرئيس معوّض. في الليلة ذاتها للاغتيال قصد الفرزلي منزل الهراوي في حوش الأمراء في زحلة. كان يجلس منفرداً مع زوجته منى، وجّه إليه الفرزلي بضع أسئلة مع سؤال مركزي يتمحور حول كيفيّة تعاطيه مع إنهاء حالة التمرّد التي كانت قائمة آنذاك في قيادة رئيس الحكومة الانتقالية الجنرال ميشال عون، فكان له جواب طريف ولكنّه معبّر. على اثر هذا اللقاء تمّ استدعاء الهراوي لمقابلة غازي كنعان وحكمت الشهابي وعبد الحليم خدّام، و كان القرار بترشيحه بعد الفشل في إقناع بيار حلو بالإقدام على أي خطوة تطيع بعون، وعلى الرّغم من أن الرئيس حسين الحسيني كان مصرّاً على تسويق حلو للرئاسة.

في المقابل كان ميشال المرّ قبل أن يختار السوريون معوض رئيساً، يحاول جهده لتسويق الهراوي لأنه رئيس مرن فيما كان الفرزلي يسوّق الهراوي لأسباب مناطقية بحتة، والتقت الإرادة الأرثوذكسية لهاتين الشخصيتين مع الإرادة الإقليمية.

في المقابل لعب الرئيس نبيه برّي والنائب وليد جنبلاط دوراً في إبعاد الهراوي، فانتخب معوّض. وأعاد الأخيران الكرّة للمرة الثانية فلم يفلحا.

لعب الفرزلي مع المرّ دوراً رئيسياً في إيصال العماد إميل لحّود الى السدّة الرئاسيّة.

لم يكن الفرزلي يريد التمديد للهراوي، فيما أصر المر على ذلك مع وليد جنبلاط والحريري. أما لحود فكان تسويقه صعباً لأن أطرافاً رئيسية لم تكن ترغب به رئيساً أبرزها رفيق الحريري، وليد جنبلاط وعبد الحليم خدّام الذي كان لا يزال جزءاً من الحياة السياسية الداخلية في سوريا.

بدأ إيلي الفرزلي وسليمان فرنجية وعمر كرامي وميشال المر عملية التسويق ونجح لحود. إلا أن ميشال المر لم يلبث أن أخذ الوهج من الرئيس المنتخب. ولكن الأهم أنه أخذ وهج رئيس الحكومة الأول للعهد سليم الحص. راح المر وكان وزيراً للداخلية يجمع زهاء ٧٠ نائباً في الوزارة للتشاور معهم كل يوم ثلاثاء بتغطية تلفزيونية أسبوعية، ولم يكن الرئيس الحص يحظى إلا بزيارة عدد ضئيل من النواب، ما خلق ردّة فعل عند الطائفة السنية.

هكذا قد يلعب الأرثوذكس أدواراً إيجابية في فبركة الرؤساء أو في إضعاف عهودهم.

«وشوشة»

يصف الفرزلي دور الأرثوذكس اليوم بالثانوي ويقتصر

على «الوشوشة» المتمثلة بالتسويق الكلامي الخجول لبعض الشخصيات، لكنه ليس دوراً رئيسياً لديه قدرة التعطيل أو القدرة على الفبركة على الرغم من استعراضات البعض» كما يقول الفرزلي. **تقلّص دور الروم الأرثوذكس ترافق مع تقلّص أعدادهم وممتلكاتهم وقوّتهم الإقتصادية.**

مناطق الثقل الأرثوذكسية كانت في بيروت التي تقلص سكانها الأرثوذكس بشكل ملموس، ثم الكورة ومرجعيون، وأعدادهم تقلصت في شكل ملموس في الأطراف.

فبعد أن كانت ملكياتهم تمتدّ في البقاع من طريق الشام الى حدود فلسطين المحتلة تقلصت اليوم في شكل كبير. في منطقة البقاع الغربي أورث آل سرسق الأراضي لآل إدّه في عانا، أما في عميّق فاشترى الأراضي الياس طعمه سكاف من آل سرسق. وباع آل بسترس أراضيهم في كفريا مؤخراً للنائب وليد جنبلاط. أما في البقاع الشرقي حيث كان حبيب بك رزق الله يمتلك عدداً كبيراً من العقارات فإنها بيعت للمسلمين. في راشيا ومرجعيون بيعت معظم الملكيات الأرثوذكسية بسبب الهجرة والاضطهاد والحروب وأبرزها حرب ١٩٧٥ علما بأن إحراق راشيا عام ١٩٢٤ لعب دوراً رئيسياً في هجرة أهاليها الأرثوذكس أثناء ثورة سلطان باشا الأطرش وقبلها حصار زحلة عام ١٨٦٠.

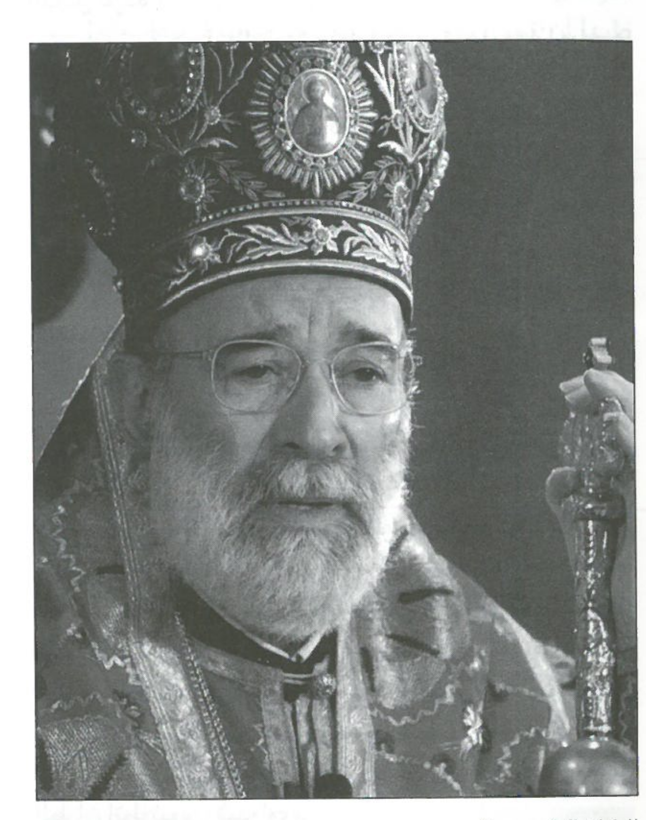
(مارلين خليفة، «السفير»، ١٨/١٠/٢٠٠٧)

مواقع يشغلها موظفون في طائفة الروم الأرثوذكس

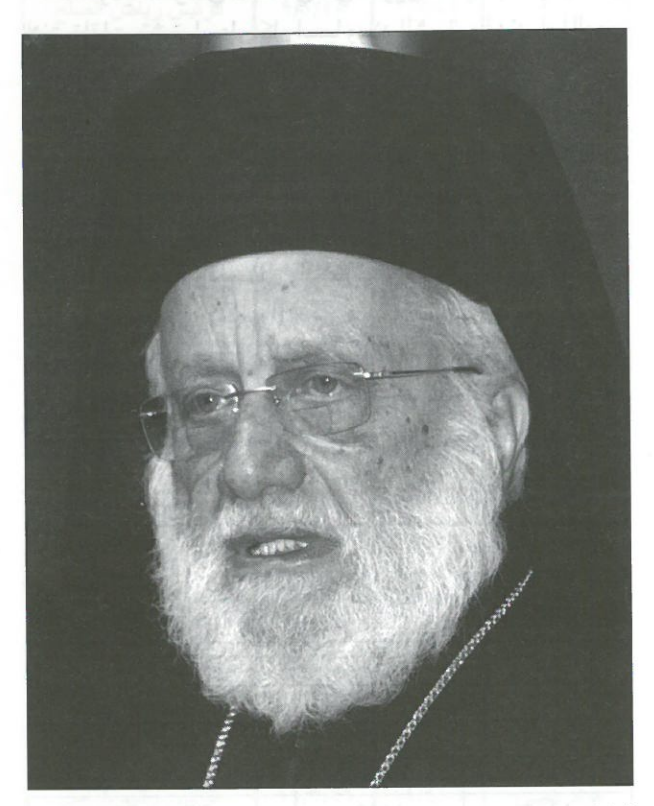
الموقع	الاسم
محافظ مدينة بيروت ـ وزارة الداخلية والبلديات	شاغر (يشغله بالوكالة محافظ الشمال ناصيف قالوش)
رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء ـ وزارة التربية والتعليم العالي	ليلى الياس مليحة
مدير عام وزارة العمل	رتيب قبلان صليبا
رئيس إدارة الموظفين ـ مجلس الخدمة المدنية	جورج عزيز غلمية
رئيس الصندوق المركزي للمهجرين ـ رئاسة مجلس الوزراء	فادي سليم عرموني
المدير العام للإدارات والمجالس المحلية ـ وزارة الداخلية والبلديات	خليل شكر الله الحجل
رئيس الهيئة العليا للتأديب	نقولا مخائيل الضيقة
مفتش عام في التفتيش المركزي	فوزي أنيس نعمة
عضو لجنة الرقابة على المصارف	عبد الله عطية
الأمين العام لمجلس الإنماء والإعمار	غازي جوزيف حداد
مدير عام رئيس فرع في رئاسة مجلس الوزراء	شاغر

(«الديار»، ٢٠٠٧/٣/٢٥)

طائفة الروم الأرثوذكس



المطران الياس عودة



المطران جورج خضر

تعتبر طائفة الروم الأرثوذكس ثاني أكبر الطوائف المسيحية في لبنان بعد الطائفة المارونية. وقد سميت بالروم نسبة إلى شعوب القسم الشرقي من الامبراطورية الرومانية، وأرثوذكس لأنهم يعتبرون أنفسهم الوارثين لاستقامة العقيدة والرأي منذ الكنيسة الأولى الجامعة التي أسسها الرسل. يرتبط الروم الأرثوذكس في لبنان ببطريركية أنطاكية وسائر المشرق ومقرّها دمشق.

في تاريخ هذه الطائفة أن الرسولين بولس وبرنابا أقاما كرسي أنطاكية سنة ٤٢م. علماً بأن تسمية «مسيحي» استعملت للمرة الأولى في أنطاكية. مرّت بالكرسي الأنطاكي المقدس حوادث عاصفة، عبر تاريخه العريق، أدّت إلى انشقاق في الكنائس.

وكان الانفصال الأهم بعد مجمع خلقيدونية الذي انعقد عام ٤٥١م بناء على دعوة الامبراطور مرقيانوس، وأدّى إلى نشوء الكنائس التي اعترضت على قرارات المجمع التي شدّدت على أن السيد المسيح هو إله تام وإنسان تام، أي أنه يوجد توازن بين الطبيعتين، بينما تعتبر الكنائس التي اعترضت على مقرّرات المجمع أن المسيح هو إله وان الطبيعة الإلهية أخذت من الطبيعة الإنسانية.

وهكذا انفصل الأرمن والسريان والأقباط عن الكنيسة، وبقي القائلون بالألوهية الكاملة والإنسانية الكاملة للسيد المسيح على الأرثوذكسية، ولقبوا آنذاك بالملكين.

في العام ١٠٥٤، حصل الانقسام الثاني داخل الكنيسة لأسباب سياسية، ومنها أن بابا روما أراد منذ القرن الرابع الميلادي أن يكون رئيس الكنيسة العالمية معتبراً ذلك تفويضاً من السيد المسيح، وأراد أن يسيطر على كل الكنائس الشرقية. وأدّى ذلك إلى شطرها إلى كنيستين:

١ ـ كنيسة غربية كاثوليكية رأسها البابا.

٢ ـ كنيسة شرقية أرثوذكسية تقوم على بطريركيات مستقلة تتقدّم فيها شرفياً بطريركية القسطنطينية.

جاءت الحملات الصليبية وألحقت دماراً كبيراً بالأرثوذكس الشرقيين، واستباحت الكنائس الأرثوذكسية أينما وجدت، وخلعت بطاركتها وأساقفتها. واضطر البطاركة الأرثوذكس إلى اللجوء مؤقتاً إلى القسطنطينية وقبرص. بعد الصليبيين جاء المماليك الذين أنزلوا بالأرثوذكس مظالم شديدة، فهدمت كنائسهم وصودرت أملاكهم وفرضت ضرائب كبيرة على تجارهم، وتقلص عدد الأرثوذكس في الشرق. وتمّ نقل المقرّ البطريركي إلى دمشق

في أواسط القرن الرابع عشر. احتجوا في العام ١٨٩٨ على هيمنة الإكليروس اليوناني مما أدّى إلى إقالة البطريرك اليوناني وانتخاب بطرك عربي هو مالاثيوس الثاني.

كانت ولاية الكرسي الانطاكي، في القرون المسيحية الأولى حتى الانشقاقات، تشتمل على كل آسيا وبلاد المشرق والهند. أما اليوم، وبموجب المادة الأولى من النظام الأساسي لبطريركية أنطاكية وسائر المشرق، فإن الكنيسة الانطاكية هي كنيسة رسولية مستقلة ومرتبطة بباقي الكنائس الأرثوذكسية بوحدة الإيمان والأسرار والتقليد الكنسي. تمتد ولاية البطريركية الانطاكية إلى سورية ولبنان والعراق والكويت وتركيا وإيران والجزيرة العربية وأميركا الشمالية والوسطى والجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا.

المجمع المقدس: المجمع المقدّس هو القاضي في شؤون الإيمان وهو الهيئة التشريعية في الكنيسة والمرجع القضائي الاعلى فيها. يتالف المجمع المقدّس من البطريرك رئيساً والمطارنة العاملين أعضاء. يرأس المجمع الانطاكي المقدّس غبطة البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم، بطريرك أنطاكية وسائر المشرق، ويضمّ مطارنة الابرشيات في الوطن والمهجر.

لائحة بطاركة الكرسي الأنطاكي

البطريرك	من	إلى
انتيميوس	١٧٩١	١٨١٣
مثوديوس	١٨٢٣	١٨٥٠
جراسيموس	١٨٨٥	١٨٩١
مالاثيوس الثاني	١٨٩٩	١٩٠٦
الكسندروس طحان	١٩٣١	١٩٥٨
الياس الرابع معوض	١٩٧٠	١٩٧٩

المصدر: كتاب **كنيسة مدينة اللـه أنطاكية العظمى** للدكتور أسد رستم

الأبرشيات: تتألف الكنيسة الأرثوذكسية من الأبرشيات المحددة كنسياً وتاريخياً وجغرافياً، والتي يرأسها مطارنة. وتنصّ المادة ٢٥ من النظام الأساسي لبطريركية انطاكية وسائر المشرق أن المطران هو راعي الأبرشية ورمز وحدتها وأداة ارتباطها بشركة الكنيسة، وهو ممثلها الرسمي لدى الدولة. والأبرشيات هي التالية:

١ ـ أبرشية اللاذقية وتوابعها، مركزها اللاذقية وراعيها المطران يوحنا منصور.

٢ ـ الأبرشية الأنطاكية المسيحية الأرثوذكسية في أميركا الشمالية، مركزها أنغلوود ـ نيوجرسي وراعيها المطران فيليبس صليبا.

٣ ـ أبرشية بصرى حوران وجبل العرب، مركزها السويداء وراعيها المطران سابا إسبر.

٤ ـ أبرشية بغداد والكويت وتوابعهما، مركزها بغداد وراعيها المطران قسطنطين بابا ستيفانو.

٥ ـ أبرشية بونيس آيرس وسائر الأرجنتين، مركزها بونيس آيرس وراعيها المطران كيرللس ضومط.

٦ ـ أبرشية بيروت وتوابعها، مركزها بيروت وراعيها المطران الياس عودة.

٧ ـ أبرشية جبيل والبترون وتوابعها، مركزها برمانا وراعيها المطران جورج خضر.

٨ ـ أبرشية حلب واسكندرون وتوابعهما، مركزها حلب وراعيها المطران بولس يازجي.

٩ ـ أبرشية حماه وتوابعها، مركزها حماه وراعيها المطران الياس صليبا.

١٠ ـ أبرشية حمص وتوابعها، مركزها حمص وراعيها المطران جورج أبو زخم.

١١ ـ أبرشية زحلة وبعلبك وتوابعهما، مركزها زحلة وراعيها أسبيريدون خوري.

١٢ ـ أبرشية صور وصيدا وتوابعهما، مركزها مرجعيون وراعيها المطران الياس كفوري.

١٣ ـ أبرشية طرابلس والكورة وتوابعهما، مركزها طرابلس وراعيها المطران الياس قربان.

١٤ ـ أبرشية عكار وتوابعها، مركزها الشيخ طابا ـ عكار وراعيها المطران بولس بندلي.

١٥ ـ أبرشية ساوباولو وتوابعها، مركزها ساو باولو ـ البرازيل وراعيها المطران دامسكينوس منصور.

١٦ ـ أبرشية المكسيك وفنزويلا، مركزها المكسيك وراعيها المطران أنطونيوس شدراوي.

١٧ ـ أبرشية فرنسا وسائر أوروبا، مركزها باريس وراعيها المطران غفرائيل صليبي.

١٨ ـ أبرشية أستراليا، مركزها سيدني وراعيها المطران بولس صليبا.

١٩ ـ أبرشية شيلي، مركزها سنتياغو وراعيها المطران جورج عبد.

الكنيسة الأرثوذكسية والسياسة: دخلت الكنيسة الأرثوذكسية في حرب إلى جانب قادة الدروز ضد الموارنة عام ١٨٤١ في الجبل، كما ورد في كتاب هنري جسب في كتابه **ثلاث وخمسون سنة في سوريا**.

بعد التوقيع على نظام المتصرفية في العام ١٩٦١، دخل الأرثوذكس إلى مجلس الإدارة بعضوين (الكورة والمتن). وكانت هذه المشاركة السياسية الأولى لهم وتمثلوا في المجالس اللاحقة. وكانت الكنيسة لفترة طويلة من دعائم التأثير الروسي في لبنان. ويعود ذلك إلى أن روسيا حصلت على حق حماية الأرثوذكس في الشرق بموجب معاهدة كوتشوك كاينارجي عام ١٧٧٤، وكانت تعتبر نفسها الوريثة الشرعية للكنيسة الارثوذكسية الكبرى في القسطنطينية وحامية لمصالحها في الشرق.

خلال حكم السلطنة العثمانية، بنت الكنيسة معظم مؤسساتها التربوية، كمدرسة دير البلمند، وكلية الثلاثة أقمار، وزهرة الإحسان، وبعض المستشفيات. بعد انهيار السلطنة العثمانية وسقوط قيصر روسيا ووضع لبنان تحت الانتداب الفرنسي، خسرت الكنيسة الارثوذكسية دعماً خارجياً مهماً وكان عليها أن تحدد خياراتها. ورغم معارضتها للانتداب الفرنسي، انضوت في دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، وظلت الكنيسة تنظر إلى الانتداب على أنه احتلال رغم دعم فرنسا لانتخاب شارل دباس (الأرثوذكسي) رئيساً للجمهورية. ولعل بعض الأسباب يعود إلى أن أرثوذكس وادي النصارى فصلوا عن أرثوذكس لبنان، خاصة في الشمال، وأن الموارنة شكلوا الأكثرية في لبنان الكبير. لم يكن المرسلون الاميركيون في المنطقة على علاقة جيدة بالكنيسة الأرثوذكسية رغم التنافس الاساسي مع الكنيسة المارونية. وورد في كتاب **المصالح الأميركية في سوريا ١٨٠٠ ـ ١٩٠١** للمؤلف عبد اللطيف طيباوي، نقلاً عن سكرتير الكنيسة الإنجيلية في بريطانيا، «أنه لمن المذل رؤية رجال الكنيسة الإنجيلية الإنكليزية يمدّون يد الأخوة لهؤلاء الكهنة الشرقيين».

شكلت القضية الفلسطينية وفقاً لمواقف الكنيسة الرسمية أولوية منذ إقامة دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨.

بعد الاستقلال، اصبح لهذه الطائفة حضورها القوي في كل المجالات. وأعطي لها، بموجب ميثاق الوفاق الوطني، مركزان رفيعان في السلطة، الأول هو مركز نائب رئيس مجلس النواب، والثاني هو نائب رئيس الوزراء.

النواب المتعاقبون على مركز نائب رئيس مجلس النواب

النائب	من	إلى
فؤاد بطرس	تموز ١٩٦٠	تشرين الأول ١٩٦١
	تشرين الأول ١٩٦١	تشرين الأول ١٩٦٣
	تشرين الأول ١٩٦٨	تشرين الأول ١٩٦٩
منير أبو فاضل	تشرين الأول ١٩٧٥	تشرين الأول ١٩٧٦
	تشرين الأول ١٩٧٨	كانون الثاني ١٩٨٧
فؤاد غصن	تشرين الأول ١٩٦٣	أيار ١٩٦٤
	تشرين الأول ١٩٧٢	تشرين الأول ١٩٧٣
أديب الفرزلي	أيار ١٩٦٤	أيار ١٩٦٨
نسيم مجدلاني	أيار ١٩٦٨	تشرين الأول ١٩٦٨
ميشال ساسين	تشرين الأول ١٩٦٩	تشرين الأول ١٩٧١
	تشرين الأول ١٩٦٥	تشرين الأول ١٩٧٧
ميشال معلولي	تشرين الأول ١٩٧٣	تشرين الأول ١٩٧٤
	آذار ١٩٩٠	تشرين الأول ١٩٩٢
ألبير مخيبر	آذار ١٩٨٧	آذار ١٩٩٠
إيلي الفرزلي	تشرين الأول ١٩٩٢	تشرين الثاني ٢٠٠٤
ميشال المر	تشرين الثاني ٢٠٠٤	حزيران ٢٠٠٥
فريد مكاري	حزيران ٢٠٠٥	ولا يزال

المصدر: محاضر مجلس النواب

الوزراء المتعاقبون على حقيبة نائب رئيس مجلس الوزراء

الوزير	من	إلى	الحكومة
حبيب أبو شهلا	٢٥/٩/٤٣	٣/٧/٤٤	الرئيس رياض الصلح
	٣/٧/٤٤	٩/١/٤٥	الرئيس رياض الصلح
نقولا غصن	٩/١/٤٥	٢٢/٨/٤٥	الرئيس عبد الحميد كرامي
غبريال المر	٢٢/٨/٤٥	٣/٤/٤٦	الرئيس سامي الصلح
	٢٢/٥/٤٦	١٤/١٢/٤٦	الرئيس سعدي المنلا
	٧/٦/٤٧	٢٦/٧/٤٨	الرئيس رياض الصلح
	٢٨/٧/٤٨	٢٠/٧/٤٩	الرئيس رياض الصلح
	١٦/٩/٥٤	٩/٧/٥٥	الرئيس سامي الصلح
	٩/٧/٥٥	١٩/٩/٥٥	الرئيس سامي الصلح
جبران نحاس	٢٠/٧/٤٩	١/١٠/٤٩	الرئيس رياض الصلح
	١/١٠/٤٩	١٤/٢/٥١	الرئيس رياض الصلح
	٢٠/٢/٦٤	٢٥/٩/٦٤	الرئيس حسين العويني
	٢٥/٩/٤٦	١٨/١١/٦٤	الرئيس حسين العويني
فيليب بولس	٧/٥/٥١	١١/٢/٥٢	الرئيس عبد اللـه اليافي
	٢٠/٥/٦١	٣١/١٠/٦١	الرئيس صائب سلام
	٣١/١٠/٦١	٢٠/٢/٦٤	الرئيس رشيد كرامي
فؤاد الخوري	١١/٢/٥٢	٩/٩/٥٢	الرئيس سامي الصلح
باسيل طراد	٩/٩/٥٢	١٤/٩/٥٢	الرئيس ناظم عكاري
	١٤/٩/٥٢	١٨/٩/٥٢	الرئيس صائب سلام
فؤاد غصن	١٩/٩/٥٥	١٩/٣/٥٦	الرئيس رشيد كرامي
	١٢/١٠/٦٨	٢٠/١٠/٦٨	الرئيس عبد اللـه اليافي
	٢٥/١١/٦٩	١٣/١٠/٧٠	الرئيس رشيد كرامي
	٢٥/٧/٧٣	٨/٧/٧٣	الرئيس أمين الحافظ
	٨/٧/٧٣	٣١/١٠/٧٤	الرئيس تقي الدين الصلح
نسيم مجدلاني	١/٨/٦٠	٢٠/٥/٦١	الرئيس صائب سلام
	١٨/١١/٦٤	٢٥/٧/٦٥	الرئيس حسين العويني
	١٥/١/٦٩	٢٥/١١/٦٩	الرئيس رشيد كرامي
فؤاد بطرس	٩/٤/٦٦	٦/١٢/٦٦	الرئيس عبد اللـه اليافي
	٨/٢/٦٨	١٢/١٠/٦٨	الرئيس عبد اللـه اليافي
	٩/١٢/٧٦	١٦/٧/٧٩	الرئيس سليم الحص
	١٦/٧/٧٩	٢٥/١٠/٨٠	الرئيس سليم الحص
	٢٥/١٠/٨٠	٧/١٠/٨٢	الرئيس شفيق الوزان
غسان تويني	١٣/١٠/٧٠	٢٠/١/٧١	الرئيس صائب سلام
الياس سابا	٢٠/١/٧١	٢٧/٥/٧٢	الرئيس صائب سلام
ألبير مخيبر	٢٧/٦/٧٢	٢٥/٤/٧٣	الرئيس صائب سلام
ميشال ساسين	٣١/١٠/٧٤	٢٣/٥/٧٥	الرئيس رشيد الصلح
	٢٥/١١/٨٩	٢٤/١٢/٩٠	الرئيس سليم الحص

موسى كنعان	٢٣/٥/٧٥	١/٧/٧٥	الرئيس نور الدين الرفاعي
إيلي سالم	٧/١٠/٨٢	٣٠/٤/٨٤	الرئيس شفيق الوزان
عصام أبو جمرة	٢٢/٩/٨٨	٢٥/١١/٨٩	الرئيس ميشال عون
ميشال المر	٢٤/١٢/٩٠	١٦/٥/٩٢	الرئيس عمر كرامي
	١٦/٥/٩٢	٣١/١٠/٩٢	الرئيس رشيد الصلح
	٣١/١٠/٩٢	٢٥/٥/٩٥	الرئيس رفيق الحريري
	٢٥/٥/٩٥	٧/١١/٩٦	الرئيس رفيق الحريري
	٧/١١/٩٦	٤/١٢/٩٨	الرئيس رفيق الحريري
	٤/١٢/٩٨	٢٦/١٠/٠٠	الرئيس سليم الحص
عصام فارس	٢٦/١٠/٠٠	١٧/٣/٠٣	الرئيس رفيق الحريري
	١٧/٤/٠٣	٢٦/١٠/٠٤	الرئيس رفيق الحريري
	٢٦/١٠/٠٤	١٩/٤/٠٥	الرئيس عمر كرامي
الياس المر	١٩/٤/٠٥	١٩/٧/٠٥	الرئيس محمد نجيب ميقاتي
	١٩/٧/٠٥	لا يزال	الرئيس فؤاد السنيورة

المصدر: الموقع الالكتروني الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء

الأرثوذكس في القطاع العام: يبلغ عدد موظفي الفئة الأولى من الروم الأرثوذكس ١١ موظفاً، وأهمهم مدير عام وزارة العمل، ورئيس الهيئة العليا للتأديب، ورئيس الصندوق الوطني للمهجرين، ومحافظ مدينة بيروت، والمدير العام للإدارات والمجالس المحلية في وزارة الداخلية والبلديات.

ويبلغ عدد القضاة الأرثوذكس في ملاك وزارة العدل خمسين قاضياً، أي ما نسبته ٨٪ من مجموع عدد القضاة في لبنان.

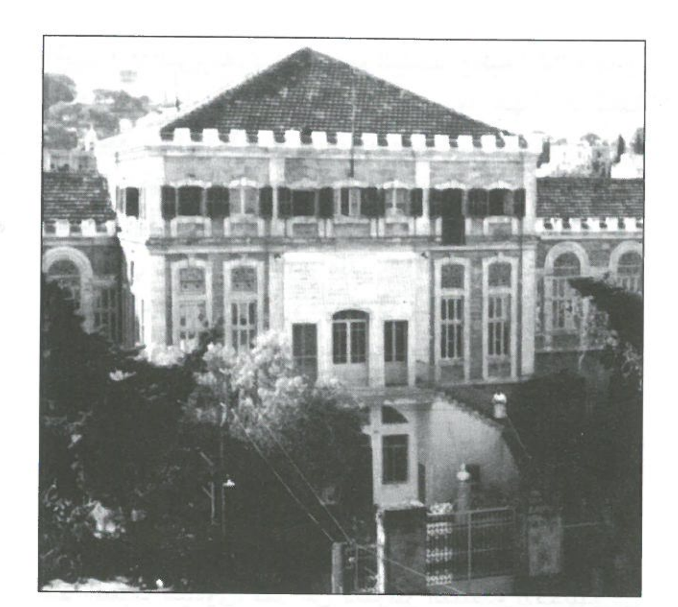
المؤسسات التربوية والصحية

- جامعة البلمند
- معهد القديس يوحنا اللاهوتي
- مستشفى الروم
- صندوق التعاضد الأرثوذكسي
- ثانوية البلمند
- مدرسة السان جورج
- مدرسة القديس أنطونيوس.

وقد أنشئت في العام ١٩٤٦ حركة الشبيبة الأرثوذكسية، وهي حركة روحية تدعو جميع أبناء الكنيسة الأرثوذكسية إلى نهضة دينية، أخلاقية، ثقافية، اجتماعية.

الأماكن الأثرية التابعة للكنيسة: تملك الكنيسة عدداً من الأديرة القديمة العهد، ومن أهمها دير سيدة النورية، ودير الناطور، ودير كفتون، ودير البلمند الذي يقع بين قريتي أنفة والقلمون ويربض على تلة تطل على بلدة القلمون، وقد بني هذا الدير في العام ١١٥٧ بأيدي رهبان القديس برناردوس.

أعداد الأرثوذكس: يبلغ عدد الناخبين الأرثوذكس ٢٣٧،٣٠٧



مستشفى القديس جاورجيوس الجامعي سنة ١٨٨٣

ناخبين يشكلون ٧،٨٪ من مجموع الناخبين. ويبلغ عدد الروم الأرثوذكس المسجلين ٣٥٠،٠٠٠ نسمة، أي ما نسبته ٧،٨٪ من العدد الإجمالي للمسجلين. أما المقيمون منهم في لبنان فيصل عددهم إلى ٢٨٠،٠٠٠، أي ما نسبته ٧،٥٪ من العدد الإجمالي للمقيمين. ونشير إلى أن أعداد الروم الأرثوذكس الذين كانوا مقيمين في اللاذقية وجبل الدروز في العام ١٩٣٨، بلغت ١١٥،١١٨ نسمة، وأعداد المقيمين منهم في لبنان في العام ١٩٣٢ بلغت ٧٧،٣١٢ نسمة.

شخصيات أرثوذكسية: بعكس الطوائف الكبرى الأخرى، لم يكن لدى قادة هذه الطائفة مشروع سياسي محدد، وهي لم تعرف زعيماً سياسياً أوحداً في تاريخها. وإذا كان أنطون سعادة أرثوذكسياً، إلا أنه لم يكن لديه مشروع سياسي يخص الطائفة بل مشروع قومي. ومن أبرز الشخصيات الأرثوذكسية ميشال عفلق، أحد مؤسسي حزب البعث العربي الاشتراكي، وشارل مالك الذي كان العربي الوحيد الذي شارك في صياغة وإعداد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام ١٩٤٨، وأصبح فيما بعد من مؤسسي الجبهة اللبنانية خلال الحرب الأهلية، وفارس الخوري، اللبناني الأصل، الذي ترأس كل من مجلس النواب السوري ومجلس الوزراء، بدءاً من العام ١٩٣٦ ولأكثر من مرة، ومثل سورية في الأمم المتحدة وفي عضوية لجنة القانون الدولي. أما على الصعيد الثقافي، وخاصة الغنائي والمسرحي، فقد برز منهم الأخوان منصور وعاصي الرحباني والياس الرحباني الذين أسسوا للمسرح الغنائي في لبنان، وأنجبوا ذرّية اتصف بعض أفرادها بالمواهب الموسيقية، وأبرزهم زياد عاصي الرحباني ككاتب مسرحي وكملحن.

(«الشهرية»، نيسان ـ أيار، ٢٠٠٧)

الروم الكاثوليك
زعاماتهم المؤثرة غابت والحالية تذوب في التقسيمات الانتخابية

تطلّ معركة رئاسة الجمهورية كلّ ستّة أعوام ليبدأ الاختيار الصعب لسيّد عهد جديد. وإذا كانت الرئاسة الاولى لا تزال تعتبر امتيازاً للموارنة وأنّ لهؤلاء فيها كلمتهم المسموعة فما هو دور الطوائف المسيحية الاخرى؟

إذا كانت طائفة الروم الكاثوليك قد «أنشئت بالغلط» بحسب تعبير النائب والوزير السابق ألبير منصور، فإنّ الكثر من الكاثوليك ومنهم منصور يرددون بأنّ هذه الطائفة التي يبلغ **عددها زهاء ٢٥٠ ألفاً تهمّش من قبل المسيحيين الموارنة عند جني الثمار السياسية**، «عند الصراعات والتناحر يصرخ الموارنة:» يا غيرة الدّين» ويتصرّفون كمسيحيين لكنّ عندما يحين موعد القطاف وتوزيع المناصب يعودون الى عصبيّتهم المارونية ويهمّشون الكاثوليك الذين لا يتمتّعون بأي عصبية لمذهبهم بل هم مثال للانفتاح والتعايش والتوافق»، هكذا يعبّر منصور مصرّحاً: «لقد تجاوز الكاثوليك الذهبية الميتة فلم يقطفوا فوائدها وراح الموارنة يعاملونهم وكأنهم دروز!».

هذا العتب تشعر به شخصيات كاثوليكية ولا تعبّر عنه إلا بخفر في ما يجهر منصور بذلك بلا مواربة، ما يعتبر مؤشراً على الدّور الخجول الذي يلعبه أبناء الطائفة اليوم في الاستحقاق الرئاسي على عكس الدّور الذي لعبه بعض زعمائها ومتموّليها في الماضي.

تتميّز طائفة الروم الكاثوليك بوسطيتها لأنّ أبناءها يعيشون في مناطق مختلطة بقاعاً وجنوباً وجبلاً، وهم قلّة في جبل لبنان والعاصمة بيروت، وقد طغت أسماء الزعامات السياسية والمصرفية منهم ولم يؤلّفوا أحزاباً بل انخرطوا في الاحزاب المسيحية وتحديداً المارونية فكانوا دائماً « في موقع من يدفع الأثمان عن الاخرين» كما يقول منصور.

لا يظهر العتب الكاثوليكي بشدّة في مدينة زحلة التي لا يزال صوت أبنائها راجحاً كون نوابها ينتخبون من قبل المسيحيين أمثالهم، فيما ذاب صوت كاثوليك بيروت والجنوب والجبل وهم قليلو العدد في التقسيمات الانتخابية فانتخب معظم نوابهم من قبل الأكثرية المسلمة.

«الراسيّون»: تعتبر منطقة رأس بعلبك وهي مسقط رأس ألبير منصور موقعاً رئيسياً في البقاع لوجود الروم الكاثوليك بعد زحلة، لانها تقع في منطقة وسطية مهمّة بين زحلة وحمص وتعدّ زهاء ٧ آلاف كاثوليكي، ومن رأس بعلبك نزولاً الى القاع التي شكّلت تخوماً لإمارة الأمير فخر الدين المعني الثاني ثمّ الفاكهة والجديدة اللتين يتعايش فيهما الكاثوليك مع أبناء الطائفة السنّية. تكتسب رأس بعلبك أهميتها من دير السيدة لارتباطه بحقبة أساسية من تاريخ الطائفة إذ عقد فيه مجمع رأس بعلبك الشهير في القرن السابع عشر وفيه تقرر خلع البطريرك اليوناني وانتخاب بطريرك عربي.

أما مدينة زحلة فهي مدينة الهجرة إذ كان الروم الكاثوليك يهربون من رأس بعلبك بسبب ظلم حكم أمراء آل حرفوش فيرحلون الى عروس البقاع التي كانت تابعة لإقطاعية الأمراء اللمعيين في بسكنتا، ويلوذون فراراً أيضاً من الزلازل التي دمّرت رأس بعلبك مرتين. وهكذا فإن أبرز أحياء زحلة الكبرى هو حيّ الراسيّة. لم تخل هذه الهجرة الى زحلة من الصدامات أبرزها عام ١٨٦٠ وكان الصراع دامياً بين الروم والموارنة التابعين لبسكنتا.

قبل الاستقلال كانت زحلة جزءاً من متصرفية جبل لبنان وأحرقت إثر حوادث عام ١٨٦٠ ولم يكن لطائفة الروم الكاثوليك اي شأن خاص. زعماء الطائفة كانوا بمعظمهم استقلاليين وابرزهم الياس طعمه سكاف، جوزف سكاف، سليم تقلا وفيليب تقلا وهنري فرعون.

لعب النائب والوزير الراحل جوزف سكاف دوراً رئيسياً في تاريخ الطائفة كونه كان رئيساً لكتلة نيابية كبرى وكان دوره كبيراً في إنهاء الحقبة الشهابية فدعم الحلف الثلاثي بشكل مطلق وساهم بقوة في انتخاب الرئيس سليمان فرنجية. قبل جوزف سكاف كان وزير الخارجية فيليب تقلا صاحب دور رئيسي في دعم عهد الرئيس شهاب وكان ممن أقنعوا العماد بضرورة ترشيح الرئيس شارل حلو خلفاً له.

الدور الذي يلعبه الكاثوليك اليوم هو عبر كتلة الياس سكاف النيابية المؤلفة من ٥ نواب «تدعم دعماً أساسياً كتلة العماد ميشال عون وتسهم بإخراج الأخير من المارونية المحضة الى الجوّ المسيحي العام» كما يقول ألبير منصور.

يعود النائب الياس سكاف في حديثه عن الطائفة مراراً وتكراراً الى معضلة النواب الكاثوليك الثمانية، معتبراً بأنّ معظمهم منتخبين بلوائح نيابية عبر غير المسيحيين سواء في الجنوب أو الشوف أو بيروت، ويبقى نواب زحلة منفردين بالتمثيل المسيحي والكاثوليكي الحقيقي بسبب الكثافة الكاثوليكية في المدينة» التي تعدّ لوائحها زهاء ١٨ كاثوليكياً.

«قد يكون النائب الكاثوليكي في بيروت غير مقتنع تماماً بسياسة الكتلة التي ينتمي إليها، لكن إن تركها مشكلة وإن بقي معها عن غير قناعة فمحكوم عليه. الامر سيّان في الجبل



دير المخلص للطائفة الكاثوليكية في جون.

والجنوب بحيث إن أياً من النواب الكاثوليك لا يمكنه أن يغيّر سياسة التيار السياسي الذي ينتمي اليه أو أن يعارضها على الأقل».

كان والد الياس سكاف النائب والوزير الراحل جوزف سكاف اللولب الأساسي الذي رجّح كفّة انتخاب رئيس الجمهورية الراحل سليمان فرنجية. في تلك الحقبة نصح جوزف سكاف أقطاب الحلف الثلاثي بالتوافق مع أحد أقطاب النّهج النائب فؤاد نفّاع لأنهم بأصوات نوابهم وحدهم لن يمكنهم انتخاب رئيس. وعلى الرغم من أنّ نفّاع كان ملتزماً مع الخطّ الشهابي إلا أنّ جوزف سكاف أقنعه بانتخاب الرئيس فرنجية الذي فاز بفارق صوت واحد.

في انتخابات عام ١٩٨٢ ترك جوزف سكاف غرفة العمليات في باريس وهو رئيس الكتلة النيابية المؤلفة من ٦ نواب ليقابل بشير الجميل الذي كان يملك من الثقة بالنفس بأن بادر الزعيم البقاعي بقوله: «لن أعوزك»... لكنّ بشير ما لبث أن اكتشف أنّ لسكاف ثقلاً كبيراً فطلب دعمه وكان أن انتخبته كتلة سكاف. عرف جوزف سكاف بدقّة احصاءاته الإنتخابية أو ما يعرف بالـ (Pointage)... «كان يعرف نقاط الضعف والقوة لدى النواب جميعهم ويدرك كيفية التأثير عليهم»، يقول نجله النائب الياس سكاف.

ثمة أسماء كاثوليكية لامعة برزت في الحياة السياسية لعلّ أبرزها هنري فرعون ونصري المعلوف وفيليب تقلا، وثمة رموز اقتصادية ومصرفية من آل الصحناوي وعودة وأبو عضل.

يقول الياس سكاف اليوم بأن لديه كتلة من ٦ نواب، وبالتالي إن أي رئيس يحتاج الى أصواتهم معترفاً بحسابات أخرى في هذا المجال: «كانت الإستقلالية أكبر في الماضي. لا يمكن لأي نائب اليوم أن يبتعد من الضغط الموجود بين الشرق والغرب، للولايات المتحدة الأميركية نفوذها في الشرق الأوسط ويقابلها الشرق وأبرز أقطابه المعارضين لسياستها سوريا وإيران».

المتموّل والزعيم: لعب آل فرعون دوراً رئيسياً في استقلال لبنان وتعتبر عائلتهم الكاثوليكية من الأبرز إذ لها فروعها في فلسطين ومصر وسوريا وحتى في بعض البلدان الأوروبية. ولعب أبناؤها أدواراً إقتصادية واجتماعية مهمّة. هذه العائلة هي الأقدم في بيروت وكان شقيق ميشال فرعون (الجدّ) ألبير فرعون رئيساً لمرفأ حيفا ومقاولاً شهيراً يمسك بزمام أعمال كثيرة في فلسطين، فيما أمسك هنري فرعون زمام العائلة

ونفوذها في لبنان الى جانب والده ميشال فرعون الذي أسس أول مصرف في لبنان عام ١٨٧٠ هو مصرف فرعون، بالإضافة الى عدد ليس بقليل من المؤسسات التجارية التي بدأت عملها منذ عام ١٨٦٨ . وكان فرعون المول الأول لصناعة النسيج وتاجراً للفحم ويمتلك أراضي شاسعة في لبنان الى إدارته لأعمال تخصّه في سوريا.

لعبت العائلة دوراً في استقلال لبنان أملته الى جانب نفوذها الرّوابط العائلية: أبو الدستور اللبناني ميشال شيحا كان متزوجاً من شقيقة هنري فرعون وشريكاً في مصرف فرعون، وكانت شقيقة شيحا متزوجة من الشيخ بشارة الخوري الذي كان محامياً لآل فرعون.

يروي الوزير ميشال فرعون «أنّ التفاوض مع الإنكليز على استقلال لبنان أجراه في مدينة حيفا هنري فرعون والشيخ بشارة الخوري وألبير فرعون وميشال شيحا، وشكّلت نتائج هذا التفاوض العمود الفقري لتحقيق استقلال عام ١٩٤٣ بالإضافة الى تواصل الخوري مع الزعيم رياض الصلح ومع البطريركية المارونية» بحسب فرعون. بعد أن أعطى الإنكليز الضوء الأخضر للمضيّ قدماً في معركة الإستقلال جرت الانتخابات النيابية الأولى وكان آل فرعون مموليها الرئيسيين ودعم فرعون لوائح في بيروت والبقاع، فكان نائباً عن البقاع لدورتي ١٩٤٣ و١٩٤٧ وعن بيروت عام ١٩٥١ وكان رئيساً للائحة في العاصمة وفيها صائب سلام وعبد الله اليافي وشارل حلو.

بعد ان تأمّمت أملاك آل فرعون في فلسطين وفي مصر بقي فرعون يتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي، لكنّ «نقزة» السياسيين منه بدأت وخصوصاً أنه بعد أن ذهب الشيخ بشارة الخوري لفترة نقاهة في حيفا أثناء عهده، طلب كثر من فرعون تولي المسؤولية، وهذا ما سبب «نقزة» الرئيس كميل شمعون منه وحداه على تقسيم بيروت الى دائرتين ولم تكن العلاقات أفضل مع الرئيس شهاب. بعد عهد شمعون لم يعد فرعون يطمح الى دور سياسي أو مركز، بل راح يلعب دوراً في جمع الأطراف: تقرّب من شارل حلو ولعب دوراً في تسهيل انتخاب الرئيس فرنجية.

للكاثوليك بصماتهم على السياسة اللبنانية. في الأشرفية كان يقال إن المعركة مارونية بأصوات أرمنية على أرض أرثوذكسية بأموال كاثوليكية، ولعبوا دوراً في البقاع وفي جزين والزهراني وفي الشوف. يقول النائب والوزير فرعون: «بعد التقسيمات الإنتخابية التي حصلت والهجرة منذ عام ١٩٧٥ خصوصاً من الأرياف الى المدينة وبعد الحرب الأهلية التي أصابت قرى كاثوليكية في عاليه والجنوب الى قرى أخرى تقع على الأطراف مع مناطق مسلمة ومارونية، حصل نزوح كثيف وهجرة. وبعد التقسيمات الإنتخابية أصبحت الدائرة الإنتخابية الوحيدة التي يؤثر فيها الكاثوليك هي مدينة زحلة وهذا ما قلّص دورهم في التأثير على الكتل النيابية وتلقائياً في الإنتخابات الرئاسية».

يتركز الروم الكاثوليك في: زحلة، رأس بعلبك، القاع، مغدوشة، جزين، صور، الشوف الأعلى والأوسط، وعدد ضئيل في الشوير والعاصمة بيروت.

كان للروم الكاثوليك دور كبير في الاستقلال وفي ترسيخه وفي الوحدة الوطنية وسيادة لبنان من خلال أدوار شخصيات عدة منها ما قام به سليم وفيليب تقلا وهنري فرعون وجوزف نجار وجوزف سكاف ويوسف سالم وجوزف أبو خاطر.

من الأسماء الكاثوليكية أيضا نصري المعلوف الذي كان قريباً من الرئيس كميل شمعون مع توجه عربي واضح. أما كاثوليك الجنوب فيتركزون في مغدوشة وصور وجزين ومن أبرز الوجوه يوسف سالم وشقيقه نقولا والد النائب السابق نديم سالم.

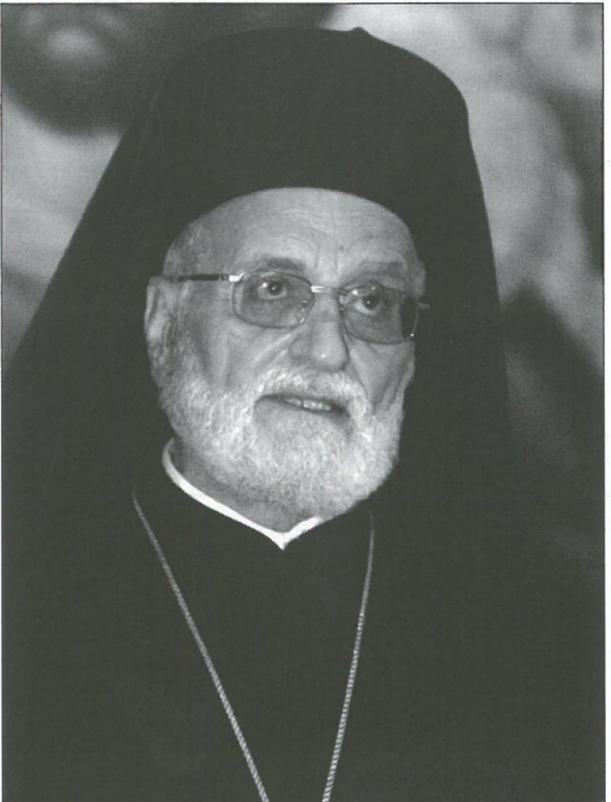
نشأة الكاثوليك: حركة الروم الكاثوليك بدأت عام ١٧٢٤ عندما توفي البطريرك أثناسيوس الثالث دباس فانتخب خلفاً له البطريرك كيرلس السادس طاناس ابن شقيقة أفتيموس الصيفي ميتروبوليت صور. وكان عثمان باشا أبو طوق والياً على الشام انذاك يرتبط بصداقة مع أفتيموس فوعده بشدّ إزر البطريرك الجديد وبالسعي لدى الباب العالي لنيل الفرمان الشاهاني، لكنه عزل قبل إنجاز عهده.

وكان كرسي القسطنطينية قد علم بوفاة البطريرك أثناسيوس الثالث، فسارع الى تعيين الشماس سيلفستروس القبرصي خلفاً له من غير أن يستشير أحداً من الكرسي الإنطاكي، وزوّد البطريرك الجديد بالفرمانات السلطانية وأوفده الى دمشق. فانحاز فريق من الأساقفة والشعب الى كيرلس منتخبهم وانحاز فريق آخر الى سيلفستروس. هكذا انشقت كنيسة إنطاكية الملكية الى شطرين: أتباع سيلفستروس ودعوا بالأرثوذكس وأتباع كيرلس طاناس وسمّوا بالكاثوليك.

رفض العثمانيون بداية الاعتراف بالبطريركية الجديدة واضطهدوا أتباعها فهربوا الى لبنان جاعلين مقرهم على مقربة من دير المخلّص وعام ١٩٣٣ ارتقى السدة البطريركية مكسيموس الثالث مظلوم فحصل على ضمانات عثمانية بمساعدة الغرب وبدأت الكنيسة تنتشر في الشرق. في لبنان كان الملكيون الكاثوليك والأرثوذكس يشكلون نصف السكان المسيحيين ومعظمهم من سكان المدن، ولم يكونوا أصحاب أملاك وأرستقراطيين كالموارنة ،ولم يكن لديهم من نفوذ في الجبل بل اقتصر دورهم على الناحيتين الاقتصادية والثقافية، وكان معظمهم من أصل سوري قدموا من نواحي حوران ودمشق وحمص وحلب، وقد شاركوا في مصير لبنان. ولعل حوادث عام ١٨٦٠ أصابتهم أكثر من الموارنة، إذ أنّ منطقتي دير القمر وزحلة اللتين تضررتا أكثر من سواهما كانتا مأهولتين بأكثرية ساحقة منهم.

(مارلين خليفة، «السفير»، ٢٥/١٠/٢٠٠٧)

البطاركة الكاثوليك


بطريرك الروم الكاثوليك الحالي غريغوريوس الثالث لحام.

١ ـ كيرلس السادس طاناس ١٧٢٤ ـ ١٧٥٩.
٢ ـ أثناسيوس الرابع جوهر ١٧٥٩ ـ ١٧٦٠.
٣ ـ مكسيموس الثاني حكيم ١٧٦٠ ـ ١٧٦١.
٤ ـ ثيودوسيوس الخامس دهان ١٧٦١ ـ ١٧٨٨.
٥ ـ أثناسيوس الرابع جوهر (للمرة الثانية) ١٧٨٨ ـ ١٧٩٤.
٦ ـ كيرلس السابع سياج ١٧٩٤ ـ ١٧٩٦.
٧ ـ أغابيوس الثاني مطر ١٧٩٦ ـ ١٨١٢.
٨ ـ أغناطيوس الرابع صروف ١٨١٢.
٩ ـ أثناسيوس الخامس مطر ١٨١٣ ـ ١٨١٤.
١٠ ـ مكاريوس الرابع طويل ١٨١٤ ـ ١٨١٥.
١١ ـ أغناطيوس الخامس قطان ١٨١٦ ـ ١٨٣٣.
١٢ ـ مكسيموس الثالث مظلوم ١٨٣٣ ـ ١٨٥٥.
١٣ ـ اكليمنضوس بحوث ١٨٥٦ ـ ١٨٦٤.
١٤ ـ غوريغوريوس يوسف الأول ـ (سيور) ١٨٦٤ ـ ١٨٩٧.
١٥ ـ بطرس الرابع جريجيري ١٨٩٨ ـ ١٩٠٢.
١٦ ـ كيرلس الثامن جحا ١٩٠٢ ـ ١٩١٦.
١٧ ـ ديمتريوس الاول قاضي ١٩١٩ ـ ١٩٢٥.
١٨ ـ كيرلس التاسع مغبغب ١٩٢٥ ـ ١٩٤٧.
١٩ ـ مكسيموس الرابع صائغ ١٩٤٧ ـ ١٩٦٧.
٢٠ ـ مكسيموس الخامس حكيم ١٩٦٧ ـ ٢٠٠٠.

(«السفير»، ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٠)

مواقع يشغلها موظفون من طائفة الروم الكاثوليك

الموقع	الاسم
محافظ الشمال ـ وزارة الداخلية والبلديات	ناصيف جورج قالوش
رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي	روجيه يوسف نسناس
المدير العام لأمن الدولة	الياس كعيكاتي (يشغل هذا المنصب بالوكالة)
المدير العام للطرق والمباني ـ وزارة الأشغال العامة والنقل	فادي الياس النمار
المدير العام رئيس الفرع الفني في رئاسة الجمهورية	روبير جوزيف صايغ
المدير العام للزراعة	شاغر (يشغله غطاس عقل بالإنابة)
المدير العام للصناعة	شاغر (يشغله فادي خوري بالإنابة)
رئيس مجلس إدارة ومدير عام مؤسسة مياه البقاع	هيكل خليل الراعي
عضو لجنة الرقابة على المصارف	كمال سماحة
مدير عام التجهيز في وزارة الاتصالات	ناجي مارسيل اندراوس
رئيس لجنة بورصة بيروت	فادي خلف

(«الديار»، ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٧)

الأرمن: الطائفة التي ساندت كل العهود.. تغادر الحياد

ليس الأرمن بطارئين على الحياة السياسية اللبنانية، أقله منذ الاستقلال الى اليوم. هم لا يدعون قوة او تأثيراً لا يملكونهما. بل ربما على العكس، يمارسون سياسة التقية والحياد وتجنب المواجهة، الا اذا استفزوا. ولا يقصر سائر اللبنانيين في استفزاز الارمن، خصوصاً في المواسم الانتخابية.

استفزاز تناوب الجميع عليه. معارضون وموالون. حلفاء قدماء وجدد.

وفي كل مرة يتخذ الأرمن موقفاً مع طرف او فريق في الانتخابات تكال لهم الاتهامات التي لا تخلو من خلفية عنصرية. يدافع الأرمن عن أنفسهم، وهم أكثر اللبنانيين اتعاظاً بدروس الماضي، باندفاعة كل الأقليات وتطرفها، لكنهم لا يقطعون الجسور مع أحد.

عرف عن الارمن طويلاً انهم «رجال» كل العهود الرئاسية. اختاروا دعم رؤساء الجمهورية المتعاقبين. ولذلك مروحة واسعة من الاسباب تتوزع بين النفوذ الواسع والصلاحيات التي كان يتمتع بها الرئيس قبل الطائف، وبين طائفة الرئيس المسيحية التي يجد فيها الأرمن ضمناً، ضمانة لهم. وبين هذه وتلك سبب أساسي **وهو تمسك الأرمن بالدولة والسلطة الشرعية التي يجدون فيها الحامي والحافظ لحقوقهم وهم الطائفة «الأضعف» والأكثر مسالمة. لذا اختاروا في فترة الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ ما سمي «الحياد الايجابي»**، أو كما يحب ان يسميه النائب هاكوب بقرادوني «الحياد الملتزم».

لم يصل الأرمن الى هذه القناعة الا بعد تجارب مريرة وقاسية. ابتدات من تهجيرهم من ارمينيا ولم تنته بالمجازر التي سقط لهم فيها مليون ونصف مليون شهيد. ففي «ثورة ١٩٥٨» انقسمت الأحزاب الارمنية. دعم حزب «الطاشناق» رئيس الجمهورية يومها كميل شمعون ودعم «الهنشاك» و«الرامغفار» مناوئيه «الثوار». انتهت الثورة لكن تداعياتها لم تنته عند الأرمن وكلفتهم سقوط نحو ٤٠٠ شاب في اغتيالات وتصفيات بين الاحزاب.

لم يكن الشأن الارمني الداخلي بعيداً عن تصفية الحسابات. فقد كان الصراع على اشده بين «كاثوليكوسية بيت كيليكيا» في انطلياس و«كاثوليكوسية اتشميازين» في ارمينيا. خرج الأرمن من ثورة ٥٨ مثخنين بالجراح .. والدروس. بعدها اتخذوا قراراً بإجماع أحزابهم ورعاية كنائسهم انهم لا يدخلون في اي صراع او فتنة لبنانية.

هذا في ايام الحروب والفتن. اما في زمن السلم فاختارت الأحزاب الأرمنية سياسات وتحالفات متناقضة لم يكن ما يجري في ارمينيا بعيداً عنها. على العكس شكل الموقف من التطورات في ارمينيا بوصلة لمواقف الأحزاب الأرمنية في لبنان.

وقد تبدو من المفارقات ان يصنف «حزب الرامغفار» الليبرالي الديموقراطي في خانة اليسار ويتبنى «حزب الطاشناق»، أي الاتحاد الثوري الأرمني، ذو العقيدة الاشتراكية، مواقف اليمين اللبناني ويتحالف معه.. كل ذلك ما قبل العام ١٩٧٥.

استئثار الطاشناق: دخل الأرمن الى العمل السياسي العام قبل الاستقلال اللبناني. وكان عبد اللـه اسحق أول نائب لهم في البرلمان عام ١٩٢٩ كما عيّن فاهرام ليليكيان نائباً من العام ١٩٣٤ حتى ١٩٣٧. وكان خوسروف توتنجيان اول نائب ارمني حزبي (الطاشناق) يدخل الى البرلمان (١٩٣٧ ـ ١٩٣٩) وتلاه موسيس دير كالوستيان، من الطاشناق أيضاً، في أول مجلس نيابي بعد الاستقلال.

يفتخر الأرمن انهم كانوا من اشد المتحمسين والمناضلين في سبيل استقلال لبنان. يقول نائب رئيس «حزب الهنشاك» غارو بخسريان «نحن الذين عانينا من الاضطهاد والاحتلال نقف من حيث المبدأ مع حرية كل الشعوب ونيلها استقلالها».

لكن لماذا لم يكافأ «الهنشاك» على وقفته تلك واقصي عن المشاركة في الحياة السياسة الى ما بعد اتفاق الطائف؟

يجيب بخسريان «لم تساعدنا الظروف السياسية القائمة. لقد صنفنا في لبنان بأننا شيوعيون في ظروف اقليمية ودولية مناهضة للشيوعية، مع العلم اننا اشتراكيون كما حزب الطاشناق الذي صنف يمينياً وقريباً من الغرب وشارك في السلطة. لقد ساعده ذلك في السيطرة على الوضع الأرمني والاستئثار بالمناصب والأدوار وأقصي حزبنا والرامغفار».

لكن ما الذي أتى بالطاشناق «الحزب الاشتراكي» الى سياسة اليمين في لبنان؟

يجيب النائب بقرادونيان: «عند دخول الجيش الأحمر الى ارمينيا عام ١٩٢٠ كان معظم أعضاء الحكومة في ارمينيا من الطاشناق فاعتقل البعض منهم وفر آخرون الى خارج البلد. كان موقفنا المبدئي ضد الشيوعية بسبب احتلالها لارمينيا. وعلى رغم كوننا اشتراكيين اي اقرب الى اليسار، أصبحنا في خندق واحد مع الدول التي رفضت وجود الاتحاد السوفياتي في ارمينيا، اي صرنا الى جانب الدول الغربية والولايات المتحدة الاميركية. اما الهنشاك، والرامغفار الليبرالي، فلم يعارضا الوجود السوفياتي وصنفا مع اليسار. انسحب ذلك على الوضع في لبنان».

وانسحب بالتالي على تحالفات كل من الأحزاب الأرمنية. يقول بقرادوني أن الأرمن اوفياء ويحفظون الجميل. لقد دعمتنا الكتائب فتحالفنا معها كما تحالفنا مع سامي الصلح ورياض الصلح. بالمقابل هم ساعدونا على أكثر من مستوى. لم يخلق هؤلاء للطاشناق حيثية وجوده. هو كان يعبر عن الأغلبية الأرمنية من

دون ضغط او استئثار بل عبر حضوره ومواكبته لأبناء الطائفة في كل المراحل».

ـ لكن الم يؤمن لكم دعمكم الدائم للعهود حظوة سياسية انعكست في المناصب كما في الابواب المفتوحة في أكثر من شأن وقضية؟

يقول بقرادوني: «لقد كان لحزب الطاشناق دور أساسي في تطوير المجتمع الارمني وإشراكه في الحياة السياسية اللبنانية. لكن طموحاتنا اللبنانية ليست كبيرة لا في السياسة ولا في المناصب ولا في الوظائف. نحن اناس واقعيون نعرف حجمنا وقدراتنا وامكاناتنا كما نعرف حقوقنا وواجباتنا».

وعن دورهم في انتخابات الرئاسة يبتسم بقرادوني معلقاً: «قلت اننا نعرف حجمنا ودورنا. انا لا اذكر ان المجلس النيابي اللبناني دخل الى البرلمان لانتخاب رئيس مرة إلا وكان الجميع يعرف سلفاً اسم الرئيس المنتخب. كان كبار السياسيين يتفقون على رئيس ويمكن اعتبار الارمن الرافد الذي يساعد على وصول ذلك الرئيس. فنحن لا نملك لا الحجم ولا الإمكانية لترجيح كفة شخصية على أخرى».

بدوره يعتبر بخسريان «ان الأرمن على اختلاف احزابهم يؤمنون بالدولة القوية والعادلة. فحتى يوم كان مناصرو حزب الهنشاك لا يحصلون على «فيزا» لأنهم شيوعيون، كنا ندعم الدولة والرئيس. فثوابتنا واضحة وهي الوحدة الوطنية ودعم الدولة والاستقرار والسلم الاهلي. وتحت هذا السقف كل شيء قابل للاختلاف والاتفاق. من هذا المنطلق كنا ندعم رئيس الجمهورية أياً يكن من يشغل هذا المنصب».

ـ هل لهذه الأسباب اخترتم «الحياد الإيجابي» في فترة الحرب؟

يجيب بخسريان مؤكداً «انه لهذه الأسباب وغيرها اخترنا الحياد. فنحن تعلمنا من تاريخنا ومن أخطائنا. شبح العام ١٩٥٨ **كان ماثلاً أمامنا. وعام ١٩٦٥ كان محطة مهمة في تاريخ الطائفة الأرمنية. فقد توافر لنا قادة وزعماء اجتمعوا واتفقوا على وضع الخلافات الحزبية جانباً وتقديم المصلحة الأرمنية العامة. وتم التفاهم على كوننا طائفة واحدة. تكرر الأمر عام ١٩٧٥.** نعرف ان الحرب لا تولّد إلا الموت والدمار ولا تنتهي الا بتسوية وعبر الحوار. فقررنا ان نكون محايدين للتخفيف على قدر استطاعتنا من خسائر وأضرار الحرب».

سقوط الحياد: واقع الأرمن اليوم مختلف. لم يعد الطاشناق الممثل الوحيد للأرمن. وسقط الحياد الذي تمسكوا به على امتداد عقود. تخندقت أحزابهم بين «المعسكرين» اللبنانيين. فبعد الطائف دخل نائب للهنشاك الى البرلمان ثم نائب آخر للرامغفار. بعدها دخل ارمن مستقلون. صغرت «كتلة نواب الأرمن».

يقول بخسريان: «نحن اليوم حلفاء تيار المستقبل مع الرامغفار وممثلين عن المستقلين الأرمن. لقد وجدنا في هذا الخط افضل طريق الى انقاذ البلد واخراجه من ازماته المتفاقمة. نحن اوفياء وملتزمون. اما خطوطنا الحمر فهي المصلحة الأرمنية. نبقى على تحالفاتنا ولا نتراجع عنها الا في حال وصلنا، لاسمح اللـه، الى فتنة او اقتتال».

كلام مشابه يصوغه النائب بقرادونيان. يقول: «نحن محايدون في فترات الحروب والاقتتال. لا اقول حياداً إيجابياً لأن له صدى سلبياً ووقع المتفرج. نحن لسنا كذلك، حيادنا ملتزم. نرفض الاقتتال ونؤمن بالحوار. لقد أثبت الزمن نظريتنا. اما اليوم وفي زمن السلم فليس ضرورياً ان نكون على الحياد. لنا راي ووجهة نظر في السياسة نلتزم وندافع عن خياراتنا. ولكن اذا تطورت الأمور الى اقتتال فنحن مع بقاء لبنان وديمومته وذلك يتعارض بالمطلق مع الحرب والفتنة».

يشدد بقرادوني على «دعم الحزب لمرشح توافقي. نحن نعتبر حتى اليوم ان العماد عون يشكل اساساً توافقياً بين ٨ و١٤ آذار».

ـ واذا تعذر انتخابه؟

يجيب: «نريد رئيساً قوياً، رئيساً حكماً وحكيماً وحاكماً بكل معنى الكلمة. فرئيس جمهورية لبنان المسيحي يمثل اللبنانيين جميعاً، لكنه يمثل المسيحيين بشكل خاص وهو ضمانة المسيحيين في الشرق. لذا يفترض بالرئيس العتيد أن يكون صاحب شخصية قوية يجسد طموح الشعب في بلد مستقل متوازن مستقر على كل الاصعدة».

الرئيس القوي هو الكلمة السحرية عند كل الأحزاب الأرمنية. بخسريان يحددها كأولوية في الرئيس العتيد. يقول «نريد رئيساً يعرف ان يتخذ قراره بحرية وجراة وحسم. رئيس على مسافة واحدة من اللبنانيين من الاحزاب والقوى السياسية. لقد انتزع الطائف، مع الأسف، الكثير من صلاحيات الرئيس، لذا فإن الحاجة تزداد لانتخاب رئيس قادر وقوي».

ـ هل يعني ذلك رئيس من ١٤ آذار؟

يجيب بخسريان: «ليس بالضرورة. ربما من الافضل ان يتم التوافق على اسم رئيس من خارج هذه التجاذبات».

الأرمن، الطائفة السابعة التي ركزت حضورها بين الطوائف الست الكبرى في لبنان، تعتبر نفسها معنية مباشرة بالرئاسة. فانتخاب رئيس، بحسب استاذ جامعي ارمني، «يعيد للأرمن ثقتهم بهذا البلد الذي بنوه مع أخوانهم اللبنانيين بنفس طويل. لا يتوهم الارمن انهم سيقررون هوية رئيس جمهورية لبنان الثامن عشر. لكن الاكيد انهم سيكونون الى جانبه سواء أكانوا معارضين ام موالين، في ١٤ او في ٨ آذار. فالرأي العام الأرمني لا يشعر بالاطمئنان الا في أحضان السلطة او الشرعية ورئيس الجمهورية هو رمز الشرعية والدولة».

اي رئيس؟

تتشابه إجابة الاستاذ المثقف مع السياسيين الأرمن. يقول: «أي رئيس. لكن من الأفضل ان يكون رئيساً قوياً يحفظ للرئاسة موقعها ويعيد اليها بعضاً من البريق الذي فقدته».

(دنيز عطا اللـه حداد، «السفير»، ٣/ ١١/٢٠٠٧)

الأرمن الأرثوذكس

ينتمي الأرمن إلى العرق الآري (فرع من الشعوب الهندو أوروبية)، ويعود وجودهم في أرمينيا إلى الألف الثالث ق.م. كانت المنطقة القديمة لأرمينيا في أسفل جبل القوقاز، شرق تركيا الحديثة، بين البحر الاسود وبحر قزوين. وتمّ ذكر الأرمن للمرة الأولى في العام ٦٠٠ قبل الميلاد من قبل الإغريق. أما الكنيسة الارمنية فتمتد جذورها إلى عهد الرسل الاثني عشر في القرن الأول الميلادي. انتشر هؤلاء في كل أنحاء العالم ليبشروا بالإنجيل، وكان اثنان منهم (تداوس وبرثلماس) قد وصلا إلى أرمينيا وزرعا بذور المسيحية التي أصبحت الديانة الرسمية للدولة في العام ٣٠١م. **وتكون أرمينيا بذلك أول دولة في العالم تتخذ المسيحية ديناً رسمياً لها.**

شاركت الكنيسة الارمنية في المجامع التي عقدت في نيقيا والقسطنطينية وأفسس واعترفت بما صدر عن هذه المجامع، خصوصاً فيما يتعلق بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح. لكن الكنيسة الأرمنية لم تشارك في مجمع خلقيدونية في العام ٤٥١ بسبب الحرب مع الفرس (معركة آفاراير) الذين حاولوا مراراً القضاء على الاستقلال الداخلي للأرمن، وتحويلهم عن المسيحية وفرض الوثنية عليهم. واستمرت مقاومة الأرمن حتى اضطر ملك الفرس عام ٤٨٤ إلى الإعلان عن حرية اعتناق الدين المسيحي في أرمينيا. لم تطلع الكنيسة على مقررات مجمع خلقيدونية، بل عقدت مجمعاً خاصاً بها في فاغارشاباد (اجميادزين اليوم) سنة ٤٩١، نبذت فيه مقررات مجمع خلقيدونية. **بعد تسلم يوستنيانوس الحكم في الدولة البيزنطية وتأييده لمجمع خلقيدونية، نبذه الأرمن مرة ثانية عام ٥٢٦ وانفصلوا عن الكنيسة البيزنطية انفصالاً عقائدياً وإدارياً.**

مع بدايات القرن الثامن عشر، بدأت الامبراطورية الفارسية بالتدهور ونشأت الامبراطورية الروسية القيصرية بقيادة بطرس الكبير، فدخلت أرمينيا تحت حمايته وأصبحت السد المنيع على الحدود مع الأمبراطورية العثمانية.

كانت فكرة الاتحاد مع روما قد بدأت تنتشر بشكل واسع في القرن السابع عشر. وكان من بين بطاركة الأرمن في ذلك العهد من كان يميل إلى الاتحاد، ومنهم من كان يرفض الفكرة. وكانت أوروبا في أوج نهضتها وشهدت وقتها صراعاً بين سلطة الكنيسة والملوك والنبلاء الإقطاعيين الذين ورثوا السلطة بعد انحلال الامبراطورية الرومانية. وازدادت حدّة هذا الصراع عنفاً وتعقيداً بين الكنيسة والملوك والنبلاء الإقطاعيين من جهة، وبين الملوك والنبلاء الإقطاعيين أنفسهم من جهة أخرى.

وفي العام ١٧٤٢، نشأت حركة داخل الكنيسة تطالب بالانضمام إلى روما بعد أن استطاعت الأفكار الكاثوليكية جذب عدد من رعايا هذه الكنيسة، فاختار عدد من رعايا الكنيسة الانفصال نهائياً عن كنيستهم الأم والاتحاد مع روما واللحاق بالكنائس الكاثوليكية. **وانقسمت الكنيسة الأرمنية بين أرمن أرثوذكس وأرمن كاثوليك.** وصدر في العام ١٨٣٦ ميثاق بولوجنية الروسي الذي نظم شؤون الكنيسة الأرمنية ووضعها تحت إشراف الدولة القيصرية إدارياً وسياسياً ولكنه منحها الحكم الذاتي لرعاية شؤونها الداخلية والدينية والثقافية والتعليمية والخيرية.



بطريرك الارمن الارثوذكس ارام الاول كشيشيان

ومع تأسيس الاتحاد السوفياتي، انتهى دور الكنيسة في أرمينيا التي أصبحت جمهورية سوفييتية في العام ١٩٢٢. وتعرّض رجال الدين الأرمن إلى الاضطهاد والتعذيب عندما قام الحكم السوفياتي، لاسيما في الفترة ١٩٣٢ ـ ١٩٤٥، بإغلاق الأديرة والكنائس وتحويلها إلى متاحف، وإلقاء القبض على رجال الدين ونفيهم وقتلهم.

قدومهم إلى لبنان: بلغ عدد الأرمن في تركيا قبل الحرب العالمية الاولى ما بين مليون ومليوني نسمة. وجرت المذابح بحقهم في عهد السلطان عبد الحميد بسبب تأسيسهم أحزابا

سرّية للمطالبة بالإصلاحات الدستورية. **فكانت المذبحة الأولى بين عامي ١٨٩٤ و١٨٩٦ والتي قضت على مئة ألف أرمني. في العام ١٩١٥ تعرّضوا إلى حملة اقتلاع واسعة من أرضهم وإبادة جماعية على يد الأتراك الذين خافوا من تعاون الأرمن مع الجيش الروسي. فقضى منهم أكثر من ٣٠٠ ألف أرمني ضحية للصراع بين روسيا وتركيا خلال الحرب العالمية الأولى ولجأ العديد منهم إلى سورية ولبنان.**

أنشأوا في لبنان كنيسة صغيرة في منطقة زقاق البلاط وهي عبارة عن محطة للحجاج الأرمن باتجاه القدس. بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٣، بدأ التمركز الفعلي للأرمن في لبنان حيث سكنوا في المخيمات في بداية الأمر، ومن ثم بدأوا بتشييد البيوت والتوسع والانتشار في المناطق اللبنانية، وخصوصاً في الأشرفية ومار مخايل وزقاق البلاط وصولاً إلى البترون وعنجر. واجه الأرمن أوضاعاً صعبة في لبنان، لكن الكنيسة لعبت دوراً أساسياً في مساعدة الشعب من خلال العمل على تأمين مستلزماتهم الحياتية. وأصبح الأرمن جزءاً من النسيج اللبناني. واعترف بطائفتهم كأرمن أرثوذكس في العام ١٩٣٦ وجرى تنظيم أحوالهم الشخصية ومنحوا الجنسية اللبنانية بشكل خاص كونهم مسيحيين. انخرط الأرمن في المجتمع اللبناني ونالوا إعجاب المجموعات الأخرى بسبب المهارات التي كانوا يمتلكونها، وبرعوا في صناعة المجوهرات والمأكولات. أسسوا المدارس والجمعيات الثقافية والرياضية والخيرية. وأصبح لهم محاكمهم الروحية وهي على درجات عدة، بداية واستئناف وتمييز. ويكون مطران الابرشية، بحكم الوظيفة «رئيساً روحياً» لمحكمتي البداية والاستئناف.

الكاثوليكوس والأبرشيات: للكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية ٤٤ أبرشية موزّعة في كل أنحاء العالم، ولهم في لبنان أبرشية واحدة يرأسها المطران كيغام خاتشريان و١٥ رعية منتشرة في كل المناطق. وترتبط هذه الأبرشيات بكاثوليكوسيتين منفصلتين إدارياً. **ويعتبر الكاثوليكوس عند الأرمن الأرثوذكس بمثابة البابا عند الكاثوليك** وينتخب من قبل هيئة ناخبة تضم مجمع المطارنة ومدنيين يمثلون الأبرشيات التابعة للكاثوليكوسية.

ويتبع الأرمن في لبنان كاثوليكوسية بيت كيليكيا الكبير في أنطلياس ويرأسها الكاثوليكوس آرام الاول كشيشيان. وهي تضم الأبرشيات التالية:

- أبرشية بيروت
- أبرشية حلب
- أبرشية الجزيرة
- أبرشية دمشق
- أبرشية قبرص
- أبرشية شرق أميركا
- أبرشية كندا
- أبرشية غرب أميركا

دير الارمن الكاثوليك في جونيه

- أبرشية فنزويلا
- أبرشية اليونان
- أبرشية طهران
- أبرشية أصفهان
- أبرشية تبريز
- أبرشية الكويت والإمارات العربية المتحدة

ويوجد في ارمينيا كاثوليكوسية عموم الأرمن ويرأسها الكاثوليكوس كاريكين الثاني نرسيسيان وهو الكاثوليكوس الـ (١٣٢) للكنيسة الارمنية.

وتوجد بطريركية في القدس ويرأسها حالياً رئيس الأساقفة توركوم مانوكيان، وتتبع معنوياً كرسي أجميادزين في أرمينيا، وبطريركية أخرى في القسطنطينية ويرأسها حالياً رئيس الاساقفة ميسرون موتافيان، وتتبع معنوياً كرسي أجميادزين.

الكاثوليكوسيون في أنطلياس

تعاقب على الكاثوليكوسية الأرمنية الأرثوذكسية في لبنان:

- ساهاق الثاني خابيان (١٩٣٠ـ ١٩٤٠)
- بابكين الثاني (١٩٣١ـ ١٩٣٦)
- بدرس الرابع (١٩٤٠ـ ١٩٤١)

- كاريكين الأول (١٩٤٣ـ ١٩٥٢)
- زاريه الاول (١٩٥٦ـ ١٩٦٣)
- خورين الأول (١٩٦٣ـ ١٩٨٣)
- كاريكين الثاني (١٩٧٧ـ ١٩٩٥)
- آرام الاول ١٩٩٥ ولا يزال حتى اليوم.

مؤسسات بإشراف الكاثوليكوسية والمطرانية

تشرف الكاثوليكوسية والمطرانية الأرمنية الأرثوذكسية على عدد من المؤسسات التربوية والاجتماعية ومنها:

- ميتم عش العصافير في جبيل
- مأوى العجزة في برج حمود
- كلية اللاهوت في بكفيا
- مصنع العزونية في الشوف

وهناك ١١ مدرسة تابعة للمطرانية وموزعة في كل المناطق اللبنانية

الأرمن والسياسة: شارك الأرمن الأرثوذكس في البرلمان وخصصت لهم مقاعد نيابية في كل المجالس النيابية، منذ

عدد النواب الأرمن الأرثوذكس منذ مجالس الاستقلال وحتى اليوم

المجلس الخامس: ٢١ ـ ٩ ـ ١٩٤٣ حتى ٨ ـ ٤ ـ ١٩٤٧	٥٥	٢
المجلس السادس: ٥ ـ ٦ ـ ١٩٤٧ حتى ٤ ـ ٦ ـ ١٩٥١	٥٥	٢
المجلس السابع: ٥ ـ ٦ ـ ١٩٥١ حتى ٣٠ ـ ٥ ـ ١٩٥٣	٧٧	٣
المجلس الثامن: ١٣ ـ ٨ ـ ١٩٥٣ حتى ١١ ـ ٨ ـ ١٩٥٧	٤٤	٢
المجلس التاسع: ١٢ ـ ٨ ـ ١٩٥٧ حتى ٤ ـ ٥ ـ ١٩٦٠	٦٦	٣
المجلس العاشر: ١٨ ـ ٧ ـ ١٩٦٠ حتى ١٩ ـ ٢ ـ ١٩٦٤ بقي العدد نفسه في المجالس اللاحقة حتى العام ١٩٩٢	٩٩	٤,٠
مجالس النواب ما بعد الطائف	١٢٨	٥

المصدر: قوانين الانتخابات النيابية

الاستقلال حتى اليوم، كما أنهم يمثلون في الحكومات بوزير واحد على الأقل.

أعدادهم في لبنان

للأرمن الأرثوذكس ثلاثة موظفين في الفئة الأولى يتوزعون كالآتي:

- مدير عام وزارة البيئة
- مدير عام إدارة الإحصاء المركزي
- النائب الرابع لحاكم مصرف لبنان

(ويبلغ عدد الناخبين الأرمن الأرثوذكس ٩٠،٨١٠ ناخبين، يشكلون ٣٪ من مجموع الناخبين (العام ٢٠٠٥)

ويبلغ عدد الأرمن الارثوذكس في العالم حوالى ٨ ملايين نسمة، منهم نحو ١٠٤،٧٠٠ نسمة مسجلين في لبنان، أي ما نسبته ٢،٣٪ من العدد الإجمالي للمسجلين. ويبلغ عدد الناخبين الأرمن الأرثوذكس ٩٠،٨١٠ ناخبين، يشكلون ٣٪ من مجموع الناخبين (العام ٢٠٠٥).

الأحزاب السياسية

يوجد في لبنان ثلاثة أحزاب أرمنية هي:

ـ الطاشناق: كلمة طاشناق تعني بالعربية الاتحاد الثوري الأرمني. ويستند هذا الحزب إلى الفكر الاشتراكي في توجهاته السياسية، وهو عضو مراقب في الاشتراكية الدولية.

ـ الرمغفار: أي الحزب الديموقراطي الليبرالي، تأسس عام ١٩٢١ في اسطنبول، وهدف إلى استرجاع الاراضي الأرمنية المحتلة.

ـ الهانشاك: حزب اشتراكي شارك في الثورة الشيوعية في روسيا عام ١٩٠٥. ودخل هذا الحزب إلى لبنان عام ١٩٠٨.

لا ترتبط هذه الأحزاب بطائفة أرمنية معينة، فالأرثوذكس والكاثوليك ينتسبون إلى هذه الأحزاب ويدينون بالولاء لها.

حققت أرمينيا استقلالها عام ١٩٩١، وهي أصغر جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، ويبلغ عدد سكانها اليوم حوالى ٣،٢١٥،٨٠٠ نسمة.

(«الشهرية»، آب ٢٠٠٧)

انجيليو لبنان: طائفة صغيرة ورسالة كبيرة

يحتفل الانجيليون في لبنان هذا الأسبوع بمرور مئة وخمسين سنة على إنشاء كنيستهم في بيروت، وهي الكنيسة الانجيلية الأولى في المشرق العربي.

وللانجيليين اللبنانيين (والعرب عموماً)، بالأرقام والنسب، حجم محدود جداً ولهم وجود عددي يكاد لا يرى بالعين المجردة! أقل من خمسين ألفاً في لبنان، اي اقل من اربعة في المئة من مسيحيي لبنان، وأقل من واحد ونصف بالمئة من الشعب اللبناني المقيم في بلده، وأقل من اربعمئة ألف في الوطن العربي كله. اي أقل من اثنين في المئة من مجموع المسيحيين العرب. اما نسبتهم الى مجموع الأمة العربية فلا تصل الى واحد ونصف في الألف.

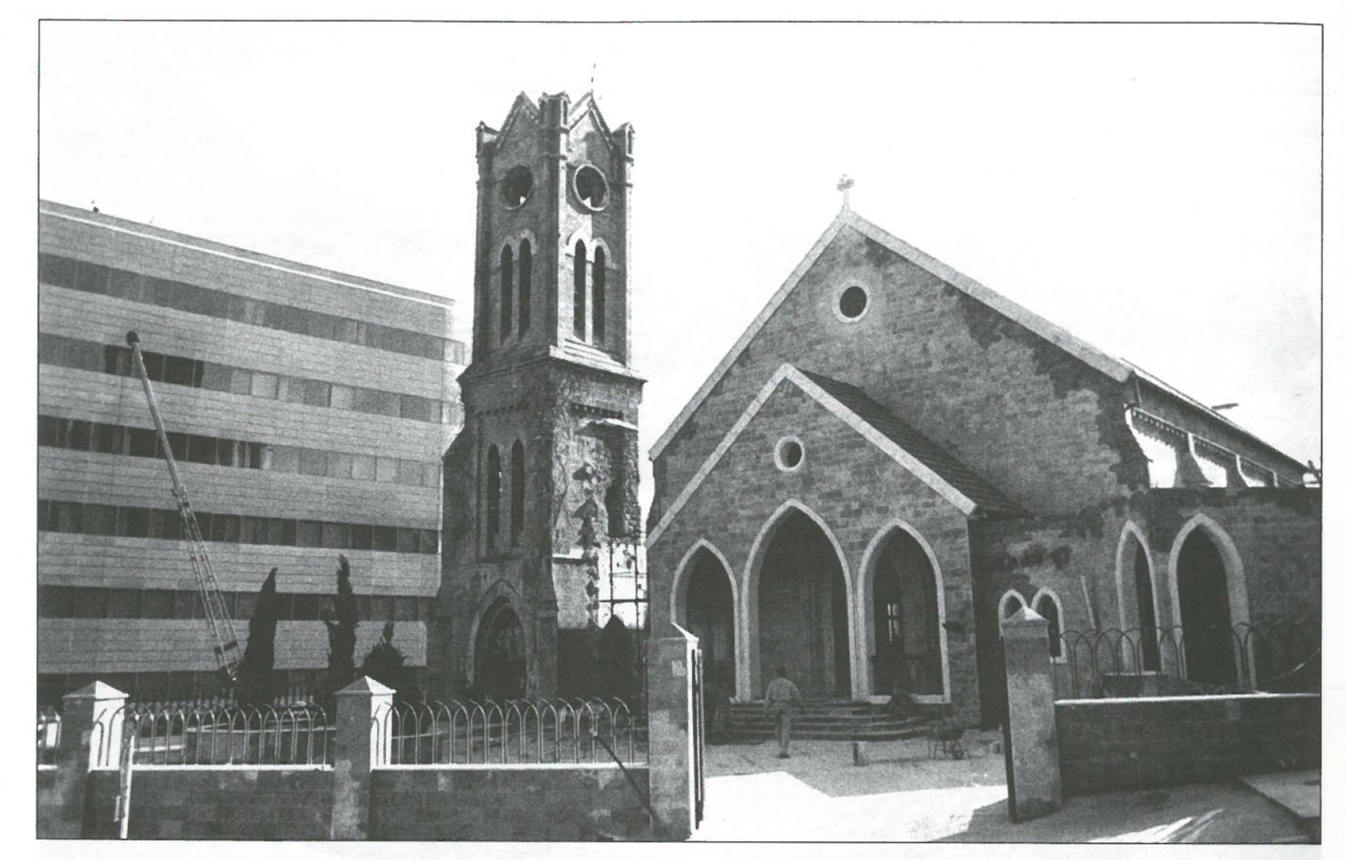
الا ان الأرقام والنسب لا تعطي الانجيليين اللبنانيين (والعرب عموما) صورتهم الحقيقية. انها تظلمهم وتظلم الحقيقة في آن. فقد استطاع الانجيليون العرب، بحجمهم المتواضع جداً بكل المقاييس والاعتبارات، وفي فترة وجودهم القصيرة التي لا تتعدى القرن ونصف القرن (قياساً الى ألفي سنة من الوجود المسيحي في المشرق العربي)، استطاعوا ان يرسخوا أقدامهم على أرض الواقع العربي الحديث، في مجالاته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والعمرانية، وان يتفاعلوا مع الواقع ويتركوا فيه بصمات ضخمة لا تتناسب مطلقاً مع تواضع أحجامهم العددية والنسبية.

المناقبية الكبرى للانجيلية هي الحرية. والرسالة الأولى للانجيلي هي التحرر والتحرير. ولولا ايمان آباء الكنيسة الانجيلية الأوائل في أوروبا في القرن السادس عشر (خاصة في المانيا وسويسرا وهولندا) بالحرية وسعيهم لتحرير المواطن من مصادرة السلطات الكنسية لقراره واستئثارها بالتفكير والتفسير والتقرير وحرمانه من حقه بالاطلاع على عقيدته المسيحية اطلاعاً مباشراً وإعمال عقله ومنطقه في فهم العقيدة والسلوك حسب ما يمليه ضميره من وحي تلك العقيدة، لولا ذلك لما قامت الانجيلية، وانتشرت، واصبحت اليوم واحدة من اوسع مذهبين مسيحيين انتشاراً في العالم، ويبلغ عدد أفرادها ثلاثة أرباع المليار. **لا يغيب عن بالنا، هنا، ان الاسم التقليدي العالمي للانجيليين «البروتستانت» انما هو يعني «المحتجين» اي المعترضين على فقدان الحرية.**

هذه هي نقطة الارتكاز والانطلاق في اية معالجة موضوعية لمستقبل الانجيلية العربية في وطننا، وفي محاولة تصور الدور الخاص لهذه الجماعة الصغيرة في مواجهة القرن الحادي والعشرين الذي نقترب من ولوجه.

في خضّم الدعوة الى وحدة الكنائس المسيحية في العالم (وفي الوطن العربي ضمنا)، والعمل من اجل تحقيقها بخطى حثيثة (وربما كان بعضها صادقاً وكان بعضها الآخر مجاملاً وظاهرياً فقط)، يجد الانجيلي العربي نفسه السبّاق الى هذه الوحدة. فهو اقل المسيحيين العرب مكاسب وامتيازات (في عوالم السياسة والأوقاف والمراكز والحصص الرسمية)، وليس له بالتالي شيء كثير من متاع الدنيا يخاف عليه، كطائفة. وهو أقلهم تعصباً وتعنتاً وانغلاقاً. وهو أكثرهم تجاوباً مع قرار الأغلبية المسيحية ورغباتها. غير انه، من الجهة الأخرى، اكثرهم تمسكاً بتلك القيمة الكبرى، الحرية الفردية. فهي، كما أسلفنا، مبرر وجوده ومحور ايمانه. **لذلك فان دوره المأمول في المساهمة في حركة التوحيد المسيحية وفي مناصرتها ورعايتها وخدمتها بإخلاص انما هو مشروط بأن يكون الانجيلي حامل لواء حرية الفرد الى الكيان المسيحي الموحد.** وقد يضطره الانضمام الى الوحدة المرجوة الى التخلي (بل والتنازل) عن الكثير من موروثاته العقائدية، النظرية والعملية. لكن ذلك يبقى رهناً بنجاحه لا بالاحتفاظ بقيم الحرية الفردية الايمانية فقط بل ايضا بتعميمها وإدخالها صلب الكيان العقائدي للكنيسة الموحدة. فمن اجل الحفاظ على هذه القيمة وحدها، ونشرها، يجوز للانجيلي ان يضحّي بمفاهيم وتقاليد وطقوس. وكما كانت قيمة الحرية مبرّر وجوده في الأربعمئة سنة الأخيرة فانها هي مبرر انضمامه الفاعل والصادق الى التلاقي المسيحي بشكليه المسكوني والاقليمي. واذا كان الانجيليون يتباهون بالحرية الكنسية التي تعفيهم من تسلط مرجعيات روحية مركزية (في بيروت وحدها اكثر من عشر كنائس/ فرق لكل منها مرجعيتها الخاصة بها!) فان تلك الحقيقة تستوجب تنمية العلاقات الديموقراطية داخل الكنائس المسيحية الأخرى، بين الرعية والكهنوت بشكل خاص.

الأمر نفسه ينطبق على المسعى الانجيلي، من ضمن المسار المسيحي العام، للتقارب مع الإسلام عموماً ومع الإسلام العربي خصوصاً. ان ضرورة حصول هذا التقارب، القائم على التفاهم والاعتراف المتبادل والاحترام، والمتجه نحو خوض حرب واحدة ضد ما يتهدد القيم الانسانية والحقوق والحريات ومبادئ العدالة والمساواة والخير والتقدم والاصلاح والصلاح، مسألة لا جدال فيها ولا شك حولها. لكن الفهم الانجيلي لحرية المواطن (حرية فردية وانسانية واجتماعية وسياسية) يجب ان يكون مبدأ اساسيا في برامج التفاهم والتقارب ولن يكون ذلك مستحيلا على ممثلي ديانتين تلتقيان، من حيث الالتزام بالتعاليم السماوية، على مبدأ الحرية ويعتبر كل منهما نفسه دينا للحرية.



الكنيسة الانجيلية في بيروت

واذا كان الجهاد من اجل الحرية بمعانيها وعلى صعدها الانسانية والقومية والفردية واجبا على كل المذاهب والأديان، فان الانجيلية العربية مدعوة لتحمّل قسط كبير (ولعله الأكبر بين المذاهب والاديان) في هذا الجهاد في احدى قنواته ومسارحه الرئيسية المعاصرة: الجهاد من اجل فلسطين، من اجل تحريرها وصد الخطر الصهيوني على الامة العربية وحماية المثل والقيم الاسلامية والمسيحية من سموم الحركة الصهيونية الاستعمارية والاستيطانية الارهابية والعدوانية والعنصرية والاستعلائية واللا انسانية. نعم. ان مئات الآلاف القليلة جدا، نسبيا، من العرب المسيحيين الانجيليين، مدعوون للقيام بدور بارز ولتحمل عبء كبير في معركتنا القومية والانسانية، السياسية والثقافية والحضارية، مع العدو الصهيوني.

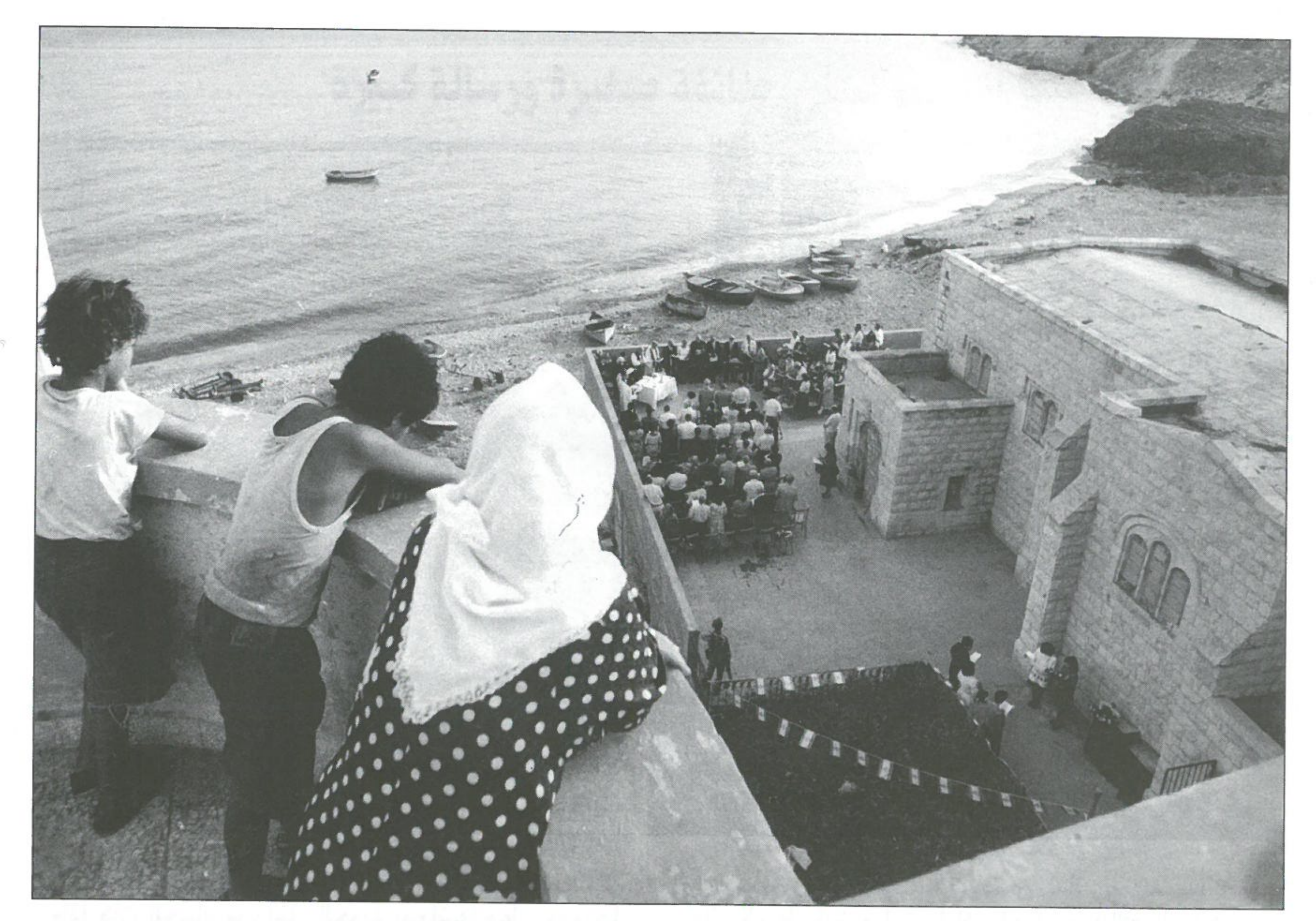
هناك ثلاثة اعتبارات تبرر، وتفرض، الا يكون الاسهام الانجيلي العربي في معركة تحرير فلسطين واسترجاع الحق السليب اسهاما عاديا متواضعاً وصغيرا في الحجم الضئيل للوجود الانجيلي العددي.

اول الاعتبارات الثلاثة ان الكنيسة التي قامت من اجل حرية الانسان في الارض مؤهلة لأن تكون اكثر من يتحسس مأساة حرمان شعب (مثل الشعب الفلسطيني) من حريته، من حقه بالاحتفاظ بوطنه وإقامة حياته المدنية وتأمين سيادته الوطنية وممارسة معتقداته وتقاليده وعاداته، من العيش الشريف والمسالم على أرضه، أرض آبائه واجداده منذ آلاف السنين.

والاعتبار الثاني ان انجيليّ القرن الحادي والعشرين ورث عن انجيليّ القرن العشرين تجربة واسعة حافلة بالعطاء القومي والوطني، النضالي، في العديد من المجالات والحقول. هو، بالتالي، لن يبدأ مسيرته من فراغ ولا من نقطة صفر. بل هو يستأنف مسيرة عريقة بذل أسلافه خلالها تضحيات وجهودا وحققوا انجازات وخدمات وخلّفوا أمثولات وعبرا. وما على انجيلي الغد، العربي، الا ان يواصل المسيرة مستفيداً ومتعظاً ومسترشداً، ومستخدماً تجارب الأمس في تطويع الاوضاع الراهنة والمستجدات المتتالية.

لنأخذ مثلاً واحداً من عشرات الأمثلة. ان الطائفة التي لا تصل نسبة عدد أفرادها الى مجموع الأمة العربية واحدا ونصف بالألف اعطت الاعلام العربي للقضية الفلسطينية، الاعلام الجاد والرصين والموضوعي، المقبول والناجح الى حد بعيد، معظم عناصره الاعلام ورواده الخالدين، في بلد معاد ومتعنت مثل الولايات المتحدة. ان الاغلبية العظمى من رجال الاعلام الصحيح لفلسطين في ثلاثة أرباع القرن في البلاد الاميركية كانوا من انجيليي فلسطين.

والأثر الانجيلي بارز في كل مجالات العمل من اجل فلسطين، قبل سقوطها وبعده (لما فيه الاستشهاد والإعاقة والسجن والأسر والنفي)، ومن اجل استقلال البلدان العربية، والسعي



الطائفة الانجيلية تقيم الصلاة في مقرها في السان جورج

للوحدة العربية. كما هو واضح في النواحي غير السياسية، في جوانب بناء الدول والمجتمعات وترقيتها وتعزيز وجودها وثقافتها واقتصادها.

ولعل الاعتبار الثالث هو الأهم. وقد قام هذا الاعتبار على تسلسل في الوقائع: من سوء حظ الانجيلي العربي ان اغلبية الاميركيين والبريطانيين هم من الانجيليين، ومن سوء حظه ان المطامع البريطانية والاميركية في بلادنا كانت ولا تزال هي الاقوى، وهي التي تؤثر في سياساتها تجاهنا.

ليس غريبا، إذاً، ان يحمّل العربي المعاصر كلا من الشعبين الاميركي والبريطاني (وفي المقدمة رجال السياسة والاعلام) مسؤولية كبرى في تمكين الصهيونيين من اغتصاب بلدنا والتآمر المتواصل علينا. وهو، بالتالي، يحمّل انجيليي هذين البلدين المسؤولية الكبرى، ما دامت اللغة الانجيلية استعملت وتستعمل في تبرير المؤامرة، الى حد جعل «الصهيونية الانجيلية» صنواً ورديفاً للصهيونية اليهودية. الا اننا، من الجهة الاخرى، نعتبر تعميم الاتهام وتحميل انجيليي العالم كلهم، ومن بينهم العرب، المسؤولية، أمراً خاطئاً وظالماً. فالمسألة ليست في الانجيل نفسه، ولا هي في الانجيليّ بالمطلق. انها في الفهم الخاطئ والمغلوط والمدسوس للانجيلي الاميركي او البريطاني او الاوروبي عموما لعبارات وردت في العهد القديم من الكتاب المقدس. وهو فهم أوحى به وغرسه وغذّاه وطوره الصهيونيون انفسهم، ومن انحاز اليهم من رجال السياسة الاستعمارية في البلدين الغربيين. اما الانجيلي العربي، واي انجيلي واع وغير خاضع لعمليات غسل الدماغ الصهيونية، فأنه يقرأ تلك العبارات المتناثرة قراءة مختلفة، بل متناقضة تماما مع القراءة الاستعمارية.

حتى لو صحت هذه «الوعود الالهية»، اي لو كان صحيحاً ما جاء في التوراة ان الله وعد ابراهيم ويعقوب وذريتهما بفلسطين (وهو امر جدلي يجوز الطعن به بسهولة)، فان الوعد كان مشروطاً بشرط واضح وصريح: التزام العبرانيين بالوصايا والاوامر التي أمرهم الله وأوصاهم بها. لكن اتباع ابراهيم ويعقوب وموسى خرجوا على التعاليم الالهية وخرقوها وأنكروها. وبالتالي زال «الالتزام الالهي» بزوال الالتزام اليهودي بها. صفقة تفقد شرعيتها بمجرد إخلال احد الطرفين لها. ثم ان يهود العالم في القرنين التاسع عشر والعشرين ليسوا أحفاد وورثة عبرانيي الالف الثانية قبل الميلاد بأي حال او شكل من الاحوال والاشكال، ولا علاقة لهم البتة بأي وعد مزعوم لبشر اخلّوا بالتعهدات قبل خمسة وثلاثين قرنا فخسروا ما زعموه من امتيازات وحقوق.

لا نقصد هنا ان نتوسع في هذا الموضوع اللاهوتي. فالمسألة أبسط من أي تعقيد. انما نقصد ان ندلل ونؤكد على اهمية الدور

المنوط بالانجيلي العربي في دحض المزاعم الصهيونية وازالة الغشاوة عن الحقيقة، سواء في الغرب الانجيلي او بين العرب. المطلوب، أولاً، جهد اعلامي لاهوتي مركّز في دول الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة، لنشر وتعميم القراءة السليمة للآيات التوراتية وتكذيب وإلغاء التفسيرات اليهودية والصهيونية. لقد حاول مفكرون وإعلاميون انجيليون كثيرون القيام بهذه العملية الصعبة. لكنه كان جهداً فردياً في معظمه. المطلوب جهد كنسي وعلماني في آن، جماعي ومركزي ومركّز، ترصد له الامكانات وتفرّغ له الكفايات وتوضع له البرامج والخطط المدروسة جيداً.

والمطلوب، ثانياً، ازالة الغشاوة الاخرى عن أذهان غالبية الشعب العربي الذي لا يزال يتوهم ان العقيدة الانجيلية تؤمن بالفعل بحق مقدس مزعوم لليهود في فلسطين. لقد اطلق اليهود الاكذوبة في الغرب وصدقّها بعض العرب وتناقلوها كحقيقة راهنة.

إن الانجيلي العربي يفهم كتابه المقدس فهما صحيحا وغير متأثر ولا خاضع للدس الصهيوني الاستعماري. وعلى المواطن العربي ان يقبل بالفهم الانجيلي العربي للوضع لا ان يعمم اتهامه على كل الانجيليين ويسيء بالتالي الى آيات العهد القديم نفسها ويراها وكأنها منحت بلادنا ليهود القرن العشرين. لا يجوز ان ينطلي التزوير علينا مثلما انطلى على غيرنا. وعملية تصحيح الفهم منوطة بالانجيلي العربي قبل اي شخص آخر.

وبعد، ما هي القنوات المطلوب من الانجيلي العربي (وخاصة اللبناني) ان يسلكها وهو يسعى لتصحيح الصورة وتقويم الفهم الخاطئ وتقديم طاقاته وتكريس قدراته في خدمة قضيته القومية؟

انه عربي مسيحي انجيلي. هو عربي أولا. يعيش ويحلم ويفكر ويطمح ويتمنى ويتالم ويعاني مثل سائر اخوانه العرب. انه شاهد على عصره، وعلى كل ما في عصره من مصاعب وأمان. انه ابن شعبه. له ما لغيره وعليه ما على غيره. مواطن اولا وآخرا، لا يقل ولا يزيد عن الآخرين في مواطنيته، لا في الحقوق ولا في الواجبات. ليس مواطنا درجة ثانية، ولا درجة ممتازة. واذا اخلّ فريق من فرقاء الشعب في المعادلة كان عليه ان يسهم في عملية التصحيح بإيجابية وثقة ومحبة وصدق. يناضل للحقوق القومية مع سائر المناضلين حتى لو حصل في بعض الاحيان والأماكن والظروف خلل في العلاقات بين المواطنين. ولا يتم إصلاح الخلل بالانسحاب والانزواء والانكفاء، ولا بالهرب والاغتراب والهجرة، ولا بالتخلي عن الموقع والتنازل عن المواطنية. لا يتم الإصلاح الا بالصمود واستمرار العطاء ومواصلة الالتزام.

لنعد الى الوراء قليلا في تاريخ لبنان (والبلاد العربية عموما، خاصة تلك التي يقيم فيها مسيحيون عرب) فتنكشف لنا صورة الانجيلي الرائد في قرن ونصف القرن. انه انجيلي اصلاحي يعمل في حقل الخدمات الاجتماعية. يبني المدارس والجامعات والمستشفيات والملاجئ والاصلاحيات والمطابع، ويؤسس الجمعيات والنوادي ودور النشر والاعلام والمؤسسات الصحافية والثقافية. ان نسبة عالية من هذه المؤسسات الحضارية بناها ورعاها وتجند لخدمتها واستمرارها انجيليون. واذا كان مواطنو الدول العربية السبع التي انتشرت فيها هذه المعاهد والمؤسسات (لبنان وسوريا وفلسطين والأردن والعراق ومصر والسودان) هم اكثر من استفاد من هذه المعالم الحضارية التي اسهمت في ترقية البلاد إسهاما مباشرا، فان كل العرب، في كل الأقطار، شاركوا في قطف ثمار تلك الجهود والتأثر بعطاءاتها بأشكال ونسب مختلفة.

والانجيلي العربي (واللبناني) مواطن يبني ويضحّي. يفهم العمل السياسي من زاوية البناء الوطني والاجتماعي والحضاري اكثر مما هو وسيلة لمكاسب ومراكز طائفية. **ليس غريبا ان لا يصل عدد الانجيليين في لبنان في ثلاثة أرباع القرن ممن نالوا مراكز عليا (في الوزارات والمجالس النيابية والوظائف العليا المدنية والعسكرية والقضائية) الى العشرة فقط!** فهم ليسوا اصحاب مطالب طائفية ليحصلوا على المزيد. حسبهم ان يكونوا في الصف الاول في حقول الثقافة والتعليم والطبابة والرعاية والمهن الخاصة العليا. اما على صعيد العمل السياسي الحزبي فقد ابتعد الانجيليون عن الاحزاب التقليدية والطائفية والمذهبية في حين أقبل الكثيرون منهم على الاحزاب والحركات العلمانية والتقدمية. وبالتالي كان إسهامهم السياسي فكريا وعقائديا اكثر منه تنافسا على مقاعد. وكانوا دعاة وفاق وتلاق على ارض المصلحة الوطنية طيلة تاريخ لبنان الحديث (ربما باستثناء فترة قصيرة في الخمسينيات).

نلتفت الى الماضي القريب فنجد رئيسا واحدا للدولة في لبنان لا يملك منزلا فيقيم عند شقيقته، وهو الرئيس الانجيلي الوحيد في تاريخ لبنان. ونجد سجلات الشرطة والمحاكم تكاد تخلو من ملفات لانجيلي قاتل او عميل او لص او متسول. وكبار السن من اهلنا يتذكرون ان مصطلح «كلمة انجيلي» او «وعد انجيلي» كانت تعني كلمة صادقة ووعداً محترماً.

لا تبجح ولا ادعاء، بل تذكير لانجيليي الاجيال الطالعة في لبنان، انجيليي القرن المقبل، برسالة رائعة وتراث ضخم، تقابلهما مهمات شاقة. ضخامة التراث تفرض ضخامة الآمال. وضآلة الحجم العددي يوجب اتساع الفعل الوطني والاجتماعي.

للمطران جورج خضر قول طريف مأثور «ليس الانجيلي العربي الارثوذكسياً أدمن شرب الشاي بعد الظهر»! ان الانجيلي العربي يطمح الى ان يشرك اخوانه ومواطنيه في إدمان من نوع آخر على الانفتاح والتطوع الرسولي للخدمة العامة والعلمانية والديموقراطية وتكريس الحرية مبدأ للحياة.

(أنيس صايغ، «السفير»، ١٩٩٨/٣/٢٧)

سريان لبنان تقليدياً..مع الدولة

لا يمكنك وانت تستمع الى المرجعيات السريانية، الان تستغرب تحول السريان الى أقلية في لبنان، حيث تؤكد مطرانية السريان الأرثوذكس على تاريخية هذه الكنيسة وابنائها منذ فجر المسيحية، سابقون لكل ما تفرع عنها من طوائف ومذاهب مسيحية لاحقة، وحيث يشير المطران إثناسيوس افرام برصوم «الى وجود ١٥ ابرشية في لبنان خلال القرنين السادس والسابع بعد الميلاد»، راداً تقلص العدد الى الهجرة التي شهدتها الطائفة من لبنان بعد الحرب العالمية الأولى والى الانقسامات القديمة داخل الكنيسة والظروف الصعبة التي أحاطت بالسريان ودفعتهم في فترات متلاحقة اما الى الهجرة او الى الالتحاق بطوائف أخرى».

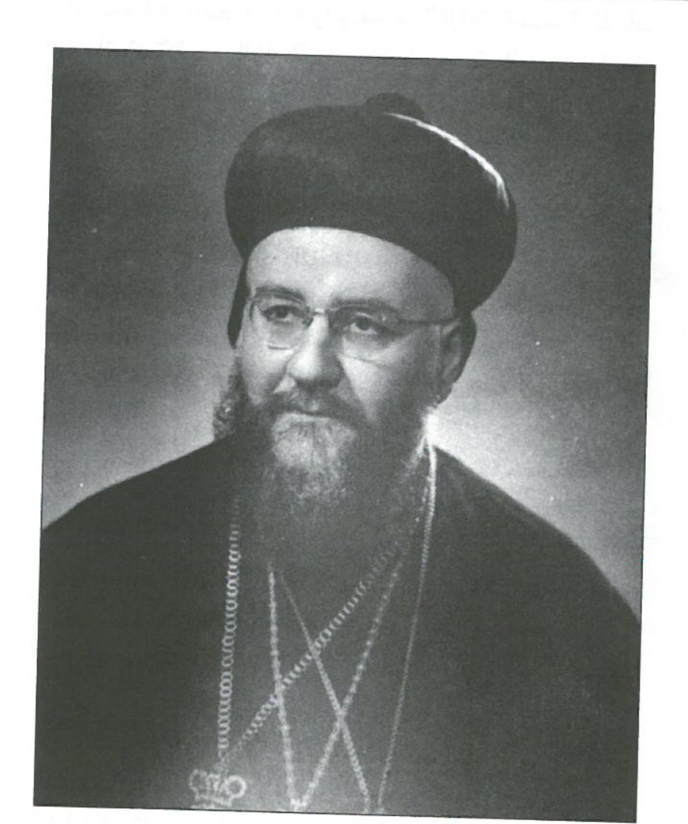
ويؤكد المطران برصوم ان السريان بشكل عام هم أحفاد الآراميين الذين تواجدوا في سوريا الكبرى قديماً (ق.م) وعرفوا بالسريان بعد ان اعتنقوا المسيحية نسبة الى سوريا، وبذلك أصبحت كلمة سريان مرادفة لكلمة مسيحيين، فيما بقيت كلمة آرامي مرادفة لكلمة وثني. وبما ان لبنان كان وسط هذه الدائرة، فقد امتدت جذورهم في تاريخه.

ويستشهد المطران برصوم ببعض الاسماء السريانية التي اطلقت على بعض القرى والمناطق اللبنانية مثل عين قانا اي عين القصب، «شتورة اي سفح الجبل... وهناك اكثر من ٥٠٠ تسمية سريانية من هذا النوع».

ويرى المطران ميخائيل الجميل (نائب بطريركي كاثوليكي في لبنان ومعاون بطريركي على مستوى العالم) **ان السريان قد جاؤوا الى لبنان في نهاية القرن السابع عشر واستوطنوا بيروت، زحلة، راشيا وطرابلس** وهي المناطق الاهم التي سكنوها وهم تركوا ديارهم في سوريا والعراق وتركيا، لاسباب تتعلق بالتجارة والعمل، او الهرب من الاضطهاد العثماني خاصة اثر مذابح ١٩١٥ التي شملت السريان كما الأرمن، فأقفل المقر البطريركي السرياني الرئيسي في منطقة ماردين في تركيا عام ١٩٢٩، الى ان أصبح المقر الرئيسي في بيروت الى جانب مقر البطريركية في دير شرفة درعون.

يبلغ عدد السريان الكاثوليك في لبنان حاليا حوالى ٢٠ الف نسمة (٧٠٠٠ ناخب تقريبا) وذلك بعدما تقلصوا خلال الحرب بسبب الهجرة، وينتشرون ما بين بيروت، جونية، زحلة وطرابلس ولديهم كنائس، مدارس وجمعيات بالاضافة الى المقر البطريركي الرئيسي الذي بناه البطريرك الكاردينال جبرائيل الاول بتوني في منطقة المتحف في العام ١٩٣٥.

اما أقدم كنائسهم فهي كنيسة سيدة النجاة في دير شرفة درعون (١٧٨٦) وفيها ايقونة سيدة النجاة التي اشتراها البطريرك



بطريرك السريان الأرثوذكس اغناطيوس يعقوب الثالث

ميخائيل الثالث جروة عام ١٧٧٧ عندما كان مطراناً في ماردين وجاء بها في العام ١٧٨١ هارباً من اضطهاد العثمانيين (في ذاك الحين بدأت الخلافات مع السريان الارثوذكس).

حصل حوالى ٢٥٠٠ سرياني كاثوليكي على الجنسية اللبنانية، في مرسوم التجنيس الاخير، وهم من الذين وفدوا الى لبنان مع بدايات الحرب او قبلها بقليل من سوريا والعراق وتركيا.

ويصف المطران الجميل علاقة السريان الكاثوليك بالدولة بالجيدة دائماً، «فنحن مع الدولة ومع الشرعية، وحين نشعر بأي تقصير تجاهنا، فاننا نتحدث عنه، نطالب بإصلاحه ولكن من دون ان نثير المشاكل او «نضرب بالحجر». وبالمقابل نحن نشعر باحترام الدولة لنا، ولكننا وككل الأقليات نامل انصافنا على صعيد التمثيل النيابي كأن يكون مثلا نائب لكل اقلية بدلاً من نائب واحد لكل الأقليات كما هو حاصل اليوم».

اما بالنسبة للسريان الأرثوذكس فقد بلغ عدد الذين نالوا الجنسية مؤخرا حوالى ١٥ الف نسمة، ليصل عدد أبناء الطائفة ككل الى ٣٠ او ٣٥ الف نسمة منهم حوالى ٨٠٠٠ ناخب من بينهم ٤٥٠٠ الى ٥٠٠٠ ناخب في بيروت وحدها



كنيسة السريان الكاثوليك في بيروت

«وفق ما اكده المطران برصوم مطران أبرشيات بيروت وزحلة.

ومنذ بداية الحرب العام ١٩٧٥ غادر عدد كبير من السريان الارثوذكس كغيرهم وكانت السويد المكان الابرز. **والسريان الارثوذكس من مؤسسي مجلس كنائس الشرق الاوسط وتعتبر دمشق مقر البطريركية الدائم لها.**

ويؤكد المطران برصوم ان السريان الأرثوذكس عادة هم مع الشرعية ومع الدولة، رغم «ذلك الشعور بالغبن الذي ينتابنا أحياناً خاصة في باب التوظيف حيث التمييز رغم امتلاك أبنائنا للمؤهلات اللازمة، ورغم ذلك نحن لم نتضرر كثيراً، اذ دفعتنا هذه المسألة الى الاتجاه نحو العمل الحر والتجارة والاختصاص العلمي وبذلك تحسنت احوالنا اكثر مما لو كنا مجرد موظفين.

اذاً يشكل السريان ووفق الاعداد المعلنة حوالى عشرة آلاف ناخب في بيروت (كاثوليك وأرثوذكس) وهم تقليدياً وعندما كان الأرثوذكس منهم في الدائرة الثالثة من بيروت كانوا مع آل سلام من ١٩٧٢ والدورات التي سبقتها، اما السريان الكاثوليك في حي السريان في الاشرفية اي في الدائرة الأولى انتخبوا بيار الجميل مرشحها الاول.

اليوم لمن سيقترع السريان بشكل عام؟؟

هنا لا بد من الإشارة الى موقفين جد متباينين بين السريان الكاثوليك والسريان الارثوذكس وان اتفقت الكنيستان على دعوة رعيتهما الى المشاركة الفعلية والمكثفة في انتخابات هذا العام.

المطران برصوم (ارثوذكس) اكد ان كنيسته قد دعت رعيتها الى «انتخاب ذوي السجلات النظيفة والصفات الوطنية والمشاركة الفعالة دونما تحديد لأسماء او لوائح وذلك حرصاً على حرية الفرد في الاختيار». فيما اشار رئيس الرابطة السريانية حبيب افرام الى ان توجه أنصار الرابطة ومؤيديها هو نحو عدم احتكار قرار بيروت من جهة واحدة او رجل واحد، بل نعم لكل فعالياتها في المشاركة في صنع هذا القرار».

اما على صعيد القاعدة السريانية الارثوذكسية فقد عُرف عن السريان الارثوذكس قربهم من التيارات والشخصيات الوطنية، وهم كما اشارت ريتا شيحا، «لن يلتزموا بلائحة معينة وإنما سيختارون الشخصيات التي تناسبهم على لائحة خاصة، وليس هناك من انطباع خاص عن توجههم».

اما عند السريان الكاثوليك فهناك حكاية اخرى ومختلفة. **الكنيسة السريانية الكاثوليكية وجهت أبناءها انتخابياً لصالح الرئيس الحريري ولائحته**، وهو الامر الذي أكده المطران ميخائيل الجميل ومختار محلة الاشرفية جان نعمة الذي اشار الى ان وقوف الرئيس الحريري بجانب الطائفة وحقوقها وخصوصاً في حي السريان، يشكل دافعاً رئيسياً للوفاء ورد الجميل له في الانتخابات».

ما هي قصة حي السريان؟: أولاً تبلغ مساحة الحي ٧٠٠٠م. م. وهبها الكونت فيليب دي طرزي عام ١٩١٧ للفقراء من الطائفة السريانية بوصاية البطريرك، الذي اسكن فيها حوالى ٢٠٠ عائلة دون بدلات ايجار او صكوك ملكية. وفي العام ١٩٧٠

أعربت الدولة عن نيتها في استملاك العقار المذكور ورقمه ١٠٢١ وذلك لشق اوتوستراد على مساحة مقتطعة ٤٣٠٠م.م. بالإضافة الى القرار بتحويل الى ٢٧٠٠م.م. الباقية الى حديقة عامة.

وهنا رفض السريان الكاثوليك وبطريركيتهم المشروع وحاولوا مراراً الحؤول دونه الى ان وقعت الحرب الاهلية في العام ١٩٧٥ وأدت الى ايقافه او تأجيله. مع بداية العام ١٩٩٥، ابلغت شركة «اشادا» وهي الشركة المكلفة بتنفيذ جسر العدلية واستكماله بأوتوستراد الى منطقة رأس النبع مروراً بالاشرفية، نيتها تنفيذ المشروع وبالتالي هدم المنازل، وهنا عاود السريان اتصالاتهم بالدولة ومتابعة الموضوع.

ويعتبر السريان الكاثوليك ووفق ما اكده المختار نعمه والمطران جميل، ان الرئيس الحريري قد وقف معهم في هذه المحنة، حيث استطاعت لجنة متابعة هذه القضية استصدار مرسوم جمهوري يحمل الرقم ٧٠٧٠ بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٩٥ ويقضي بإلغاء الحديقة العامة المقررة على مساحة ٢٧٠٠م.م. من مساحة الحي الإجمالية (٧٠٠٠م.م) وتحويلها الى مساكن للعائلات السريانية بعد ان تتنازل البطريركية عن الـ٤٣٠٠م.م. لاستكمال الاوتوستراد، مع مشاركة مادية رسمية من الحكومة في التكاليف العامة للمشروع. وبذلك وكما اكد المطران الجميل، فان البطريركية قد شجعت رعيتها على رد الجميل للرئيس الحريري، لان ذلك هو من اخلاق الانسان. وقد افهمنا اولادنا «ان هذا الشخص قد ساعدنا ووقف الى جانبنا وعلينا الوقوف معه اليوم».

المطران الجميل اشار الى ان نفسية السرياني هي نفسية الشعب الملتف حول كنيسته ونظراً للمكانة التي يحتلها رجل الدين في لبنان ونظراً الى عدم وجود وزير او مرجع رسمي للأقليات (باستثناء النائب الواحد)، فنحن نجد الرعية ملتفة حول الاكليروس لانه سندها الاساسي والمطالب بحقوقها والقادر على خدمتها، ولكن في النهاية هم احرار، وليس لديهم ولاء مطلق ومحدد لأحد وإنما نحرص على ان نعطي اصواتنا لمن يعطي للوطن أكثر».

ماذا يقول المواطنون من السريان الكاثوليك؟؟. طبعاً وبجولة على حي السريان في الأشرفية ومن خلال الحديث مع الناس والصور الموزعة للرئيس الحريري ومكتبه الانتخابي، تدرك فورا تأثر الرعية بكنيستهم وتوجهها، ولكنهم ومع رفضهم ذكر اسمائهم، تمنوا لو انهم امتلكوا حرية اكثر في الاختيار **«ولكنه ساعدنا ونحن حريصون على انتهاء المشروع لنسكن فيه وقد قالوا لنا ان ننتخبه» تقول السيدة حداد.**

خلال الحديث مع باقي السريانيين تلمس النية في التصرف ولو بالقليل من الحرية «انا مثلا أحب جيلبير شماس ولم يأخذه الحريري على لائحته»، «نحن تقليدياً ننتخب ميشال ساسين وهو ليس على اللائحة المطلوبة»، كلها مقدمات ربما للتشطيب وان حافظوا على رئيس اللائحة، **وانتقادات عدة توجتها امرأة سريانية بقولها «تجي عليّ بشطب الكل وبنتخب بس نجاح واكيم».**

(سعدى علوه، «السفير»، ٣١/٨/١٩٩٦)

اللاتين

«اللاتين» في لبنان، ليسوا لبنانيين، فلم تكن ولادة مؤسسة هذه الطائفة في أرض لبنان. إنما هم أتوا مع الحملات الصليبية على الشرق أواخر القرن الثالث عشر. وعندما غادر «الأفرنج» بلاد الشرق، بقيت مجموعة منهم في جبال لبنان انصهرت مع الكنيسة المارونية، فلم يبق «للاتين» كيان أو وجود مستقل في لبنان.

وكان الرهبان الوحيدون الذين لم يتركوا الشرق بعد رحيل الصليبيين «أبناء مار فرنسيس» سنة ١٣٠٧ حيث تولوا حراسة الأماكن المقدسة في فلسطين، وفي العام ١٣٦٦ تمركزوا في حريصا وفي أماكن أخرى...

ومع بداية القرن السابع عشر بدأ الكبوشيون يفدون إلى الشرق، بدعم من رئيسهم الأب جوزيف دي ترامبليه صاحب النفوذ في بلاط الملك لويس الثالث عشر. فأقاموا في صيدا وحلب، وبعدها في قبرص وبغداد وأصفهان وبيروت والقاهرة... ليكثفوا تواجدهم لاحقاً بإنشاء مدارس في عبيه (الشوف سنة ١٦٤٥)، وفي غزير، وفي صليما (المتن).

وإلى جانب الكبوشيين، بدأ نشاط رهبان الفرنسيسكان والكرمليين يليهم اليسوعيون.

ولم يكن لهؤلاء المرسلين من سلطة محلية تمارس صلاحياتها عليهم، إنما كانوا ينعمون سياسياً بحماية الدولة الفرنسية... أما المؤمنون منهم فلم يكونوا من أهل البلاد (لبنان).. وكان دورهم تبشيرياً دينياً، إلى جانب ممارسة مهنة الطب «فاستطاع هؤلاء سنة ١٦٣٣ إقناع الأمير فخر الدين الثاني قبول سر العمودية تحت اسم لويس فرنسوا».. وعلى يدهم اعتنقت عائلات درزية كأبي اللمع الديانة المسيحية. كما عملوا على إدخال أبناء الكنائس المنفصلة عن روما في الكنيسة الكاثوليكية (أوساط الكلدان

والأرمن والسريان الكاثوليك).

أما النشاط الفعلي لهؤلاء فقد بدأ منذ العام ١٨٣٠، مع بروز عنصر المنافسة للإرساليات البروتستانتية، فشعر «اللاتين» بالخطر، وعمدوا إلى إنشاء المدارس الكاثوليكية للصبيان والبنات، وإنشاء المستوصفات والمستشفيات.

وتشرف طائفة اللاتين اليوم على مائتين وخمسين مؤسسة تعليمية تنتشر في كل أرض لبنان، وأبرزها الجامعة اليسوعية، «مون لاسال» عين سعادة، «شانفيل»، ديك المحدي إلى جانب المؤسسات الاستشفائية وأبرزها مستشفى الصليب، مستشفى «أوتيل ديو» وغيرهما.

وبسبب المنافسة مع الإرساليات البروتستانتية، فقد تم إنشاء كلية الطب الفرنسية سنة ١٨٨٨، لمواجهة نشاط الجامعة الاميركية التي كانت تستقطب طلاب المدارس الكاثوليكية.

وكان لسياسة فرنسا المعادية للكنيسة في الأراضي الفرنسية ما بين ١٨٨٠ و١٩١٤ أثر على لبنان إذ تدفق الرهبان والراهبات بأعداد كبيرة.

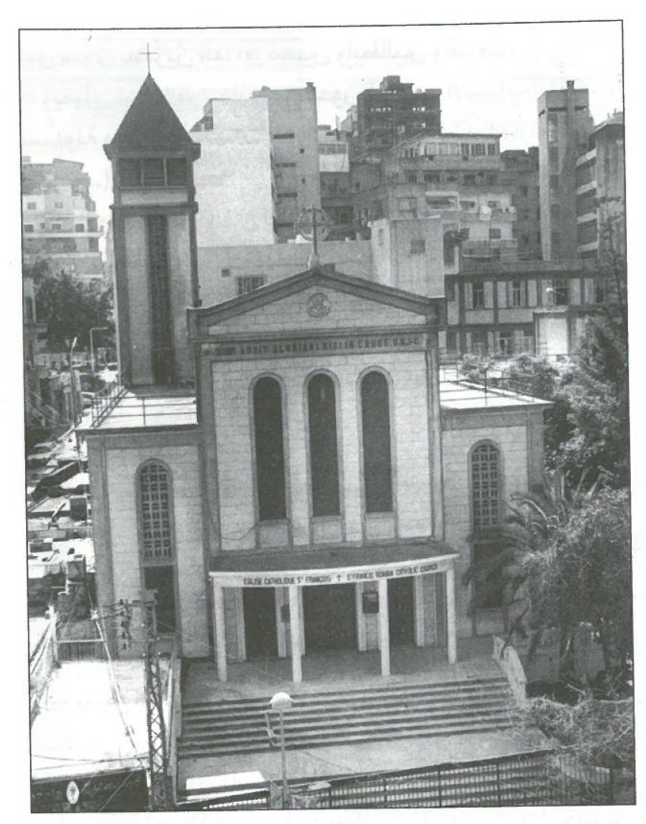
وخلال القرن التاسع عشر تكونت الطائفة اللاتينية في لبنان، وتنظمت وأدارها الكبوشيون في بيروت، والفرنسيسكان في طرابلس وصيدا وصور.. وكان معظم أبناء تلك الرعايا من الاجانب الغربيين لتبرز إلى جانب ذلك ظاهرة قبول الشرقيين في الطائفة اللاتينية في فلسطين وشرق الاردن، لاسيما بعد إعادة قيام البطريركية الأورشليمية سنة ١٨٤٧، فجاء عدد من هؤلاء اللاتين ليستقروا في لبنان. وكانت حادثة سنة ١٨٩٣، المعروفة باسم حادثة موارنة بعبدات الذين اعتنقوا المذهب البروتستانتي أثر خلاف مع مطرانهم فتدخل الكرسي الرسولي ووجد حلا وسطاً قضى باسترجاعهم إلى الكنيسة عن طريق ضمهم إلى الطقس اللاتيني وتكليف الكبوشيين رعاية شؤونهم.

ويشير آخر إحصاء إلى وجود ١٧٩ ديراً للراهبات تنتمي إليه ١٤٤٠ راهبة أجنبية ولبنانية. في حين يوجد ٥٢ ديراً للرهبان ينتمي إليها ٢٦٨ راهباً يتبعون كلهم الرهبان اللاتين (دومنيكان، كبوشيين، اللعازاريين، الفرنسيسكان، اليسوعيين، القلب الأقدس...).

وتعتبر كاتدرائية سان لويس في باب ادريس هي المركز الأساسي للطائفة (مدمرة بسبب الحرب).. وكذلك مطرانيتهم في الحدث..

وبالرغم من أن نشاط «اللاتين» في لبنان تزايد بسبب المنافسة مع البروتستانت، إلا أنهم بدأوا بتدريس اللغة الإنكليزية مؤخراً في مدارسهم.

وبالرغم من وجودهم عبر مئات من السنين في لبنان كمبشرين وأصحاب مؤسسات، فإن عدداً كبيراً منهم كانوا يبرزون هوياتهم أثناء الحرب على الحواجز المسلحة (بما فيها بعض حواجز في المناطق الشرقية)، فكان هؤلاء المسلحون



كنيسة ومدرسة القديس فرنسيس للآباء الكبوشيين

يسألونهم: «مين يعني اللاتين»؟

بعد الحرب العالمية الأولى، تزايد نشاط «اللاتين» في لبنان فعملوا على بناء الكثير من المدارس، والمستشفيات والمؤسسات الدينية «لتوسيع حقل الرسالة والتطلع إلى إيجاد دعوات رهبانية من أصل البلاد الناطقة بالعربية للعمل في المؤسسات الموجودة في بعض الدول العربية كمصر وسوريا وفلسطين وغيرها، فضلاً عن أن الإقامة في لبنان تمت ما قبل ١٩٧٥ لانه كان يعتبر بلداً آمناً».

وفي زمن الانتداب الفرنسي ارتفع عدد اللاتين، بصرف النظر عن الجنود الفرنسيين وكهنتهم الخاصين بهم. فكتاب «**الدليل**» الذي طبعته النيابة الرسولية سنة ١٩٨١ لا يعطي أرقاماً محددة، غير أنه ينقل عن إحصائيات وزارة العدل ما يفيد أن اللاتين يمثلون **٩ في المائة من المسيحيين البالغ عددهم حتى سنة ١٩٧٧ ما يقارب المليون ونصف المليون، فيكون عدد اللاتين حوالى ١٤ ألف شخص.**

أما الأب بيار وهو سكرتير المطرانية الشرقية للاتين التي يرأسها المطران بول باسيم فيقول: إن عدد اللاتين اللبنانيين اليوم هو ستة آلاف ومائتي عائلة (٦٢٠٠) ويوجد حوالى ألفي شخص يريدون الآن الحصول على الجنسية (وأغلبهم لاتين سوريون، فلسطينيون وفرنسيون).

أما قبل سنوات الحرب فقد كان عدد اللاتين حوالى الستين ألفاً (أغلبهم من الأجانب) هاجر معظمهم في سنوات الحرب ولم

يبق سوى عشرين ألفاً (فرنسيين وإيطاليين وغيرهم).

ويقول: **إن اللاتين كانوا يتمتعون في عهد الانتداب الفرنسي بسهولة دخول مؤسسات الدولة (مدراء عامون، جمارك، ضمان صحي..)، أما الآن فلا يوجد من اللاتين في مؤسسات الدولة سوى لوران دانيان الذي يشرف على فرقة موسيقى الجيش..**

ويضيف قائلاً: نحن لا نتعاطى العمل السياسي، وإن كان النائب السابق فريد جبران من طائفة اللاتين، فمطراننا لا يزور الرؤساء والسياسيين ليس من باب المقاطعة، وإنما للتفرغ للإشراف على عمل ونشاط ٢٥٠ مؤسسة تربوية واجتماعية..

أما عن عمل «السينودس من أجل لبنان»، فنحن جزء منه وهو يهدف إلى التجديد الروحي في أوساط المسيحيين بعد الحرب التي قامت بينهم، ولرفع مستوى الإيمان ولدرء نشاطات ليست من المسيحية. (وهنا يتحدث الأب بيار أيضاً عن نشاط «شهود يهوه» فيعتبره كارثة)، وقال: نحن نخاف منهم. فهم حركة من وراء البحار، وأعتقد أنها حركة ذات تمويل أميركي، وهي غريبة عن طبيعة الكنيسة المسيحية.

(منى سكرية، «السفير»، ١٩٩٣/٣/١٩)

الكلدان: كيان مستقل وحرمان من وظائف الدولة

لم يتوان النائب الحالي عن مقعد الأقليات في دائرة زحلة جورج قصارجي عن تغيير طائفته من الكلدان إلى الارمن الارثوذكس وخلال أسبوع فقط، للاستمرار في خوض المعركة الانتخابية بعد أن تم نقل المقعد المذكور من أيدي الكلدان وقد وعدوا به، ليخصص لطائفة الارمن الأرثوذكس وفق قانون الانتخاب التي تم تعديله قبيل إجراء الانتخابات النيابية الصيف الماضي.

وبالرغم من أن الـ«يان» لا تقترن باسم العائلة للتمايز «الارمني» فإن المرشح قصارجي أصبح نائباً مرحباً به في أوساط الأرمن، وغير مغضوب عليه من أبناء طائفته الكلدانية، لاسباب اقتضتها الظروف.

ربما كانت هذه الحادثة عينة لما ترغبه طوائف هذا البلد في احتلال المواقع في أجهزة الدولة ومؤسساتها، كتأكيد للحضور في سياق سلم طائفي اعتمد التراتبية، فكان الكلدان مثلاً في المرتبة السادسة عشرة كتصنيف.

بدأ أبناء الطائفة الكلدانية بالتوافد إلى لبنان منذ العام ١٨٩٥ من بلاد ما بين النهرين (موطنهم الأصلي). فكان معظمهم يدخل في الطوائف الأخرى لاسيما في الطائفة المارونية.. إلى أن أوفد بطريرك الكلدان في العراق، الخوري يوسف طويل ليستقر في منطقة الخندق الغميق للاهتمام بشؤون ابناء الطائفة الديني منها والثقافي للحفاظ على هويتهم وشخصيتهم الطائفية.. فتم بناء أبرشية لهم في بيروت في العام ١٩٥٧، ثم مطرانية في رأس النبع في العام ١٩٥٨ استقلت عن أبرشية حلب، ثم في الخندق الغميق، فالكرنتينا.. وبمساعدة من روما.

وبعد أن أزاح الأوتوستراد مبنى المطرانية في الكرنتينا، تم بناء دار للمطرانية قرب تمثال بشارة الخوري، فدمرته الحرب في ١٩٧٥. إلى أن تم بناء دار المطرانية الحالي في منطقة الحازمية.

وللطائفة الكلدانية مركز في مدينة زحلة وآخر في سد البوشرية وتبعهما كنيسة ومستوصف ومدرسة وناد للشبيبة وكشاف (كنيسة أم المعونة الدائمة) ويديره الرهبان المخلصون البلجيكيون (تعاون كنسي مع بلجيكا).

لا يتجاوز عدد الكلدان في لبنان العشرة آلاف نسمة، يفتقد أقل من نصفهم إلى الجنسية اللبنانية، يتحدثون في ما بينهم بلغتهم الخاصة وتدعى «السورث»، التي ما يزال يتقنها أبناء الطائفة لاسيما في العراق، وفي المهجر (الولايات المتحدة الاميركية وكندا)، ويتقنها معهم اليهود الذين كانوا يسكنون تلك المنطقة بعد سبيهم إلى بابل من قبل الملك الكلداني نبوخذ نصر أواخر القرن السادس ميلادي.

الطائفة الكلدانية في لبنان أبقت على كيانيتها المستقلة إدارياً، ولكن ضمن الدستور اللبناني، وتبعت الطوائف الكاثوليكية في ما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية.

وللطائفة مجلس أعلى ومجلس استشاري وهي أسست «الجمعية الخيرية الكلدانية» و«رابطة الشبيبة الكلدانية»، و«كشاف فوج لبنان»، ومجالس راعوية ومدرستين ومستوصفاً ومحكمة بداية واستئناف وجوقات كنسية خاصة بهم.

وللتمايز ضمن هذه البقعة الجغرافية، تم تأسيس دار للنشر (مركز بابل) وإصدار قاموس عربي - كلداني (يدعى أوجين هنا) وكتاب قواعد اللغة الكلدانية، وكذلك إصدار مجلة بابل (حضارية تراثية توقفت في الأحداث)، تقويم بابل (تعريف تاريخي بالحضارة البابلية)، نشرة راعوية تدعى ماران إثا (تعالى أيها الرب).

أما في الجانب الديني، فإن الطائفة تتبع بابا الفاتيكان، يمثله في ذلك رئيس كنيسة الكلدان في العالم البطريرك مار روفائيل الأول بيداويد، ولها عضوية في المجلس الرئاسي لبطاركة الشرق الأوسط وبطاركة وأساقفة الكاثوليك في لبنان



كنيسة الكلدان في السوديكو

وفي مجلس كنائس الشرق الأوسط، وفي مجلس الأمانة العامة في السينودس من أجل لبنان، وهي عضو مؤسس في اتحاد الاقليات المسيحية.

ويعتبر الطقس الكلداني الديني من أقدم الطقوس الشرقية، وللكلدانيين أعيادهم المشتركة مع الكاثوليك والخاصة بهم (مار غورغيس، سيدة الزروع، مار ايليا الحبري)، كما أنهم احتفظوا لفترة طويلة بملابسهم الخاصة ومآكلهم وطريقة احتفالاتهم في الاعراس وغيرها، بعد أن أجبرتهم الحرب مع الأكراد في شمال العراق على ترك المنطقة.

ماذا أعطى الكلدان وماذا أخذوا في لبنان؟

يقول المدبر البطريركي المطران لويس الديراني أن الكلدان لا يتسمون بصفة التعصب. فقد أحبوا لبنان واندمجوا فيه ويريدونه وطناً لجميع أبنائه كامل الاستقلال بأرضه.

ويذكر الديراني بما قاله الرئيس الاسبق شارل حلو عن الكلدان بأنهم شعب لا يفتعل المشاكل، فلم نسمع بوجود سجين كلداني واحد في السجون اللبنانية.. كما كان أول جندي التحق بالجيش اللبناني في عهد فؤاد شهاب من الطائفة الكلدانية ويدعى بلده قس دنوه، وله حفيد برتبة رائد في الجيش اللبناني الان واسمه ميشال.

أما في عهد الرئيس الراحل كميل شمعون فقد كان شفيق ناصيف نائباً عن الأقليات.. في حين ساهم ميشال شيحا (شوحا) في وضع الدستور اللبناني.

ويعتبر الديراني أن أوضاع الطائفة قبل الحرب اللبنانية كانت أفضل مما عليه اثناء وبعد الحرب، وقال: ففي الأحداث شارك عدد من الشبان الكلدان في حروبها «للدفاع عن استقلال لبنان»، لكنهم ما لبثوا أن بدأوا رحلة هجرة نحو الخارج بسبب الإحباط الذي عانوه من المصالح الفئوية لمعظم الأطراف.

والهجرة دائماً تتجه ناحية الولايات المتحدة الأميركية (أكثر من مائتي ألف كلداني) أسسوا فيها محطة بث تلفزيوني، وإذاعة، وجريدة يومية، ولهم نائب في الكونغرس الأميركي.

كذلك يهاجر الكلدان إلى كندا وأستراليا، ويبلغ عددهم في أنحاء العالم مليون ومائتين وخمسين ألف كلداني يتبعون مركز البطريركية في بغداد.. كما يوجد ثلاثة ملايين يتبعون الطقس الكلداني في الهند، انفصلوا إدارياً عن البطريركية أواخر القرن التاسع عشر، ويتبعون البابا في الفاتيكان مباشرة.

بماذا يطالب أبناء الطائفة الكلدانية الدولة الآن؟

يؤكد الديراني أن طائفته محرومة فلا يوجد موظف كلداني حتى في مناصب الفئة الثانية في الدولة. كما اننا نعاني مشكلة عدم الحصول على الجنسية اللبنانية مما يخلق مشكلات للعديد من الشبان في السفر، والإقامة، والحصول على شهادات التعليم الرسمية.. مما يدفع معظم هؤلاء إلى التوجه نحو المهن الحرة.

هناك أيضاً العديد من القضايا المطروح معظمها كمستجدات ما بعد انتهاء الحرب.. كإلغاء الطائفية السياسية.. السينودس من أجل لبنان.. الحوار الفاتيكاني - الإسرائيلي.. نشاط شهود يهوه

وغير ذلك من القضايا المطروحة بوجه أبناء الطائفة كسواهم من طوائف هذا البلد ويقول الديراني: إننا ككلدان مع إلغاء الطائفية السياسية شريطة أن تلقى إجماعاً بما لا يخلق أية مشكلة إلغاء ليس من الوظائف فقط وإنما للوصول إلى العلمنة كما في الدول المتحضرة، أما إذا كان الإلغاء يزيد في تفرقة العائلات اللبنانية فإننا ضد ذلك حتى لو كان الغبن من نصيبنا.. فنحن مع العيش المشترك الذي هو ميزة لبنان وسر بقائه. فالحرب في لبنان ما كانت مؤامرة عليه فقط إنما على دول المنطقة ككل.. هذا ما يدفعنا إلى مناقشة أوضاعنا الحالية من ضمن المشاركة في أعمال السينودس من أجل لبنان، وبسبب انتمائنا الكاثوليكي.. هذا الانتماء الذي ترعاه الكنيسة الفاتيكانية من خلال حرصها على كنيستنا الشرقية والطابع الشرقي لها.

أضاف: أما بالنسبة للحوار الفاتيكاني - الإسرائيلي، فربما كان في ذلك تقريب لوجهات النظر للاعتراف بالسيد المسيح؟ وهذا عمل لجنة الحوار في الكنيسة التي انبثقت عن المجمع المسكوني للحوار مع الآخرين من الأديان.. أي مع الإنسان.. فشعارنا نابع من أن الدين لله والوطن للجميع، مع الحفاظ على خصوصيتنا.. ومع التنبيه إلى النشاط الذي يمارسه جماعة شهود يهوه في لبنان، هذا النشاط الذي نصفه بالخطر على الدين المسيحي لأنه يحارب المسيحية في قلبها. وربما كان لهؤلاء علاقة بالحركة الصهيونية العالمية لتخريب الكنيسة من الداخل، كما فعل يهود إسبانيا عبر التاريخ عندما تلقوا أوامر مرجعياتهم الدينية بدخول الكهنوت المسيحي لتخريب المسيحية من الداخل.. ففي لبنان يتزايد عدد هؤلاء في أوساط المسيحيين، لاسيما في أوساط الفقراء.. إنهم يصرفون أموالاً كثيرة في الاحياء الفقيرة والتي تنعدم فيها مبادئ الإيمان الحقيقي، فيدخلون البيوت وهم لبنانيون للاسف، لكن زعماءهم أجانب خاصة من الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا. ويشير المطران ديراني إلى أنه التقى أحد أبرز زعماء «شهود يهوه» في تركيا في إحدى الزيارات.

ماذا بعد؟

يقول الديراني: إننا نصلي لله لسلام بين البشر في هذه الكاتدرائية المسماة كاتدرائية الملاك رافائيل المبنية هندسياً على شكل برج بابل وجنائنه المعلقة، مع تحديث بطابع جديد (الأجراس الموسيقية - ناد للتعارف والمحاضرات). يعلوها شعار الكلدان بالشمس البابلية، في منتصفها أرزة لبنان. وفي حديقة الكاتدرائية شجرة نخيل بلاد ما بين النهرين.. وزيتونة فلسطين المحروسة من العم عباس الحاج (٨٥ عاماً) ناطور الكاتدرائية منذ أكثر من عشر سنوات.

(منى سكرية، «السفير»، ١٠/٣/١٩٩٣)

الآشوريون: عشائرية العلاقات وحقد على اليهود

يعيش ستة آلاف آشوري في لبنان هواجس عدة، يتداخل فيها التاريخي بالآني. فتستمر معها سمات من الشتات والتناحر الداخلي والهجرة. منذ مجيء أول وفد آشوري إلى لبنان في الحرب العالمية الأولى..

ولا يبرئ الأب سافر خميس (٥٢ سنة) وهو كاهن الطائفة الآشورية في لبنان «بعد المطران نارساي دي باز» الإنكليز من الويلات التي حلت بالآشوريين فأفقدتهم أماكن تجمعهم، وأكسبتهم الهجرة والترحال منذ أوائل القرن الحالي، **عندما دبر الاستعمار الإنكليزي لبلاد ما بين النهرين مكائد أوقعت مذابح بين الآشوريين والاكراد، أدت إلى هجرتهم شمال العراق ناحية المدن العراقية، ليتبعها سلسلة من حالات النزوح الآشوري باتجاه سوريا، إيران، تركيا، ولبنان.**

والأب خميس يؤكد في مجال شرحه التاريخي أن الإنكليز حلفاء الصهيونية، ولهم ذات المبادئ التي ما زال الصهاينة يلاحقون الآشوريين من خلالها في العالم، **ثأراً منهم للانتصار الذي حققته الأمبراطورية الآشورية على اليهود وسبيهم لهم إلى بابل (القومية الآشورية تضم الآشور والكلدان والسريان)** فكانت أولى مؤامرات اليهود ضد الآشوريين، في التحالف الذي أقاموه مع الفرس والميديين حطموا خلاله الامبراطورية الآشورية التي كانت تسيطر على الشرق كله.

ومن ذلك، يستوحي الأب خميس معنى مغايراً لما بينهم وبين اليهود، وهو المتعلق بتعايشهم التاريخي مع المسلمين، فيذكر بما لقوة من راحة أيام خلافة العباسيين، حيث تؤكد مراجع الكنيسة الآشورية، خاصة أيام الخليفة المهدي، أن اجتماعاً ضم البطريرك الآشوري حينها تيماتوس والخليفة المهدي و٣٥ من أعوانه أصدروا فيه وثيقة توصي بعدم التعرض للمسيحيين.. وفي تلك العهود عاشت الكنيسة الآشورية أوج نشاطها وتطورها.

ويستدل الأب خميس من هذه الاحقاد التاريخية التي ما تزال قائمة، على ما يجري الآن من تخريب لهدم الكنيسة المسيحية، ويعني بذلك نشاط ما يسمى «شهود يهوه».. ويسمي هؤلاء بـ «السرطان»، الذي بدأ يدخل جسم الكنيسة المسيحية، ويلحق ضرره بجميع الطوائف المسيحية في العالم وليس في لبنان فقط. ويؤكد الأب خميس «بأن أي آشوري لم يستقطبه نشاط «شهود يهوه» حتى الآن».

القلق مزمن، يسكنه هاجس اللاحقة فتبرز الصورة ثنائية لدى الأب خميس يلتقي فيها الآشوري المهاجر في أنحاء العالم، والفلسطيني الذي تعرض للشتات بفعل التحالف الإنكليزي - الصهيوني.

بدأ الآشوريون بالتوافد إلى لبنان، ومنه نحو العالم، فلم يتكاثروا وإن كان عددهم قبل العام ١٩٧٥ قد وصل إلى العشرين ألفاً، لكنه بدأ بالتناقص التدرجي لاضطرار الآشوريين للسفر بحثاً عن فرص العمل، وهرباً من الحرب التي شارك بعض أبناء الطائفة فيها، ومعظمهم سوريون وعراقيون.. ولم يحصل معظمهم على الجنسية اللبنانية بسبب ضعف في تماسكهم الطائفي الذي تفت من عضده التركيبة العشائرية للطائفة.

ويقول الأب خميس أن العقلية العشائرية هي المسيطرة على الوضع الاجتماعي في الطائفة. ولم تستطع الكنيسة حتى الآن محو آثار هذه العقلية. لذلك تتدبر أمورنا لوحدنا، ولا نتلقى أية مساعدة من أية طائفة أخرى، فتبرز أسماء العشائر في أسمائنا وليس العائلات. ومن أبرز هذه العشائر: تخومة، وتياري. وكذلك باز، جيلو، وديز.

وأضاف: ولا يقتصر هذا التناحر على الذين في لبنان، وإنما حمله أيضاً أبناؤنا في بلاد أميركا وأوروبا وغيرها.. هذه العقلية تبرز في عادات الزواج والاختلاط والتمايز الاجتماعي... فبقيت الطائفة خارج مؤسسات الدولة، ولم يصل أي شخص منها إلى رتبة وزير أو نائب أو حتى إلى وظائف الفئات الأولى والثانية، فاتجه أبناؤها نحو المهن الحرة بما لا يوفر مالاً كثيراً. لذلك تتلقى أبناء الطائفة الآن مساعدات من «كاريتاس» ومجلس كنائس الشرق الأوسط.. حتى أن كنيستنا في أميركا لم تعطنا المساعدات إلا في العام الماضي.

تعتبر مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الأميركية المركز الرئيسي حالياً للطائفة الآشورية والذي يطالب بعض أحزابها بإقامة دولة آشورية في بلاد ما بين النهرين؟ أما الكرسي الرسولي فمركزه بغداد ومنها تم نفي البطريرك مارداياشا شمعون في العام ١٩٣٣).

أما في لبنان فقد تمركز الآشوريون في مناطق سد البوشرية وضواحيها، وفي الأشرفية (كنيسة وناد اجتماعي يتبع جمعية الشبان الآشوريين)، وفي الحدث (كنيسة وناد) وفي زحلة (يتم بناء كنيسة في بلدة كسارة).

وتمتلك طائفة الآشوريين في لبنان مدرسة واحدة تدرس اللغات: الفرنسية، الإنكليزية، الآشورية، والعربية وتدعى مدرسة مارجاورجيوس الآشورية.

من هذه المدرسة يتم أيضاً تدريس التاريخ الخاص بالآشوريين، للحفاظ على تراثهم وتقاليدهم التي لا تختلف عن الآخرين، وإن كان عيد التذكار خاصاً بهم (٣ أيام في السنة)، وكذلك عيد رأس السنة الآشورية، المصادف في الأول من نيسان، وعيد شهداء الطائفة الواقع في ٧ آب.

وبسبب من اندماج أبناء الطائفة في المجتمع اللبناني، فقد تم التخلي عن الكثير من عادات الاحتفال بالأعراس واقتصاد المآكل الخاصة في المنازل. أما الفولكلور الراقص فهو يتناقل من جيل إلى آخر ولباسه الصوف المشغول بالتطريز اليدوي.

لا تتبع الكنيسة الآشورية الكنيسة الكاثوليكية في روما، لكن استطاعت روما من خلال المجمع المسكوني الذي عقد فيها من إلغاء التحريم بين الكنائس (أوائل الستينات) فصار بإمكان الآشوري دخول الكنائس الكاثوليكية، مما سهل أمور الزواج بينهم وبين الآخرين.

ومع ذلك يتوقف الأب خميس عند مسألة الحوار الفاتيكاني - الإسرائيلي فيرى صعوبة في السماح والتسامح لأن ذلك صعب التطبيق في النفوس».

وإن كان لا يخالف رأي الأكثرية «نحن مع السلام لما فيه خير ومصلحة الجميع».

(منى سكرية، «السفير»، ١١/٣/١٩٩٣)

الأقباط الأرثوذكس: نص طلب الاعتراف والهيكلية

«الموضوع: طلب تسجيل الكنيسة القبطية الارثوذكسية رسمياً في عداد الطوائف اللبنانية.

المرجع: كتابكم رقم ٤٦٠/ص.م. تاريخ ٢٧/٧/١٩٩٢.

كتاب وزارة الداخلية رقم ٤٢٠/ص.م. تاريخ ١٤/٧/١٩٩٢.

تحية طيبة وبعد،

رداً على كتابكم المشار إليه اعلاه المتعلق باستكمال المستندات اللازمة لتسجيل الطائفة القبطية الارثوذكسية رسمياً في عداد الطوائف اللبنانية نفيدكم بما يلي:

البند الأول: تسلسل درجات الرؤساء الروحيين والموظفين الدينيين وطريقة تعيينهم وصلاحياتهم.

١ - ان الرئيس الروحي الاعلى للكنيسة هو قداسة البابا شنوده الثالث بطريرك الاسكندرية والكرازة المرقسية منذ

وغير ذلك من القضايا المطروحة بوجه أبناء الطائفة كسواهم من طوائف هذا البلد ويقول الديراني: إننا ككلدان مع إلغاء الطائفية السياسية شريطة أن تلقى إجماعاً بما لا يخلق اية مشكلة إلغاء ليس من الوظائف فقط وإنما للوصول إلى العلمنة كما في الدول المتحضرة، اما إذا كان الإلغاء يزيد في تفرقة العائلات اللبنانية فإننا ضد ذلك حتى لو كان الغبن من نصيبنا.. فنحن مع العيش المشترك الذي هو ميزة لبنان وسر بقائه. فالحرب في لبنان ما كانت مؤامرة عليه فقط إنما على دول المنطقة ككل.. هذا ما يدفعنا إلى مناقشة أوضاعنا الحالية من ضمن المشاركة في أعمال السينودس من أجل لبنان، وبسبب انتمائنا الكاثوليكي.. هذا الانتماء الذي ترعاه الكنيسة الفاتيكانية من خلال حرصها على كنيستنا الشرقية والطابع الشرقي لها.

أضاف: أما بالنسبة للحوار الفاتيكاني ـ الإسرائيلي، فربما كان في ذلك تقريب لوجهات النظر للاعتراف بالسيد المسيح؟ وهذا عمل لجنة الحوار في الكنيسة التي انبثقت عن المجمع المسكوني للحوار مع الآخرين من الأديان.. أي مع الإنسان.. فشعارنا نابع من أن الدين لله والوطن للجميع، مع الحفاظ على خصوصياتنا.. ومع التنبيه إلى النشاط الذي يمارسه جماعة شهود يهوه في لبنان، هذا النشاط الذي نصفه بالخطر على الدين المسيحي لانه يحارب المسيحية في قلبها. وربما كان لهؤلاء علاقة بالحركة الصهيونية العالمية لتخريب الكنيسة من الداخل، كما فعل يهود إسبانيا عبر التاريخ عندما تلقوا أوامر مرجعياتهم الدينية بدخول الكهنوت المسيحي لتخريب المسيحية من الداخل.. ففي لبنان يتزايد عدد هؤلاء في أوساط المسيحيين، لاسيما في أوساط الفقراء.. إنهم يصرفون أموالاً كثيرة في الاحياء الفقيرة والتي تنعدم فيها مبادئ الإيمان الحقيقي، فيدخلون البيوت وهم لبنانيون للأسف، لكن زعماءهم أجانب خاصة من الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا. ويشير المطران ديراني إلى أنه التقى أحد أبرز زعماء «شهود يهوه» في تركيا في إحدى الزيارات.

ماذا بعد؟

يقول الديراني: إننا نصلي لله لسلام بين البشر في هذه الكاتدرائية المسماة كاتدرائية الملاك رافائيل المبنية هندسياً على شكل برج بابل وجنائنه المعلقة، مع تحديث بطابع جديد (الأجراس الموسيقية ـ ناد للتعارف والمحاضرات). يعلوها شعار الكلدان بالشمس البابلية، في منتصفها أرزة لبنان. وفي حديقة الكاتدرائية شجرة نخيل بلاد ما بين النهرين.. وزيتونة فلسطين المحروسة من العم عباس الحاج (٨٥ عاماً) ناطور الكاتدرائية منذ أكثر من عشر سنوات.

(منى سكرية، «السفير»، ١٠/٣/١٩٩٣)

الآشوريون: عشائرية العلاقات وحقد على اليهود

يعيش ستة آلاف آشوري في لبنان هواجس عدة، يتداخل فيها التاريخي بالآني. فتستمر معها سمات من الشتات والتناحر الداخلي والهجرة. منذ مجيء أول وفد آشوري إلى لبنان في الحرب العالمية الأولى..

ولا يبرئ الأب سافر خميس (٥٢ سنة) وهو كاهن الطائفة الآشورية في لبنان «بعد المطران نارساي دي باز» الإنكليز من الويلات التي حلت بالآشوريين فأفقدتهم أماكن تجمعهم، وأكسبتهم الهجرة والترحال منذ أوائل القرن الحالي، **عندما دبر الاستعمار الإنكليزي لبلاد ما بين النهرين مكائد أوقعت مذابح بين الآشوريين والأكراد، أدت إلى هجرتهم شمال العراق ناحية المدن العراقية، ليتبعها سلسلة من حالات النزوح الآشوري باتجاه سوريا، إيران، تركيا، ولبنان.**

والأب خميس يؤكد في مجال شرحه التاريخي أن الإنكليز حلفاء الصهيونية، ولهم ذات المبادئ التي ما زال الصهاينة يلاحقون الآشوريين من خلالها في العالم، **ثأراً منهم للانتصار الذي حققته الأمبراطورية الآشورية على اليهود وسبيهم لهم إلى بابل (القومية الآشورية تضم الآشور والكلدان والسريان)** فكانت أولى مؤامرات اليهود ضد الآشوريين، في التحالف الذي أقاموه مع الفرس والميديين حطموا خلاله الامبراطورية الآشورية التي كانت تسيطر على الشرق كله.

ومن ذلك، يستوحي الأب خميس معنى مغايراً لما بينهم وبين اليهود، وهو المتعلق بتعايشهم التاريخي مع المسلمين، فيذكر بما لقوة من راحة أيام خلافة العباسيين، حيث تؤكد مراجع الكنيسة الآشورية، خاصة أيام الخليفة المهدي، أن اجتماعاً ضم البطريرك الآشوري حينها تيماتوس والخليفة المهدي و٣٥ من أعوانه أصدروا فيه وثيقة توصي بعدم التعرض للمسيحيين.. وفي تلك العهود عاشت الكنيسة الآشورية أوج نشاطها وتطورها.

ويستدل الأب خميس من هذه الاحقاد التاريخية التي ما تزال قائمة، على ما يجري الآن من تخريب لهدم الكنيسة المسيحية، ويعني بذلك نشاط ما يسمى «شهود يهوه».. ويسمي هؤلاء بـ «السرطان»، الذي بدأ يدخل جسم الكنيسة المسيحية، ويلحق ضرره بجميع الطوائف المسيحية في العالم وليس في لبنان فقط. ويؤكد الأب خميس «بأن أي آشوري لم يستقطبه نشاط «شهود يهوه» حتى الآن».

القلق مزمن، يسكنه هاجس الملاحقة فتبرز الصورة ثنائية لدى الأب خميس يلتقي فيها الآشوري المهاجر في أنحاء العالم، والفلسطيني الذي تعرض للشتات بفعل التحالف الإنكليزي ـ الصهيوني.

بدأ الآشوريون بالتوافد إلى لبنان، ومنه نحو العالم، فلم يتكاثروا وإن كان عددهم قبل العام ١٩٧٥ قد وصل إلى العشرين ألفاً، لكنه بدأ بالتناقص التدرجي لاضطرار الآشوريين للسفر بحثاً عن فرص العمل، وهرباً من الحرب التي شارك بعض أبناء الطائفة فيها، ومعظمهم سوريون وعراقيون.. ولم يحصل معظمهم على الجنسية اللبنانية بسبب ضعف في تماسكهم الطائفي الذي تفت من عضده التركيبة العشائرية للطائفة.

ويقول الأب خميس أن العقلية العشائرية هي المسيطرة على الوضع الاجتماعي في الطائفة. ولم تستطع الكنيسة حتى الآن محو آثار هذه العقلية. لذلك نتدبر أمورنا لوحدنا، ولا نتلقى أية مساعدة من أية طائفة أخرى، فتبرز أسماء العشائر في أسمائنا وليس العائلات. ومن أبرز هذه العشائر: تخومة، وتياري. وكذلك باز، جيلو، وديز.

وأضاف: ولا يقتصر هذا التناحر على الذين في لبنان، وإنما حمله أيضاً أبناؤنا في بلاد أميركا وأوروبا وغيرها.. هذه العقلية تبرز في عادات الزواج والاختلاط والتمايز الاجتماعي... فبقيت الطائفة خارج مؤسسات الدولة، ولم يصل أي شخص منها إلى رتبة وزير أو نائب أو حتى إلى وظائف الفئات الأولى والثانية، فاتجه أبناؤها نحو المهن الحرة بما لا يوفر مالاً كثيراً. لذلك يتلقى أبناء الطائفة الآن مساعدات من «كاريتاس» ومجلس كنائس الشرق الأوسط.. حتى أن كنيستنا في أميركا لم تعطنا المساعدات إلا في العام الماضي.

تعتبر مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الأميركية المركز الرئيسي حالياً للطائفة الآشورية والذي يطالب بعض أحزابها بإقامة دولة آشورية في بلاد ما بين النهرين؟ أما الكرسي الرسولي فمركزه بغداد ومنها تم نفي البطريرك ماردايشا شمعون في العام ١٩٣٣).

أما في لبنان فقد تمركز الآشوريون في مناطق سد البوشرية وضواحيها، وفي الأشرفية (كنيسة وناد اجتماعي يتبع جمعية الشبان الآشوريين)، وفي الحدث (كنيسة وناد) وفي زحلة (يتم بناء كنيسة في بلدة كسارة).

وتمتلك طائفة الآشوريين في لبنان مدرسة واحدة تدرس اللغات: الفرنسية، الإنكليزية، الآشورية، والعربية وتدعى مدرسة مارجاورجيوس الآشورية.

من هذه المدرسة يتم أيضاً تدريس التاريخ الخاص بالآشوريين، للحفاظ على تراثهم وتقاليدهم التي لا تختلف عن الآخرين، وإن كان عيد التذكار خاصاً بهم (٣ أيام في السنة)، وكذلك عيد رأس السنة الآشورية، المصادف في الأول من نيسان، وعيد شهداء الطائفة الواقع في ٧ آب.

وبسبب من اندماج أبناء الطائفة في المجتمع اللبناني، فقد تم التخلي عن الكثير من عادات الاحتفال بالأعراس واقتصاد المآكل الخاصة في المنازل. أما الفولكلور الراقص فهو يتناقل من جيل إلى آخر ولباسه الصوف المشغول بالتطريز اليدوي.

لا تتبع الكنيسة الآشورية الكنيسة الكاثوليكية في روما، لكن استطاعت روما من خلال المجمع المسكوني الذي عقد فيها من إلغاء التحريم بين الكنائس (أوائل الستينات) فصار بإمكان الآشوري دخول الكنائس الكاثوليكية، مما سهل أمور الزواج بينهم وبين الآخرين.

ومع ذلك يتوقف الأب خميس عند مسألة الحوار الفاتيكاني ـ الإسرائيلي فيرى صعوبة في السماح والتسامح لأن ذلك صعب التطبيق في النفوس».

وإن كان لا يخالف رأي الأكثرية «نحن مع السلام لما فيه خير ومصلحة الجميع».

(منى سكرية، «السفير»، ١١/٣/١٩٩٣)

الأقباط الأرثوذكس: نص طلب الاعتراف والهيكلية

«الموضوع: طلب تسجيل الكنيسة القبطية الارثوذكسية رسمياً في عداد الطوائف اللبنانية.

المرجع: كتابكم رقم ٤٦٠/ص.م. تاريخ ٢٧/٧/١٩٩٢.

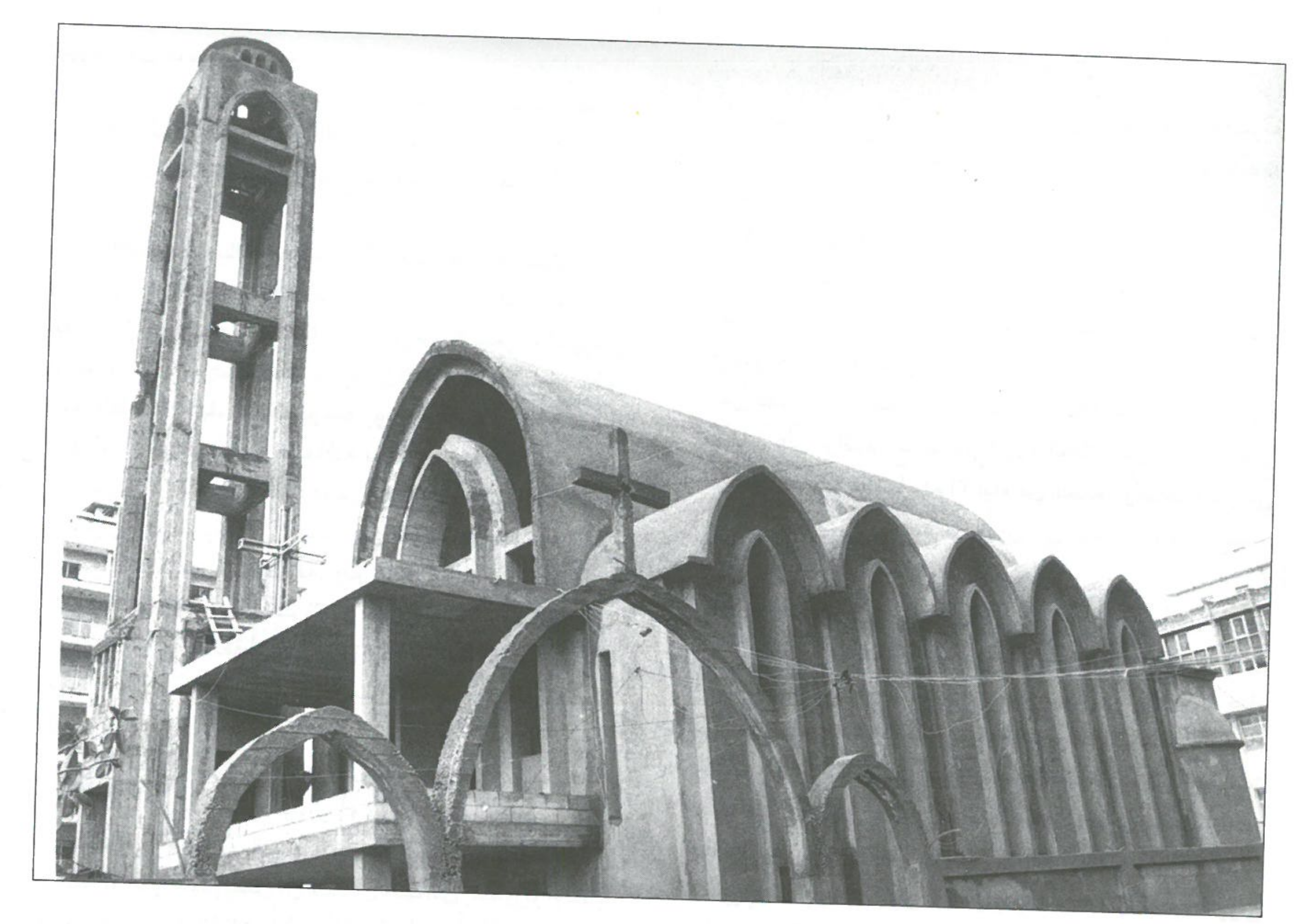
كتاب وزارة الداخلية رقم ٤٢٠/ص.م. تاريخ ١٤/٧/١٩٩٢.

تحية طيبة وبعد،

رداً على كتابكم المشار إليه اعلاه المتعلق باستكمال المستندات اللازمة لتسجيل الطائفة القبطية الارثوذكسية رسمياً في عداد الطوائف اللبنانية نفيدكم بما يلي:

البند الأول: تسلسل درجات الرؤساء الروحيين والموظفين الدينيين وطريقة تعيينهم وصلاحياتهم.

١ ـ ان الرئيس الروحي الاعلى للكنيسة هو قداسة البابا شنوده الثالث بطريرك الاسكندرية والكرازه المرقسية منذ



كنيسة مار مرقص للاقباط

١٤/١١/١٩٧١ ومقر قداسته كاتدرائية الاقباط الارثوذكس بالعباسية القاهرة وقداسته ينتخب بواسطة الشعب القبطي من بين الذين يرشحهم المجمع المقدس للطائفة.

٢ - يقوم قداسة البابا مع المجمع المقدس بتعيين رؤساء الاساقفة والمطارنة والاساقفة (حسب هذا التسلسل) في جميع الابرشيات التابعة لقداسته في العالم.

٣ - يقوم هؤلاء بسيامة وتعيين القمامصة والقسوس ودرجات الشمامسة ومجالس الكنائس.

في الصلاحيات:

١) برأس قداسة البابا:

أ - المجمع المقدس.

ب - هيئة الاوقاف القبطية.

ج - المجلس الاكليريكي العام للاحوال الشخصية.

د - المجامع العامة للاديرة القبطية في مصر والخارج.

ه - يتولى امر ابرشيات القاهرة والاسكندرية وشؤون الكنائس القبطية في بلاد المهجر والابرشيات الفارغة (بخلوها من المسؤولين عنها).

٢ - صلاحيات رئيس الاساقفة او المطران.

أ - يتولى شؤون ابرشيته الادارية والروحية من خلال من يرسم ويعين من مساعدين او قمامصة وقسوس وشمامسة ونظار للاوقاف وسكرتاريين وينشئون المدارس القبطية ويمارس هؤلاء صلاحياتهم حسب درجة تعيين كل واحد منهم، من رعاية روحية او ممارسة شعائر او تعليم او ادارة.

ب - يرأس المجالس الاكليريكية الخاصة للاحوال الشخصية والرعائية والمحاكم الكنسية.

ج - يتولى ادارة شؤون المدارس والجمعيات والأوقاف التابعة له.

المجامع الكنسية

تشكل المجامع الكنسية على مستويات مختلفة:

١) المجمع المقدس: يرأسه قداسة البابا ويضم رؤساء الاساقفة والمطارنة والاساقفة ورؤساء الاديرة القبطية.

٢) المجلس الاكليريكي لكل ابرشية يتكون من رجال الدين الذين يعينهم رئيس الابرشية ويحدد اختصاصاتهم.

مجالس الكنائس: يشكلها رئيس الابرشية من اي درجة من درجات الكهنوت (قمامصة وقسوس) ومن بين شمامسة الكنيسة اما بالتعيين او الانتخاب من شعب كل كنيسة لفترة زمنية يحددها رئيس الابرشية وتقوم هذه المجالس بمساعدة الاسقف لادارة الانشطة الادارية والمالية والاجتماعية للكنيسة.

٤) المحكمة الكنسية:

المحكمة الابتدائية،

يرأسها من يعينه الاسقف وبعضوية اثنين على الاقل من رجال الدين التابعين للابرشية والملمين بقوانين الكنيسة.

المحكمة الاستئنافية،

يرأسها رئيس الابرشية او الاسقف الذي يعينه وبحضور اثنين على الاقل من رجال الكنيسة الملمين بشؤون الاحوال الشخصية والقوانين الكنسية.

وتختص كل من المحكمتين بالفصل في نزاعات الاحوال الشخصية كما هو موجود في قوانين الاحوال الشخصية للكنيسة القبطية المرفق ربطاً.

تنعقد المحكمة في مقر الابرشية او مقر الكنيسة.

يعاد النظر في تكوين المحكمة (الاعضاء) كل خمس سنوات.

يعرض اطراف النزاع شكاواهم امام المحكمة بصفة شخصية او بتوكيل محامين ينوبون عنهم.

إدارة أملاك الطائفة

تعتبر املاك وأوقاف الطائفة لكل منطقة ملكا للكنيسة القبطية التابعة لها، ويكون المسؤول عنها رئيس الابرشية الذي له حق التصرف المطلق بها بصفته الوظيفية الكنسية كناظر للوقف كل في ابرشيته.

تعاليم الطائفة الدينية

الكنيسة القبطية الارثوذكسية هي كنيسة مسيحية عريقة اسسها مار مرقس الاول في منتصف القرن الاول المسيحي، وهي تقوم على اساس الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد، وعلى اساس قوانين الآباء الرسل وتعاليمهم والمعترف بها من جميع الكنائس المسيحية الرسولية والمجامع المسكونية التي انعقدت قبل انشقاق مجمع خلقيدونيا، وعلى اساس قانون الايمان الصادر من مجمع نيقيا سنة ٣٢٥ ميلادية.

وحسب هذه التعاليم ينبغي على جميع المنتمين للكنيسة القبطية الارثوذكسية ممارسة اسرار الكنيسة المقدسة السبعة وهي:

١ - المعمودية ٢ - التثبيت ٣ - الافخارستيا ٤ - التوبة ٥ - مسحة المرضى ٦ - الزيجة ٧ - الكهنوت.

وان يطيعوا رؤساء الكنيسة والكهنة.

وان يواظبوا على القداسات والطقوس الدينية.

وان يقدموا العطايا والقرابين والنذور والتبرعات والتي تمثل مع ريع الاوقاف مصادر الدخل لتمويل مصاريف الكنيسة والمرتبات للذين يعملون فيها والانشطة التي تقوم بها الكنيسة.

وان يكونوا اعضاء عاملين في جسم الكنيسة بمساهمتهم الدائمة في الانشطة الروحية والاجتماعية للكنيسة.

ونأمل ان نكون قد اوردنا شرحاً وافياً لكل ما طلبتموه منا.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام»

الدكتور الأنبا ابراهام

رئيس اساقفة الكرسي الاورشليمي والشرق الادنى للاقباط الارثوذكس

عنه أمين سر مجلس الكنيسة في بيروت

د. سليمان ميخائيل سليمان

(«السفير»، ١٣/٧/١٩٩٥)

اليهود اللبنانيون تضاءلوا من ٦ آلاف نسمة إلى ١٠٠

الطائفة اليهودية معترف بها في الدولة اللبنانية ومسجلة في الوثائق والدواوين الرسمية تحت اسم الطائفة الإسرائيلية أو الموسوية وتلحظ لوائح الشطب الانتخابية ما يزيد عن ٥ آلاف يهودي يتركزون خصوصاً في العاصمة بيروت.

غير أن هذا العدد الرسمي يتناقض مع الواقع الموجود والذي يشير إلى أن عدد اليهود اللبنانيين وعائلاتهم لا يتجاوز الـ ١٠٠ مواطن، وبعد موجات من النزوح تعرضوا لها لأسباب عدة فهاجر معظمهم إلى أوروبا والأميركيتين. وقلة قليلة إلى إسرائيل.

وإذا كان العالم العربي قد شهد مشكلات مع اليهود الذين كانوا يسكنون في بعض أقطاره على خلفية قيام الكيان اليهودي في فلسطين العربية، وبعض هذه المشكلات افتعلتها الحركة الصهيونية نفسها كتهجير اليهود من العراق واليمن ومصر، فإن لبنان وبحكم مناخات الحرية النسبية والتعددية الطائفية التي يتمتع بها ظل لسنوات طوال بمنأى عن هذه الأمور، بل أن عدداً من اليهود العراقيين والسوريين قصده منتصف هذا القرن، واستوطن فيه أو اتخذه محطة عبور إلى المهجر.

واللافت في موضوع اليهود اللبنانيين أنهم ورغم نزوح العدد الأكبر منهم وهجرته إلى الخارج لا يزالون يحافظون على جزء كبير من أملاكهم العقارية واستثماراتهم التجارية والمالية.

فقد جاءت قضية تجار صيدا عام ١٩٩٨ الذي يستأجرون محلات تخص أحد المواطنين اللبنانيين اليهود. لتضيء قليلاً



كنيس يهودي في منطقة وادي ابو جميل

على مسألة العقارات اليهودية في هذه المدينة التي كان يوجد فيها بعض العائلات اليهودية. وتهجرت نهائياً عقب الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢.

وقد أثارت هذه المسألة يومها لغطاً ودفعت ببعض المرجعيات الدينية الإسلامية إلى التدخل. كذلك استغلها بعض الناشطين السياسيين ودفعت بوكيل يهودي صاحب هذه المحال أن يتخلى عن قضيته.

اليهود اللبنانيون هم اليوم قلة ويقطنون الشطر الشرقي من بيروت والضواحي الشمالية بعدما كانوا يتركزون في الشطر الغربي منها إضافة إلى منطقة وادي أبو جميل أو ما كان يعرف باسم وادي اليهود. والمفارقة أنه وعلى مدى سبع سنوات من الحرب الأهلية التي عصفت بلبنان من ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٢ عاش المواطنون اليهود في الشطر الغربي من بيروت بحرية وأمان تحت حماية منظمة التحرير الفلسطينية التي أمنت لهم هذه الحماية ومنعت المس بمعظمهم ممتلكاتهم ولاسيما الكنيس اليهودي الوحيد في لبنان والذي يقع في وادي أبو جميل القريب من خطوط التماس.

ولم يحتل الكنيس والمنازل المجاورة والمدرسة الدينية إلا بعد انتفاضة ٦ فبراير ١٩٨٤ حيث تم تحويل الكنيس إلى مستوصف الشهيد مصطفى شمران التابع لحركة أمل وتم تحويل المدرسة الدينية إلى مدرسة الجيل الجديد تحت إشراف الحزب السوري القومي الاجتماعي.

وادي اليهود: منطقة وادي أبو جميل باتت اليوم جزءاً من «الشركة العقارية لوسط بيروت» (سوليدير). وقد عمدت الشركة إلى إزالة معظم الأبنية التي كانت في هذا الحي بما فيها بعض منازل اليهود إلا أنها أبقت على «الكنيس» الذي لا يزال تابعاً للطائفة اليهودية مثله مثل أماكن العبادة الأخرى الإسلامية والمسيحية في وسط بيروت.

كما أن مبنى المدرسة الدينية الملاصق للكنيس وبناءين يهوديين آخرين لا يزالان قائمين رغم أنها مقفلة ومهجورة

تماماً. أما الكنيس فهو بدوره مقفل ومهجور..

المدافن اليهودية: في لبنان مقبرتان لليهود احداهما في مدينة صيدا وهي تحتاج اليوم إلى التأهيل والثانية في بيروت وتقع على منطقة شكلت خلال الحرب خط تماس يفصل الشطر الشرقي لبيروت عن غربها وأخيراً بعدما أنجزت وحدات الهندسة في الجيش اللبناني عملية نزع الألغام من خط التماس السابق، بدأت الطائفة اليهودية ورشة خجولة وبطيئة لإعادة تأهيل مدافنها وترميم القبور..

رئيس الطائفة اليهودية في لبنان يوسف مزراحي في متجره الكائن في بيروت يؤكد أن الطائفة اليهودية موجودة في لبنان منذ ٢٣٠٠ سنة تقريباً، «حيث كان اليهود ينتشرون في المنطقة قبل مجيء سيدنا المسيح وكانت اليهودية وقتها الديانة الوحيدة التي تؤمن بوجدانية الاله».

ويؤكد أن العلاقات ما بين المسلمين واليهود كانت تاريخياً وثيقة، «حيث إنه عندما خرج العرب من إسبانيا أيام فيليب وايزابيل، أصابت التعديات اليهود والمسلمين معاً، ونزح اليهودي من إسبانيا إلى مراكش، ومنها جاء قسم إلى لبنان». ويوضح «أن عدد اليهود في لبنان أوائل هذا القرن كان في حدود الـ ٣ آلاف نسمة إلى نحو مليون ونصف هم تعداد سكان هذا البلد.

وكان اليهود يتنقلون بين لبنان وسورية لأنه في الحرب العالمية الأولى لم يكن هنالك دولة اسمها لبنان بعد، وعدد اليهود في الشام كان يصل إلى ٣٠ أو ٤٠ ألفاً.

وكان يوجد يهود في بلدة دير القمر في الشوف، ومنها نزلوا إلى صيدا، وأتوا إلى بيروت، وعام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ حدث نزوح يهودي من سورية والعراق إلى لبنان.

وعما إذا كان إعلان قيام «دولة إسرائيل» في فلسطين المحتلة أثر على تعايش اليهود اللبنانيين مع أخوتهم في الوطن يقول: «كان التأثير قليلاً، وأنا لا أذكر أن أحداً من اليهود قال أن الحالة غير مريحة ولنهاجر، حصلت حوادث بسيطة.

ويضيف «عام ١٩٦٣ ولا أعرف لماذا هذا التاريخ بالذات، حدث نزوح، فقسم كبير من الذين أتوا من العراق وسورية كان يفكر أن يهاجر إلى بلاد جديدة كأميركا والبرازيل وهو ما كان بدأ في الخمسينات وكان عدد اليهود آنذاك ٨ آلاف منهم ٦ آلاف أتوا من سورية والعراق.

وحدثت موجة ثانية عام ١٩٦٦ قبل حرب ٦٧ باتجاه فرنسا وأميركا وأسباب ذلك أن الشاب كان يذهب لطلب العلم وأنا نفسي ذهبت إلى إنكلترا وعدت كما أن الكثير كان يبقى هنالك بسبب صعوبة الاحوال الاقتصادية وحاجته إلى العمل.

وعام ١٩٦٩ حدثت اضطرابات في لبنان بين الفلسطينيين والدولة، وأصبح اليهود يتركون حتى ١٩٧٥ عندما بدأت الحرب.

في الحرب كان وضع اليهودي اللبناني تماماً مثل المسلم والمسيحي والذين هاجروا من البلاد كانوا من كل الطوائف.

ويشرح مزراحي وضع المؤسسات التعليمية والدينية لليهود اللبنانيين: «عام ١٩٣٠ أنشئت مدرسة الأليانس ودرس معظم الشبان اليهود فيها حتى صف «البريفيه» كما كانت تضم عدداً كبيراً من التلاميذ من طوائف مختلفة.

وكانت توجد مدرسة أخرى خلف كنيس وادي أبو جميل تعلم الدين اليهودي ظلت «الاليانس» حتى ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ عندما باعت «الاليانس» الفرنسية المدرسة وأقفلت ومعظم المسلمين في وادي أبو جميل كانوا يدرسون فيها بينما عدد اليهود كان الاقلية.

اما بالنسبة للمعابد، يوجد في بيروت ١٦ كنيساً معظمها في الشطر الغربي وكانت كنساً صغيرة (شقق مستأجرة)، إضافة إلى كنيس كبير في وادي أبو جميل وحتى ١٩٧٥ ظل الحاخامون يعملون في بيروت وعندما اندلعت الحرب غادروا.

النزوح الأخير: يقول مزراحي بعد ١٩٨٢ كان يعيش ٧٠٠ إلى ٨٠٠ يهودي في بيروت معظمهم في الشطر الغربي، عام ١٩٨٣ اندلعت حرب الجبل، وعام ١٩٨٤ بدأ اليهود يتركون بيروت الغربية ويسافرون جاءت باخرة ونقلت الأجانب وذهب معهم بعض اليهود.

بعد ٦ فبراير ١٩٨٤ تركت أغلبية العائلات اليهودية بيروت الغربية لأنه حصلت حوادث خطف وقتل، وقتل ١١ يهودياً منهم رئيس الطائفة اسحق ساسون، والدكتور ايلي حلاق الذي كان طبيباً، والبروفسور طراب، وحاي كوهين، و٤ من آل بينيستي كانوا يسكون على طريق المطار (الضاحية الجنوبية)، وسليم جاموس سكرتير الطائفة، وراؤول مزراحي (شقيقه) وأنا نفسي خطفت ثم أطلق سراحي. **ويؤكد مزراحي أن نحو ١٠٠ يهودي لبناني يعيشون اليوم في بيروت في شطرها الشرقي وبعض الضواحي الشمالية ويعدد أبرز العائلات كعطية، واللاوي (الشهيرة لافي) ومغربي، وحلاق، وكوهين، ومزراحي، وصفرا إلخ..**

أما المنازل اليهودية في وادي أبو جميل فباتت من أملاك سوليدير.

وعن سبب عدم إصلاح وتأهيل الكنيس في وادي أبو جميل يوضح مزراحي أن هذا يعود إلى كلفة إصلاحه المرتفعة وللصيانة المستمرة التي يقتضيها والطائفة لا تملك المال الكافي لذلك فاليهود المتبقون يعيشون من مداخيل ومصروفات أعضاء الطائفة، وقلائل هم الشباب، ومعدل الأعمار ٧٥ سنة..

(وائل الحجار، «السياسة»، ٢/٥/٢٠٠١)

الطائفة السنية أمام عواصف المتغيرات الكبرى

«جاهزون تحت قيادتك يا شيخ سعد الدين رفيق الحريري إن شاء اللـه». لا يوضح صاحب الشعار الذي يربط ضفتي الشارع طبيعة الجهوزية التي يعلن عنها، ولا فحواها، هل هي سياسية او غيرها... لكنه يقول ان قيادة الطائفة السنية قد آلت الى الشيخ سعد عندما تم إلباسه عباءة والده الشهيد رفيق الحريري. شعارات مغايرة ولكن ضمن سياق الزعامة والقيادة تحفل بها مناطق عدة من بيروت، بل وخارجها شمالاً وجبلاً وجنوباً وبقاعاً. قد تكون هذه الشعارات أعلى نبرة او أقل، لكنها موجودة وبإيقاعات متعددة، من اللافتات المخططة، الى القصاصات والصور الملصقة وصولاً إلى الخطوط بالأيدي على الجدران.

يعبر الكثير من هذه الشعارات، وما يتردد عما يصفه البعض بأنه توجه جديد للطائفة في أعقاب اغتيال الرئيس رفيق الحريري، علماً انه لم يكن الاغتيال الأول الذي أصابها. فقد سبقه اغتيال مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، والشيخ صبحي الصالح، والرئيس رشيد كرامي وناظم القادري و... لكن الإيقاع اختلف منذ عامين عما كان قبلاً. وهو ما يحلو للبعض أن يصفه بأنه تحول لدى الطائفة، بدليل نزولها بقضها وقضيضها الى الشارع، وهي التي لم تتعود ان تجتمع على هذا النحو وتهدر بصوت واحد ضد الوصاية السورية. اي ان هؤلاء يقولون بصريح العبارة ان السنة في لبنان قد تحولوا الى مثل ما عليه سواهم. طائفة ضمن طوائف «البيت ذي المنازل الكثيرة» كما يصف المؤرخ كمال الصليبي لبنان. خصوصاً وانهم لم يكونوا على هذا النحو يوماً طوال تاريخهم المتد قرابة الالف واربعمئة سنة، حيث كانوا يتصرفون انهم «أهل الجماعة» بما هي السلطات المتعاقبة: أموية، عباسية، مملوكية، أيوبية، عثمانية. أي أنهم لم يعتبروا أنفسهم كما سواهم من جماعات الكيان أقلية ضمن الاقليات، اذ انطلقوا دوما من اساس كونهم جزءاً من الأكثرية والسلطة، أكثرية المنطقة وسلطاتها المتعاقبة. خلافاً لما درج عليه الآخرون من شعور أقلوي يتوجس من اي تحول يطالهم في قالبهم الجمعي لجهة الحفاظ على خصوصياتهم، على منوعاتهم الفكرية والثقافية والمؤسسية والجغرافية حتى.

قد يكون المدى الزمني الفاصل بين حدث الاغتيال وزلازله الارتدادية قصيراً، اذ ان ٣٢ شهراً هي مدة قصيرة تاريخياً بقياس تحولات طائفة في لبنان. ولكن هذا لا يمنع من الوقوف على هذه المسافة ربطاً بما شهده لبنان قبلاً من سياسات وانساق. اذ من المعروف ودون عودة بعيدة في التاريخ أن طائفتين خرجتا من الحرب الأهلية تعانيان من إصابات أكثر من سواهما.

مبنى السراي الحكومية في بيروت.

هما الطائفة المارونية والطائفة السنية، باعتبار ان الطائفة الدرزية كانت قد فقدت زعيمها كمال جنبلاط في مرحلة مبكرة من الحرب الأهلية ١٩٧٧. اما الطائفتان المذكورتان فإنهما استقبلتا حدث اتفاق الطائف وقد دمرت مرجعياتهما السياسية الى هذا الحد او ذاك. ومن لم يقتل من زعمائهما جرى إخراجه من لبنان او زجه في السجن. وهكذا تساوى الجنرال ميشال عون والرئيس صائب سلام. كما تساوى الشيخ بشير الجميل والمفتي خالد ورشيد كرامي لجهة النهاية الدراماتيكية. على قاعدة خراب عمراني وسياسي حلت القوات السورية في لبنان وكلفت بتطبيق اتفاق الطائف عربياً ودولياً ودون قدرات داخلية على المعارضة، خصوصاً من جانب الطائفتين المذكورتين.

الطائف والطوائف: عقد اتفاق الطائف في المملكة العربية السعودية، ثم تحول دستوراً للبلاد، وأعاد الاتفاق توزيع السلطات والصلاحيات في البلاد. الطائف مدينة سعودية، والمملكة مرجعية اساسية ان لم نقل أولى للطائفة. والرئيس رفيق الحريري كان «دينامو» المؤتمر بصفتيه اللبنانية والسعودية، كما كان قبلاً في مؤتمرات الحوارات... وظن السنة ان الاتفاق المذكور ضمن لهم «المشاركة» التي طالبوا بها منذ العام ١٩٧٣،

وعبروا عنها في قممهم ومواقفهم. لكن هذا لم يحدث، وكانت ذروة المسار جريمة اغتيال الرئيس الحريري. اسكت الطائف مدافع الحرب بالتراضي وعنوة، ولكنه لم يطلق معزوفات السلام، فقد تبين أن هذا الاتفاق وجد طريقه نحو التطبيق تبعاً لموازين القوى وضرورات الاستخدام السياسي وغير السياسي للساحة اللبنانية. وهكذا نشأت مرجعية دمشق عن كل شاردة وواردة في الإدارة اللبنانية.

جاء رفيق الحريري محمولاً على حاملة عربية ودولية الى حكم لبنان. لكنه ومنذ عهد الرئيس الياس الهراوي الاول، او الجمهورية الثانية وجد ان الصلاحيات التي أناطها اتفاق الطائف بمجلس الوزراء مجتمعاً كانت عملية الالتفاف عليها تجري بالجملة والتفصيل.

كان الرئيس الهراوي يتصل بالرئيس حافظ الاسد خلال جلسات المجلس ويسمع الحريري والوزراء ما يقوله. وهكذا دواليك... راهن الحريري على مشروعه الاقتصادي لإعادة النهوض بالبلاد ان يؤدي الى خلق طبقة تتجاوز الطائفة الى بقية الطوائف، تتولى عملية التوحيد بعد إزالة خطوط التماس. وعملت جرافات «اوجيه» ثم ورشها في اطلاق مشروع السوليدير وبناء المطار والمدينة الرياضية والجسور وغيرها... ديناميكية الاقتصاد ومنح التعليم كانت بديلاً عن السياسة الى هذا الحد او ذاك. والدينامية السياسية كانت تدار من دمشق وعبر أصابع المكلفين بالملف اللبناني من سياسيين وأمنيين.

وكان الحريري يدرك أكثر من سواه ان «الضوء الأخضر» العربي والدولي لسوريا في «رعاية» لبنان لا اعتراضات جوهرية عليه داخلياً وخارجياً... وراهن على الصبر والعمل على استقطاب الرأسمالية اللبنانية الهاربة، والعربية الراغبة في الافادة من لبنان كمجال استثمار. لم تكن «الطعنات» الاتهامية بعيدة أبداً عن الاحتضان السوري. وكان الأشد ارتباطا بسياستها الأعلى صوتاً في هذا الاطار، وصولاً الى إدانته بالتمهيد للتطبيع مع العدو.

كانت السياسة السورية تقدم في جانب منها على عملية توزيع أدوار بين الطوائف اللبنانية. خصصت للموارنة حيزاً أساسياً منها، لكنه الحيز الذي يسمح بإطباق الوصاية، خصوصاً بعد تحطم وتحطيم قوى الاعتراض على هشاشتها. وخصص للسنة الدور الاقتصادي في تلافي الانهيار والنهوض، الى جانب علاقات خارجية مدروسة أفادت من وزن الرئيس الحريري. اما الشيعة فقد خصص لهما دوران معاً هما السيف بواسطة حزب اللـه ربطاً بقضية الجنوب الذي لم يحرر في حينه، ورئاسة المجلس النيابي، باعتبار ان لهذه المؤسسة مهام تسويغية تشريعاً... وهكذا أعادت سوريا تركيب بنى الطوائف. لكن هذا التركيب كان في جانب منه تصاعدياً، اي انه مفتوح على المزيد من الإمساك بمقاليد الامور مع وجود واجهات محلية لا بد منها، ولا غنى عنها في الداخل والخارج على السواء. ثم حدث الاغتيال كذروة في ممارسة القبضة الحديدية الأمنية على البلاد من خلال إصابة الرأس دون سواه. كل ما جرى تباعاً ولاحقاً من اغتيالات وتفجيرات وصراعات هي تنويع على «النغمة» الأساسية هذه..

الاستحقاق الرئاسي: يرى عضو اللقاء الديموقراطي النائب **د. محمد الحجار** «ان الطائفة السنية بحكم تاريخها وموقعها وبصفتها احد المكونات الأساسية للشعب اللبناني كانت دائماً تضطلع بدور صمام الأمان الضامن لوحدة مكونات الشعب اللبناني المكون بدوره لوحدة الوطن. وهذا دور قامت به منذ قيامة لبنان مروراً بالاستقلال وعلى طول المسافة الزمنية حتى حاضرنا. انطلاقاً من ذلك، تؤكد قيادات الطائفة السنية، إدراكاً منها باستثنائية استحقاق رئاسة الجمهورية من حيث كونه محطة أساسية في استعادة الاستقرار السياسي وذي الطبيعة الكيانية الميثاقية تؤكد على ضرورة إجراء هذا الاستحقاق في موعده ووفق الأصول الدستورية، اقتناعاً منها بأن أي خلل على مستوى المؤسسات الدستورية الكبرى، ان من حيث الفراغ الرئاسي او من حيث تداعياته وأخطرها التهديد بتشكيل حكومة ثانية او حتى انتخاب رئيس ثان... ان من شأن ذلك ان يهدد مقومات الدولة اللبنانية ويفكك أوصالها ونسيجها الاجتماعي وعيشها المشترك بما من شأنه إنهاء **نهائية الكيان اللبناني الذي أجمعت عليه قيادات الطائفة والذي كان من مقررات قمة عرمون برئاسة المفتي الشهيد الشيخ حسن خالد.** وبخلاصة القول، ليس للطائفة السنية مشروع خارج نطاق مشروع الدولة وتؤكد على أنها جزء من هذه الدولة التي تحرص على ان تكون ديموقراطية مقتدرة يحميها القرار السياسي والمؤسسات العسكرية الوطنية وحدها دون غيرها».

يقارب الأمين العام للجماعة الإسلامية الشيخ فيصل المولوي مسألة الاستحقاق باعتبارها تترافق مع مرحلة تاريخية صعبة ويرى «أن هذه المرحلة تتلخص بالانقسام السياسي الحاد الذي تشابكت في أسبابه عناصر محلية واقليمية ودولية واصبح يهدد بانفجار كبير يتمحور حول ثلاثة عناوين هي:

الأول: الخلاف حول المقاومة في لبنان ودورها في الصراع ضد العدو الصهيوني ودخولها في الصراعات الداخلية.

الثاني: الخلاف حول العلاقات الطبيعية مع سوريا، بعد إقرار المحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة بالنظر بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

الثالث: الخلاف حول إعادة بناء الدولة وكيفية عمل السلطات فيها بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان، باعتبار ان وجوده في الفترة السابقة كان له الدور الحاسم في اختيار هذه السلطات».

يضيف المولوي: «المسلمون السنة هم احدى المجموعات التي يتألف منها لبنان، وهم لا يعتبرون انفسهم طائفة، لانهم كانوا دائماً قلب الأمة كلها ومحور قضاياها. حتى عندما نشأ الكيان اللبناني بصورته الحالية، لم يكونوا متحمسين له انطلاقاً



مبنى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ـ دار الفتوى.

من قناعتهم بوحدة الأمة كلها، لكنه بعد ان قام أصبحوا أكثر حرصاً من غيرهم على وحدته وتطوره واستمرار انسجامه مع محيطه العربي. وهم الآن في تصوري حريصون على انهاء الصراع السياسي الحاد لمصلحة لبنان الواحد الموحد وعلاقاته الطبيعية مع محيطه العربي كله وموقعه الرائد في الصراع ضد العدو الصهيوني. اما استحقاق الانتخابات الرئاسية، فلم يكن له عندهم أهمية كبيرة في الماضي، اما اليوم فانتخاب الرئيس يعني صمود الدولة امام احتمال انفجارها، واستقرار السلطة السياسية وتوحيدها بعد الانقسام الذي اضعفها وكاد يشلها، ويعني العودة الى اجواء الحوار والتوافق حول القضايا الخلافية».

يتحدث المؤرخ الدكتور حسان حلاق عما يصفه بـ«التاريخ السني في لبنان». ويربطه بالفتوحات العربية والإسلامية باعتباره موقفاً سياسياً توحيدياً على اعتبار أن السنة والمسلمين كافة هم الذين أسهموا في قيام «نظام الدولة الامبراطورية» التي كانت تجمع مصر وبلاد الشام والمغرب العربي. وقد اعتاد السني منذ اكثر من ١٤٠٠ سنة على هذا النظام الوحدوي ولم يتخل عنه مطلقاً، وبالرغم من إعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، ومن ثم إعلان الجمهورية اللبنانية عام ١٩٢٦ فقد حرصت الطائفة السنية والطوائف الإسلامية كافة على إعلان رفضها الشديد لهذا الكيان المنفصل عن سوريا الطبيعية. لذلك عقدوا بين عامي ١٩٢٠ و١٩٤٣ مؤتمرات الساحل والاقضية الأربعة وهي المؤتمرات الوحدوية التي رفضوا من خلالها هذا الانفصال عما كان يسمونه «الوطن الأم سوريا». الى ان جاءت التسوية عام ١٩٤٣ بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح متضمنة **اعتراف المسلمين عامة، والسنة خصوصاً، بهذا الكيان الجديد.** غير ان الصلح اشترط آنذاك لضمان قبول المسلمين بالكيان اللبناني الجديد إقامة العدل والمساواة بين مختلف الطوائف اللبنانية. لا سيما وان الطوائف المسيحية والمارونية منها تحديداً قد استولت على مقدرات الدولة بين عامي ٢٠ و١٩٤٣. وبما ان المسلمين ومن بينهم السنة لم يحصلوا على العدل والمساواة طيلة عهود الاستقلال، فقد وجدنا ان غالبيتهم عادوا للتهديد بالمطالبة بالانضمام الى الوحدة السورية، ولم يترددوا في العام ١٩٥٨ عن المطالبة بالالتحاق بالجمهورية العربية المتحدة».

الأبعاد الثلاثة: تقدم القراءات الثلاث صورة ثلاثية الأبعاد عن موقف الطائفة، لكنها لا تقطع الكلام، بل تفتحه باتجاهات متعددة. سواء حول وحدوية الطائفة السنية أو حول رؤيتها لأوضاعها ارتباطاً بالداخل اللبناني او العربي الاقليمي.

ينطلق حلاق من رؤية التعديلات التي طرأت على موقع الطائفة، بفعل عوامل خارجة عن إرادتها: «ان نتيجة فشل

الأنظمة العربية في تحقيق الطموحات العربية للشعوب بهذه الوحدة، ومن ثم نتيجة للحرب اللبنانية العبثية وتداعياتها ونتيجة للظلم المستمر ليس على السنة فحسب، وانما على فئات كثيرة من الشعب اللبناني، فقد وجدنا أن الطائفة السنية في لبنان كبقية الطوائف لم تعد تؤمن كثيراً بالوحدة العربية، بل بدأت تنكفئ الى «اللبنانية»، وباتت قطاعات من الطائفة السنية في لبنان أكثر تعصباً للبنان من بقية الطوائف. ودون أدنى شك **فإن بعض الممارسات التي وقعت على السنة طيلة ٣٠ عاماً، جعلت البعض منهم ينكفئ عن اتجاهاته العروبية، ومما زاد منه استشهاد الرئيس رفيق الحريري فضلاً عن اغتيالات سياسية بحق بعض الزعامات السنية بمن فيها المفتي الشيخ حسن خالد** وسواه. مما جعل هذه الطائفة قادة وقواعد تنكفئ ولو مؤقتاً عن القناعات الوحدوية القومية، وباتوا متمسكين أكثر بلبنان السيد الحر المستقل. ولأول مرة فاننا نرى في هذه الطائفة بعد ١٤ شباط ٢٠٠٥ قناعات وتيارات تتنوع وتتبدل. لكن أعتقد أن هذه الطائفة التي لم تشعر يوماً أنها طائفة أقليات ستعود الى قناعاتها القومية والعربية وهي المفاهيم التي لا تتناقض مطلقاً مع تاريخنا المعاصر ومفهوم اللبنانية».

بدوره يعترف **الشيخ المولوي** بصعوبة ظروف المنطقة العربية والإسلامية وانعكاسه على وضع الطائفة في لبنان. ويعتبر «أن أكثر الدول العربية والإسلامية هذه «خاضعة للدول الاستعمارية خضوعاً مباشراً يتمثل بالاحتلال والقواعد العسكرية، أو غير مباشر يتمثل بصور كثيرة. صحيح ان المقاومة في فلسطين والعراق وأفغانستان والصومال أربكت المخططات العادية وعرقلتها وأفشلت مشاريعها، لكن الصحيح أيضا ان هذه المخططات لا تزال تتحرك بقوة، وقد أفادت من الانقسام الحاصل في فلسطين (الضفة وغزة) ومن الصراع القائم في العراق، ومن الانقسام الواقع في لبنان لتزيد ضغوطها على هذه الامة وعلى القوى الحية فيها. يرافق هذه المخططات العادية ان أكثر دولنا هذه لا تزال تعيش عصر التخلف وخاصة في المجال السياسي حيث يضيق هامش الحريات أو ينعدم، وتمنع المعارضة أن يكون لها حق الوجود أو التعبير عن الرأي. ويبقى التداول على السلطة شعاراً ديموقراطياً ممنوعاً ويجري تزوير الانتخابات اذا جرت..

يربط النائب **الحجار** بين فجيعة لبنان باغتيال الرئيس الحريري عموماً، والطائفة السنية خصوصاً، وأنصاره تحديداً على قاعدة مشروعه إقامة الدولة على أنقاض وأشلاء وطن فرقته حرب أهلية لم تشارك فيها الطائفة السنية كطائفة. لكن في المقابل يرفض ربط تحول في فكر الطائفة مع حدث الاغتيال «فالفكر السياسي لأهل السنة في لبنان هو فكر عروبي حمل لواءه مسلمون ومسيحيون لبنانيون رأوا في العروبة رداً على التتريك وتقطيع الأوصال والتفرقة والتجزئة التي عمد اليها الأتراك والفرنسيون والبريطانيون لبسط نفوذهم وسيطرتهم على مقدرات وثروات الامة العربية.. هذه الفكرة لم تتناقض لحظة مع الفكر الاستقلالي لهذه الطائفة من الشهيد رياض الصلح.. الى الشهيد رفيق الحريري. وحتى في الفترة الناصرية التي عرفت أثناءها فكرة العروبة أوجها، وكانت الطائفة بغالبيتها منحازة لهذا المد القومي العربي، خاصة بعد نكبة فلسطين، لكن هذا الانحياز لم يكن على حساب مفهوم كيان الوطن الذي غذته وعززته قناعة الزعيم جمال عبد الناصر بأن للبنان خصوصية ينبغي عدم المساس بها. هذه الفكرة العروبية المتلازمة مع حس وطني عالٍ قناعة من مبدأ عام آمن به أهل السنة وعملوا عليه والقائل بأن من ليس له خير في وطنه ليس له خير في أمته. وقد انبرت الطائفة وفي المحطات الأساسية على التأكيد على نهائية الوطن اللبناني لجميع أبنائه، وبأن ليس لديها مشروع خارج نطاق الدولة العربية الحرة السيدة مؤكدة على توجهاتها وثوابتها الوطنية والتي أضحت جزءاً لا يتجزأ من اتفاق الطائف..

أما بعد إنهاء عهد الوصاية على القرار اللبناني وخروج الجيش السوري من لبنان فلا يمكن اعتباره بأي شكل من الأشكال تنكراً لعروبتهم، فهم ما زالوا يؤمنون بأنهم جزء من الشعب اللبناني الذي هو جزء من الامة العربية، وأن قضية فلسطين ما تزال قضيتهم المركزية وأن عدوهم الأساسي هو العدو الإسرائيلي المغتصب للأرض والعرض، وأنهم مستعدون لبذل المستطاع في سبيل إحقاق الحق العربي والفلسطيني بما يتناسب مع قدرات لبنان ومن ضمن خطة عربية شاملة يضطلع فيها كل بلد عربي بدوره ضمن مقدراته»..

المقاومة والفتنة

ينطلق المؤرخ **حلاق** من الاعتراف بانكفاء بعض التيارات الإسلامية السنية الى «اللبنانية»، لا سيما وان الطائفة الشيعية وفي مقدمها حزب الله قد استطاعت أن تصبح الأكثر تماسكاً ووحدة.. من هذا التقديم يصل حلاق الى تقدير أن «تيار المستقبل» يمثل الأكثرية السنية في لبنان، بالرغم من وجود آراء سنية مخالفة له، لكن الواقع السياسي يؤكد اليوم بأن ليس المسلمين السنة، بل جميع الطوائف المسيحية والإسلامية على السواء ينتظرون الموقف السياسي للشيخ سعد الحريري، مما يؤكد أنه وما يمثل من تيار سياسي اكتسبه عن طريق والده الرئيس الشهيد رفيق الحريري، إنما بات هذا التيار في نظر اللبنانيين، بل بنظر قادتهم هو «بيضة القبان» في موضوع الاستحقاق الرئاسي..

الشيخ المولوي يذكر بالصيغة الجديدة للمقاومة التي تقدمت بها الجماعة الإسلامية بما ينسجم مع الظروف الحالية المحيطة بلبنان، بما يضمن للمقاومة الاستمرار بمشروعيتها من الدولة، واستقلاليتها مع تعاون وتنسيق كامل، ينطلق من الاعتراف بسلطة الدولة في قرار الحرب والسلم، وحق المقاومة في الدفاع عن النفس في أي وقت..

(زهير هواري، «السفير»، ٢٠٠٧/٩/٢٧)

الطائفة السنية:
من عبد الناصر إلى رفيق الحريري

يعتقد المسلمون أن الدين الإسلامي هو الدين الأخير بين الأديان السماوية التوحيدية الثلاثة، ظهر في العام ٦١٠م مع أول نزول للوحي على محمد بن عبد اللـه (ص) في غار - جبل حراء (قرب مكة) في جزيرة العرب.

وشكل النبي محمد (ص) الشخصية الرئيسية في نشر الدعوة الإسلامية بين القبائل العربية وتعليم الناس مبادئ الدين الجديد وقيمه. ونجح على مدى ٢٢ عاماً، وهي الفترة بين نزول الوحي عليه ووفاته في العام ٦٣٢، في توحيد كلمة العرب والمسلمين. ومع وفاة النبي (ص)، بدأت حالة الانقسام بين المسلمين، إنما هذه المرّة ليس انطلاقاً من مفاهيم وتقاليد عشائرية وقبلية، بل انطلاقاً من الإسلام ذاته وتحديداً من مسألة خلافة النبي محمد (ص). فنادى فريق من صحابة الرسول بالإجماع والشورى في موضوع الخلافة (وإن كانت هذه العوامل لا تزال فاعلة)، وتبنى فريق آخر فكرة أن الخلافة تكون بوصية النبي (ص) الذي أوصى في حجته الأخيرة (حجة الوداع) أن يكون علي (علي بن أبي طالب) ابن عمّ النبي وزوج ابنته فاطمة) خليفته.

الفريق الأول: اجتمع في سقيفة بني ساعدة واختار الصحابي أبا بكر خليفة لرسول اللـه وأميراً للمؤمنين.

الفريق الثاني: قبل هذا الأمر على مضض.

من هنا كان المنطلق الذي أسس لاحقاً لولادة فريقين من المسلمين: أتباع الفريق الأول وهم السنة وأتباع الفريق الثاني وهم الشيعة.

يتبع السنة تعاليم القرآن الكريم وسنن (أقوال وأفعال) النبي محمد (ص) استناداً إلى مبادئ أربعة أئمة وفقههم:

- **أبو حنيفة النعمان بن ثابت** (٦٩٠ - ٧٦٧)، فارسي الأصل يعتمد في مذهبه على القرآن والسنة النبوية والإجماع والقياس والاستحسان والعرف (**المذهب الحنفي**).
- **مالك بن أنس الأصبحي** (٧١٢ - ٧٩٥) ويعتمد في مذهبه على القرآن والسنة والإجماع والقياس وعمل أهل المدينة والاستحسان والاستصلاح (**المذهب المالكي**).
- **أحمد بن حنبل** (٧٨٠ - ٨٥٥) ويعتمد في مذهبه على الاجتهاد واستنباط القرآن والسنة والإجماع وفتوى الصحابة والقياس (**المذهب الحنبلي**).

المسجد المنصوري الكبير

- **محمد بن إدريس القرشي الشافعي** (٧٦٧ - ٨٢٠) ويعتمد في مذهبه على القرآن والسنة والإجماع والقياس ولا يأخذ بأقوال أصحابه (**المذهب الشافعي**).

السنة في لبنان: اعتنق سكان عدد من المناطق اللبنانية الدين الإسلامي مع الفتح العربي في العام ٦٣٥م، أي منذ بداية انتشار الإسلام، وزاد عددهم على مرّ السنوات. ومع الوجود العثماني منذ العام ١٥١٦ واعتناقهم مذهب أهل السنة، تمتع أعيان السنة ببعض المواقع والامتيازات على حساب أعيان الطوائف الأخرى (وخاصة الشيعة). وتحوّل العثمانيون في السنوات الأخيرة لوجودهم في لبنان إلى محاربة جميع اللبنانيين على اختلاف طوائفهم.

أعداد السنة: بلغ عدد الناخبين السنة المسجلين في لوائح الناخبين ٨٠١،٦٨٥ ناخباً في العام ٢٠٠٥، أي ما يشكل ٢٦،٥٪ من مجموع الناخبين. وتقدّر أعداد السنة المسجلين بنحو ١،١٧٠ مليون نسمة. أما المقيمون منهم في لبنان فيقدّر عددهم بنحو ١،١٧٠ مليون نسمة. **ونستنتج أن الطائفة السنية هي الطائفة الأولى من حيث عدد الناخبين، والطائفة الثانية من حيث عدد المسجلين أو المقيمين بعد الطائفة الشيعية التي يتوقع أن تحل في المرتبة الأولى من حيث عدد الناخبين والمقيمين والمسجلين في لوائح انتخابات العام ٢٠٠٩.**

السنة والسلطة: كرّس العرف الدستوري والميثاق الوطني

مقارنة بين بعض مواد الدستور قبل الطائف وبعده فيما يتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية

جدول ١

المادة	النص السابق	النص الجديد النافذ
المادة ٥٢	يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات وإبرامها ويطلع المجلسين عليها حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة	يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء
المادة ٥٣	يعين رئيس الجمهورية الوزراء منهم رئيساً ويقيلهم ويولي الموظفين مناصب الدولة ما خلا التي يعين القانون شكل التعيين لها على وجه آخر ويرأس الحفلات الرسمية	يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها، يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم، يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة
المادة ٥٤	مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها الوزير المختص	مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها رئيس الحكومة والوزير المختص
المادة ٦٤	يتولى الوزراء إدارة مصالح الدولة ويناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين كل بما يتعلق بالأمور العائدة إلى إدارته وبما خص به	يرأس مجلس الوزراء. يوقع مع رئيس الحكومة جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسميته رئيساً للحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة، يدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول أعماله ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث

المصدر: الدستور اللبناني

الذي اعتمد في العام ١٩٤٣ منصب رئاسة مجلس الوزراء للسنة، وهو المنصب الثالث في الدولة بعد رئاستي الجمهورية ومجلس النواب. ومن التقاليد المعتمدة قيام رئيس الحكومة بزيارة مفتي الجمهورية اللبنانية صبيحة يوم العيد (عيدا الفطر والأضحى) واصطحابه للصلاة في أحد مساجد بيروت.

أدّت التعديلات التي أدخلت على الدستور في العام ١٩٩٠ بموجب اتفاقية الطائف إلى تعزيز دور وموقع مجلس الوزراء مجتمعاً ورئاسة مجلس الوزراء على حساب صلاحيات رئيس الجمهورية ودوره.

وهذا ما أعطى قوة لرئيس الوزراء السني خصوصاً مع تولي الرئيس رفيق الحريري رئاسة الحكومة في نهاية العام ١٩٩٢. يورد الجدول رقم ١ أمثلة على ذلك.

رؤساء الوزراء ١٩٤٣ - ٢٠٠٧:

توالى على رئاسة مجلس الوزراء، منذ الاستقلال في العام ١٩٤٣ وحتى العام ٢٠٠٧، ٢١ رئيساً من الطائفة السنية، وهم كما يظهر الجدول رقم ٢.

وهكذا يتبين أن الرئيس رشيد كرامي هو من أمضى أطول مدة في رئاسة الحكومة (١٢ سنة وستة أشهر و٢٢ يوماً). ولكن الرئيس الحريري تميز بتوليه رئاسة الحكومة لنحو ست سنوات متواصلة دون تقطع.

أما في مجلس الوزراء فيتمثل السنة بالنسبة نفسها التي يتمثل بها كل من الشيعة والموارنة. وفي مجلس النواب يوجد ٢٧ نائباً سنياً..وفي الإدارة يوجد ٣٠ موظفاً من الفئة الأولى من أصل ١٤١ وظيفة. .ويبلغ عدد القضاة السنة ١٢٦ قاضياً

جدول ٢

رئيس الوزراء	من	إلى
رياض الصلح	١٩٤٣/١/٢٥	١٩٤٥/١/٩
	١٩٤٦/١٢/١٤	١٩٥١/٢/١٤
		(تم اغتياله في تموز ١٩٥١)
عبد الحميد كرامي	١٩٤٥/١/٩	١٩٤٥/٨/٢٢
سامي الصلح	١٩٤٥/٨/٢٢	١٩٤٦/٥/٢٢
	١٩٥٢/٢/١١	١٩٥٢/٩/٩
	١٩٥٤/٩/١٦	١٩٥٥/٩/١٩
	١٩٥٦/١١/١٨	١٩٥٨/٩/٢٠
سعدي المنلا	١٩٤٦/٥/٢٢	١٩٤٦/١٢/١٤
حسين العويني	١٩٥١/٢/١٤	١٩٥١/٦/٧
	١٩٦٤/٢/٢٠	١٩٦٥/٧/٢٥
عبد الله اليافي	١٩٥١/٦/٧	١٩٥٢/٢/١١
	١٩٥٢/٩/٢٤	١٩٥٢/٩/٣٠
	١٩٥٣/٨/١٦	١٩٥٤/٩/١٦
	١٩٥٦/٣/١٩	١٩٥٦/١١/١٨
	١٩٦٦/٤/٩	١٩٦٦/١٢/٦
	١٩٦٨/٢/٨	١٩٦٩/١/١٥
ناظم العكاري	١٩٥٢/٩/٩	١٩٥٢/٩/١٤
صائب سلام	١٩٥٢/٩/١٤	١٩٥٢/٩/١٨
	١٩٥٣/٤/٣٠	١٩٥٣/٨/١٦
	١٩٦٠/١٨/١	١٩٦١/١٠/٣١
	١٩٧٠/١٠/١٣	١٩٧٣/٤/٢٥
خالد شهاب	١٩٥٢/٩/٣٠	١٩٥٣/٤/٣٠
رشيد كرامي	١٩٥٥/٩/١٩	١٩٥٦/٣/١٩
	١٩٥٨/٩/٢٤	١٩٦٠/٥/١٤
	١٩٦١/١٠/٣١	١٩٦٤/٢/٢٠
	١٩٦٥/٧/٢٥	١٩٦٦/٤/٩
	١٩٦٦/١٢/٦	١٩٦٨/٢/٨
	١٩٦٩/١/١٥	١٩٧٠/١٠/١٣
	١٩٧٥/٧/١	١٩٧٦/١٢/٩
	١٩٨٤/٤/٣٠	١٩٨٧/٦/١
		(تم اغتياله في ١٩٨٧/٦/١)
احمد الداعوق	١٩٦٠/٥/١٤	١٩٦٠/٨/١
أمين الحافظ	١٩٧٣/٤/٢٥	١٩٧٣/٧/٨
تقي الدين الصلح	١٩٧٣/٧/٨	١٩٧٤/١٠/٣١
رشيد الصلح	١٩٧٤/١٠/٣١	١٩٧٥/٥/٢٣
	١٩٩٢/٥/١٦	١٩٩٢/١٠/٣١
نور الدين الرفاعي	١٩٧٥/٥/٢٣	١٩٧٥/٧/١
سليم الحص	١٩٧٦/١٢/٩	١٩٨٠/١٠/٢٥
	١٩٨٧/٦/١	١٩٩٠/١٢/٢٤
	١٩٩٨/١٢/٤	٢٠٠٠/١٠/٢٦
شفيق الوزان	١٩٨٠/١٠/٢٥	١٩٨٤/٤/٣٠
عمر كرامي	١٩٩٠/١٢/٢٤	١٩٩٢/٥/١٦
	٢٠٠٤/١٠/٢٦	٢٠٠٥/٤/١٩
رفيق الحريري	١٩٩٢/١٠/٣١	١٩٩٨/١٢/٤
	٢٠٠٠/١٠/٢٦	٢٠٠٤/١٠/٢٦
		(تم اغتياله في ٢٠٠٥/٢/١٤)
نجيب ميقاتي	٢٠٠٥/٤/١٩	٢٠٠٥/٨/١٩
فؤاد السنيورة	٢٠٠٥/٧/١٩	ولا يزال حتى اليوم

المصدر: مراسيم تشكيل الحكومة

من العدد الإجمالي للقضاة البالغ عددهم ٦٠٨ قضاة.

دار الفتوى: بغية تنظيم أوضاع الطائفة الإسلامية السنية على غرار الطوائف المسيحية، صدر المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ الذي حدد أن الطائفة الإسلامية السنية مستقلة في شؤونها الدينية وأوقافها الخيرية. وتتولى تنظيمها وإدارتها بنفسها طبقاً لأحكام الشريعة الغراء والقوانين والأنظمة المستمدة منها بواسطة ممثلين من ذوي الكفاءة. رئيس الطائفة وممثلها لدى السلطات العامة هو مفتي الجمهورية وله الحرمة والحقوق والامتيازات نفسها التي يتمتع بها سائر رؤساء الأديان. **يعد الرئيس المباشر لجميع رجال الدين المسلمين السنة وينتخب لمدى حياته ولا يعفى من منصبه إلا لدواع صحية.** ويتألف المجلس الانتخابي من: رئيس الوزراء، الوزراء المسلمين السنة، النواب المسلمين السنة، رؤساء الوزراء وأعضاء المجلس الشرعي الأعلى، رؤساء وأعضاء المجالس البلدية المسلمين السنة في بيروت ومراكز المحافظات، رؤساء وأعضاء الغرف التجارية والصناعية والزراعية المسلمين السنة وآخرين غيرهم.

وتم بموجب المرسوم رقم ٢٩١ تاريخ ١٥ تموز ١٩٩٢ منح مفتي بيروت لقب مفتي الجمهورية اللبنانية. وكان يشغل هذا المنصب الشيخ محمد توفيق خالد الذي انتخب في ٦ شباط ١٩٣٢ خلفاً لمفتي بيروت المرحوم الشيخ مصطفى نجا. ثم نقل المنصب إلى الشيخ محمد علايا (١٩٥٥ ـ ١٩٦٦)، ثم الشيخ حسن خالد (٢١ كانون الأول ١٩٦٦ وحتى استشهاده في ١٦ أيار ١٩٨٩)، والشيخ محمد رشيد قباني منذ العام ١٩٩٦، وهو كان قد عين في العام ١٩٨٤ أميناً للفتوى، وعلى أثر استشهاد المفتي الشيخ حسن خالد، اتخذ المجلس الشرعي الإسلامي قراراً بقيامه مقام مفتي الجمهورية وانتخب مفتياً للجمهورية في ٢٨ كانون الأول ١٩٩٦.

وتوجد أيضاً دور للفتوى ومفتيون في المناطق هم:

- **مفتي صيدا:** يشغله بالتكليف منذ شهر أيار الشيخ سليم سوسان بعد وفاة المفتي: الشيخ القاضي محمد دالي بلطة.
- **مفتي صور:** الشيخ القاضي محمد دالي بلطة.
- **مفتي طرابلس:** شاغر يشغله بالإنابة أمين الفتوى الشيخ محمد إمام.
- **مفتي البقاع:** الشيخ خليل الميس.
- **مفتي عكار:** الشيخ أسامة الرفاعي.
- **مفتي حاصبيا ومرجعيون:** الشيخ مصطفى غادر.
- **مفتي جبل لبنان:** الشيخ محمد علي الجوزو.
- **مفتي البقاع الغربي:** الشيخ أحمد رؤوف القادري.
- **مفتي بعلبك:** خالد صلح.

- **مفتي بلاد جبيل:** شاغر.

كما برز عدد من رجال الدين والمفكرين أمثال الشيخ عبد الله العلايلي والشيخ صبحي الصالح.

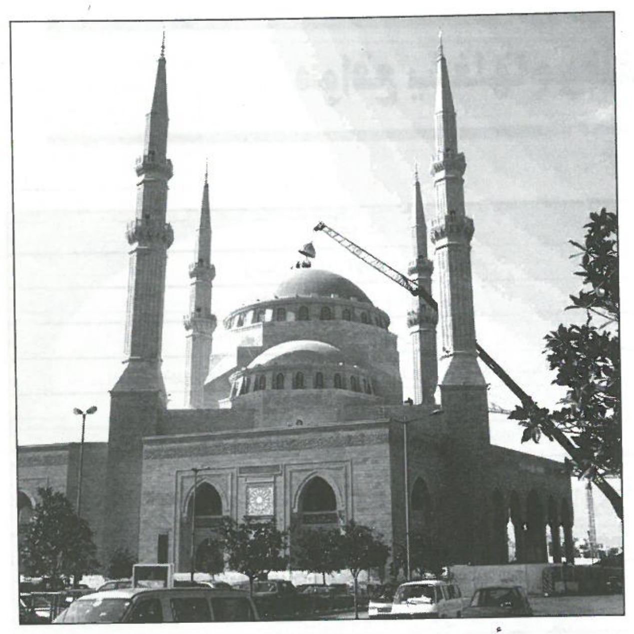
إلى جانب دار الفتوى ودور الإفتاء، توجد المحاكم الشرعية السنية التي تتولى النظر في قضايا الأحوال الشخصية للمسلمين السنة. وهي على عدة درجات، بداية واستئناف وتمييز، ولها مقار في العديد من المناطق اللبنانية.

تعتبر دار الفتوى ودور الإفتاء في المناطق والمحاكم الشرعية السنية مؤسسات عامة ترصد لها موازنة سنوية ضمن موازنة رئاسة مجلس الوزراء. وقد بلغت هذه الموازنة نحو ٤،٥ مليار ليرة في العام ٢٠٠٥ موزعة كما يلي:

- دوائر الإفتاء ١،٢٩٢،٦٧٤،٠٠٠ ليرة.
- المحاكم الشرعية السنية ٣،٢٠٣،٠٠٠،٠٠٠ ليرة.

المؤسسات السنية: يتبع لدار الفتوى أو يشرف على عملها عدد من المؤسسات الاجتماعية والإنسانية والثقافية منها:

- دوائر الأوقاف الإسلامية في المناطق اللبنانية التي تدير الأوقاف الإسلامية من أراض وعقارات.
- صندوق الزكاة الذي أنشئ في العام ١٩٨٤ وهو ينشط في جمع الزكاة (خاصة في شهر رمضان) من المسلمين في لبنان والخارج وإنفاقها لاحقاً على مستحقيها، وهو يتلقى أموالاً نقدية أو مساعدات عينية.
- مؤسسات الدكتور محمد خالد الاجتماعية التي تتولى رعاية المعاقين والمسنين.
- المراكز الصحية التي تقدّم الخدمات الصحية للبنانيين لقاء مبالغ رمزية.
- المكتبة العامة لدور الفتوى.
- مركز «أزهر لبنان» الذي يتيح للطلاب الحائزين على الشهادة المتوسطة متابعة علومهم الدينية.
- جامعة بيروت الإسلامية المرخص لها بموجب المرسوم رقم ٩٢٧٨ تاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٩٦.
- إذاعة القرآن الكريم.
- مركز خدمة القرآن الكريم.
- **جمعية المقاصد الخيرية والإسلامية في بيروت:** تأسست في العام ١٨٧٨ وتملك عدداً من المؤسسات التربوية والصحية والاجتماعية في مختلف المناطق اللبنانية، منها المعهد العالي للدراسات الإسلامية، ومعهد التمريض العالي الوطني، ومركز عبد الهادي الدبس للإعداد المهني، ومستشفى المقاصد، بالإضافة إلى المكتب الصحي الاجتماعي وعشرات المدارس.
- **دار الأيتام الإسلامية:** تأسست عام ١٩١٨ وهي تضم ٤٤ مركزاً اجتماعياً خيرياً، منها ١٤ دار للأيتام، و٥ مؤسسات مهنية للحالات الاجتماعية الصعبة، و٦ مؤسسات للمعوقين،



مسجد محمد الأمين.

و٥ مؤسسات للمتخلفين عقلياً، و٧ مراكز للعون والرعاية الأسرية، ومؤسستان للمسنين، و٨ مؤسسات للنهوض الاجتماعي، وتقدّم دار الأيتام خدمات لأكثر من ٩،٠٠٠ شخص.

التنظيمات والأحزاب السنية: يوجد في لبنان عدد من التنظيمات والأحزاب السنية بالإضافة إلى عدد من المجموعات الصغيرة السنية السلفية، ومن هذه الأحزاب:

- الجماعة الإسلامية.
- جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية.
- حركة التوحيد الإسلامي.

صرّح رئيس الحكومة فؤاد السنيورة في مقابلة مع إحدى الصحف بأنه «في مطلع شبابه، عندما كان يبلغ ١٧ سنة (١٩٦٠)، كان يحبّ (ولا يزال) الرئيس المصري جمال عبد الناصر وكانت صورته معلقة في منزله العائلي». يختصر هذا الكلام الميول العاطفية والسياسية التي كانت لدى المسلمين السنة في لبنان، من إعجاب بزعيم عربي ساهم في تأسيس كتلة عدم الانحياز وتصارع مع الغرب وحارب إسرائيل. اليوم، **لم يعد عبد الناصر موجوداً ولا يزال معظم الزعماء اللبنانيين السنة معادين لإسرائيل وفقاً لتصريحاتهم، لكن ميولهم تجاه الغرب تبدلت، ففرنسا أصبحت «الأم الحنون» كما كانت بالنسبة للموارنة، والرئيس الأميركي ورئيس الوزراء البريطاني هما حليفان تهمهما مصلحة الطائفة الإسلامية السنية. هل الرئيس رفيق الحريري هو الذي قاد السنة في هذا الاتجاه، أم اغتياله، أم هي ديناميكية التركيبة الطائفية في لبنان؟**

(«الشهرية»، حزيران ـ تموز، ٢٠٠٧)

مواقع يشغلها موظفون من الطائفة السنية

الموقع	الاسم
رئيس مجلس الإنماء والإعمار	نبيل الجسر
الأمين العام لوزارة الخارجية	هشام دمشقية
المدير العام لقوى الأمن الداخلي	أشرف أحمد ريفي
المدير العام للأحوال الشخصية ـ وزارة الداخلية والبلديات	شاغر
مدير عام رئاسة الجمهورية	سالم سليم أبو ضاهر
مدير عام العدلية ـ وزارة العدل	عمر محمود الناطور
مدير عام الشؤون السياحية ـ وزارة السياحة	ندى عارف سردوك
الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء	محمد سهيل بوجي
رئيس مجلس الخدمة المدنية	منذر محمد الخطيب
رئيس الهيئة العليا للإغاثة	يحيى رعد
المدير العام للتعليم العالي	أحمد قاسم الجمال
محافظ جبل لبنان	شاغر (يشغله محافظ البقاع بالوكالة)
المدير العام للمعهد الوطني للإدارة	وليد نور الدين الخطيب
المدير العام للمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات ـ رئاسة مجلس الوزراء	نبيل عبد الحفيظ عيتاني
رئيس ومدير عام إدارة واستثمار مرفأ بيروت	حسن محمد كامل قريطم
مدير عام الثقافة	عمر علي حلبلب
مدير عام النقل البري والبحري	عبد الحفيظ بشير القيسي
رئيس ومدير عام هيئة أجيرو	شاغر (يشغله بالوكالة مدير عام الصيانة في وزارة الاتصالات عبد المنعم يوسف منذ ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٥ بعد إعفاء محمد حمدان)
مدعي عام التمييز	سعيد ميرزا
رئيس المجلس الأعلى للجمارك	شاغر (يشغله كعضو مناوب حسن عبد الرحمن حنيني منذ ٢٠٠٥/١/١٧ بعد إحالة أسامة الباب إلى التقاعد)
النائب الثالث لحاكم مصرف لبنان	مروان محيي الدين النصولي
رئيس لجنة الرقابة على المصارف	وليد علم الدين
المدير العام للطيران	حمدي محمد شوق
مدير عام رئيس فرع الشؤون القانونية والإدارية في رئاسة الجمهورية	فاروق نيازي قبلان (يحال إلى التقاعد في شهر أيلول ٢٠٠٦)
المفتش العام الهندسي ـ التفتيش المركزي	فاتن محمود حمندي
المدير العام للاستثمار والصيانة / وزارة الاتصالات	عبد المنعم بهيج يوسف
رئيس مجلس الإدارة ـ المدير العام لمؤسسة مياه لبنان الشمالي	جمال عبد اللطيف كريم
رئيس الهيئة العليا للتأديب	رهيف الأمير جمال الدين الأيوبي
رئيس مجلس إدارة ـ مدير عام طيران الشرق الأوسط	محمد الحوت
مدير عام المراسم والعلاقات العامة ورئاسة مجلس الوزراء	شاغر

(«الديار»، ٢٠٠٧/٣/٢٥)

المفتون في بيروت

الشيخ علي الفاخوري: تولى منصب مفتي مدينة بيروت عام ١٢٠٠ هجرية وكان عالماً جليلاً فاضلاً ونقياً ورعاً.

الشيخ أحمد البربير الشامي البيروتي: تولى منصب مفتي مدينة بيروت وتوفي عام ١٢٢٦ هـ ١٨١١م وكان عالماً جليلاً فاضلاً وحازماً ـ وكان صديقاً للأمير يوسف الشهابي.

الشيخ عبد اللطيف فتح اللـه: تولى منصب مفتي بيروت ١٢٣٧هـ ١٨٢١م.

الشيخ محمد أحمد الحلواني: تولى مفتي مدينة بيروت عام ١٢٥٩ لمدة خمسة عشر عاماً ثم تخلى عنها لخلافات حدثت.

الشيخ محيي الدين البكري اليافي: تولى مفتي بيروت بعد وفاة المرحوم الشيخ محمد حلواني، هو الشيخ محيي الدين أفندي البكري اليافي.

الشيخ أحمد الأغر «الغر»: تولى مفتي بيروت بعد وفاة المرحوم الشيخ محيي الدين اليافي هو الشيخ أحمد أفندي الغر (الاغر): (١٧٨٣ ـ ١٨٤٨م).

الشيخ محمد فتح اللـه المفتي: هو حفيد المفتي الشيخ عبد اللطيف فتح اللـه تولى مفتي بيروت عام ١٢٩٦ هجرية ـ لمدة سبع وعشرين سنة وتوفي عام ١٨٧٩م.

الشيخ عبد الباسط الفاخوري: تولى مفتي بيروت ١٢٩٦هـ ـ ١٨٧٩م بعد مرور شهرين من وفاة الشيخ عبد اللطيف فتح اللـه.

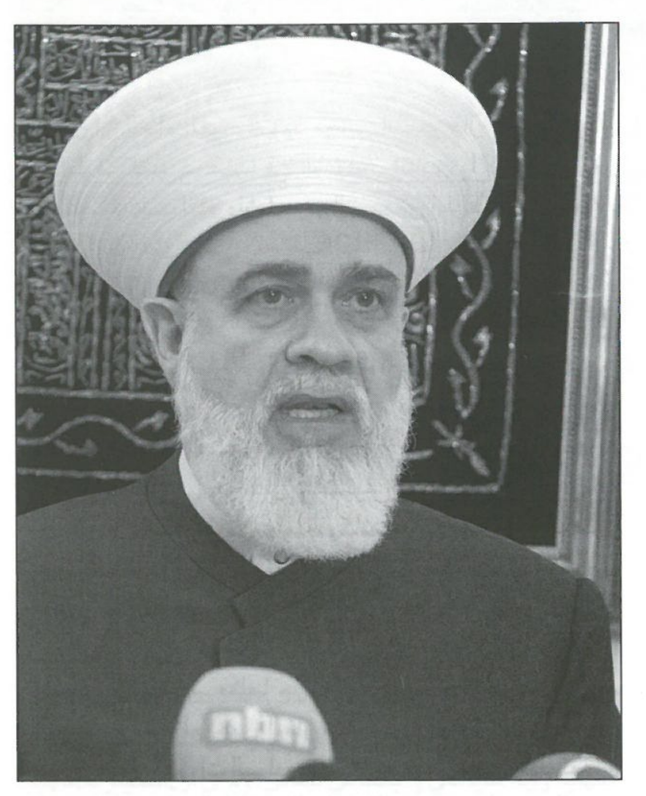
الشيخ عبد الرحمن الحوت: ولد الشيخ عبد الرحمن الحوت في مدينة بيروت عام ١٨٤٦م ـ وتوفي عام ١٩٦١. تولى مفتي بيروت بالوكالة مدة ثلاث سنوات من عام ١٣٢٤هـ ١٩٠٥م لغاية عام ١٣٢٦هـ ـ ١٩٠٧م.

السيد الشيخ عبد اللـه خالد: (وفاته ١٢٨٠هـ) (١٨٦٢م) هو عمدة العلماء الكرام تلقي بعض علومه في الأزهر الشريف في مصر وهو شيخ وإمام وخطيب مسجد الحمراء، وكان في فترة إماماً في جامع الأمير منذر التنوخي القريب من منزله، وكان خطيباً ومحدثاً وفقيهاً. من كبار تلامذته العلامة الشيخ ابراهيم الأحدب من سلالته، مفتي الجمهورية اللبنانية منذ عام ١٩٣٧ الشيخ محمد توفيق خالد (١٨٧٢ ـ ١٩٥١).

مفتي بيروت ١٩٠٨ «منحل».

بسبب إعلان الدستور الجديد والحركات الانقلابية في أواخر الخلافة العثمانية واستقالة الشيخ عبد الرحمن، وانتقال الوالي خليل باشا إلى استنبول ـ ومقتل شيخ الإسلام في الآستانة بقي المنصب منحلاً لمدة عام كامل.

الشيخ محمد الكستي: (١٨٦٩ ـ ١٩٣٢).



المفتي الحالي الشيخ محمد رشيد قباني.

الشيخ محمد توفيق خالد: ولد المغفور له الشيخ محمد توفيق خالد في مدينة بيروت عام ١٨٧٣م ١٢٩٠هـ، والده الشيخ عمر ابن عبد اللـه خالد من كبار العلماء ووالدته فاطمة الحوت شقيقة المرحوم الشيخ عبد الرحمن الحوت الذي تتلمذ على يده ومع غيره من كبار علماء بيروت ودمشق. انتخب مفتياً لمدينة بيروت بتاريخ ٦ شباط ١٩٣٢م **وبتاريخ ٩ تموز سنة ١٩٣٢ صدر مرسوم يحمل الرقم ٢٩١ يتضمن: إن مفتي بيروت يلقب من الآن فصاعداً مفتي الجمهورية اللبنانية.**

الشيخ محمد علايا: ولد المغفور له الشيخ محمد علايا عام ١٣٠٨هـ ـ ١٨٠٩م.

بتاريخ ١٩/٨/ ١٩٥١ انتخب مفتياً للجمهورية اللبنانية.

الشيخ حسن خالد: من مواليد مدينة بيروت عام ١٩٢١.

وبعد اعتزال سماحة الشيخ محمد علايا منصب الإفتاء ترشح الشيخ حسن خالد وهو أول مفتي يرشح على أساس النظام الجديد للانتخابات أي المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ تاريخ ١٢/ ١/ ١٩٥٥ الذي أصدرته الحكومة اللبنانية.

(عن «نداء الوطن»، ١٢/ ١٠/ ١٩٩٣)

الشيعة
قلقون على إنجازات المقاومة..ومشروع بناء الدولة يطمئنهم

يُروى أن الإمام المغيب السيد موسى الصدر قال للراحل كمال جنبلاط في لقاء جمعهما في الشوف: «أتدري يا كمال بيك، ان هذه المنطقة كانت لنا»، وأشار بيده الى بعض أطراف اقليم الخروب والشوف الساحلي. وكان يقصد بـ«لنا» المسلمين الشيعة في لبنان. ويقال إن هذا الحديث كان سبباً في إثارة حساسية بين الرجلين لم تختف بغيابهما.

ولا تخفي كتب التاريخ والذاكرة الشعبية المتوارثة أن المسلمين الشيعة كانوا ثقلاً سكانياً أساسياً في مناطق واسعة من جبل لبنان خلال حقبة طويلة، ناهيك عن إمارة «آل عمار» التي اشتهرت بالعلم والعمران في طرابلس والضنية. هذا إضافة الى وجودهم التاريخي في البقاع وجبل عاملة. وكانت جزين حاضرة علم ودين لهم سبقت قم، ولا تقل شهرة ووهجاً عن حال النجف الاشرف.

أسوق ذلك للتنبيه الى امرين: **الاول**، أن تاريخ المسلمين الشيعة في لبنان تراوح بين حالتين، إما حضور جدي فاعل ومؤثر، او تغييب وتهميش واستبعاد، مثلما جرى لهم على اثر تهجيرهم المتعدد الأسباب من معظم جبل لبنان، واندثار «الإمارة العمارية» من الشمال بفعل الغزوات الصليبية، لتحل محلها إمارات مملوكية.

الأمر الثاني، أن الطوائف اللبنانية الكبرى تحمل من الموروث التاريخي ما يجعلها تتحسس من تزايد حضور اقرانها في اي مجال من المجالات، وكأنها تعيش تنافساً أبدياً لا يضع أوزاره الا بالاطمئنان الى ضعف «الطرف الاخر» وافتقاده الى اي قدرة على تحقيق غلبة على «إخوانه اللدودين». وهكذا جرى توزع السلطة في ما اصطلح على تسميته ٦ و٦ مكرر بالامس ومحاصصة اليوم.

كان الراحل كمال جنبلاط يصف هرمية السلطة اللبنانية المنبثقة عن ميثاق عام ١٩٤٣ بأنها «**ضابط ماروني ورقيب سني والباقي عسكر**». **وهكذا كان الدور الشيعي هامشياً في نظام ١٩٤٣ في ظل حكم ما كان يسمى «المارونية السياسية»**. ومع التوصل الى «الحل الهدنة» إثر الحروب الاهلية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي من خلال اتفاق الطائف الذي تحول دستوراً، اخذ الدور الشيعي مكانة موازية لادوار الطائفتين الكبريين الموارنة والسنة، وخصوصاً بعد أن باتت مدة ولاية رئيس مجلس النواب اربع سنوات، ما حرره من ضغوط الكتل النيابية، وأعطاه هامشاً من السلطة جعله يقف بندية الى جانب رئيس الجمهورية الماروني ورئيس الوزراء السني، ولم تنسَ هذه التغييرات الزعيم الدرزي الاول، فأعطته من النفوذ ما دعا وسائل الإعلام الى إطلاق صفة «الرئيس الرابع» عليه.

وكان لإقرار مبدأ المثالثة من ضمن المناصفة في مواد دستور الطائف دفعة أخرى للدور الشيعي في سعيه الى التساوي مع الطوائف الأخرى في الإدارة ومراكز السلطة ووظائفها، وهو ما اصطلح على تسميته «جبنة الحكم»، فاقتطع الشيعة كغيرهم من هذه الجبنة، وحاولوا تعويض ما فاتهم في هذا المجال. إلا أن تحويل السلطة التنفيذية من يد رئيس الجمهورية الى مجلس الوزراء مجتمعاً، في الدستور نفسه، جعل توازنات السلطة اللبنانية بالغة الهشاشة. ومع نشوب الأزمة التي تلت اغتيال الرئيس رفيق الحريري وخروج الجيش السوري من لبنان، ظهر اتجاه سياسي ذكّر الشيعة بأزمنة الاستبعاد والتهميش، وقد عبر النائب وليد جنبلاط عن هذا الاتجاه عندما اعتبر ان النصاب الوطني اللبناني مكتمل في ساحة الشهداء خلال تظاهرات إسقاط حكومة الرئيس عمر كرامي وما تلاها «باستثناء أقلية عليها ان تلتحق بنا»، وقصد هنا بهذه «الاقلية» الغياب الشيعي عن المشاركة في تلك التظاهرات. وأعاد وصف البعض إضراب المعارضة الشهير بانه «حصار لبيروت» ذكريات حكم المماليك الذين كانوا يطردون الشيعة والموارنة الى خارج «السور» قبل إغلاقه في الليل، من المساء حتى الصباح، باعتبارهم غرباء عنها.

مع تطور النزاع الداخلي المدعوم بقوى وتدخلات خارجية، غادر الوزراء الشيعة حكومة الرئيس فؤاد السنيورة، فباتت «بتراء وغير دستورية وغير ميثاقية»، كما تسميها القوى الشيعية الاساسية. وعكس هذا المفهوم اعتباراته على نظرة رئيس مجلس النواب للحكومة، فأقفل ابواب المجلس أمام كل ما له علاقة بالحكومة، وبتنا أمام دور شيعي غير مسبوق يرفض التهميش والتغييب، ولا يرضى بغير المشاركة في القرار، وخصوصاً قرار «تعيين» رئيس الجمهورية الذي لم يكن يوماً عملاً انتخابياً حقيقياً، إذ كانت القوى الاقليمية والدولية هي من يقرر اسم رئيس الجمهورية اللبنانية الجديد كل ست سنوات، فيما يتولى مجلس النواب «تظهير» هذا القرار.

المزاج الشيعي: يرى **الدكتور علي فياض (حزب الله)** أن المزاج الشيعي قلق عشية الاستحقاق الرئاسي، وحذر تجاه التطورات السياسية والممارسات التي يقوم بها فريق الاكثرية من أن يستهدف إنجازات عشرين سنة من المقاومة، ومن محاولات العمل على وضع لبنان في الاحضان الاميركية. يضيف: كذلك هو قلق من سياسات الاستئثار في السلطة وتجاوز منطق المشاركة، والإمعان في هذا الموضوع من خلال تجربة الحكومة الراهنة التي على الرغم من الخروج الشيعي منها فإن فريق الموالاة أمعن في وضع يده على السلطة، من دون الاكتراث بالنتائج السياسية



المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى.

والاجتماعية المترتبة على هذا الخروج الشيعي من الحكومة. القلق الاول برأيه سياسي له علاقة بموقع لبنان تجاه الاستراتيجيات المتصارعة في المنطقة وموقع لبنان منها. اما القلق الثاني فسياسي اجتماعي يتصل بالحرص على التعايش والاستقرار والمشاركة. **وكل النقاش الدائر في البلد يستند الى هاتين الخلفيتين، كيف تكون هناك مشاركة بالاستناد الى مبدأ التعايش المشترك. وكيف نترجم هذا الأمر على المستوى السياسي الفعلي. والنقاش حول الثلثين وغيره يتصل بهذه المسألة**. والخلفية الأخرى تتصل بأي لبنان نريد على المستوى السياسي. والخلاصة ان الشيعة «التعايشيين والتسوويين» يتطلعون الى تسوية ما تولد الاستقرار بين اللبنانيين.

ويرى **حسن قبلان (حركة أمل)** ان المزاج الشيعي في عمقه، وخصوصاً في أطره الشعبية لا يختلف عن المزاج الوطني العام، وليس للشيعة مشاعر خاصة بهم في هذا الاستحقاق. هم يشعرون، شأن جميع اللبنانيين، بعمق الخطر المحدق بمجمل الوضع اللبناني، ان لم يستطع أرباب القرار المحلي والاقليمي إنجاز هذا الاستحقاق، لأن عدم إنجازه سيشمل بأضراره كل المكونات اللبنانية، وليس الشيعة فقط.

ويعتبر **العلامة السيد هاني فحص** ان المزاج الشيعي غامض، لأن هناك تنازلاً مفاجئاً عن شرط الحكومة الوفاقية. خصوصاً انه جاء بعد كلام السيد حسن (نصرالله) عن المفاجأة الضخمة. وهذا يضعنا امام احتمال قد يشبه ما جرى بعد نهاية الحوار الوطني والاتفاقات التسووية التي حصلت والتنازلات المتبادلة، ثم جاءت الحرب، ما يعني ان الخطاب الذي يميل الى الهدوء بين الأطراف قد يكون تمهيداً لسلوك تصعيدي متبادل بين الطرفين الداخليين موصولاً بالأطراف الخارجية.

أما **الدكتور حسين كنعان** فيفضل الحديث عن المسلمين الشيعة باعتبارهم لبنانيين، ولا يرى ان هناك مشروعاً شيعياً او دوراً شيعياً مميزاً عن المجتمع اللبناني، فالشيعة هم جزء من هذا المجتمع، ولا خيار ولا بديل لهم الا ان يكونوا من هذا النسيج. وهم في النهاية وجه سياسي واجتماعي لبناني. ويرى ان التمييز بالمذهبية او الطائفية في لبنان يؤدي الى الخراب.

حضور غير مسبوق: يعتبر العلامة فحص ان الشيعة لم يمروا في تاريخهم بلحظة كانوا فيها أقوى مما هم عليه الآن، لكنه يلاحظ انهم في فترات الضعف النسبي سابقاً اوالقوة النسبية كانوا أكثر واقعية وأكثر ميلاً الى الهدوء، لذلك فإن القوة الشيعية الآن تحتاج الى عقلانية أكثر وواقعية اكثر، لأن البلد لا يستوعب غلبة نسبية او مطلقة، مع استحالة الغلبة المطلقة التي قد يتوهمها الأقوياء، لأن ذلك يشكل خطراً على الطرف القوي أولاً، وعلى الكيان..

ويعتبر د. فياض أن الدور والحضور الشيعيين في لبنان يتأثران اليوم بصيغة «الطائف» التي ركزت السلطة في يد مجلس الوزراء مجتمعاً، وحسنت قليلاً من الموقع السياسي لرئيس المجلس النيابي في البنية الدستورية اللبنانية. وصار طبيعياً للشيعة ان يؤدوا دورهم الدستوري لا أكثر ولا أقل. ويرى أن المشروع السياسي الشيعي الآن هو مشروع عابر للطوائف. وهذا يعبر عنه في المضمون السياسي وفي التحالفات السياسية. لذلك قد لا يكون دقيقاً او صحيحاً ان نقول «المشروع السياسي الشيعي»، حيث لا يبدو ان هناك مشروعاً سياسياً شيعياً خاصاً او ذا مصالح شيعية. لأن ما يتطلع اليه الشيعة هو إعادة بناء الدولة بكل موجباتها على صعيد السيادة والاستقلال والعدالة الاجتماعية، بمعنى «أننا لا نريد دولة



المجلس النيابي اللبناني

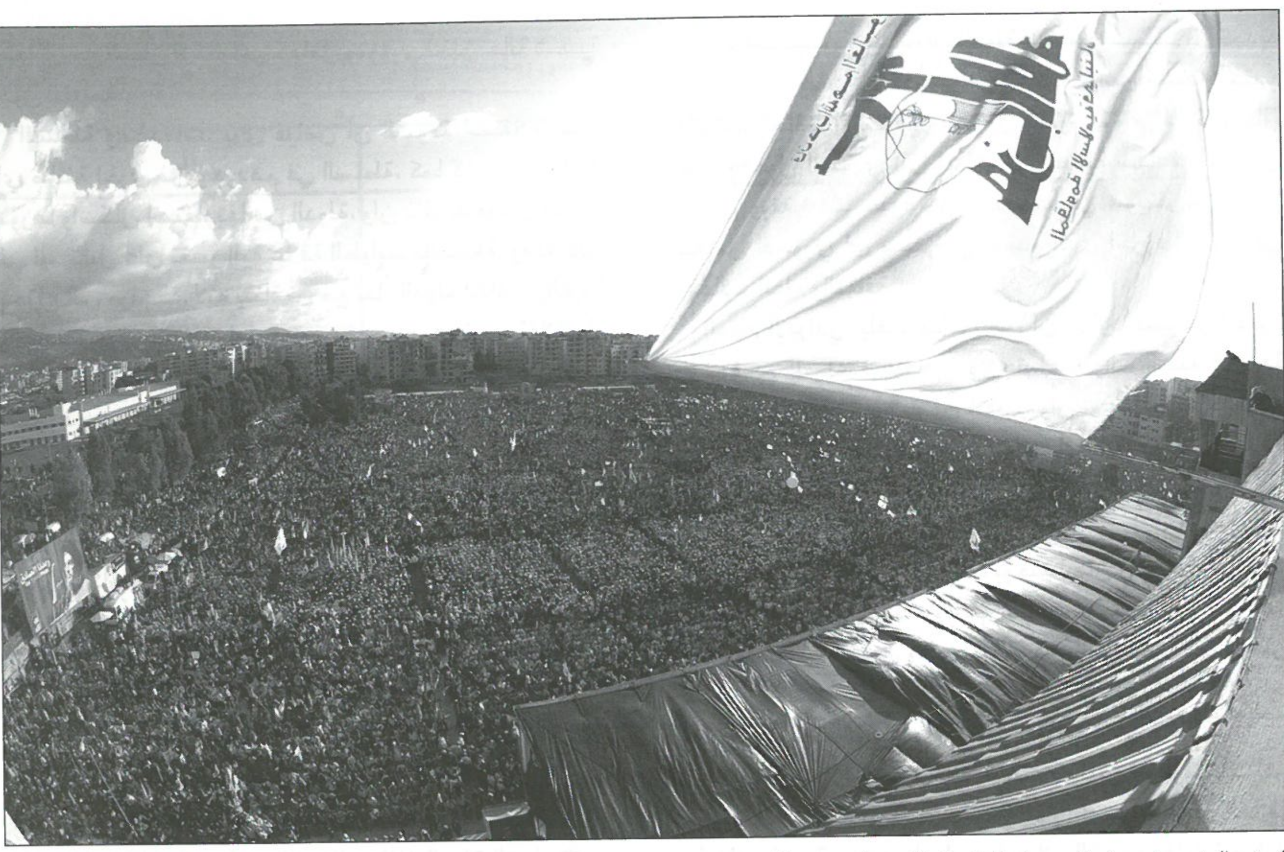
شكلية، تقتصر على هيكليتها البيروقراطية. نريد دولة ذات وظائف كاملة في الحماية والتشريع وإدارة التوازنات الاجتماعية». ويلفت الى ان الازمة الراهنة تستبطن إعادة تأسيس معنى لبنان، اذ ان الإسهام المسيحي في تأسيس معنى لبنان كان في الأغلب ينصب على التاكيد على القيم التأسيسية التي تتصل بالحرية والتعدد والإشعاع الثقافي. وفي التاريخ لا يمكن الحديث عن إسهام شيعي في القيم التأسيسية لقيام الكيان اللبناني. والتجربة الشيعية الراهنة التي تستند سياسياً الى إنجازات المقاومة في التحرير والدفاع عن لبنان، والتأكيد المستقبلي على الحاجة الى استراتيجية دفاعية، أدخلت الى القيم التأسيسية قيمة السيادة. وعلى الرغم من ورود هذا المفهوم في مقدمة الدستور، الا انه لم يكن يشغل اي حيز فعلي من العقل السياسي اللبناني..

ويعتبر قبلان ان الحضور الشيعي اليوم بكل تعبيراته وتجلياته، وهي غالباً عناوين وطنية ومواقع قوة للبنان، يعود بإرهاصاته ونصوصه التأسيسية الى المداميك التي ارساها الإمام السيد موسى الصدر. ومنذ بدء مشروع الإمام الصدر الاجتماعي والمقاوم اواخر الخمسينيات حتى اليوم، نرى ان الشيعة يغنون التجربة اللبنانية في كل موقع هم فيه. ففي عالم الاغتراب يشكل المسلمون الشيعة أهم جسر ارتباط بين لبنان المقيم وابنائه في الخارج، حيث يشكلون الجزء الاعظم من الاغتراب غير المندمج الذي ما زال على ولائه وانتمائه الى لبنان، محافظاً على لغته العربية ولهجته اللبنانية، محولاً القسم الأكبر من ثروته الى المصارف اللبنانية، ومستثمراً في الوطن، ومطلقاً لواحدة من أهم الطفرات العمرانية في الجنوب والبقاع والضاحية. كما ان نسبة المتخرجين الجامعيين وذوي الاختصاصات العلمية المتقدمة في مختلف مجالات العمل في لبنان والخارج تبرز مدى التطور على الواقع المعرفي والعلمي لدى المسلمين الشيعة اللبنانيين.

ويرى الدكتور كنعان ان الشيعة انتقلوا بسرعة من مرحلة الحرمان الى مرحلة التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي. ويعتبر ان اي تقدم يحرزه الشيعي في كل المجالات هو تقدم للبنان، وليس للطائفة بحد ذاتها، لأن من حق كل مواطن ان يحصل على حقوقه كمواطن وليس كعنصر من هذه الطائفة او تلك. ويدعو الى التركيز على هيئات المجتمع المدني التي لا تنص أنظمتها او قوانينها على مذهبية او طائفية المرشح لعضويتها او رئاستها. وبالتالي يجب ان نتحدث عن لا طائفية الرئاسات، وإن كان دستور الطائف حدد بالعرف طائفية هذه الرئاسات وأضاع مركزية القرار.

جغرافيا.. وديمغرافيا: يعتبر فياض ان استفادة الشيعة من جغرافية انتشارهم ومن ثقلهم الديمغرافي (العددي) امر بديهي. ويرى ان كل حضور طائفي يستند الى مكونات ومقومات عدة، ديمغرافية وسياسية واقتصادية وجغرافية. ولا يمكن تغييب الثقل الديمغرافي عن التأثير في السياسة. كما لا يمكن إغفال تأثير التنوع الديني والاجتماعي على السياسة كذلك. وهذه عوامل مؤثرة ومساعدة، لكن يجب ألا تكون محددة، إذ أن تحديد حقوق الطوائف وأدوارها يجب ان يتم في إطار التزام الدستور وأحكامه ومبادئه، بالإضافة الى الهوية والمصالح الوطنية.

ويستشهد قبلان بقول للرسول محمد: «الخير بما وقع» ليقول إن الجغرافيا لم تخدم الشيعة بشكل مباشر، بل جعلتهم امام تحد لرفض إملاءات هذه الجغرافيا. جغرافيا البقاع رمتهم بالحرمان،



الحشد البشري في ساحة مهرجان الانتصار الذي نظمه حزب اللـه في منطقة الجاموس في الضاحية الجنوبية لبيروت.

فردوا بالانخراط في قوى التغيير، وشكلوا خزاناً للمقاومة، ونزحوا الى ما سمي حزام البؤس حول العاصمة، ما أدى الى نشوء الطبقة المتعلمة والمغتربة والمنتجة بينهم. اما جغرافيا الجنوب، فجعلتهم يقعون بين سندان الحرمان والإقطاع من جهة، وبين مطرقة التحدي والعدوان الصهيوني المستمر منذ بدء تشكل مشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين. وذلك في ظل دولة لبنانية تخلت عنهم لقدَرِهم. وتنازلت عن سيادتها امام هذا العدو وانتهاكاته. ويرى العلامة فحص ان الشيعة استفادوا من مجموعة ظروف وشروط استفادة مشروعة في أغلب الأحيان، واستفادة يمكن مناقشتها في بعض الأحيان. استفادوا من الجغرافيا، وهذا ليس عيباً منهجياً ولا تاريخياً، لأن التاريخ في النهاية هو جغرافيا. واستفادوا من الديمغرافيا ايضاً، مما جعلهم كشيعة مضطرين في لحظة ما الى استنفار أيديولوجي من اجل بناء عصبية المقاومة، فأدت الى تصليبها وانتهت الى التحرير. وكانت المقاومة في هذه الأثناء تؤكد صفتها الوطنية وتوسع خطابها الوطني الشامل وتلطف البعد المذهبي في المقاومة بالبعد الوطني، فشجعت كل مكونات الاجتماع اللبناني على احتضانها واحترام إنجازها. والخلاف ليس على ذلك، وإنما على توظيف هذه الحصيلة..

ويعتبر كنعان أن من القدر المحتوم ان يكون الشيعة على حدود فلسطين المحتلة، ما جعلهم دائماً يتأهبون لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية عليهم. أضف الى ذلك الإهمال الذي تعمدته الدولة في عدم إنماء هذه المنطقة، مما دفع الجنوبي الى الاعتماد على نفسه.

دور المقاومة و«حزب اللـه»: يلفت فياض الى ضرورة التمييز بين المنطلقات والنتائج فيما يخص الاستفادة الشيعية من دور المقاومة. ويؤكد انه لم يكن وارداً في ذهن قادة المقاومة أن يكون لها أي توظيف على المستوى الداخلي. لكن من حيث النتائج، ومن ناحية موضوعية صرف لا تتصل بالنيات او بالأهداف، نرى أن لتجربة المقاومة آثاراً في المسار السياسي اللبناني الداخلي لا يمكن إغفالها، وخصوصاً انه في السنوات الماضية بات من الصعب وربما من المستحيل الفصل، في الواقع السياسي اللبناني، بين ما هو داخلي وما هو خارجي. ويرى ان لمؤسسات الحزب المختلفة دوراً كبيراً في تعزيز الفاعلية الشيعية، لكنه يلفت الى ان هذه المؤسسات نشأت من حالة الفراغ في أداء مؤسسات الدولة. وعندما تعود الدولة الى القيام بوظائفها الطبيعية، تفقد مؤسسات الحزب ضرورتها.

العلامة فحص يرى ان الشيعة استفادوا من مقاومة الاحتلال، وهي استفادة مشروعة جداً، وذات أفق وطني لا يجوز الاستهانة به مع الحفاظ على الافق وتكليف الذين قاوموا، ما يعني انه لا بد من تسييل المقاومة والتحرير من خلال مشروع وطني شامل وعميق وميثاقي. . ويعتبر فحص ان الدولة تحملت قبل الطائف مسؤولية التقصير تجاه الجنوب عموماً والشريط الحدودي خصوصاً، وبعد الطائف أخذ هذا التقصير يتراجع ببطء لكنه اصبح اشد بطأً» عندما تعثر بناء الدولة، وهذا أفسح في المجال لحزب اللـه لأن

يتعاطى مع الشأن الاجتماعي كعامل ضروري لخلق حالة شعبية حول المقاومة..

السلطة والخدمات: يرى فياض ان الشيعة استفادوا مثل اي طائفة اخرى من وجودهم في السلطة، كما كان لكل طائفة دورها وأشكال استفادتها من الدولة، وأن ذلك يدعو الى العمل في المستقبل على تغيير آلية علاقة الطوائف بالسلطة، وهذا الأمر يحتاج الى مراجعة، لانه يتناقض مع بناء الدولة القادرة والقوية والعادلة. ويرى قبلان ان أداء الرئيس نبيه بري هو ترجمة للانتماء لخط ومشروع الامام الصدر، باعتباره رئيساً لحركة «أمل» ويتحرك من خلفية تمثيلية لتنظيم كبير، ويمثل طموحات شريحة واسعة من اللبنانيين. ويؤكد ان احداً لا يستطيع ان يضبط الرئيس بري بأي تصرف او ممارسة طائفية في الساحات التي عمل فيها، فعلى مستوى المشروع الانمائي والخدماتي الذي اطلقه ورعاه في الجنوب، كان كل الجنوبيين سواء على مختلف طوائفهم.

ويرى العلاّمة فحص ان الشيعة استطاعوا في فترة ما بعد الطائف، ان يوسعوا نصيبهم من «القرص الإداري» للدولة، وفي مسيرة إعمار البنى الأساسية. لكنهم لم يأخذوا اكثر من حقهم.. ويشير كنعان الى ان السيد موسى الصدر جابه الإقطاع الشيعي واحتضن الجنوب والبقاع بعباءته، لكنْ حدث انفصام فيما بعد، عندما جعل البعض التنمية مختصة فقط بالجنوب، مع الإهمال الكلي لمنطقة بعلبك الهرمل، بما في ذلك وظائف الدولة، التي احتكرت على طريقة الزعيم السياسي الذي يفتش عن مصالحه الانتخابية، حتى جاء دور المقاومة، فعادت وتخطت هذه الحساسيات، وتمثل للشيعة دور قيادي آخر تمثل بالسيد حسن نصرالله، فعادت الجغرافيا والديمغرافيا الى التلاحم من جديد..

العلاقة مع سوريا: لا يرى فياض انه من الصحيح القول إن الشيعة استفادوا من الوجود السوري في لبنان، وأن مراجعة تجربة تلك الحقبة تظهر ان السلطة في لبنان كانت موزعة توزيعاً فعلياً على الطوائف الكبرى. ولا يمكن القول إنه كان هناك ثقل شيعي خاص وخارج عن المألوف داخل الدولة. ويذكّر فياض بالحجم الذي كان يشغله الرئيس الراحل رفيق الحريري خلال الحقبة السورية. وكذلك الرئيس اميل لحود الذي كان يشغل موقعاً مميزاً داخل التوازنات السياسية الداخلية. إضافة الى حجم الاستفادة والحماية والفاعلية التي اكتسبها وليد جنبلاط ابان تلك الحقبة، والتي ما كان ممكناً تحقيقها لولا وجود الدعم السوري.

ويجزم قبلان من جهته، ان الشيعة لم يستفيدوا من الوجود السوري في لبنان اكثر من غيرهم، فلغيرهم فصلت قوانين الانتخابات النيابية، ولغيرهم اقيمت المجالس والصناديق، علماً ان مجلس الجنوب انشئ عام ١٩٧١ قبل الدخول السوري الى لبنان. وبالتالي فإن الاستفادة الشيعية من الحضور السوري بالمعنى المباشر هي أقل بكثير مما حصله الآخرون. ويرى فحص ان لسوريا علاقة ودوراً في المقاومة وهو امر لا ينكر. وأن المقاومة كانت على استعداد لم يكتمل حتى الآن، للتوفيق بين الوفاء لسوريا على دورها المساعد، وبين ضرورات الدولة والشعب اللبناني في تجديد الاستقلال. ويلفت كنعان الى ان السيد موسى الصدر اجتمع بالرئيس حافظ الأسد قبل الدخول السوري، وعندما خرج قال «إن الدخول السوري الى لبنان هو لحماية سيادة واستقلال لبنان، ويقف عند حدود الامن الفلسطيني». وينفي ان يكون للعامل السوري اي محفز في التقدم الذي أحرزه الشيعة في مجالات العلم والثقافة.

الدعم الإيراني: يلفت فياض الى ان ايران لعبت دوراً كبيراً في تقديم المساعدة الثقافية والاجتماعية والسياسية للشيعة في لبنان، وهذا الأمر لا يمكن إنكاره، وأن الأغلبية الساحقة من المؤسسات الشيعية في لبنان حالياً، اما هي نشأت بمبادرة ايرانية، او هي تستمر بدعم ايراني. ويشيرالى ان إيران لعبت على الدوام دوراً ايجابياً في الواقع السياسي اللبناني، اذ ان السياسات الإيرانية تقوم دوماً على التمسك بوحدة لبنان واستقراره، وتأييد صيغة العيش المشترك، ودعم الشعب اللبناني في مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية. ويرى ان الصعود السياسي الإيراني على المستوى الاقليمي ربما ترك آثاراً غير مباشرة في تدعيم الوجود الشيعي في المنطقة، وداخل الاقطار العربية بصورة عامة.

أما قبلان فيرى ان مبرر علاقة الشيعة بإيران هو موقفها الداعم والمؤيد للشعب الفلسطيني وثورته، وأن اي ربط لهذه العلاقة بأبعاد مذهبية مردود على اصحابه، لان الشيعة وقفوا ضد شاه ايران الشيعي وهو في قمة جبروته وسيطرته على الخليج، وساروا خلف القائد العربي الراحل الزعيم جمال عبد الناصر. اما ان يأخذ البعض على الشيعة العلاقة الروحية والدينية بالمرجعيات الفقهية ومراكز العلم الديني في قم ومشهد، وزياراتهم لاضرحة أئمتهم، فهذا المأخذ مرفوض لانه يتعلق بالانتماء الديني الذي يحترمه الدستور اللبناني. ويعتبر العلامة فحص ان لا سبيل للإنكار أن مشروع المقاومة بالاساس و«حزب اللـه» كان نتيجة تلاقي إرادتين، علماً ان الحزب بني على اساس المقاومة. ثم عندما اصبح الإثنان واقعاً ملموساً، اصبح كل منهما يستفيد من الآخر. ويمكن الحديث عن الغاية الإيرانية، بالقول إنها التزام بشعارات الثورة التي كان احد اسبابها المباشرة والمبدئية معاً علاقة نظام الشاه بإسرائيل، بالإضافة الى ان الدعم الايراني للمقاومة يوفر لإيران وجهها الإسلامي الشامل من خلال تعاطيها مع قضية العرب والمسلمين الأولى. ويرى كنعان ان ايران لم تكن عبر التاريخ ذات دور محدد في لبنان، الا عبر عوامل عاطفية مع الشيعة. وهذا شيء مفيد، وخصوصاً اذا توج بخدمات إنسانية واجتماعية وثقافية، علماً ان المقاومة في الجنوب أطلقها الإمام الصدر قبل انطلاق الثورة الإيرانية.. وبالتالي فإن الحديث عن «حدود ايرانية» مع إسرائيل ليس من صنع السياسة الإيرانية، بل من صنع المواطن اللبناني في الجنوب..

(عدنان الساحلي، «السفير»، ٤ / ١٠ /٢٠٠٧)

الرؤساء الشيعة الذين توالوا على رئاسة المجلس

الرئيس	من	إلى
صبري حمادة	٢١/٩/٤٣	٢٢/١٠/٦٤
	٩/٦/٤٧	٢٠/٣/٥١
	٢٠/١٠/٥٩	٨/٥/٦٤
	٢٠/١٠/٦٧	٩/٥/٦٨
	٢٢/١٠/٦٨	٢٠/١٠/٧٠
أحمد الأسعد	٥/٦/٥١	٣٠/٥/٥٣
عادل عسيران	١٣/٨/٥٣	١٥/١٠/٥٩
كامل الأسعد	٨/٥/٦٤	٢٠/١٠/٦٤
	٩/٥/٦٨	٢٢/١٠/٦٨
	٢٠/١٠/٧٠	١٦/١٠/٨٤
حسين الحسيني	١٦/١٠/٨٤	٢٠/١٠/٩٢
نبيه بري	٢٠/١٠/١٩٩٢	حزيران ٢٠٠٩ (كما هو مفترض)

المصدر: انتخابات المجالس النيابية

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن الرئيس الحالي لمجلس النواب نبيه بري قد يصبح أول رئيس لمجلس النواب يمضي فترة تقارب ١٧ عاماً في موقعه. وخصّصت قوانين الانتخاب عدداً من المقاعد النيابية للشيعة تبدّل عددها بتبدّل العدد الإجمالي للمقاعد النيابية، لكنها كانت دائماً دون حجمهم الديموغرافي. وجاءت في حصصهم كما يلي في الجدول رقم٢:

توزّع المقاعد النيابية للشيعة — جدول٢

المجلس	عدد النواب	عدد النواب الشيعة	عدد النواب السنة	عدد النواب الموارنة
مجلس النواب الخامس	٥٥	١٠	١١	١٨
(٢١ أيلول ١٩٤٣ حتى ٨ نيسان ١٩٤٧)				
مجلس النواب السابع	٧٧	١٤	١٦	٢٣
(٥ حزيران ١٩٥١ حتى ٣٠ أيار ١٩٥٣)				
مجلس النواب الثامن	٤٤	٨	٩	١٢
(١٣ آب ١٩٥٣ حتى ١١ آب ١٩٥٧)				
مجلس النواب التاسع	٦٦	١٢	١٤	٢٠
(١٢ آب ١٩٥٧ حتى ٤ أيار ١٩٨٠)				
مجلس النواب العاشر	٩٩	١٩	٢٠	٣٠
(١٨ تموز ١٩٦٠ حتى ١٩ شباط ١٩٦٤)				
مجالس النواب منذ إقرار اتفاقية الطائف في العام ١٩٩٢	١٢٨	٢٧	٢٧	٣٤

المصدر: قوانين انتخاب المجلس النيابي

(«الشهرية الدولية للمعلومات»، آذار ـ نيسان ٢٠٠٧)

مواقع يشغلها موظفون من الطائفة الشيعية

الموقع	الاسم
رئيس الجامعة اللبنانية	زهير علي شكر
رئيس المجلس الأعلى للجمارك	أكرم مهدي شديد
النائب الأول لحاكم مصرف لبنان	أحمد محمد الجشي
المدير العام للشؤون الاجتماعية	شاغر يشغله بالوكالة أنطوان خوري مدير عام مكتب الحبوب والشمندر السكري
	شاغر
المدير العام للأمن العام	اللواء وفيق ابراهيم جزيني
المدير العام للشؤون السياسية واللاجئين في وزارة الداخلية	شاغر يشغله بالتكليف العميد الياس الهبر بعد إحالة عطا الله غشام إلى التقاعد
محافظ النبطية	محمود المولى
الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية	معين حمزة
	حسان محمد فلحة
مدير عام الإعلام	هيثم علي جمعة
المفتش العام التربوي	رضا محمد سعادة
رئيس ديوان المحاسبة	شاغر بعد إحالة رشيد حطيط إلى التقاعد في شباط ٢٠٠٦
المدير العام للشباب والرياضة	زيد سلمان خيامي
مدير عام الضمان الاجتماعي	محمد ابراهيم كركي
نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار	ياسر مصطفى بري
المدير العام لمجلس الجنوب	هاشم حيدر
رئيس مجلس الجنوب	قبلان عبد المنعم قبلان
المدير العام للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني	علي عبود بالتكليف
عضو لجنة الرقابة على المصارف	فاروق محفوظ
المدير العام للتعليم المهني والتقني	يوسف حسن ضيا
المدير العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي	فاروق محمد ياغي
رئيس لجنة الإدارة المدير العام لإدارة حصر التبغ والتنباك	ناصيف سقلاوي
رئيس المجلس التنفيذي للمكتب الوطني للدواء	شاغر
عضو الهيئة العليا للتأديب	علي محمد فقيه
مفتش عام في التفتيش المركزي	شكيب محمد دويك
مدير عام ـ رئيس فرع الشؤون القانونية في رئاسة مجلس الوزراء	عثمان دلول
المدير العام للاستثمار ـ وزارة الطاقة والمياه	حسان محمد هاشم
رئيس شركة أنترا للاستثمار	محمد شعيب
رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك التمويل	حسن سعيد فران
رئيس مجلس الإدارة ـ المدير العام لمؤسسة مياه لبنان الجنوبي	أحمد حسن نظام
الأمين العام لمجلس النواب	عدنان ضاهر

(«الديار»، ٢٠٠٧/٣/٢٥)

المؤسسات والجمعيات الأهلية الشيعية: محاولة لردم هوة التخلف والحرمان

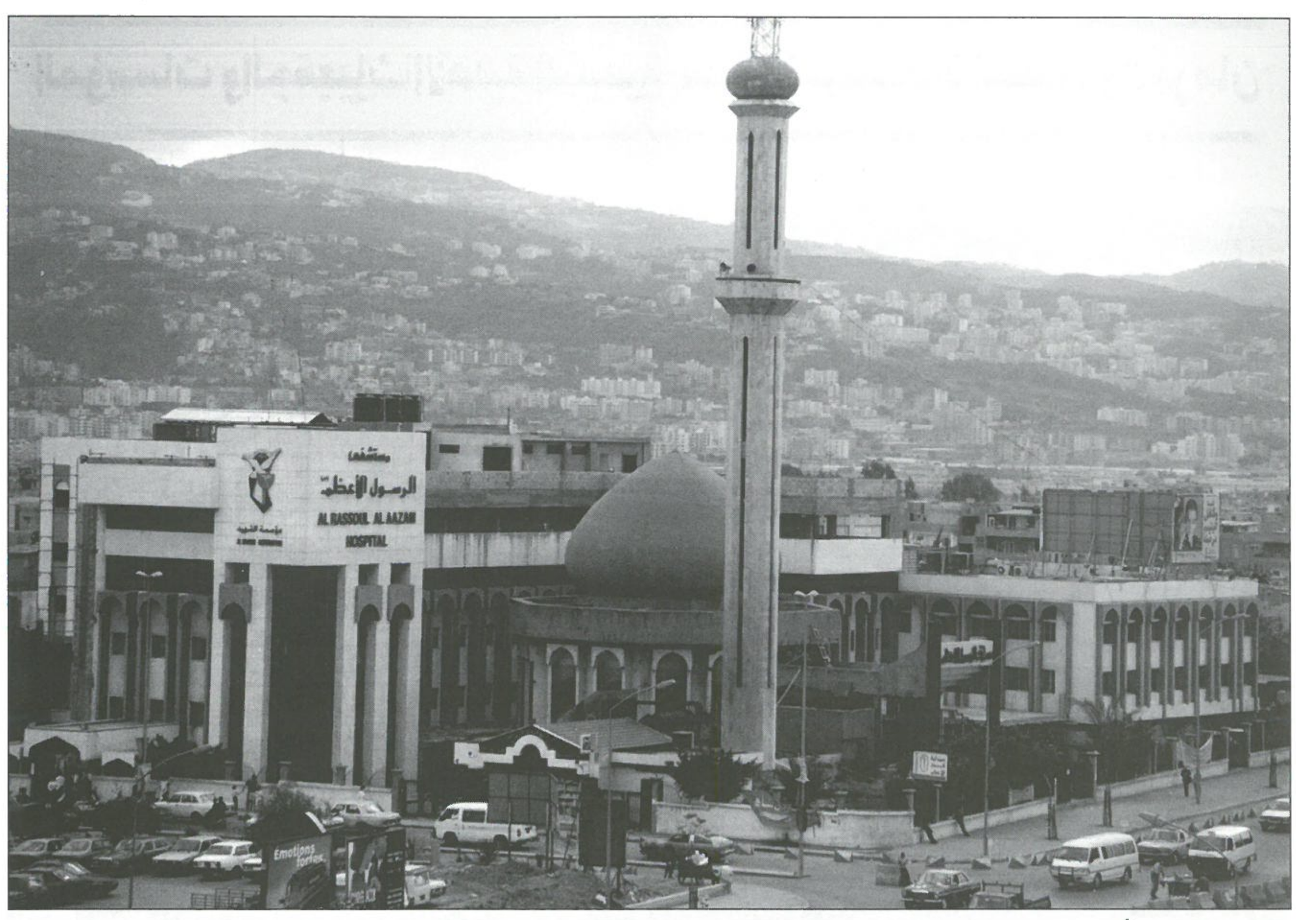


جمعية المبرات الخيرية

.. تشير إحصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية للمؤسسات المتعاقدة معها عن العام ٢٠٠٣ الى وجود ١٦٨ مؤسسة تملك عقوداً معها تصل موازناتها السنوية الى ما يزيد عن ستين مليار ليرة لبنانية. بالطبع لا يختزل تمويل الوزارة كلفة هذه المؤسسات، اذ يتعداها الى جوانب اضافية تتمثل بالتبرعات التي تردها من مصادر محلية وأجنبية وافراد. بعض هذه المؤسسات يتجه كما هو معلوم الى اعتماد سياسات استثمارية عبر مرافق خدماتية، لتامين تمويله في حال شح المساعدات. **المهم انه من اصل ال ١٦٨ مؤسسة يمكن القول ان ٢٥ منها يمكن إطلاق صفة الشيعية عليها.**

لا تقدم معلومات الوزارة معلومات اضافية، مع العلم انه يمكن معرفة قيمة عقد كل واحدة. لكن هذا لا يمنع من القول ان المؤسسة الاجتماعية الشيعية قد تأخرت عن الانطلاق عن مثيلاتها لدى الطوائف الأخرى، وخصوصاً لدى كل من الموارنة والسنة. احد المشتغلين في العمل الاجتماعي يقدر عمر الاولى منهما بأكثر من مئة وأربعين عاماً، فيما الشيعية لا تصل في افضل التقديرات الى اربعين عاماً.

بالانتقال الى لوائح الجمعيات والهيئات الاهلية المتعاقدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية يصل تعداد هذه الى ٢٠٩ جمعيات. من بين هذا العدد هناك ٤٣ جمعية شيعية صريحة من حيث المكان والاسم. اي ان النسبة المئوية هنا تصل الى حوالى ٢٦ بالمئة من المجموع العام. من خلال اسماء هذه المؤسسات يتبين **ان القسم الاعظم منها نشأ لدى الطائفة الشيعية منذ اوائل الستينات واستمر متصاعداً حتى السنوات الثلاث الأخيرة. تعود بداية العمل المؤسساتي الى رشيد بيضون عندما أسس الجمعية العاملية لهدف تعليمي تربوي سرعان ما تطور الى المجال التقني، لكنه ظل وحيداً طوال عقود، حتى أتى الامام موسى الصدر فأنشأ المدرسة الجعفرية في صور**، لكن الحرب الاهلية دقت ابواب البلاد، بعد ان كان قد حصل على تشريع بتأسيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى عبر قانون من مجلس النواب. خلال سنوات الحرب كان العمق الشيعي مرتبطاً بالحركة الوطنية وتعاطى مع مؤسساتها، ولا سيما الصحية والاجتماعية. برزت في هذا المجال **اولا النجدة الشعبية اللبنانية وتلتها مؤسسة «عامل»**. وتمركزت كلتاهما في القرى والمناطق الأكثر حاجة الى الخدمات. لكن التغير السياسي الذي أطلقه الاجتياح الصهيوني في العام ١٩٨٢ ادى الى تحول عميق في بنية المؤسسة الاهلية في المناطق الشيعية. **في غضون تلك المرحلة انشأت «أمل» ثم «حزب الله» مؤسساتهما، وأطلق**



مستشفى الرسول الأعظم.

قبلهما السيد محمد حسين فضل الله «المبرّات».

تأخر الطائفة الشيعية عن إنشاء مؤسساتها له علاقة مكينة بافتقاد المرجعية «الدولية» للطائفة، اسوة بالطوائف الاخرى التي وجدت أشكالاً من الاحتضان والتمويل. لم يكن لدى الشيعة من يستندون اليه. فإيران الشاه تتباين المعلومات حول دعمها لهم. هناك من يقول انها لم تقدم شيئاً. وهناك من يذكر انها اقتصرت على تقديم ثلاثمئة منحة لطلاب جنوبيين بواسطة أحد سفراء لبنان. لم يكن لدى القيادات الشيعية الأولى (كامل الأسعد، صبري حمادة وغيرهما) علاقات من هذا القبيل مع ايران، ولدى العراق كانت الأمور مقفلة تقريباً..**ومع انتصار الثورة الإيرانية ودخول الشيعة كطرف رئيسي في معادلة السلطة بعد اتفاق الطائف حدث الفوران الكبير.** لكن الأموال التي بنت مؤسسات بالعشرات لم تكن ذات مصدر ايراني او من خلال وزارات الدولة ودوائرها فقط. كان هناك عامل هام لا بد من اخذه بعين الاعتبار في تكريس هذه النقلة ويتمثل بالتبرعات وأموال الخمس والزكاة. والكثير من هذه المصادر هنا هي لبنانية او عربية او اسلامية بالمعنى الأوسع.

وما لا بد من ذكره هو ان الدولة باتت أحد مصادر التمويل. . يروى ان محاولة رشيد بيضون كانت مختلفة عما صارت عليه. بداية لم يكن الهدف تأسيس ثانوية هي الكلية العاملية، بل شبكة مدارس في القرى الجنوبية تحديداً. لكن المشروع تعثر بسبب تعذر التمويل، رغم الجولات على المغتربين. وعندما أطلقت الشهابية شبكات المدارس الحكومية في القرى، ومنها الجنوب وبعلبك الهرمل، تحول المشروع الى كلية هي القائمة اليوم، اضافة الى المهنية المعروفة..

مؤسسات الإمام الصدر باعتبارها الأعرق باستثناء العاملية أنشأها الإمام الصدر ضمن توجهه المؤسساتي الاجتماعي. وكانت حركة أفواج المقاومة اللبنانية (أمل) هي الواجهة السياسية، لكن حدث انفصال بعد تغييب الصدر بين الحركة والمؤسسات هذه. بات لحركة أمل شبكة مدارس تمتد من الجنوب حتى أقاصي البقاع، مثلها في ذلك مثل «حزب الله» و«جمعية المبرات»، اما مؤسسات الصدر فقد باتت امرا آخر، لا ترتبط بأي رباط بجهة سياسية، اذ تتولى مسؤوليتها السيدة رباب الصدر، وتملك شبكة من المدارس المهنية والمستوصفات والمدارس الأكاديمية في كل من بيروت وصور. تعيد السيدة الصدر نواة مؤسسات الصدر الى مرحلة الإمام الصدر وما انشأه من مراكز ومعاهد بين عامي ٦٢ و١٩٧٨..

(تحقيق زهير هواري، «السفير»، ١٥/٧/٢٠٠٣)

ماذا يعني «المرجع الأعلى» لدى المسلمين الشيعة؟

مفهوم المرجعية: المرجعية بمفهومها اللغوي العام هي: محل الرجوع والعودة. وقد شاع استعمال لفظ المرجعية في أوساط الحوزات العلمية في غير بلد مقترنة بـ«الدينية»، حيث عاد مألوفاً إطلاق كلمة «المرجع» و«المراجع» على العلماء المجتهدين الكبار الذين يتولون مهمة الإشراف والتوجيه للحوزة العلمية في هذه المدينة أو تلك. ويعود عامة الناس إلى مثل هؤلاء العلماء في ما أشكل عليهم من أمور دينهم. ولعل في رجوع العامة من الناس إلى المرجع ما يدعمها في حكم العقلاء - بالإضافة إلى ما يؤكدها من نصوص شرعية - فإذا اختلف اثنان - مثلاً - في كلمة لغوية، رجعا إلى كتاب في اللغة، وذلك الكتاب يسمى بالمرجع اللغوي. وإذا تنازع عالمان في مسألة فقهية فحصا كتاب الله الكريم، فهو المرجع الأكبر لعلماء المسلمين.

من هنا فإن المرجعية في التقليد لدى المسلمين من الشيعة الإمامية إنما هي بمثابة مركز قيادي أعلى يتولى شؤون الأمة، ويدبر أحوالها وأوضاعها الدينية، ويسمى المتقمص بها بالمرجع (بفتح الميم ، وكسر الجيم)، وعلى أساس من تولي شؤون المسلمين في أمور الدنيا والدين يسمى ذلك المرجع إماماً ومرجعاً دينياً، وزعيماً روحياً.

على أن ما نحب أن لا تفوتنا الإشارة إليه هنا هو أن طبيعة المرجعية الإسلامية تختلف عن المرجعية في أي شيء آخر، وحين يضع من يضع المرجعية في إطار التشريع الإسلامي فإنها تشمل جميع ما يتصل بالفرد المسلم من مفردات حياتية، دون أن نقر للبعض تحديده المرجعية الدينية في الإسلام ضمن إطار ما عرف بالعبادات كالصلاة والصيام والطهارة وما شابهه، نظراً لشمولية مفهوم الدين في الإسلام.

شرعية المرجعية في الرؤية الإمامية: لقد شرّف الله تبارك وتعالى الإنسان «بالخلافة» على الارض، ولا نحتاج إلى عناء الاستشهاد على ذلك. إذ نلمس هذا التشريف ظاهراً جلياً في مواطن عديدة من الكتاب المجيد. وبموازاة مسألة «الخلافة» هناك مسألة الشهادة التي تحدث عنها القرآن الكريم أيضاً، وخط الشهادة إنما يمثل - كما يقول السيد الصدر - التدخل الرباني من أجل صياغة الإنسان الخليفة من الانحراف، وتوجيهه نحو أهداف الخلافة الرشيدة. فالله تعالى يعلم ما توسوس به نفس الإنسان، وما تزخر به من إمكانات، ومشاعر، وما يتأثر به من مغريات وشهوات، وما يصاب به من ألوان الضعف والانحلال. وإذا ترك الإنسان ليمارس دوره في الخلافة بلا توجيه وهدى، كان خلقه عبثاً ومجرد تكريس للنزوات والشهوات، وألوان الاستغلال. وما لم يحصل تدخل رباني لهداية الإنسان الخليفة في مسيره فإنه سوف يخسر كل الأهداف الكبيرة التي رسمت له في بداية الطريق. وهذا التدخل الرباني هو خط الشهادة، وخط الشهادة - وفق المعتقد الإمامي - يتمثل في:

أولاً: في الأنبياء.

ثانياً: في الأئمة الذين يعتبرون امتداداً ربانياً للنبي (ص) في هذا الخط.

ثالثاً: في المرجعية التي تعتبر امتداداً رشيداً للنبي (ص) والإمام (ع) في خط الشهادة.

وإذ ذكرنا الأئمة هنا، فإننا نعني بهم الأئمة الاثني عشر الذين قام كل واحد منهم بدوره في حماية الرسالة، ومدها بالحياة، حتى عصر الإمام المهدي الذي أسند أمر الرسالة إلى الفقهاء، لا بأسمائهم، ولكن من خلال الصفات التي تؤهلهم لتولي قيادة المرجعية.

ومن الضرورة أن نشير إلى الفرق بين «الإمامة» و«المرجعية» خشية أن يختلط الأمر لدى البعض. فالإمامة لا تكون إلا بالنص من الله تعالى، على لسان النبي (ص) أو لسان الإمام الذي قبله، وليست هي بالاختيار والانتخاب من الناس. أما المرجعية، فإنما يتولاها الشخص المعين من قبل الله تعالى بالصفات والخصائص، أي بالشروط العامة في كل الشهداء، ويكون المرجع معيناً في الوقت نفسه من قبل الأمة بالشخص. إذ تقع على الأمة مسؤولية الاختيار الواعي له، وفق توجيهات أهل العلم والفضيلة ممن عرفوا المرجع، وعاشوا معه، وحضروا حلقات درسه.

فالمرجعية كخط إنما هي قرار إلهي، والمرجعية كتجسيد في فرد معين إنما هي قرار من الأمة المسلمة.

المرجع الأعلى في طريقة اختياره: بين الحين والآخر نشهد وصول «المفتي» في هذا البلد أو ذاك إلى منصبه بواسطة قرار رسمي تصدره السلطة السياسية، فشخصية كالشيخ محمد عبده لم يستطع الوصول إلى منصب الإفتاء بدون موافقة الخديوي عباس، شأنه شأن مقام الإفتاء ورئاسة الجامع الأزهر لشخصية كبيرة ومصلحة كالشيخ محمود شلتوت الذي لم يحصل على شرعية وقانونية إلا بعد موافقة شخصية سياسية عسكرية كجمال عبد الناصر. المرجع لدى المسلمين الإمامية ليس كذلك، وليس لأية سلطة سياسية أي دور في اختياره وتنصيبه.

إذن كيف يتم الامر يا ترى؟

إن الصفات - صفات المرجع - هي الركيزة الأساسية التي يستند إليها في اختيار من تقع على كاهله مسؤولية (القيادة المرجعية) فإذا وجد من استجمعها كاملة ثبتت مرجعيته ووجب على الناس، وجوباً شرعياً، الرجوع إليه. فلا تعين هنا.

ومع ذلك فهناك أبداً خلف للسلف الراحل. ويلح السؤال، ويتأكد هنا: كيف يتم ذلك؟ وبكلمة أكثر وضوحاً: كيف يكون تطبيق

الصفات على الأفراد، ليتم من خلالها اختيار المرجع؟

يجيب أحد علماء جبل عامل ممن كتبوا في هذا الموضوع فيقول: «... إن الرئيس الجديد، ويعني به المرجع الاعلى، لا ينتخب بعد فقد الرئيس الاول مباشرة، ولا تنتخبه هيئة معلومة محددة، ولا تتعين الرياسة بعد فقد الرئيس لشخص واحد، نعم يجب أن تتوفر في الناخبين جملة من الصفات المشترطة في الرئيس، فغير الثقة الورع، كيف تقبل شهادته بورع آخر؟ وغير العالم اللامع، كيف تقبل شهادته بأعلمية آخر، وغير الإداري المتزن، كيف تقبل شهادته بحسن إدارة آخر؟ وهكذا سائر الصفات».

فحيث يوجد عدد وافر معروفون بالعلم والفضيلة، بين مجتهد مطلق، ومتجزئ ومراهق للاجتهاد، وهؤلاء كلهم يشتركون في تمييز الأعلم، ومن ثم يسمون «أهل التمييز»، ومعنى ذلك: أنهم يستطيعون تمييز الاعلم من غير الأعلم، فإن هؤلاء بعد ممارستهم للبارزين من العلماء بالحضور في دروسهم تارة، وبمرافقتهم العلمية أخرى، وبالمذاكرة معهم في المسائل المعقدة التي هي مطرح أنظار جهابذة العلماء ثالثة: يتضح لهم المتوقف منهم، بالإحاطة والاستقراء، وإرجاع الفرع الفقهي لمبانيه، وبإرجاع القاعدة الأصولية والفقهية إلى أسسها الرصينة، بل بإرجاع كل دليل ظني إلى دليل قطعي. وبتنبهه لما خفي على غيره من السلف والمعاصرين. إذا كان ذلك كله: شهدوا له بالأعلمية. ثم لا تكون المسألة الواحدة والمسألتان، أو الباب الواحد من أبواب الفقه أو الأصول، أو المسائل المدونة في الكتب مقياساً للتفوق، بل المقياس التفوق فيها، وفي غيرها من المسائل التي تخلق مع الزمن.

وإذا كانت من شروط المرجع بالإضافة إلى الاعلمية شروط أخرى كالورع والتقوى فإنها يستدل على توافرها في المرشح للمرجعية بواسطة الأشخاص المعروفين بالتقوى والصلاح، سواء أكانوا من أهل العلم أم من غير أهل العلم. ومثل هؤلاء لا يشهدون ـ عادة ـ لشخص بها، إلا بعد ممارسة طويلة، وتحريات كثيرة في السر والعلن.

إن الأمر لدى الإمامية هو توجه إلى شخصية المرجع الجامع للشرائط في ضوء الصفات التي حفظها العلماء. في ما وجدوه مروياً على الرسول (ص) والائمة (ع)، في ما يتعلق ببيان الركائز الأساسية للشخصية المرجعية. دون أن ننسى الإشارة إلى أن عملية الاختيار يجب أن تكون مقترنة بعامل **«الرقابة»** المستمرة لكل توجهات وأفكار ومسيرة المرجع، حتى إذا حاد عن خط الرسالة ـ وهو ما لم يحصل في تاريخ المرجعية ـ التي تحمل مسؤوليتها جرد هو نفسه من حق المرجعية، وبالتالي يكون لزاماً في مثل تلك الحالة العدول عنه إلى مجتهد آخر، دون أن يكون لزاماً عليهم الاستمرار إلى آخر حياتهم في تقليد من اختير للمرجعية. ولهذا العدول موارد وضوابط فقهية، ليس هنا مجال إيضاحها.

جنسية المرجع وعائلته: ثمة تساؤل قد تتمتم به بعض الشفاه عن جنسية المرشح للمرجعية؟ وماذا ينبغي أن تكون عليه؟ وفي مجال الإجابة نقول: إن الاختيار الطبيعي للمرجع لا تقيده جنسية المرشح، وما دام الإسلام عالمياً فيمكن أن يكون المرجع عربياً، أو فارسياً أو غير ذلك، وفق التفضيل القرآني، على قاعدة (إن اكرمكم عند الله اتقاكم) (الحجرات س ١٣) ولعل استعراضاً سريعاً لأسماء العلماء الأعلام الذين تسنموا مراكز القيادة المرجعية منذ عهد الغيبة الكبرى حتى عصرنا الحاضر يؤيد بقوة ما ذهبنا إليه، في أن المعيار الأساس هو الكفاءة والتقوى، والأعلمية. ومن هنا فمن غير المستغرب ما نلاحظه من نفوذ كبير للمراجع على الناس، بحيث وثق الناس بمراجعهم، فراحوا يؤدون إليهم طواعية واختياراً أموال الزكاة والخمس، لينفقوها في ما يرون من مشاريع الخير، **والمدهش حقاً هو تدفق المال على المرجع، في حين تجده يعيش حياة بسيطة لا تتميز بشيء عن حياة أوسط الناس، ولا يتناول أحدهم من تلك الأموال لنفسه، إلا بمقدار الضرورة الحياتية البسيطة.**

وإذا كانت جنسية المرشح لا دخل لها، فإن المرجعية أيضاً ليست مقتصرة على عائلة معينة، أو محصورة فيها، وبتعبير آخر: فإن العائلة ليس لها دور في وصول هذا المجتهد أو ذاك إلى مركز القيادة المرجعية، بل تظل المواهب، والنبوغ، بالإضافة إلى الصفات الشرعية المطلوبة معيار الموازنة والاختيار، والتفضيل.

ولا نمر على موضوع عائلة المرجع دون أن نذكر قصة طريفة لها دلالاتها العظيمة، عن أحد رجال المرجعية في بداية حياته... وفي مراحل تلقيه الدراسة في الحوزة العلمية بالنجف، وأخيراً تسنمه زمام المرجعية العليا. والقصة تبدأ من أن ذلك الطالب بدأ حياته طالباً في الحوزة العلمية باسم (جعيفر) تصغيراً لشأنه، ثم أصبح بعد الدراسة (جعفر)، فالشيخ جعفر، فالشيخ على الإطلاق، دون ما حاجة مع اللقب إلى الاسم، أو كما يقال أصبح علماً بالغلبة، بعد أن ارتقى إلى مرتبة لا مطمع فيها لأحد. وظل الناس ـ بعد أن نال المرجعية العظمى ـ يذكرون نشأته الأولى، وظل هو يذكر نفسه والناس بها حينما تحف به مظاهر العزة والرفعة.

استقلالية المرجعية: وباعتماد المرجع على تقواه وعلمه وورعه، وحسن إدارته، وتدبيره في الوصول إلى مركز القيادة المرجعية يتحرر تحرراً كاملاً من أن يكون مديناً في منصبه لفريق انتخبه، أو لسلطة عينته. وهذا التحرر ـ كما هو واضح ـ يجعله غير خاضع لأهواء فئة من الناس، أو لأي سلطة زمنية قائمة يمكنها أن تتمنى عليه، أو تهدده بالفصل أو العزل. ومن هنا نجد أن فتاواه وأحكامه وممارساته إنما تنطلق من الشعور بعظم المسؤولية أمام الله والناس، ليقول كلمته حتى لو كان نتيجة هذه الكلمة سفك دمه، أو نفيه، أو رميه في غياهب السجون...

ولعل هذا من أبرز عوامل القوة ـ بالإضافة إلى عوامل أخرى ـ في المرجعية الدينية لدى الشيعة الإمامية.

على أن السلطات السياسية في غير وقت ومكان حاولت التدخل في شؤون المرجعية الدينية. فكان حظها من وراء كل محاولة الفشل، وبقي هذا المنصب محتفظاً بحيويته وقدسيته.

(علي البهادلي، «السفير»، ١٩٩١/٤/٢٣)

رياح الجنوب والشمال التي تواجه الطائفة الدرزية

طائفة الموحدين الدروز، أو الدروز اختصاراً، أقل عدداً من الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك، بموجب إحصاءات حديثة. اذا ما اضيف الى كل من الكاثوليك والارثوذكس الأرمن والسريان اللذين ينتسبون الى المذهبين. **مع ذلك فإن هذه الطائفة الدرزية تلعب دوراً كيانياً أساسياً بالنظر الى التاريخ والموقع والدور، اي انها تعوض النقص العددي مع الطوائف الرئيسية الثلاث الكبرى: السنة والشيعة والموارنة، بالدينامية السياسية المتحركة التي تفتقدها الطائفتان الأكثر عدداً منها، والمقصود هنا الأرثوذكس والكاثوليك.** ومثل هذا الأداء ليس حديثاً، بل انه ينتمي الى المرحلة الاستقلالية بكل متعرجاتها، علماً بأن هذه الطائفة كانت قد فقدت جزءاً من دورها السلطوي زمن المتصرفية وما تلاها حتى الاستقلال.

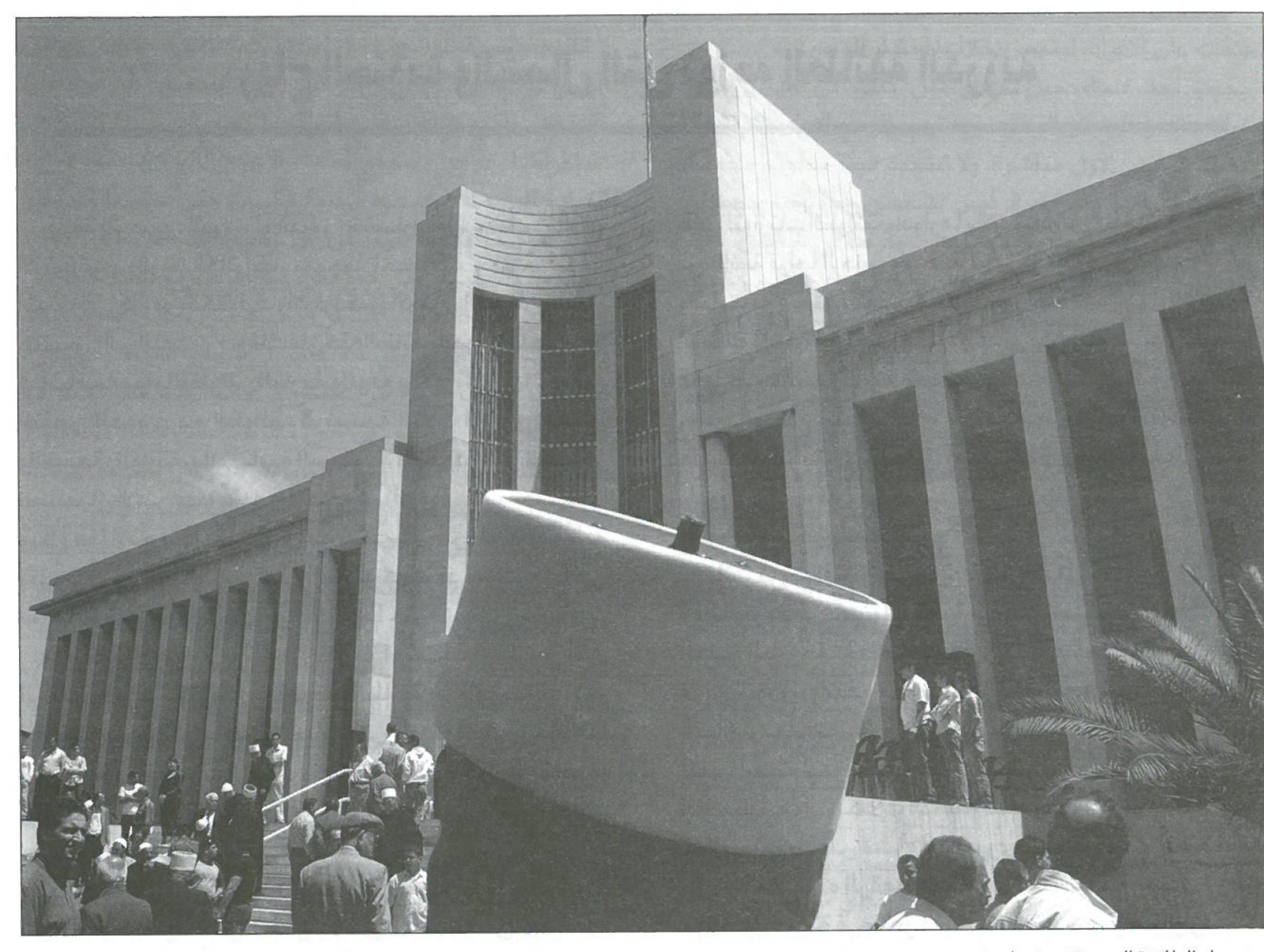
والطائفة الدرزية لا يمكن ان تقارَب اعتماداً على اليومي من المواقف. ولإدراك مكنونات مواقف هذه الطائفة وسواها يتطلب الأمر حفريات معرفية للإحاطة بالأسباب التي تحدوها على اتخاذ هذا الموقف وليس ذاك ضمن محاولة للحفاظ على وجودها وموقعها وكي لا تطيح بها الأعاصير او موجات «التسونامي»، سواء أكانت مصادرها داخلية أم اقليمية..

جنبلاط الأب: لا يتطلب تحديد موقع الطائفة الدرزية عودة الى نظام المتصرفية في الجبل ولا الى ما سبقه من «حوادث» ١٨٤٠و١٨٦٠ إلا أن المحصلة هي تراجع دور الطائفة الدرزية امام الطائفة المارونية الصاعدة. لكن ذلك لا يمنع من العودة الى تاريخ قريب، وتحديداً الى المرحلة التي انفجرت فيها صيغة العام ١٩٤٣بتوازناتها الهشة، اي الى العام ١٩٧٥ . لم يكن كمال جنبلاط زعيماً للدروز فقط. لم يصبح بالاساس الزعيم الاول الا بعد ان أضاف أوزاناً الى طائفته. اذا كانت زعامته لها من باب تحصيل الحاصل. ففي نظام يعتمد التراكيب الطائفية من القمة وحتى القاعدة تمثلت الطائفة في المؤسسات السياسية وغير السياسية تبعا لموقعها من دون زيادة. **وهي حصة كانت مفرزة لزعيمي الطائفة الأمير مجيد ارسلان وكمال جنبلاط.** مصدر قوة جنبلاط كان يتعدى وزن ودور الطائفة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة. اضاف وزن الحركة الوطنية اللبنانية ومصر الناصرية ثم المقاومة الفلسطينية في ذروة صعودها المدوي على صعيد المنطقة، وليس لبنان وحده الى وزنها. ايضا هناك الابعاد الدولية في تحالفاته عبر الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، ناهيك بدول الحياد الايجابي وعدم الانحياز. حدث هذا في ظل الانقسام الدولي الى معسكرين اشتراكي ورأسمالي. بهذا المعنى كانت الطائفة معطى حاصلاً في الحساب أضيفت اليه أرصدة كبرى عربية ودولية.

من خلال هذه العلاقات بات جنبلاط أكبر من طائفته. وصار عابراً لتوازنات الطوائف وادوارها بالاستناد الى كتلة يسارية ضمت في قائمة قواها الحزب ومنظمة العمل الشيوعي والبعث والقومي والناصريين بمنوعاتهم. وانطلاقا من لقاء الاحزاب أولاً والحركة الوطنية ثانياً، اخترق مناطق وقواعد لم يكن أمامه مجال للوصول اليها على قاعدة زعامته الاصلية. حدث هذا في نهاية الستينيات تحديداً، وبعد ان يئس جنبلاط من الحصول من المارونية السياسية على الاعتراف بضرورة إدخال إصلاحات في البناء الداخلي للنظام ولدور وموقع لبنان في قضية صراع المنطقة والدفاع عن الجنوب ودعم القضية الفلسطينية.

كانت ذروة الافتراق هي المرحلة التي شغل فيها وزارة الداخلية لاحقاً وتوهم في حينها امكانية صياغة تسوية متجددة للقضايا المعقدة المطروحة. حدث عندها ان بدأت عملية اعداد الميليشيات فكان الطلاق، واندفع معه نحو التحالف مع القوى الخارجة على الكيان ومعادلاته. على هذا الاساس نشأت جبهة الأحزاب من لقائها اولا، ثم الحركة الوطنية اللبنانية والجبهة المشاركة في الثورة الفلسطينية والتشكيلات الداعمة للمعسكر الاشتراكي. **اذاً، انفتح كمال جنبلاط على مشروع تغييري مسرحه لبنان لكنه اخطر من الاكتفاء بهذه الرقعة الصغيرة خصوصاً مع احتلال أراضي ثلاث دول عربية في ما عرف بنكسة الخامس من حزيران.**

في غضون سنوات الصخب السياسي تلك لم يكن هاجس زعيم المختارة زعامة الطائفة. كان الأمير مجيد حياً يرزق، لكن المسافة بين وزنيهما باتت لا تقاس بالانتماءات التقليدية. سار الرجل في خط التغيير داخلياً واقليمياً. لبنانياً عبر هذا التوجه عن نفسه ببرنامج الحركة الوطنية المرحلي، واقليمياً من خلال التزام دعم واحتضان منظمة التحرير الفلسطينية. وهو وضع كان يلقي به في مواقع الخطر، اذ إن تغيير النظام وتأسيس «بؤرة شغب» كانا فوق طاقة وقدرة النظام العربي العام على الاحتمال وهو يبحث عن تسوية ما تستعيد له ان لم يكن الاراضي العربية المحتلة، فأقله «ماء الوجه» امام الشعوب. كان قرار الحسم في حرب الجبل العام ١٩٧٦بهذا المعنى قراراً بالخروج على احكام النظام العربي العام واحتماله. ولم يغير من هذا المعطى حرب تشرين الأول ١٩٧٣ فكان ان تدخلت سوريا بضوء اخضر عربي دولي من اجل ضبط هذا الجموح. وألحقت القوات السورية الهزيمة بالقوات المشتركة ودخلت قوات الردع العربية لبنان. لكن انقاذ القوات السورية الميليشيات الكتائبية وزعاماتها السياسية من الهزيمة لم يكن كافياً ما دامت المخيمات تعج بالمقاتلين والحركة الوطنية تملك الزعامة وقوة الاستقطاب التي قد تعاود تهديد «الهيكل» ومن فيه. هنا انجلت علاقة الكتائب والأحرار باسرائيل، بينما كانت سوريا تراقب ما يجري من مفاوضات اميركية مصرية أولاً ومصرية اسرائيلية ثانياً. .سقط



مبنى دار الطائفة الدرزية في فردان في بيروت.

كمال جنبلاط شهيداً ، وفُتحت صفحة جديدة في حياة لبنان وطائفة الموحدين الدروز تحديداً التي افتقدت قامة المعلم التي طالما ظللت الجبل بأسره.

جنبلاط الابن: في غضون أقل من عقد من الزمن مرت على الجبل حربان. الأولى خاضها الأب لتغيير النظام وانتهت بسقوطه شخصاً، والثانية «حرب وجود» الطائفة. في الأولى لم يملك الأب قواه الذاتية، بل كانت مزيجاً من قوى فلسطينية ويسارية تطمح الى صياغة معادلات داخلية وخارجية مختلفة للكيان ولموقعه ودوره. وفي الثانية التي جرت عام ١٩٨٣ كانت المعركة تعادل بقاء الطائفة التي احتشدت وراء زعيمها الابن في مواجهة القوات اللبنانية الزاحفة. لا يعني ذلك ان التحالفات كانت مفقودة في المواجهة الأخيرة، بل على العكس من ذلك. اضيف الى المزيج التغطية المدفعية السورية التي دكّت خطوط التماس والتحصينات. هذا التحول الى الاسناد لا تمكن قراءته الا على قاعدة ما حدث بينهما، والأبرز فيه حدثان مفصليان على صعيد المنطقة، اولهما صياغة اتفاقات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل، واسترجعت بموجبها الأولى معظم الأراضي المصرية باستثناء طابا الذي اعيدت لاحقا بناء على التحكيم. والثاني الاجتياح الاسرائيلي للبنان صيف العام ١٩٨٢ ونزول القوات المتعددة الجنسيات على أرضه والمفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية في خلدة وكريات شمونة على اتفاق ١٧ أيار.

كان لا بد لسوريا مدعومة بالاتحاد السوفياتي من ان ترد على هذا الهجوم بعد الخسائر الاستراتيجية والبشرية والانكشاف الذي أصابها بعد ان توهمت بداية ان حصيلته ستكون في حساباتها مسارعة منظمة التحرير الفلسطينية اليها لتقديم الورقة الفلسطينية تضيفها الى اوراقها. لكن حدث ان اندفع شارون نحو بيروت والبقاع وتعدى مسافة الاربعين كيلومتراً فوقعت المواجهة. قبل الغزو كانت الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٢ حاشدة بالمعارك بين القوات السورية والقوات اللبنانية بقيادة بشير الجميل، بدءاً من الأشرفية والفياضية وصولاً الى زحلة.. انتهت حرب العامين الاولين وكمال جنبلاط مع مرافقه كشهيدين قرب بلدة دير دوريت الشوفية. وكان على الطائفة ان تقدم عباءة الزعامة لابنه وليد خلال التشييع. لكن الأمور أعقد من ان تدار بالطريقة العشائرية عبر قيام كبار المشايخ بوضع العباءة والهتافات تصدح بها حناجر الحشود.

طائفة صغيرة كالطائفة الدرزية تعيش القلق في اقسى تجلياته امام أوزان اقليمية كبرى كسوريا واسرائيل، وسياسات دولية في المنطقة: اميركية، سوفياتية، فرنسية، بريطانية، وأمام أحجام



قصر المختارة

طوائف كبيرة في معادلة كيان يترنح. هنا يتحدد مصدر القلق والرياح تندفع في ممر العواصف هذا في الجبل الذي تشغل أجزاء منه هذه الطائفة بما هي عليه في السياسة والاقتصاد والاجتماع والعمران والثقافة... تحاول عبر هذا الطريق وذاك النفاذ من احكام قد تطيح بها على مختلف الصعد.

لا شك في ان وليد جنبلاط عبر شبكة علاقاته وتحالفاته قد استند الى جموع الطائفة وحقق انتصارها، لكن الثمن الذي حصل عليه تعادل فيه الربح والخسارة كما تبين في ما بعد. فقد انتصر في «حرب الوجود» لكن «حرب البقاء» كانت أمراً آخر، خصوصاً أن الجبل منذ ان دخله «المرابعون» الموارنة وتحولوا الى مركز الثقل فيه قد تغيرت خريطته من النواحي كافة. حرب الجبل الثانية بما رافقها وتبعها من اقتلاع أدت الى خلل خطير لم تستطع الطائفة ملء فراغه. وهنا كان مأزق الانتصار العسكري بالضبط، خصوصاً بعد أن تبين ان الحصاد الإجمالي لم يصب في «اهراءات» اصحابه. كانت الإدارة السورية تقرر الاوزان والاحجام تبعاً لشبكة معقدة من الاعتبارات، بينها ما هو استراتيجي كما تراه هي، ومنها ما هو محلي ينطلق من ضرورة ابقاء الأطراف المحلية في حال «هزال» للإمساك بزمامها. وما زاد الطين بلة أن الديمغرافيا والموقع ساعدا الادارة على تهميش الجبل برمته. يتساوى في ذلك جنبلاط المنتصر درزياً والطائفة المارونية المنهزمة مع قادتها الذين خرجوا من المعركة مهمشين منذ اتفاق الطائف.

وفي المفاوضات خلال اجتماعات الطائف كانت الطائفة الدرزية ممثلة بنائب واحد هو الراحل توفيق عساف. وأقصى ما تم الحصول عليه لم يكن سوى وعد باعطائها «شيكاً مؤجل الدفع» يسمى مجلس الشيوخ الذي رُهن الوصول اليه بإزالة الطائفية السياسية..

البيت والاستحقاق: يرتبط الجواب عن السؤال بموقع الرئاسة من الطائفة صعوداً وهبوطاً، وموقع الجنبلاطية من المفاصل المماثلة. اذ من المعروف عن بني معروف انهم كانوا مطلع العهد الاستقلالي اكثر ميلاً الى الكتلة الدستورية، وكان الأمير مجيد ارسلان أحد اقطاب معتقلي راشيا وبالتالي ثورة الاستقلال. لكن هذا الأمر تغير مع رئاسة شمعون، فقد ادى طموحه التمديدي وانتخابات ١٩٥٧ الى نهوض كمال جنبلاط معارضاً مع آخرين، بعد ان شارك في «الثورة البيضاء» على الرئيس الاول. منذ عهد الرئيس فؤاد شهاب اخذ الدور الجنبلاطي يبرز متفوقاً على الدور الارسلاني، وكان الحزب الاشتراكي وزعيمه احد الاعمدة الاساسية التي استند اليها الامير الشهابي في الحكم، مظللا ايضاً بالموجة الناصرية التي عاملت حاكم لبنان بعد ثورة ١٩٥٨ برعاية خاصة. تكرس هذا الدور بعد العام ١٩٧٠، لكن وزنه تراجع في العام ١٩٧٦ عندما دعم العميد ريمون اده في وجه الياس سركيس. حينها كانت الرئاسة تضمر تحت ضربات قوى الامر الواقع من كلا الاتجاهين، يميناً ويساراً.

تعتبر رئاستا بشير وأمين الجميل انتقالاً في الرئاسة الى موقع العداء للطائفة والزعامة الجنبلاطية. في غضون هاتين الرئاستين استعاد الدروز ذاكرتهم القديمة عن «حوادث» الجبل، واندفعت جموعهم الى القتال بزعامة وليد جنبلاط الذي كان سيف الطائفة في المعركة، بالامتدادت والتحالفات المعروفة.

انتهت تلك المرحلة باتفاق الطائف، الذي كان عبارة عن خيبة امل صافية للطائفة، فقد تكرست الرئاسات الثلاث للطوائف المارونية والشيعية والسنية. ولم يكن وليد جنبلاط بعيداً

السراي الارسلانية في الشويفات.

عن المعادلة الجديدة المدارة سوريا. العصب في سياسته كان الحفاظ على وحدة الطائفة مهما كلّف الأمر. ونجح بعد مسار متعرج في اقتلاع الشيخ بهجت غيث لصالح الشيخ نعيم حسن في مشيخة العقل مستحضراً النخبة الدرزية من مناطقها كافة. أيضا فتح الأبواب الى النخبة اليزبكية وقربها منه، باعتبار ان الكتلة الجنبلاطية مضمونة الولاء. بالطبع، تم ذلك على حساب الموقع اليزبكي أو الارسلاني. أقصى ما سمح به جنبلاط كان القبول بطلال ارسلان وزيرا من دون حقيبة او ترك مقعد نيابي له في دائرة بعبدا عاليه، وهو ما لم يستمر عندما اندلع الصراع على نحو مفتوح في أعقاب الفرز الذي حدث في غضون الاعوام الثلاثة الاخيرة.

مرحلة لحود تختلف جذرياً عن مرحلة الهراوي. مع الاول كان جنبلاط ناخباً رئيسياً، وشبكة علاقاته مع كل من الهراوي وبري والحريري تشكل مظلة الأمان المطلوبة. اما مع لحود فقد كان الحكم يتجه صراعاً مع الحريري وحلفائه وعلى رأسهم وليد جنبلاط. لذلك كان لحود معبرا عن تحول في ثقل الادارة السورية وسياساتها. الامر أبعد من مجرد رئيس عسكري ومن الجبل مع ما في الامرين من حساسية جنبلاطية. لم ينتخب وليد وكتلته لحود في رئاسته الاولى، مع ذلك فقد تمت المصالحة أو المهادنة في السنوات الاولى، لكن هذا لم يكن له أن يستمر في ظل التجاذب الاقليمي الدولي الحاد حول لبنان.

في غضون هذه السنوات، كان قد استُكمل تحرير الجنوب وفتحت أبواب المنطقة على المدخل الاميركي في اعقاب هجوم أيلول ٢٠٠١ تتويجا بالاحتلال الاميركي للعراق. وضاعفت السياسة السورية من قبضتها اعتماداً على التمديد للرئيس لحود كرأس حربة.. وهذه كانت «القشة التي قصمت ظهر البعير»، مع تشكل محور سوري له مرتكزاته ينهض على تحجيم وزن القوى المشاركة قسرا في السلطة بدءاً من الرئيس الحريري مروراً بجنبلاط وصولاً الى سواهما. كل التفاصيل التي واكبت هذه المرحلة ما زالت حاضرة في أذهان اللبنانيين لكثرة ما ترددت على مسامعهم صبح مساء، باعتبارها المرحلة التمهيدية لاغتيال الرئيس الحريري، علما بأنها بدأت بالوزير مروان حمادة دون سواه كنقطة تقاطع بين الحريري وجنبلاط. **بعدها.. انكسرت «الجرة» بالكامل بين جنبلاط وسوريا.** وبدا واضحاً ان المواقع الاعتراضية على الجنبلاطية من داخل الطائفة تحظى بالرعاية والاحتضان من سوريا وحلفائها وفي مقدمهم حزب اللـه. وأدرك وليد بحساباته السياسية ان ما بناه للطائفة في غضون أكثر من عقدين مهدد بالانفراط دفعة واحدة، فاندفع في تصعيد احتجاجه على مثل هذه السياسية في ابعادها الايرانية والسورية ورموزها وأشخاصها وقواها محليا.

ولكن يبقى السؤال: الى أين؟ : يطرح وليد جنبلاط دوماً في أحاديثه سؤالاً: لبنان الى أين؟ وهو سؤال محوري وسط حال الصراع المفتوح. وليد جنبلاط الآن هو احد قادة ١٤ اذار او قائدها الأبرز، وبلوغه هذا المدى يرتبط بانهيار امكانات التسوية مع سوريا بالاساس، خلافاً لما حدث في اعقاب اغتيال والده. لذلك تتراكم عوامل الانفجار وتبتعد تباعاً احتمالات الوصول الى ما هو أبعد من هدنات عارضة. مع ذلك يظل السؤال العام يخفي في طياته سؤالا خاصاً يتناول الزعامة الجنبلاطية في مفصل الانتخابات الرئاسية الراهن..

(زهير هواري، «السفير»، ٢٠٠٧/١٠/١١)

طائفة الموحدين الدروز: من حكام جبل لبنان إلى أقلية

الطائفة الدرزية هي إحدى الطوائف اللبنانية الثماني عشرة وتعتبر من الطوائف الإسلامية. ولهذه الطائفة أهمية كبرى في تاريخ لبنان وحاضره، فقد حكم الأمراء المعنيون جبل لبنان الذي تمتع بشبه استقلال ذاتي إبان الحكم العثماني، وكانت لها مشاركة فعالة في بناء دولة الاستقلال وما بعدها من خلال زعيميها كمال جنبلاط ومجيد أرسلان.

نشأة الدروز وعقيدتهم: تعتبر الطائفة الدرزية إحدى الفرق الإسلامية التي نشأت في ظل الدولة الفاطمية في عهد الخليفة الفاطمي السادس الحاكم بأمر اللـه (٩٩٦ ـ ١٠٢١). وقد لعب هذا الخليفة دوراً أساسياً في فكر الدروز وعقيدتهم نظراً لصفاته وخصاله الفريدة التي ميزته عن سائر الخلفاء والحكام. وتأسس المذهب الدرزي من خلال الدعاة الفاطميين الثلاثة حمزة بن علي محمد الزوزني، وحسن الفرغاني الأحزام، ومحمد بن اسماعيل الدرزي (المعروف بنشتكين الدرزي) الذي عاد وادعى الألوهية لنفسه (بعد وفاة أو غياب الحاكم بأمر اللـه). وهذا ما أدى إلى مقتله ونكرانه ولعنه من قبل الدروز. وفي العام ١٠١٧، انتقل أتباع هذه الدعوة من مصر إلى بلاد الشام لنشر دعوتهم التي لاقت قبولاً من القبائل الموجودة، لاسيما التنوخيين والمعنيين في جبل الشوف ووادي التيم في لبنان وجبل العرب في سورية.

يؤمن الدروز باللـه الواحد لكن التقية التي اتبعوها في حياتهم (كما فعل الشيعة) تجنباً للاضطهاد الذي تعرّضوا له دفعت بخصومهم إلى إلصاق التهم العديدة بهم، كالقول إنهم يرتكزون في عقائدهم على الفلسفة اليونانية والهندية، وإن أرسطو وأفلاطون هما سيداهم الروحيان، وإنهم أخذوا من البوذية ومن أفكار بعض الفلاسفة الفرس.

ومن دعائم المذهب الدرزي:

١ ـ التوحيد
٢ ـ عدم الشرك باللـه
٣ ـ الإيمان بالقضاء والقدر
٤ ـ حفظ جوار الأخوة
٥ ـ الصدق
٦ ـ الامتناع عن ارتكاب الجرائم

وهناك اختلاف بين علماء الموحدين الدروز حول العبادات، فتؤكد فئة قليلة جداً على ضرورة ممارسة الصوم، والصلاة، والزكاة، والحج، بينما تعتقد مجموعة كبيرة من العلماء أن هذه الفرائض قد أسقطت عنهم. وهناك من يعتقد أن القيام بهذه الواجبات لا يكون كرهاً ولا لفظاً أو من خلال الحركة، ويمكن الاستغناء عنها باعتماد بديل روحي.

يؤمن الدروز بالتقمص فعند موت الدرزي تنتقل روحه إلى إنسان آخر يكون ولد في اللحظة ذاتها التي حصلت فيها الوفاة، ودليلهم على ذلك الآية القرآنية: (يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً).

لا يعتمد المذهب الدرزي التبشير بعد إقفال الدعوة في العام ١٠٢٧م، وبالتالي لا يكون درزياً إلا من كان أبواه درزيين. ويتوجب على الدروز الزواج من بعضهم البعض ويمنع تعدد الزوجات ويسمح بالطلاق.

ويقسم الدروز إلى درجتين:

ـ العقال: وهم طبقة رجال الدين الدارسين له والمحافظين عليه.

ـ الجهال: وهم عامة الناس.

ويأتي المرجع الروحي الأعلى للموحدين الدروز في رأس الهرم الديني لهذه الطائفة، ويرتقي إليه من أجمع رجال الدين على علمه وفضائله. وتعرف مراجع الطائفة بأصحاب «العمامة المدورة» الذين يتم إلباسهم إياها من قبل المرجع الروحي الأبرز الذي يلبث العمامة ذاتها.

عدد الذين يرتدون العمامة المدورة محدود جداً. ففي أواخر القرن التاسع عشر، كان الشيخ أبو محمد العقيلي هو الوحيد المعمم بهذه العمامة. وحفاظاً على الاستمرارية، قام بتعميم عدد من المشايخ. وفي مرحلة الثمانينات من القرن الماضي، كان الشيخ أبو حسن عارف حلاوي الوحيد المعمم. وحفاظاً على مبدأ الاستمرارية ذاته، قام بتتويج ٣ مشايخ هم أبو محمد صالح العنداري (توفي عام ١٩٩٢)، والشيخ أبو يوسف ريدان شهيب (توفي عام ١٩٩٧)، والشيخ أبو محمد جواد ولي الدين الذي هو حالياً المرجع الأبرز في الطائفة بعد وفاة الشيخ أبو حسن عارف حلاوي في العام ٢٠٠٣. وقد قام الشيخ أبو محمد في أواخر العام ٢٠٠٦ بتعميم الشيخين أبو سعيد أمين أبو غنام وأبو يوسف أمين الصايغ.

الأمراء الدروز حكام لبنان: قدم التنوخيون إلى لبنان في العام ٧٥٨، واستقرّوا في مناطق الشوف ووادي التيم، واعتنقوا المذهب الدرزي في بداية القرن الحادي عشر ميلادي كما اعتنق المعنيون المذهب الدرزي. وبعد السيطرة العثمانية على بلادنا في العام ١٥١٦، تحالف الأمراء المعنيون مع العثمانيين فاستمروا في حكم

الشوف وتمكنوا من مد سلطاتهم من حدود يافا الى طرابلس. واشتهر منهم الامير فخر الدين الثاني (١٥٧٢ ـ ١٦٣٥) الذي تحالف مع الإيطاليين ووطد اركان حكمه. وتمكن العثمانيون من نفيه إلى الاستانة حيث قتل. انتقل الحكم بعد المعنيين إلى الشهابيين في العام ١٦٩٧. لكن الطبقة الحاكمة من الشهابيين السنة تحوّلوا في العام ١٧٥٢ إلى المذهب الماروني، الأمر الذي أدى إلى النزاعات الدرزية ـ المارونية. وبعد العام ١٨٦٠، هاجر الدروز إلى جبل حوران الذي عُرف فيما بعد بجبل الدروز.

الانقسام الدرزي: انقسم الدروز سياسياً إلى فريقين، يزبكي وجنبلاطي. وفي العصر الحديث، قاد الفريق الجنبلاطي كمال جنبلاط والفريق الارسلاني مجيد أرسلان. وانقسمت العائلات الدرزية بدورها بين هذين الفريقين. وتركز نفوذ الأرسلانيين في عاليه وحاصبيا في حين تركز نفوذ الجنبلاطيين في الشوف. وتمكن كمال جنبلاط من استقطاب شرائح واسعة من المجتمع اللبناني من غير الطائفة الدرزية بعد تأسيسه الحزب التقدمي الاشتراكي في الأول من أيار ١٩٤٩. والحديث عن كمال جنبلاط ودوره ضمن الطائفة الدرزية وعلى الصعيد الوطني يقود حتماً للحديث عن والدته السيدة نظيرة جنبلاط التي تولت زعامة المختارة بعد اغتيال زوجها فؤاد جنبلاط على يد أنصار شكيب وهاب (المعادي للفرنسيين). واعتبر البعض اغتيال جنبلاط أول اغتيال سياسي في تاريخ لبنان الحديث. تمتعت السيدة نظيرة بصفات شخصية فريدة أهلتها لفرض احترامها في كافة الأوساط السياسية اللبنانية والفرنسية، ما جعل من المختارة أحد أهم المراكز السياسية في لبنان. وهذا ما فتح الباب أمام كمال جنبلاط لخوض غمار السياسة من أوسع أبوابها. وسهرت السيدة نظيرة على حياة نجلها، لاسيما التخطيط لعقد زيجة سياسية مع آل أرسلان من خلال اقتران كمال جنبلاط بمي ابنة شكيب أرسلان، أحد أبرز المفكرين العرب المعارضين للانتداب الفرنسي والذي عارض هذه الزيجة لقناعته أن جنبلاط ووالدته هما من أعوان الفرنسيين.

الدروز والسلطة: لا يخصص للدروز أي منصب رئاسي حالياً. لكن تبعاً لنص المادة ٢٢ من الدستور «مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية»، تعتبر الزعامة الدرزية الآن أن رئاسة مجلس الشيوخ هي من نصيبها.

تختلف حصتهم في المناصب الوزارية تبعاً لحجم الحكومة، ففي الحكومة الثلاثينية يكون نصيبهم ٣ وزراء، ويكون نصيبهم وزيرين في الحكومة المؤلفة من ٢٤ وزيراً أو ١٦ وزيراً، ووزيراً واحداً في الحكومات التي تضم أدنى من ذلك، وغاب تمثيلهم في الحكومات الرباعية أو السياسية، وتراوح عددهم في مجالس النواب ما بين ٤ نواب و٨ نواب تبعاً لعدد النواب.

أعداد الدروز: بلغ عدد أتباع الدعوة عند انطلاقتها في لبنان نحو ٣٠٠٠ شخص. وهناك من يقدر الرقم بأكثر من ذلك بكثير، إذ أن الاضطهاد الذي تعرض له الدروز واعتمادهم مبدأ التقية دفعاهم إلى نكران انتمائهم إلى الطائفة الدرزية. ويبلغ عدد موظفي الفئة الأولى من الدروز ٩ موظفين، منهم محافظ الجنوب، ومدير عام وزارة المهجرين، ومدير عام وزارة الصحة، والمدير العام لتعاونية موظفي الدولة، والنائب الثاني لحاكم مصرف لبنان.

ويبلغ عدد القضاة الدروز في ملاك وزارة العدل ٣٩ قاضياً. أما عدد الناخبين الدروز فهو ١٦٩،٨٢٩ ناخباً ويشكلون نسبة ٥،٦٪ من مجموع الناخبين.

ويبلغ عدد المواطنين الدروز المسجلين ٢٦٠،٠٠٠ نسمة، أي ما نسبته ٥،٨٪ من العدد الإجمالي للمسجلين. ويبلغ عدد المقيمين منهم في لبنان ٢٣٠،٠٠٠ نسمة، أي ما نسبته ٦،٢٪ من العدد الإجمالي للمقيمين، في حين بلغ عددهم في الإحصاء الذي جرى عام ١٩٣٢ ٦٢،٠٨٤ نسمة، منهم ٥٣،٣٣٤ مقيماً في لبنان.

مشيخة عقل الطائفة: تعتبر مشيخة العقل المرجع الديني الرسمي للطائفة الدرزية. وكرّس القانون الصادر في العام ١٩٦٢ وجود ثلاثة مشايخ عقل. ومع شغور المركز الثالث، اقتصر الأمر على شيخي عقل، شيخ يختاره الجنبلاطيون (كان الشيخ أبو شقرا) وشيخ آخر يختاره الأرسلانيون (كان الشيخ رشيد حماده). وبعد وفاة الشيخ حماده في العام ١٩٧٠، تكرّس وجود شيخ عقل واحد بالاتفاق بين كمال جنبلاط ومجيد أرسلان. وبعد وفاة الشيخ محمد أبو شقرا في العام ١٩٩١، تم تكليف الشيخ بهجت غيث ليقوم مقام شيخ العقل لحين انتخاب شيخ عقل أصيل، وذلك بالتوافق بين زعماء الطائفة السياسيين. لكن الخلاف سرعان ما وقع بين الشيخ غيث والنائب وليد جنبلاط الذي سعى لإزاحة الشيخ غيث عن موقعه عبر إقرار قانون جديد لتنظيم شؤون طائفة الموحدين الدروز. لكن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح نظراً للطعون التي قدمها الشيخ غيث أمام المجلس الدستوري وأدت إلى بطلان القانون.

وبعد التطورات السياسية التي شهدها لبنان منذ العام ٢٠٠٥ والانتخابات التي حصلت في صيف العام ٢٠٠٥، أقرّ مجلس النواب قانون تنظيم شؤون الطائفة الدرزية لكن رئيس الجمهورية ردّه ضمن الصلاحيات المعطاة له بموجب المادة ٥٧ من الدستور. وعاد مجلس النواب وأقرّ القانون الذي نشر في الجريدة الرسمية وأصبح نافذاً من دون توقيع رئيس الجمهورية بعد مرور المهلة القانونية المحددة لتوقيعه.

وحدّد هذا القانون الصادر في ٩ حزيران ٢٠٠٦ وجود شيخ عقل واحد لطائفة الموحدين الدروز، ينتخب لمدة ١٥ سنة قابلة للتجديد، وهو يمثل الطائفة في الأمور الدينية لدى السلطات العامة والطوائف الأخرى، ويتولى رعاية شؤونها الروحية ومصالحها الدينية والاجتماعية في مختلف مناطق الجمهورية

عدد النواب الدروز في مجالس النواب منذ الاستقلال وحتى العام ٢٠٠٦

مجالس النواب	عدد نواب المجلس	عدد النواب الدروز
المجلس الخامس: ٢١-٩-١٩٤٣ حتى ٤-٦-١٩٤٧	٥٥	٤
المجلس السادس: ٥-٦-١٩٤٧ حتى ٤-٦-١٩٥١	٥٥	٤
المجلس السابع: ٥-٦-١٩٥١ حتى ٣٠-٦-١٩٥٣	٧٧	٥
المجلس الثامن: ١٣-٨-١٩٥٣ حتى ١١-٨-١٩٥٧	٤٤	٣
المجلس التاسع ١٢-٨-١٩٥٧ حتى ٤-٥-١٩٦٠	٦٦	٤
المجلس العاشر ١٨-٧-١٩٦٠ حتى ١٩-٢-١٩٦٤	٩٩	٦
مجالس نواب ما بعد الطائف	١٢٨	٨

المصدر: قوانين الانتخابات النيابية

اللبنانية، ويترأس جلسات المجلس المذهبي الدرزي، ويشرف على إدارة المقامات والمزارات والمجالس الدينية والخلوات ذات الطابع الديني. ومن مؤسسات الطائفة المجلس المذهبي الذي ينتخب شيخ العقل ويتولى إدارة شؤون الطائفة الزمنية والاجتماعية والمالية (إدارة الأوقاف الدرزية).

أحدث هذا القانون انقساماً بين الدروز، لاسيما بين زعيمي الطائفة وليد جنبلاط وطلال أرسلان. ففي وقت رفضه طلال أرسلان وأعلن في حفل أقامه في خلدة يوم ٢٤ أيلول ٢٠٠٦، تنصيب شيخ عقل للطائفة الدرزية هو **أبو فيصل ناصر الدين الغريب**، اجتمع المؤيدون للقانون وانتخبوا المجلس المذهبي الدرزي الذي عاد بدوره وانتخب بالتزكية في ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٦ الشيخ **نعيم حسن شيخ** عقل للطائفة الدرزية. **وعادت الطائفة بالتالي إلى ثنائية مشيخة العقل إنما هذه المرة مع شيخ عقل رسمي وآخر غير رسمي.**

تحدد الدولة لمشيخة العقل، على غرار المؤسسات الدينية الإسلامية، موازنة سنوية ضمن موازنتها العامة. وقد بلغت في مشروع موازنة العام ٢٠٠٦ نحو ٥٤٣ مليون ليرة، وبلغت موازنة المحاكم المذهبية الدرزية نحو ٩٦٨ مليون ليرة.

حكمت الطائفة الدرزية لبنان أيام الإمارة المعنية وتراجع دورها أيام الانتداب وبعدها في دولة الاستقلال. لكن وجود زعماء أمثال كمال جنبلاط ومجيد أرسلان عوّض هذا التراجع. وعدت نفسها بعد الطائف برئاسة مجلس الشيوخ وهي لا تزال تنتظر إقرار قانون المجلس منذ نحو ٢٠ عاماً. ويقول بعض المحللين إن الطائفة الدرزية التي حكمت الجبل في الماضي، وأصبحت اليوم أقلية صغيرة في المنطقة، أمامها قرارات صعبة ومصيرية. ومن أهم القضايا التي تشغل النائب وليد جنبلاط اليوم، شراء الأراضي في المناطق الدرزية أو التي تشكل تواصلاً بين هذه المناطق من قبل أتباع الطوائف الكبرى.

مقتطفات تاريخية: في كتابه **ثلاث وخمسون سنة في سوريا** الذي يصف فيه الوضع في الجبل في القرن التاسع عشر، يقول هنري ه. جسب عن الدروز: «يعيشون في لبنان في وادي التيم، شمال غربي جبل حرمون، وفي حوران. يتراوح عددهم ما بين ٧٥،٠٠٠ و١٠٠،٠٠٠ نسمة. لديهم عدة عائلات إقطاعية في لبنان: كجنبلاط وأرسلان وتلحوق وبو نكد وعبد الملك وحمادة وعماد وغيرهم. سعيد بك جنبلاط كان يسمى «كيس الدروز»، أي محفظة الدروز خطور العماد كان يلقب بـ «سيف الدروز»، أما الشيخ حسين تلحوق فكان يلقب بـ «لسان الدروز». وكانوا متحدين ومتضامين ومطيعين في السلم والحرب».

ـ تمثل النجمة ذات الألوان الخمسة شعار الديانة الدرزية: فاللون الأخضر يدل على العقل، والأحمر على النفس، والأصفر على الكلمة، والأزرق على القوة العقلية لتحقيق الإرادة، والأبيض يرمز إلى تحقيق الإرادة.

(«الشهرية ـ الدولية للمعلومات»، أيار ـ حزيران ٢٠٠٧)

نبذة تاريخية عن الأوقاف الدرزية

١) الإمام الحاكم بأمر الله

وهو أول من وقف الأملاك ووزع الأموال في سبيل الخير والعلم.

فقد أمر بإنشاء دار الحكمة لتكون جامعة علمية ففتحت أبوابها سنة ٣٩٥ هجرية وأوعز بنقل بعض الكتب العلمية من مكتبة القصر إلى دار الحكمة، وفي السابع عشر من ربيع الأول سنة ٣٩٣ هجرية بدأ في إكمال بناء جامع الأزهر الشريف وبنى جامع راشده، وشيد عدة مساجد في مدينة القاهرة. وفي سنة ٤٠٣ هجرية أمر بإحصاء المساجد التي لا غلة لها فكانت ٨٣٠ مسجداً، فرصدت لها النفقة اللازمة.

وفي سنة ٤٠٥ هجرية وقف الضياع والأموال على العلماء والفقهاء والمستشفيات ووزع أمواله الخاصة على المساجد والفقراء ودور العلم.

٢) وقف الأمير السيد عبد الله التنوخي قدس الله سره:

في العاشر من ربيع الاول سنة ٨٨٤ هجرية أوقف الأمير السيد أملاكه كما يلي: **أ ـ الوقف الخيري:**

١ ـ أوقف أملاكه في بيروت وعبيه وعرمون وخلده وبعورتا من أجل الخير.

٢ ـ أمر بتوزيع الدراهم والأملاك وبعض الحوائج للمعوزين.

٣ ـ أوقف ثمانية وثلاثين كتاباً كان يملكها إلى مشايخ أتقياء.

ب ـ الوقف الذري:

١ ـ أوقف للولد جبرائيل أملاكاً وأدخله في وقف البيوت إذا استمر ساكناً فيها.

٢ ـ أوقف للولد اسماعيل بعض الأملاك طيلة حياته ومن بعده إلى الفقراء.

٣ ـ أوقف للأمير سيف الدين أبو بكر بعض الأملاك.

٤ ـ أوقف بعض أملاكه في سبيل الصدقة للمستحقين من الأخيار في الباروك.

٥ ـ أدخل ابنة أخته مؤمنة في وقف البيوت وبعض الأملاك، كما أوقف لأم عبد الخالق بعض أملاكه، **وبذلك يكون الأمير السيد أول خصص النساء بوقف ذري.**

٦ ـ عهد إلى نظار الوقف في «عمارة الوقف ونموه وتثميره ما استطاعوا حتى ولو ذهب نصف فعله في تعميره».

٣) وقف الشيخ أحمد أمين الدين رضي الله عنه:

بموجب وصيته المكتوبة خلال شهر رجب من سنة ١٢١٨ هجرية:

أ ـ أوقف دارته في عبيه المعروفة بالأحمدية كي تكون وقفاً مقاماً لأهل الخير مستمراً جريانه كما في وجوده إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ب ـ أوقف أملاكه للأوقاف العامة في قرى البنيه وعين عنوب وعاليه وبعدران.

ج ـ كما أوقف حصته في عين الجوز إلى مقام السيد الشريف.

الأوقاف الدرزية في لبنان

أ ـ الأوقاف الذرية: وهي الأوقاف التي يوقفها المرء على ذريته الخاصة بعد وفاته من ذكور وإناث، وغالباً ما يعود الوقف الذري لذرية الواقف من الذكور فقط أمثلة: وقف نسيب باشا جنبلاط، ووقف علي باشا جنبلاط.

ب ـ الأوقاف العائلية: وهي الأوقاف التي يوقفها المرء لصالح العائلة بكاملها بالمعنى الواسع للكلمة: مثل وقف عائلة أبو رسلان، في رأس المتن، تصفية الأوقاف الذرية والعائلية تستوجب:

١ ـ موافقة سماحة شيخ عقل الطائفة.

٢ ـ تنفيذ إجراءات التصفية من قبل مديرية الأوقاف بعد استيفاء حصتها الخيرية البالغة ١٥٪.

٢) الأوقاف العامة:

تقسم هذه الأوقاف إلى:

أ ـ الأوقاف العامة الخيرية للطائفة الدرزية.

تتناول هذه الأوقاف جميع الأملاك من العقارات والأبنية الموقوفة لصالح الطائفة الدرزية في لبنان كما هو الحال في منطقة عاليه بيروت.

وتتولى المديرية العامة للأوقاف إدارة هذه الأوقاف مباشرة بإشراف المجلس المذهبي للطائفة الدرزية.

ب ـ الأوقاف الخيرية التابعة للمقامات الدينية:

مثل مقام النبي أيوب، مقام النبي شمليخ، مقام الست شعوانة الخ...

وتدار هذه الأوقاف من قبل لجان أو مشايخ أفاضل.

ج ـ الأوقاف العامة لصالح القرى: والمثال البارز على ذلك هو وقف دروز بلدة المتن.

ويستفيد من هذا الوقف جميع الدروز المسجلين في بلدة المتن.

بتاريخ ١٣ تموز ١٩٦٢ صدر القانون بإنشاء المجلس المذهبي للطائفة الدرزية في الجمهورية اللبنانية يتولى شؤون الطائفة الزمنية والمالية كما يتولى تمثيلها في الشؤون العائدة لكيانها الاجتماعي والسهر على رفع مستواها والمحافظة على حقوقها..

(سليم بودياب، «اللواء»، ١٩٩٩/٨/٢١)

خلوات البياضة والوجدان الدرزي

تعتبر خلوات البياضة المرجعية الدينية العليا للطائفة الدرزية في لبنان وفلسطين وسوريا.

تقع البياضة على هضبة تشرف على حاصبيا من جهتها الجنوبية، وذلك وسط غابة من أشجار الزيتون وأحراج السنديان، وعلى قممها خلوات للنسك والعبادة، وفي وسطها المسجد الجامع.

أول من أنشأ خلوة في هذا المكان المنعزل عن السكن كان الشيخ سيف الدين شعيب، وذلك في منتصف القرن الـ ١١ للهجرة النبوية.

تضم البياضة بالإضافة إلى المجلس العام، ٤٨ خلوة، منها ما هو وقف عام أو وقف درزي أو خلوات خاصة لمناطق مثل جبل العرب، والقرة، وعاليه، وجبل لبنان. ومنها ما هو عائد لأفراد. والسيدة الوحيدة التي بنت خلوة في البياضة هي السيدة الرفيعة المنزلة في الدين والأدب والميزة في عقلها وسداد رأيها الست أم علي نايفة جنبلاط كريمة الشيخ بشير جنبلاط، التي كان لها الفضل الأكبر في حماية عائلات النصارى العام ١٨٦٠.

تتميز حياة مشايخ البياضة بالزهد والتواضع والإخلاص مما يجعلهم يشيحون بوجوههم عن الدنيا ومتاعها والحياة وزخرفتها، ولا همّ عندهم غير العمل بما يرضي الله.

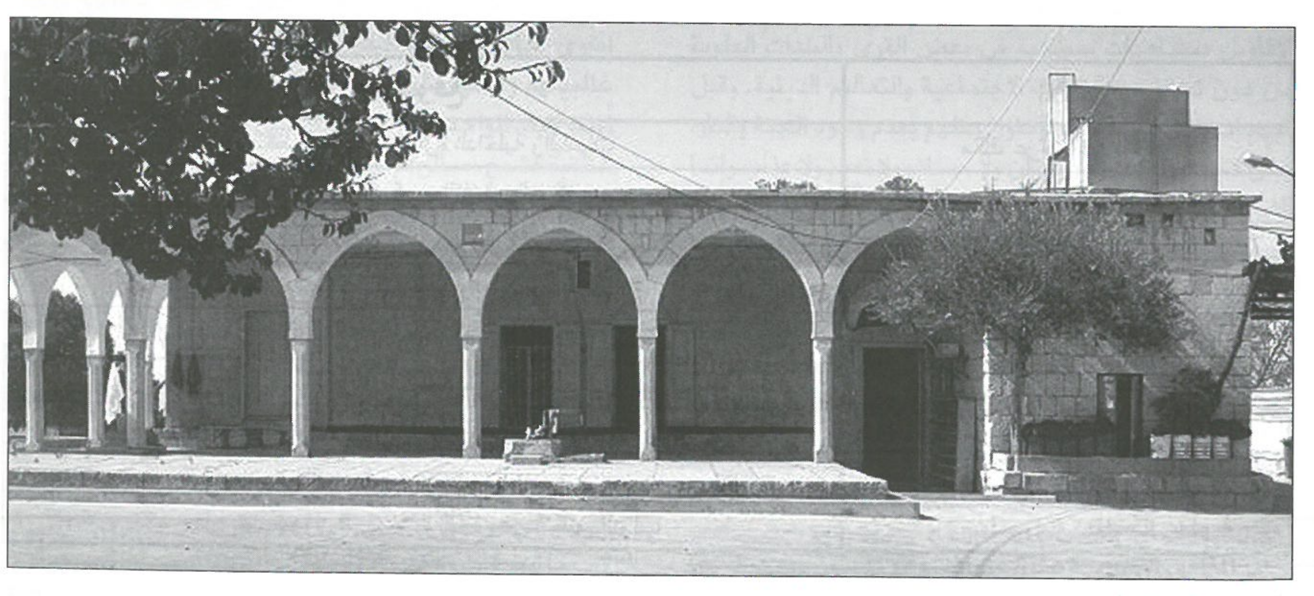
كان لمشايخ البياضة دور في وأد الفتن خاصة خلال الحرب الطائفية في لبنان، فلم يحصل في منطقة حاصبيا أي مشكلة طائفية.

في العام ١٩٢٥، شارك مشايخ البياضة في الثورة ضد الانتداب، **وكانوا على رأس المجاهدين المقاومين تحت راية الثورة السورية الكبرى بقيادة سلطان باشا الأطرش،** وشاركوا في معارك الفالوج، ولبايا، ومرجعيون، والعوجا. وبعد هزيمة الثوار، وسيطرة قوات الانتداب، أحرق الفرنسيون مجلس وخلوات البياضة انتقاماً، وبعد نيل الاستقلال أعاد المشايخ بناء ما تهدم.

في العام ١٩٤٤ هرب أهالي مرجعيون نتيجة الحرب بين حكومة فيشي الموالية للألمان وقوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال ديغول، فاستضاف أهالي مرجعيون المسيحيين إلى حين استتباب الأمن، وقد اتخذ الجنرال ديغول من خلوة المرحوم الشيخ أبو حسين فندي شجاع مقراً لقيادته. في العام ١٩٦٩ حين وصلت المقاومة الفلسطينية إلى الحدود اللبنانية الفلسطينية، واضطرب حبل الأمن كان لمشايخ البياضة المرحومين الشيخ أبو علي مهنا حسان والشيخ أبو حسين ابراهيم أبو حمدان والشيخ أبو فندي جمال الدين شجاع دور كبير في صمود الأهالي وحفظ الأمن وصون مؤسسات الدولة، والحفاظ على دور الشرعية اللبنانية وعدم الانجراف في مخططات الفتنة التي كانت تستهدف الإيقاع بين الثورة الفلسطينية والأهالي.

لمشايخ البياضة موقف ثابت وواضح من الاحتلال الإسرائيلي، وهو امتداد لموقف القيادة السياسية والدينية لدروز جبل لبنان في منع التقسيم والمحافظة على وحدة لبنان وعروبته. وسقط لأبناء حاصبيا في تلك الفترة ٢٨ شهيداً في مختلف جبهات القتال.

(طارق أبو حمدان، «السفير»، ٢٠٠١/٨/١٥)



جانب من خلوات البياضة.

أبرز المشايخ الدروز الذين تولوا منصب شيخ العقل منذ العهد التنوخي

الشيخ أبو يوسف علم الدين سليمان	الشيخ شبلي أبو المنى
الشيخ الأمير سيف الدين التنوخي	الشيخ حسن تقي الدين
الشيخ أبو علي مرعي زهر الدين	الشيخ حسين عبد الصمد
الشيخ زين الدين عبد الغفار تقي الدين	الشيخ حسن طليع
الشيخ بدر الدين العنداري	الشيخ محمد حمادة
الشيخ الفاضل محمد أبو هلال	الشيخ محمد طليع
الشيخ أبو محمد ناصر الدين العيد	الشيخ حسين حمادة
الشيخ أبو علي ناصيف أبو شقرا	الشيخ حسين طليع
الشيخ أبو زين الدين يوسف أبو شقرا	الشيخ محمد عبد الصمد
الشيخ علي جنبلاط	الشيخ رشيد حمادة
الشيخ اسماعيل أبو حمزة	الشيخ علي عبد اللطيف
الشيخ فخر الدين ورد	الشيخ محمد أبو شقرا
الشيخ أحمد أمين الدين	الشيخ بهجت غيث

(الأخبار»، ٢٢/٩/٢٠٠٦)

مواقع يشغلها موظفون من الطائفة الدرزية

الموقع	الاسم
محافظ الجنوب ـ وزارة الداخلية والبلديات	مالك عزات عبد الخالق
المفتش العام المالي ـ التفتيش المركزي	صلاح عادل الدنف
المدير العام للمهجرين ـ وزارة المهجرين	شاغر (يشغله أحمد محمود بالوكالة)
المدير العام للصحة ـ وزارة الصحة العامة	وليد سعيد عمار
النائب الثاني لحاكم مصرف لبنان	مجيد عارف جنبلاط
رئيس مجلس الإدارة ـ المدير العام لمصلحة سكك الحديد والنقل المشترك	رضوان بو نصر الدين
المدير العام لتعاونية موظفي الدولة ـ رئاسة مجلس الوزراء	أنور علي ضو
مراقب مالي في مجلس الجنوب	وليم سليم صافي
مدير عام شؤون الجلسات واللجان في مجلس النواب	رياض غنام

(«الديار»، ٢٥/٣/٢٠٠٧)

الطائفة العلوية
همّشتها دولة الاستقلال و«اكتشفتها» اتفاقية الطائف

يعتبر العلويون الطائفة الإسلامية الرابعة في لبنان من حيث العدد بعد السنة والشيعة والدروز. لم تكن لهذه الطائفة حصة في السلطة كما هي العادة مع معظم الطوائف، لكن اتفاقية الطائف شكلت البداية من خلال دخول ممثلين لها جنة السلطة والحكم.

يعتبر العلويون إحدى الفرق الشيعية التي تنتسب إلى الإمام علي بن أبي طالب، ابن عم النبي محمد وزوج ابنته فاطمة، وإلى أبنائه من بعده. ونشأت الفرقة العلوية (أو النمرية أو النصيرية) بعد غيبة الإمام المهدي (هو الإمام الثاني عشر لدى الشيعة والذي غاب عن الناس في العام ٩٤٠م غيبته الكبرى ويعتقدون بأنه لا يزال حياً وسيظهر في نهاية الزمان) حين استقل أبو شعيب محمد بن نصير النميري بالشؤون الدينية وكان صلة الوصل مع ثلاثة أئمة من الشيعة. تعرّض اتباع «أبو شعيب» للاضطهاد والتنكيل وصولاً إلى تكفيرهم، ما دفعهم إلى ترك مناطقهم في العراق (الكوفة، الحلة، واسط، البصرة، بغداد، الموصل) والانتقال إلى دمشق، ومنها إلى حلب وجبال الإسكندرون واللاذقية وبانياس وطرابلس وصيدا وصور والضنية وسهول عكار. ويفترض آخرون أن أصل العلويين يعود إلى نصير، غلام الإمام علي بن ابي طالب.

معتقداتهم: كثيرة هي الاقاويل حول معتقدات العلويين، نتج معظمها من الظروف التي عاشها العلويون والتي دفعتهم إلى التستر على حقيقة عقائدهم. فهناك من يقول إنهم يؤمنون بألوهية الإمام علي بن أبي طالب، وإنهم لا يصلون ولا يحجون أو يصومون، ويبيحون شرب الخمرة ويقدسونها. وتدعم هذه الاقاويل بمشاهدات سطحية في بعض القرى والبلدات العلوية من دون تمييز بين التقاليد الاجتماعية والتعاليم الدينية. وقيل فيهم إنهم من القرامطة ويؤمنون مثلهم بعدم وجود الجنة والنار، وبأن لا بعث ولا نشور ولا ميزان ولا حساب ولا نعيم ولا عذاب وإنما الثواب والعقاب هما في هذه الحياة. وقيل أيضاً إنهم من الحثيين أي ليسوا عرباً. **أما ما يقوله بعض رجال الدين العلويين فهو أنهم مسلمون موحدون وفقاً للمذهب الجعفري، يؤمنون بالله وبمحمد نبياً وبعلي إماماً** (وليس كما يقال إنهم يؤمنون بالثالوث المرتب من الرب والحجاب والباب وأن علياً هو الرب ومحمد هو الحجاب وسلمان الفارسي هو الباب)، **وبالقرآن. ويقيمون الصلاة ويؤدون الزكاة ويصومون شهر رمضان.**

وقد أصدر الإمام السيد موسى الصدر في العام ١٩٧٤ فتوى اعتبر فيها أن العلويين هم مسلمون جعفريون في حين ترفض سائر المذاهب الإسلامية هذا الاعتراف. وهم يؤمنون بالتقية، كما الشيعة الإمامية، وكذلك بالرجعة. ويقال أيضاً إن قسماً من العلويين يؤمنون بتناسخ الأرواح. ويقول بعضهم إنهم يؤمنون بالجهاد والولاية لعلي. لكن التزام هذه الطقوس والشعائر ليس واجباً على جميع العلويين، فرجال الدين المعروفون بأصحاب العهد تسري عليهم أحكام الدين وفرائضه، أما غيرهم من الناس (وهم العامة) فليسوا مكلفين، وبذلك يشبه العلويون الدروز.

العلويون في لبنان: بدأ الوجود العلوي في لبنان منذ نهاية القرن الثالث للهجرة (نهاية القرن العاشر الميلادي) حيث قدموا من مناطق العراق. وتبع دعوتهم الكثير من سكان لبنان وسكنوا مناطق كسروان والشمال. وتورد كتب التاريخ عن تجمعات كبيرة لهم في بلدة بخعون ومدينة طرابلس، لكنهم تعرضوا للاضطهاد لأسباب دينية على يد عسكر المماليك فتركوا مناطقهم ونزحوا نحو الجبال. واقدمت مجموعات أخرى على اتباع مذهب اهل السنة أو النصرانية ويقال إن نحو ٦٠ ألف علوي بين طرطوس وطرابلس تنصروا في عهد الملك غليوم.

لم يكن حكم العثمانيين مختلفاً عن حكم المماليك بالنسبة إلى الطائفة العلوية، إذ لم تعترف بهم السلطات العثمانية بل ضيقت عليهم ولاحقت أتباعهم. وظل هاجس الخوف يلاحقهم حتى نشوب الحرب العالمية الأولى التي غيرت الخريطة الجغرافية والسياسية للمنطقة.

ففي العام ١٩٢٢ أنشأت فرنسا، الدولة المنتدبة على سورية ولبنان، دويلات طائفية، وأعطت الطائفة العلوية لواء منفصلاً يضم الأقضية الجبلية الواقعة خلف اللاذقية ويتمتع بنظام إداري خاص ضمن الحماية الفرنسية. لكن العلويين في غالبيتهم رفضوا نشوء هذه الدويلة واعتبروها خطوة لتشتيت أبناء البلد الواحد. وبرز من المعارضين للانتداب الفرنسي في تلك الحقبة الشيخ «صالح العلي» الذي أصبح أسطورة في منطقته ولدى العلويين. عادت اللاذقية إلى الجمهورية السورية في العام ١٩٣٦ وأصبحت جزءاً لا يتجزأ منها. وتعزز الامتداد العلوي في كثير من المناطق الواقعة في شمال لبنان والتي أصبحت جزءاً من دولة لبنان الكبير. **وأصبح العلويون جزءاً من كيان الدولة اللبنانية بعد الاعتراف بطائفتهم بشكل رسمي في العام ١٩٣٦.**

العلويون والسياسة: لم يؤد الاعتراف بالطائفة العلوية كإحدى الطوائف اللبنانية إلى أية نتائج سياسية من حيث المكتسبات السياسية والمشاركة في السلطة، ولم تصل الخدمات الأساسية للدولة إلى مناطق العلويين في أحياء طرابلس والقرى العكارية، لاسيما الطرقات والكهرباء والمياه والمدارس والخدمات الصحية.

طالب مشايخ الطائفة وفعالياتها الدولة بحقوقهم الخدماتية



مقر المجلس الإسلامي العلوي في طرابلس.

والتعليمية، لكنها لم تكترث لمطالبهم وتجاهلت نداءاتهم. فأنشأ زعماء الطائفة ووجهاؤها عدداً من المؤسسات الاجتماعية والتعليمية لمساعدة المحتاجين من أبناء الطائفة. **وأنشئت الرابطة الخيرية الإسلامية العلوية بموجب العلم والخبر رقم ٤٥٠٠ تاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٥٠ بهدف تحسين أحوال العلويين والمطالبة بحقوقهم.**

مع بدء الحرب اللبنانية في العام ١٩٧٥، أنشأ علي عيد الحزب العربي الديمقراطي الذي شارك في المعارك التي شهدها الشمال في العامين ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤. وخاض مناصروه معارك شرسة إلى جانب القوات السورية ضد حركة فتح والتيارات المناوئة لسورية. **وكانت الطائفة العلوية نصيراً لسياسة النظام السوري في لبنان. وعند إقرار اتفاقية الطائف برعاية النظام السوري، برز العلويون سياسياً من خلال منحهم مقعدين نيابيين بعدما أصبح عدد النواب ١٠٨** (استمر وجود النائبين بعد زيادة عدد النواب إلى ١٢٨ نائباً). واستناداً إلى ذلك تم تعيين نائبين علويين في العام ١٩٩١ عن منطقتي طرابلس (علي عيد) وعكار (عبد الرحمن عبد الرحمن). ثم انتخب كل من علي عيد في دورة العام ١٩٩٢ وعبد الرحمن عبد الرحمن في دورات الاعوام ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠ عن الدوائر نفسها، وانتخب النائب أحمد حبوس في دورتي العامين ١٩٩٦ و٢٠٠٠ مكان النائب علي عيد. وجرى في العام ٢٠٠٥ انتخاب كل من بدر ونوس عن دائرة طرابلس ومصطفى حسين عن دائرة عكار. **أما في مراكز الفئة الأولى فلهم مركز واحد هو مدير عام البريد** (محمد يوسف). وكان لهم سفير في كازاخستان (أصاف ناصر)، ومدير عام في وزارة الداخلية (خليل شتوي). وسبق وشغل حاتم عيد منصب مدير في مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت قبل إلغائه.

تنظيم الطائفة: من أجل تنظيم شؤون الطائفة، بادر العديد من الفعاليات العلوية **في العام ١٩٧٣ إلى وضع مشروع قانون إنشاء المجلس الإسلامي العلوي**، وتقدّم به إلى مجلس النواب أحد النواب السنة في عكار (النائب السابق طلال المرعبي). لكن اندلاع الحرب حال دون إقراره.

بعد اتفاقية الطائف وحصول الطائفة العلوية على مقعدين نيابيين، سعى النائبان العلويان منذ العام ١٩٩٢ إلى إقرار هذا القانون. **وصدر القانون رقم ٤٤٩ تاريخ ١٧ آب ١٩٩٥ (وعدّل لاحقاً بموجب القانون رقم ٤٢٧ تاريخ ٦ حزيران ٢٠٠٢ وبموجب القانون رقم ٤٩٠ تاريخ ١٢ كانون الاول ٢٠٠٢).**

جاء في هذا القانون وتعديلاته أن الطائفة الإسلامية العلوية في لبنان مستقلة في شؤونها الدينية وأوقافها ومؤسساتها الخيرية والاجتماعية التابعة لها، تتولى تنظيمها وإدارتها بنفسها طبقاً لاحكام الشريعة ولفقه المذهب الجعفري. وينشأ للطائفة مجلس إسلامي علوي مركزه طرابلس ـ لبنان الشمالي، يتولى شؤون الطائفة ويدافع عن حقوقها ويحافظ على مصالحها ويسهر على مؤسساتها الخيرية والاجتماعية ويعمل على رفع مستواها، وله ثلاث هيئات هي: الهيئة العامة والهيئة الشرعية والهيئة التنفيذية.

تتألف الهيئة العامة من الوزراء والنواب العاملين والسابقين، ورؤساء وأعضاء المجلس الإسلامي العلوي وقضاة الشرع والمفتين الحاليين والسابقين، والقضاة والاساتذة الجامعيين، والموظفين المدنيين من الفئة الثالثة وما فوق، والضباط القادة والعامين المتقاعدين، و٢٠ من علماء الدين ينتخبهم مجموع علماء الدين العلويين، ورؤساء وأعضاء مجلس إدارة المؤسسات العامة الرسمية، وغيرهم من المسؤولين في النقابات والقطاعات المهنية والرؤساء وأعضاء البلديات وعدد من المخاتير.

تتألف الهيئة التنفيذية من وزراء ونواب الطائفة الإسلامية العلوية كأعضاء طبيعيين حكماً، ومن ٦ أعضاء من المدنيين ينتخبهم الأعضاء المدنيون في الهيئة العامة لمدة أربع سنوات. أما الهيئة الشرعية فتتألف من المفتين الحاليين كأعضاء طبيعيين حكماً، ومن خمسة أعضاء من علماء الدين ينتخبهم قضاة الشرع والمفتون الحاليون والسابقون ومجموع علماء الدين أعضاء الهيئة العامة لمدة أربع سنوات.

وينتخب رئيس المجلس الإسلامي العلوي من قبل الهيئتين التنفيذية والشرعية مجتمعتين. لكن خطوة الانتخاب وتشكيل المجلس تعثرت بسبب صراعات داخل الطائفة، لاسيما بين النائب عبد الرحمن عبد الرحمن والنائب السابق علي عيد. فتم إقرار القانون الرقم ٣ في تاريخ ٢٠ شباط ١٩٩٩ الذي أناط بنائبي الطائفة (حينها عبد الرحمن عبد الرحمن وأحمد حبوس الذي حل مكان النائب علي عيد) تشكيل لجنة مؤقتة من ثمانية أشخاص لتقوم مقام المجلس الإسلامي العلوي لمدة ٣ سنوات. واختير بدر ونوس رئيساً لهذه اللجنة. وجرت بعد ذلك انتخابات الهيئة العامة والهيئة الشرعية والهيئة التنفيذية لكن انتخاب الرئيس لم يحصل. وقبل اقتراب موعد انتهاء مدة ولاية الهيئة الشرعية والتنفيذية، تمت الدعوة إلى انتخاب الرئيس في ظل خلافات كبيرة داخل الطائفة ورفض نائبي الطائفة الحاليين (بدر ونوس ومصطفى حسين) إجراء هذه الانتخابات التي جرت في آذار ٢٠٠٧. وانتخب السيد أسد عاصي رئيساً للمجلس ومحمد خضر عصفور نائباً له. رفضت الحكومة الاعتراف بهذا الانتخاب الذي اعتبرته انتصاراً لعلي عيد المقرّب من سورية.

موازنة المجلس العلوي: استناداً إلى قانون إنشاء المجلس الإسلامي العلوي، بدأت الحكومة بإدراج موازنة خاصة لهذا المجلس ضمن موازنة رئاسة مجلس الوزراء (على غرار المؤسسات الإسلامية الأخرى). وبلغت هذه الموازنة في مشروع موازنة العام ٢٠٠٦ نحو ٥٥١,٤ مليون ليرة مقارنة بنحو ٥٩١ مليون ليرة في العام ٢٠٠٥، و٥٨٨ مليون ليرة في العام ٢٠٠٤.

دوائر الإفتاء والمحاكم الشرعية: نص القانون على تعيين ثلاثة مفتين للطائفة العلوية، مفت في كل من طرابلس وبيروت وعكار، لكن هذا الأمر لم يحصل حتى اليوم. ونص القانون أيضاً على إنشاء محاكم شرعية للطائفة العلوية لكن حتى الآن لا تزال المحاكم الشرعية الجعفرية تقوم بمهمات الأحوال الشخصية لدى الطائفة العلوية، كما هو الامر منذ عشرات السنين.

عدد العلويين: يبلغ عدد العلويين المسجلين في لبنان ٣٧,٨٧٦ نسمة، أي ٠,٨٢٪ من مجموع اللبنانيين، من بينهم نحو ٥,٠٠٠ نسمة تم تجنيسهم في العام ١٩٩٤ بموجب مرسوم التجنيس الشهير، وهم يقيمون بشكل أساسي في عكار وطرابلس (٩٥٪). **ويبلغ عدد الناخبين ٢٤,٦٠٣ ناخبين أي ما يشكل ٠,٨٪ من العدد الإجمالي للناخبين. كما أن سكان بلدة الغجر السورية ـ اللبنانية (التي تحتلها إسرائيل) هم من العلويين ويقدّر عددهم بحوالى ٢,٥٠٠ نسمة.**

عاش حاملو هوية هذه الطائفة ردحاً من الزمن في ظل الإهمال والنسيان والاضطهاد. ثم جاءت اتفاقية الطائف «لتمنحهم» مقعدين في المجلس النيابي في لعبة قوى ضمن النظام من دون الاهتمام بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية المتردية.

مقتطفات تاريخية: يعتبر بعض المؤرخين أن العلويين والمرشدين يشكلون طائفة واحدة لكن هناك آراء أخرى مخالفة. فسليمان المرشد (١٩٠٧ ـ ١٩٤٦)، وهو علوي أسس الطائفة المرشدية في سورية وقد ضمت علويين، ابتدع لطائفته مفاهيم وعقائد جديدة حتى يقال إنه ادعى الالوهية. وأصبح المرشديون بالتالي طائفة مستقلة لها طقوسها وعقائدها التي تختلف عن عقائد العلويين وطقوسهم، وإن كان العنصر البشري هو نفسه في أصل انتمائه. وقد أعدم سليمان المرشد في العام ١٩٤٦ لأسباب سياسية، أما السبب المعلن فهو قتله لزوجته والتحريض على قتل آخرين.

ـ نظراً إلى ابتعاد عامة العلويين عن ممارسة الشعائر والطقوس الدينية الإسلامية وإتباعهم بعض الطقوس المسيحية، اعتبرهم بعض الرحالة والباحثين (الأب لامنس ـ الاب لويس شيخو) إحدى الطوائف المسيحية يعتبرون أعياد الميلاد والغطاس والشعانين والعنصرة أعياداً لهم ويسمون أبناءهم بأسماء نصرانية. ورداً على ذلك، أصدر عدد من رجال الدين العلويين في العام ١٩٣٦ بياناً جاء فيه: «كل علوي هو مسلم يعتقد بالشهادتين ويقيم أركان الإسلام الخمسة». كما عقد العلويون مؤتمراً في بلدة القرداحة في العام نفسه وبعثوا بياناً إلى وزارة الخارجية الفرنسية جاء فيه «**إن العلويين ليسوا سوى أنصار الإمام، وما الإمام علي سوى ابن عم الرسول وصهره وأول من آمن بالإسلام، وليس العلوي والسني سوى مسلمين والقرآن الكريم هو كتاب العلويين**».

ـ أما أعياد العلويين فهي عيد الغدير (غدير خم) في الثامن عشر من ذي الحجة حين ألقى النبي حجة الوداع، وينسب إليه الشيعة والعلويون قوله بمبايعة الإمام علي خليفة من بعده، وعيد الفطر، وعيد الاضحى، وعيد الفراش وهو يوم مبيت الإمام علي في فراش النبي عند هجرته من مكة إلى المدينة، وعيد يوم الكساء حيث كان النبي وعلي وفاطمة والحسن والحسين تحت الكساء، وعيد النوروز في الرابع من نيسان، وعيد المهرجان في أول الخريف. ويحتفلون بذكرى منتصف شعبان التي تصادف ولادة الإمام المهدي (آخر الائمة الشيعة) وذكرى وفاة سلمان الفارسي. ويحيون أيضاً ذكرى عاشوراء (مقتل الإمام الحسين) لكنهم يعتقدون بأنه لم يمت إنما رفعه الله إليه كما حصل مع المسيح. تضاف إلى هذه الأعياد والمناسبات أعياد شعبية محلية ترتبط ببعض الشخصيات والمزارات.

(«الشهرية، الدولية للمعلومات»، ١/ ١١/ ٢٠٠٧)

رؤساء لبنان

شارل دباس

ولدت الجمهورية اللبنانية في كنف الانتداب الفرنسي ومن رحم دولة لبنان الكبير في أطرها المحددة التي جرى إعلانها في الأول من أيلول ١٩٢٠، وذلك في حفل مهيب في قصر الصنوبر، حضره رجال الدين وقناصل الدول الكبرى وحشد كبير من الناس. **أما دولة الاستقلال التي برزت، كنتيجة لاتفاق المسيحيين والمسلمين على الميثاق الوطني بقيادة رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح، فقد تأسست وشهدت النور في ٢٢ تشرين الثاني من العام ١٩٤٣** وهو يوم عيد وطني بالنسبة الى اللبنانيين. الحدث الأول أعلنه على الملأ الجنرال الفرنسي غورو باسم حكومة بلاده وعن يمينه البطريرك الياس الحويك وعن يساره المفتي الشيخ مصطفى نجا.

وعلى الأثر صدر قرار المفوض السامي الفرنسي بتعيين الكومندان ترابو حاكماً على لبنان الكبير، على أن يتسلم الحكم في أول تشرين الأول من السنة نفسها. ثم تبعت ذلك خطوة أخرى. أنهت السلطة الفرنسية ولاية اللجنة الإدارية التي كانت عينتها، وأصدرت قانون انتخاب جديداً دعت بموجبه الناخبين إلى انتخاب ثلاثين عضواً يمثلون المناطق والطوائف على أساس المحافظات والبلديات الممتازة. وبالطبع مارست السلطة المنتدبة ضغوطاً هائلة، وتدخلت بشكل سافر في أول عملية انتخاب لأول مجلس تمثيلي. تم انتخاب الثلاثين عضواً، ثم انتخب حبيب باشا السعد رئيساً للمجلس الجديد. بناء على رغبة حاكم لبنان الكبير. في هذا الوقت، وبينما كان الانتداب يتعثر في إدارة البلاد، ويتورط في الخلافات المحلية، ويدخل فريقاً في المنازعات، عينت الحكومة الفرنسية مندوباً سامياً مدنياً، للمرة الأولى منذ الاحتلال، هو هنري دي جوفنيل عضو مجلس الشيوخ والصحافي اللامع الذائع الصيت. كانت الثورة في سوريا قد اندلعت واستمرت نارها عاصفة. في تلك المناخات، أصدر دي جوفنيل بياناً وعد فيه أنه سيدعو المجلس النيابي خلال مهلة قصيرة لوضع دستور للدولة. وقد نفذ هذا الأمر كما وعد وعندما أقر الدستور، وذلك في مدة لم تتجاوز الثلاثة أيام ٢٣ ـ ٢٦ أيار ١٩٢٦، جرى إعلانه رسمياً بحضور الهيئات الرسمية والمفوض السامي الفرنسي. **وقد تمّ بموجبه انتخاب شارل دباس الأرثوذكسي كأول رئيس للجمهورية اللبنانية.**

أنهى شارل الدباس، الذي ينتمي إلى عائلات الحي السرسقي الأرستقراطي، دروسه الثانوية في الجامعة اليسوعية، وتوجه بعد ذلك إلى باريس، ودرس الحقوق في جامعاتها.

وفي باريس تزوج من فرنسية ثم عاد إلى بيروت قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى ليبدأ حياته العملية محرراً في جريدة «لا ليبيرته» التي أصدرتها «جماعة الإصلاح». وهذه الحركة نشأت في «ولاية بيروت» بعد إعلان الدستور العثماني، وبدأت تطالب بالحكم اللامركزي للأقطار العربية. وتشعبت حتى صارت نواة النضال العربي ضد الحكم التركي.

معظم شهداء لبنان كانوا منتمين إلى هذه الحركة وكان أبرزهم أبو علي سليم سلام والد رئيس وزراء لبنان الراحل صائب سلام. (كان الإصلاحيون ينشرون آراءهم ومقالاتهم في جريدة «الريفاي» الفرنسية وجريدة «الثبات» العربية اللتين كان يصدرهما المرحوم إسكندر الخوري أحد رجال الحركة).

وعند إعلان الحرب هرب الدباس إلى فرنسا وفي غيابه حكم المجلس الحربي العثماني عليه وعلى رفقائه الآخرين الذين فروا مثله بالإعدام.

بعد انتهاء الحرب رجع شارل دباس مع طلائع جيش الاحتلال الفرنسي وعين مديراً للعدلية. **وإليه يرجع الفضل الأكبر في تنظيم المحاكم ونقابة المحامين، فلم يعد يحق إلا لحامل شهادة الحقوق أن يرافع بعدما كان مسموحاً لأي شخص بأن يدخل المحكمة ويرافع.**

عرف عن شارل الدباس نزاهته وهدوؤه وميله إلى العزلة في

برجه العالي، بعيداً عن الناس، يقضي وقته دائماً في مكتبه وبين كتبه. ولم يكن ميالاً إلى صداقة رجال الدين، لكنه بعدما تولى رئاسة الجمهورية أصبح يتقرب منهم... وفي ذكرى صعود البطريرك أنطون عريضة قال في خطابه الرسمي كرئيس للجمهورية: «نحن دوماً نستمد من غبطتك القوة والحكمة ونسير بمشيئتك فلا نقوم بعمل لا تكون راغباً فيه وموافقاً عليه». وقد أرضى الخطاب البطريرك لكنه افقد، في حينه، الدباس تأييداً هو بأمس الحاجة إليه.

كان الدباس متقشفاً يكتفي بمعاشه الشهري، لكنه كان محاطاً بأناس بعضهم غير نزيه. وفي معرض التحدث عن تقشفه يروى انه لم يكن يستعمل سيارة الرئاسة إلا عند قيامه بالوظيفة. وكان حريصاً للغاية على أن يبكر في التوجه إلى عمله، وعندما تصل سيارته كان موظفو السراي يعرفون أن الساعة قد بلغت الثامنة صباحاً.

يروي معارفه ممن كانوا قريبين منه أنه كان من هواة قراءة الكتب التي تبحث في المسائل القانونية والكتب التي تتحدث عن الدكتاتورية والحكام العظام. وقد حاول وهو في سدة الرئاسة القضاء على معظم الذين كانوا يطمحون الى الوصول إليها. وربما لهذا السبب كان الجنرال ويغان يقول لرجال المفوضية والجيش أن «لا فرق بين الدباس وملك الداهومي، سوى أنكم كنتم تضعون ملك الداهومي في جيبكم في حين أن الدباس هو الذي يضعكم في جيبه».

كان شارل دباس يلبس «البرنيطة»، ويضع نظارتين بشكل دائم، قصير القامة، كبير الانف، سميناً، يدخن بكثرة ولا يشرب الكحول، متكتماً بطبعه، قليل الكلام، لا يمكن للمرء أن يعرف ماذا يدور في رأسه. كان العمل الإداري هو الاساس، وكان عنده هواية أكثر مما هو وظيفة. وكان حبه لجمع الملفات كناظر لإدارة العدل أشبه بحب الرجل العصري لجمع التحف الثمينة النادرة. وكان **يدرك بينه وبين نفسه على الأقل، أو من خلال كلماته القليلة أمام زواره في منزله القديم في محلة الصيفي، أن رئاسة الجمهورية هي مطلب ماروني، باعتبار أن للكثافة المارونية، ولدور بطريركية الموارنة ثقلاً في هذا الموضوع.** ولذلك لا يذكر أحد من الشهود أن شارل دباس أفضى إلى أحد من الناس بشوقه إلى الرئاسة، أو بطموحه إلى حمل لقب اللبناني الاول. اللعبة إذاً كانت بيد اثنين: المفوض السامي والزمن.

يذكر أن انتخابه رئيساً للجمهورية جاء سهلاً في الإطار الدستوري، إذ لم يلق معارضة في المجلس، غير أنه، في المقابل، واجه معارضة شعبية. وقد انتخبه مجلس كان يتألف من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

وكان ماروني في رئاسة الحكومة هو أوغيست باشا أديب. كما كان ماروني ثانٍ في رئاسة مجلس النواب. وأعطيت رئاسة مجلس الشيوخ للمسلمين السنيين بشخص الشيخ محمد الجسر.

وكانت أول حكومة وزارة اختصاصيين نوعاً فبشارة الخوري، وزير الداخلية، كان رئيساً لمحكمة الاستئناف. وكان وزير الاشغال العامة أشهر مهندسي عصره، يوسف أفيتموس. وكان وزير العدل نجيب قباني رئيس محكمة.

في السابع والعشرين من آذار ١٩٢٩، قبل انتهاء ولاية الدباس بشهرين، اجتمع المجلس النيابي وجدد انتخابه رئيساً بأكثرية ٤٢ صوتاً، ووجدت ورقة بيضاء واحدة باسم الشيخ محمد الجسر، قيل إن البير قشوع هو صاحبها. **آخر حكومة في عهد الدباس تألفت برئاسة أوغست أديب في ٢٥ آذار ١٩٣٠ واستمرت حتى ١٠ أيار ١٩٣٢، وكان أعضاؤها: صبحي حيدر، موسى نمور، حسين الأحدب وجبران تويني. وفي عهد تلك الوزارة التي تولى فيها جبران تويني وزارة المصارف أوجدت البكالوريا اللبنانية، وتأسس المتحف الحالي.** وقبل انتهاء ولاية الدباس المحددة سنة ١٩٣٢، اتجه فريق من النواب المارونيين إلى انتخاب الشيخ محمد الجسر رئيساً للجمهورية معاكسين في ذلك اتجاه فريق آخر يريد الشيخ بشارة الخوري رئيساً، ومعظمهم من النواب الانتدابيين. فاتخذ الانتداب هذا التنافس مبرراً لحل المجلس، وإقالة الوزارة التي كان يرأسها أوغست أديب، وتعطيل الدستور، وتعيين شارل دباس المنتهية مدة رئاسته رئيساً للدولة اللادستورية يعاونه مجلس مديرين (بدلاً من مجلس نيابي ومجلس وزراء). وكان المديرون: صبحي أبو النصر، جميل شهاب، صبحي حيدر، سامي الخوري، رفيق أرسلان، جوزف نمر شمعون، الدكتور كامل غرغور، وقام المير جميل شهاب بمهمة المستشار الأقرب للرئيس اللادستوري... يشجعه على مكافحة الأحرار والحريات. **وكان من نتائج «تفاهم» شارل دباس مع الانتداب على تعطيل الحياة النيابية أن معارضة شديدة نشأت في طول البلاد وعرضها، وضمّت للمرة الأولى جميع الطوائف اللبنانية** في مناهضة أعمال الانتداب. وقد تزعم هذه المعارضة الدستورية الشيخ بشارة الخوري يؤيده من وراء الستار البطريرك أنطون عريضة ورياض الصلح قائد الجبهة الاستقلالية في لبنان ومعه السلبيون الذين ما كانوا يعترفون بالكيان اللبناني. فخشي الفرنسيون مغبة الأمر، وأوعزت باريس إلى المفوضية العليا في بيروت باسترضاء المعارضة وتغيير هذه السياسة. وكانت باكورة هذا الاسترضاء تعيين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية مجاراة لرغبة بكركي.

وتقلص نفوذ الدباس واستهينت كرامته فأدار وجهه شطر باريس للاستعانة على أمره بأصدقائه الكثيرين في وزارة الخارجية. وكان قد تناهى إلى مسامع المفوض السامي دي مارتيل ما يزمع الدباس فعله، اي السفر إلى باريس فدعاه إليه وطيب خاطره.

وتوفي شارل دباس صيف ١٩٣٥ في باريس.

(نهاد حشيشو، «السفير»، ٢٠٠٧/٩/٢٥)

حبيب باشا السعد

هو النجل الثالث للكونت غندور بك السعد وعقيلته كاترين الضاهر. ولد في عين تراز سنة ١٨٦٦، وما ان بلغ سن الدراسة حتى أرسله والده إلى المدرسة البطريركية في بيروت ثم إلى الحكمة فإلى كلية القديس يوسف للآباء اليسوعيين. وبعد تنقله في عدد من الوظائف عين في العام ١٩٠٢ رئيساً لمجلس الإدارة في عهد المتصرف مظفر باشا، لكنه استقال في العام ١٩٠٥ بعد أن رأى الحال في المتصرفية تسير من سيىء إلى أسوأ. وفي العام ١٩١٣ أعيد تعيينه رئيساً لمجلس الإدارة في عهد المتصرف أوهانس باشا. بعد إعلان الحرب العالمية الاولى نفاه جمال باشا إلى الاناضول إثر رفضه منصباً في مجلس المبعوثان. **وعندما وصل الحلفاء إلى لبنان طلب إليه البقاء رئيساً للحكومة اللبنانية بحكم رئاسته للمجلس الإداري.**

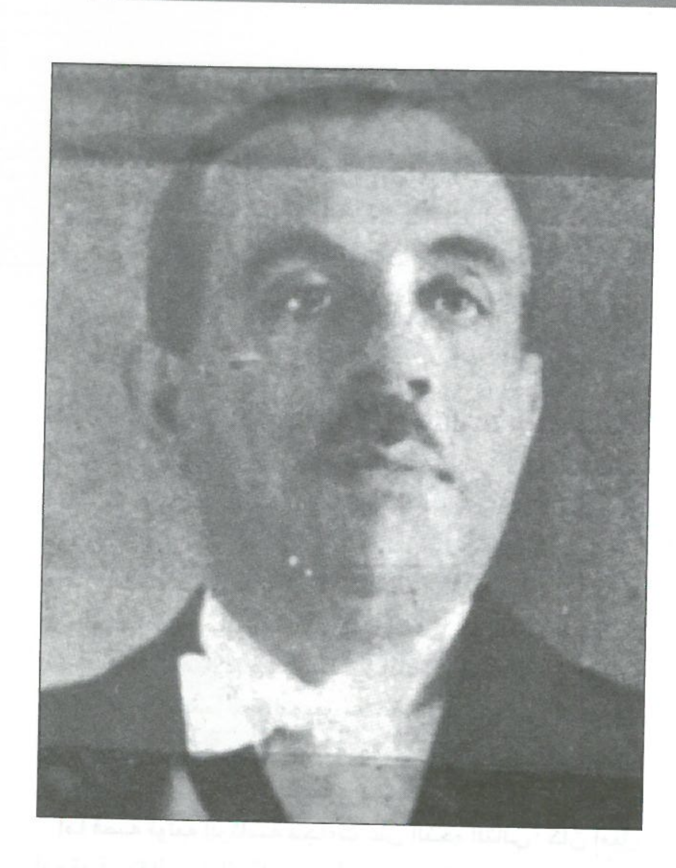
وكان السعد طمح عند تأسيس المجلس التمثيلي لدولة لبنان الكبير (٨ آذار ١٩٢٢)، وهو من أهم السلطات الوطنية في بداية عهد الانتداب وأعضاؤه يعينون تعييناً، بأن يكون رئيساً للجنته، غير أن الذي نجح برئاستها كان داوود عمون. يذكر بهذا الصدد، أنه عندما نودي بالأمير فيصل ملكاً على سوريا في ٧ آذار ١٩١٩ على أثر المؤتمر السوري الذي انعقد في دمشق، رفض السعد النداء على الرغم من الإغراءات التي عرضت عليه. وأرسل برقية احتجاج إلى مؤتمر الصلح والسلطات الفرنسية طالباً منها تأكيد هذا الرفض. عندها قرر المجلس العرفي الدمشقي اغتيال حبيب باشا، وحرضت بعض العصابات المحلية بتاريخ ٧ تشرين الاول بنصب أعين له فيما هو قادم من بيت الدين إلى عين تراز، وأطلقوا النار عليه من دون أن يتمكنوا من إصابته. **علاقاته الودية مع الفرنسيين لم تدم طويلاً، إذ شعر بأنهم يريدون استغلال اللبنانيين وإعطاء الامتيازات لمواطنيهم. وقد توثقت صلته بالملك فيصل، لاحقاً،** رغم معارضته لمسألة تنصيبه ملكاً على سوريا.

وفي أواخر ١٩٣٣ قدّم الدباس استقالته، فأصدر المفوض السامي قراراً بتعيين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية سنة واحدة تبدأ في آخر كانون الثاني ١٩٣٤ على أن يفصل تعيينه عن تسلمه الحكم بشهر واحد يكون «فترة انتقال» لا يعمل فيها الرئيس الجديد أي عمل حكومي، ويتولى فيها الحاكم أوبوار الإشراف على الانتخابات النيابية. وأنزل المفوض دي مارتيل عدد نواب المجلس إلى ٢٥ عضواً، منهم ١٨ نائباً ينتخبهم الشعب، وسبعة يعينون بقرار من المفوض السامي على أن تكون ولاية المجلس أربع سنوات. وفي خريف ١٩٣٥ أصدر المفوض السامي قراراً بتجديد رئاسة حبيب باشا السعد لسنة واحدة أخرى تنتهي في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦. يقول الذين عاصروا تلك المرحلة أن الفرنسيين جاءوا به إرضاء للبطريرك أنطوان عريضة الذي أخذ يعلن في المناسبات العامة احتجاجه على بعض أعمال الانتداب. وحبيب باشا من قدامى السياسيين. فهو ربيب العهد العثماني، وقد شغل منصب مدير ناحية (قائمقام) في عهد لبنان البروتوكول، الذي كان العهد الذهبي للجبل في ذلك الزمان، إذ عاش لبنان وحده مستقلاً دون سائر العالم العربي. وعلى أثر جلاء الجيوش التركية عن لبنان وسوريا جاء شكري باشا الايوبي حاكماً على بيروت باسم حكومة الشريف الحسين بن علي الذي أعلن الثورة على السلطنة العثمانية. وقد عيّن شكري باشا زميله في الباشاوية حبيب باشا السعد حاكماً على لبنان باسم حكومة الشريف (تشرين الأول ١٩١٨).

في ٣٠/١/١٩٣٦ غادر السعد رئاسة الجمهورية مسلماً الأمانة للرئيس إميل إده. وفي ٥ أيار من العام ١٩٤٢ توفي الرئيس حبيب باشا، ودفن في مقبرة العائلة في رأس النبع.

(نهاد حشيشو، «السفير»، ٢٩/٩/٢٠٠٧)

إميـل إدّه



هو والد السياسيين ريمون وبيار. الأول ترأس حزب الكتلة الوطنية الذي أسسه والده، وبرز نائباً لعدة مرات عن منطقة جبيل، كما عمل وزيراً في عدد من الوزارات. أما الثاني فانتخب نائباً عن بيروت في الخمسينيات ثم آثر العمل المصرفي والتجاري. وحفيده هو رئيس حزب الكتلة الوطنية راهناً كارلوس، ابن بيار.

جاء إلى الرئاسة كماروني بعد حبيب باشا السعد. وقد وصفه الذين عايشوه بأنه كان فرنسياً بقلبه، **لكنه الوحيد بين أنداده من مؤيدي الانتداب الذي قاوم جموح الفرنسيين، وبسببه عطل المجلس النيابي سنة ١٩٢٥ يوم دعي لانتخاب حاكم وطني. فقد خاف الفرنسيون بعدما رشح إميل إده نفسه للحاكمية أن ينجح فعطلوا الجلسة.**

ولد في دمشق عام ١٨٨٤ ووالده إبراهيم عمل ترجماناً في القنصلية الفرنسية في دمشق، وقد تملك أرضاً واسعة في منطقة «البقيعة» شمال الحدود اللبنانية مع سوريا، فسلبها منه الأتراك لعلاقته الجيدة بفرنسا، ولكن الدولة الفرنسية عوضته بإعطائه أراضي أميرية في عانا في البقاع. تعلم في المدارس اليسوعية في بيروت إلى أن نال شهادة الحقوق من جامعة آكس إن بروفانس الفرنسية، ثم عين محامياً للقنصلية الفرنسية في بيروت.

في العام ١٩١٩ اختير عضواً في الوفد اللبناني إلى مؤتمر السلام في فرنسا للمطالبة باستقلال لبنان. وفي العام ١٩٢٢ انتخب نائباً عن بيروت، ثم ترأس بين عامي ١٩٢٢ و١٩٢٥ المجلس التمثيلي الأول. تولى في عهد الرئيس شارل دباس عام ١٩٣٠ رئاسة مجلس الوزراء، وحصل على سلطة المراسيم الاشتراعية وتنظيم الإدارة اللبنانية.

وفي عهد إميل إده وضعت المعاهدة اللبنانية - الفرنسية التي أقرها المجلس النيابي اللبناني ورفض المجلس الفرنسي إقرارها. **وتعترف المعاهدة باستقلال لبنان، وتتعهد فرنسا بموجبها بإدخاله عصبة الأمم. ومن بنودها المشهورة المادة ٦ مكررة (يعني توزيع المناصب في الدولة على الطوائف بالتساوي).**

أما أبرز الحوادث في عهد رئاسة إميل إده فإنه لم يحلف اليمين الدستورية لان الدستور كان معلقاً، وإن رئاسته حددت، لكنه لم يكملها بسبب خلافه مع المفوض السامي.

بعدما أصبح رئيساً سابقاً للجمهورية خاض معركة الانتخابات عن جبل لبنان سنة ١٩٤٣ وربحها في دوره البالوتاج (وفاز كذلك في البالوتاج رئيس اللائحة المنافسة، الشيخ بشارة الخوري الذي انتخب في ما بعد رئيساً للجمهورية). لكنهم في انتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧ أسقطوه. ويقول الذين نفذوا عملية إسقاط إميل إده انهم كانوا يحذفون الرقم الأخير من مجموع الأصوات التي ينالها في كل قلم اقتراع. وسبب إسقاط إميل إده أنه كان يقود المعارضة بعدما أسس الكتلة الوطنية ضد عهد الشيخ بشارة الخوري.

تميز بنظافة كفه، وعندما يتحدث معايشوه عنه فإنهم يتحدثون بإعجاب وتقدير كبيرين عن ألقه السياسي وثقافته.

تمكن ابنه ريمون من أن يقود الكتلة الوطنية كحزب مسيحي معتدل، وأن يلعب دوراً في السياسة اللبنانية التي تلت مرحلة الاستقلال.

وفي ٢٧ أيلول ١٩٤٩ توفي إميل إده في منزله في صوفر عن ٦٥ سنة. وقد منع الشيخ بشارة الخوري جميع الرسميين من تشييع جنازته، لكن ذلك لم يمنع أهالي مصيف صوفر وعدداً كبيراً من اللبنانيين من الاشتراك في تشييع هذا الرئيس الذي ولد في دمشق وترأس لبنان ثم دفن في بيروت.

(نهاد حشيشو، «السفير»، ٢/١٠/٢٠٠٧)

ألفرد نقاش

والده المصرفي جورج نقاش، وشقيقاه حبيب وسليم، وشقيقتاه أليس فيليب إده، وماري دوماني.

لم يكن أحد في عائلة جورج نقاش يتصور بأن الطفل ألفرد مهياً لان يعيش، فهو ضعيف البنية شاحب الوجه، يكاد يترنح في أثناء المسير، بعكس أخويه. لكنه عمره امتد طويلاً (٩١ عاماً). من مواليد ٢ أيار عام ١٨٨٦، العام نفسه الذي ولد فيه إميل إده.

درس هذا المثقف الحقوق في باريس، وكان من جيل رفاقه في الجامعة الرئيس أحمد الداعوق، واستمرا على صداقة متينة. ثم انتقل إلى القاهرة ليقضي فيها سبع سنوات تعاطى في ثلاث منها مهنة المحاماة. وكان في الوقت نفسه يحرر في صحيفتين من صحف مصر، ويعالج في مقالاته مواضيع تتعلق بلبنان الذي كان يومذاك تحت حكم المتصرفين، مطالباً بتحريره من السلطنة العثمانية وتأمين مرفأ له في جونية. **وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عاد ألفرد نقاش ليعمل محامياً ثم قاضياً في الاستئناف والتمييز ثم عضواً في مجلس الشورى. وذاع صيته كشخصية نظيفة ومسالمة، فعينه الفرنسيون رئيساً للدولة ثم رئيساً للجمهورية.**

أما قصة توليه الرئاسة فجاءت على النحو التالي: كان إميل إده قد استقال من الحكم بعدما انحبس القمح عن البلاد، وأثار الجنرال «دانتز» موجة مجاعة لترحيل إده وحكومته. وكانت الطائرات الالمانية تتزود بالوقود من قاعدة رياق لتؤازر رشيد عالي الكيلاني في ثورته ضد الإنكليز في العراق، فكان لا بد من البحث عن شخصية رئاسية مقبولة عند الناس وخارج كل صراع، فإذا جاءت إلى الحكم تكون لجميع اللبنانيين دون استثناء.

كان في منزله في صوفر التي اختارها للاصطياف بدلاً من بيت مري، مثله في ذلك مثل إميل إده، وعمر بيهم، وعبد الحميد كرامي، عندما رن التلفون. وعندما رفع نقاش السماعة جاءه صوت يقول: هنا مدير مكتب الجنرال «دانتز» في السراي. إن فخامته يطلبك لأمر عاجل.

وعندما انطلقت السيارة بألفرد نقاش في اتجاه بيروت وهي تنهب الأرض نهباً، لم يكن الرجل يتصور انه بعد دقائق سيصبح رئيساً... للدولة.

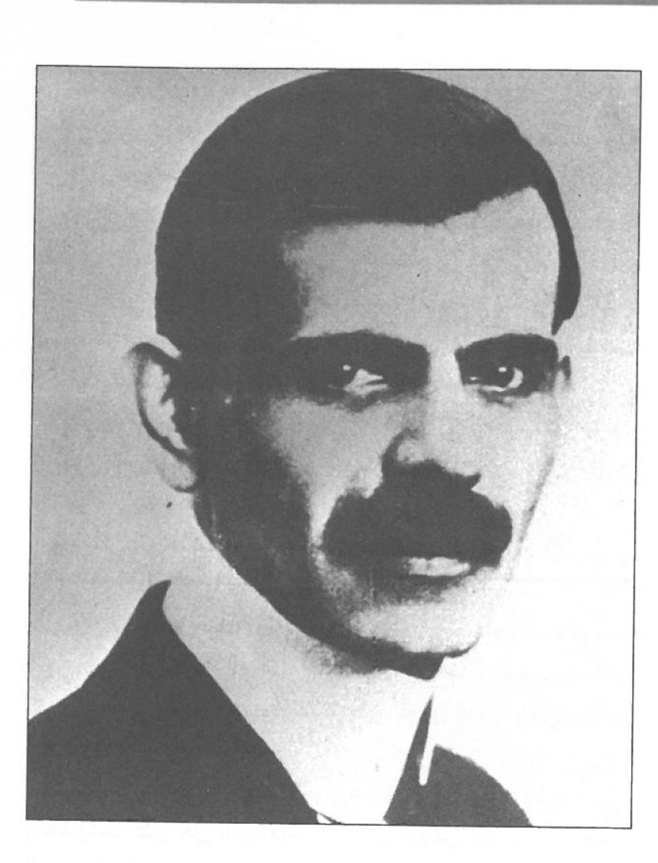
في عهد رئاسته التي بدأت في ٢٤ تشرين الأول ١٩٤١، طالب تجار بيروت وأعيانها ورؤساء طوائفها بجعل العاصمة مدينة مفتوحة لتجنيبها ويلات الحرب. فكتب الرئيس نقاش إلى المفوض السامي يؤيد هذا الطلب... لكنه اختلف مع رئيس الوزراء سامي الصلح. وطلب منه الاستقالة، لكن رئيس الوزراء لم يرضخ لهذا الطلب، وأبلغه أن ذلك لن يحدث إلا إذا استقالا معاً.

وبقي ألفرد نقاش رئيساً إلى أن جاء يوم قرر فيه الجنرال كاترو والمفوض السامي الفرنسي التخلص من النقاش وحكومته، فكان رد هذا الاخير الاتفاق مع رئيس الوزراء بالإيعاز إلى أنصارهما القيام بتظاهرة بمناسبة عيد المولد النبوي من أمام الجامع الكبير وسط بيروت لدعم موقعيهما. حدثت التظاهرة لكن قرار المفوض السامي كان جاهزاً بإقالتهما وتعيين أيوب ثابت رئيساً للحكومة الموقتة.

بعدما أصبح ألفرد نقاش في سلك الرؤساء السابقين انتخب نائباً لبيروت. ولقد ظل يأخذ الترامواي كما كان يفعل أيام القضاء، ويشير الناس إليه قائلين: رئيس الدولة السابق في الترامواي. كان مرتبه وهو رئيس دولة ألفي ليرة لبنانية، فصار بعدما ترك الدولة ألف ليرة لبنانية. وكان يتعامل مع هذا المبلغ على أساس أنه نعمة ورضا من اللـه.

(نهاد حشيشو، «السفير»، ٦/١٠/٢٠٠٧)

أيوب ثابت



أول عهد أيوب ثابت في السياسة كان عمله في الحركة الإصلاحية في بيروت مع مجاراته للحركة اللامركزية التي أشعلت نار الثورة العربية. وكان من الذين اشتركوا في المؤتمر العربي الاول في باريس (حزيران ١٩١٣). وثائق الجمعية الإصلاحية في بيروت تقول إن الدكتور أيوب أفندي ثابت انتخب كاتم سر الجمعية (أي أمين سر)، وكان من أعضائها الشيخ الشهيد أحمد حسين طبارة، سليم علي سلام، محمد إبراهيم طبارة، كامل الصلح، أحمد مختار بيهم، رزق اللـه قرقش، جان تويني، ألبير سرسق، محمد الفاخوري، بترو طراد، يوسف الهاني، وغيرهم.

وفي «المفيد» كتب الدكتور أيوب ثابت ينتصر لعبد الغني العريسي والشيخ مصطفى الغلاييني في معركتهما من أجل حرية الكلمة، ويقول «ومهما يكن فليفاخر صاحب «المفيد» والشيخ الغلاييني أنهما أول من وقف في بيروت وفي السلطنة ـ على ما نعلم ـ أمام الحاكم للدفاع عن حرية الصحافة».

وقد وجد الوالي حازم بك أن هذه الجمعية تشكل خطراً على سلامة السلطنة، فأصدر قراراً بحلها، وإذا بيروت تواجه الوالي بإضراب شامل اشترك فيه المسيحي إلى جانب المسلم.

في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩١٣ توصل الطلاب العرب في باريس إلى عقد المؤتمر العربي (منطقة «سان جرمين») لمواجهة الاحتلال العثماني، وكان الدكتور أيوب كاتم أسرار الجمعية الإصلاحية والشيخ أحمد طبارة، وأبو علي سلام، واحمد مختار بيهم وخليل زينة محرر جريدة «الثبات» اليومية موفدين باسم الجمعية إلى المؤتمر.

وهكذا يبدو أيوب ثابت، بروتستانتياً، استقلالي النزعة، وطني الآفاق، قومي الأهداف.

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى هرب ثابت خوفاً من بطش الأتراك وذهب إلى فرنسا، ومنها إلى نيويورك حيث اندفع يهاجم الحكم التركي في العالم العربي. في أثناء إقامته هناك جمع الأموال والتبرعات مع الأديب جبران خليل جبران لدعم المقاومة اللبنانية ـ السورية للحكم العثماني.

ولما انتهت الحرب عاد أيوب ثابت مع أول العائدين إلى بيروت، ونشط مع «رابطة الطوائف المسيحية» في المطالبة بالانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا. ثم انتخب نائباً عن الأقليات في بيروت. واشتهر ثابت في الحكم بصلابته في اتخاذ قرارات اجتماعية وسلوكية لم يحد عنها رغم معارضتها من الناس. فقد حارب زمور السيارات فمنع التزمير منعاً باتاً. ومن عاداته تشديده على الموظفين بضبط مواعيد الدوام، ومعاقبته من يخالف التعليمات بشدة. كما منع شرب القهوة في الدوائر الرسمية حتى ضج النواب والوزراء والمديرون وكبار الموظفين.

بقي عازباً، وكان يؤثر العزلة ويصطاف في بحمدون بعيداً عن الناس.

وفي ٨ آذار ١٩٤٣ تولى أيوب ثابت رئاسة الدولة ووزعت الوزارات على معاونيه الوزيرين المير خالد شهاب وجواد بولس. ورأى الناس أن عهداً جديداً قد يأتي بالخير على لبنان. لكن هذا الأمل المشروع لم يتحقق، إذ أن الرئيس ثابت أدخل تعديلاً خطيراً في قانون الانتخابات رأت فيه الطوائف الإسلامية مساً بحقوقها، إذ أن التعديل قد اعتمد على إحصاء جميع المغتربين في توزيع المقاعد، فنال المسيحيون سبعة مقاعد فوق المقاعد التي نالها المسلمون.

ويقال إن فريقاً من العسكريين كانوا غير راضين عن تعيين أيوب ثابت رئيساً للدولة، فاشتركوا في إثارة الرأي العام الإسلامي على حكم ثابت، مما حمل المفوضية الفرنسية على إقالته ووزيريه وتعيين بترو طراد رئيساً للدولة ومعه وزيران مساعدان هما عبد اللـه بيهم وتوفيق لطف اللـه عواد.

(نهاد حشيشو، «السفير»، ٩/١٠/٢٠٠٧)

بترو طراد

عرف عن بترو طراد أنه كان هاوياً للسياسة ولم يحترفها. كما هوى المحاماة وقلما مارسها. ذاعت شهرته عندما وقع مع خمسة من أصدقائه عريضة رفعوها باسم الطوائف المسيحية في بيروت إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ١٢ آذار ١٩١٣ يطالبون فيها بأن تكون سوريا (بما فيها لبنان وفلسطين) منطقة مستقلة عن السلطنة العثمانية يديرها اختصاصيون فرنسيون، وتكون تحت الحماية الفرنسية. وقد أثارت هذه المذكرة نقمة جمال باشا على العرب إجمالاً وعلى المسيحيين منهم بصورة خاصة، فأصدر أمره إلى المجلس الحربي في عاليه بأن يحكم على موقعيها بالإعدام.

وقد امتثل المجلس المذكور لأوامر الباشا التي طالما نفذها بالإعدام والتشريد والنفي دون أي تحقيق قانوني.

وهكذا حكم بالإعدام على أصحاب. وشاءت الأقدار أن يكونوا جميعهم قد حضروا أنفسهم للهرب إلى الخارج (مصر وأوروبا) ولم يبق منهم في لبنان إلا يوسف الهاني عميد الطائفة المارونية في بيروت، فسجن ثم شنق. أما الذين نجوا بجلودهم فهم: بترو طراد، وأيوب ثابت، ونخلة تويني، ورزق الله أرقش وخليل زينية.

كان بترو طراد، مثل أيوب ثابت، عضواً في الجمعية الإصلاحية، واحتجاجاً على حل الجمعية بقرار من الوالي حازم بك، وجهت إلى مقام الصدارة «ونظارة الداخلية» كتاباً احتجت فيه على الإجراء المتخذ من قبلهما ضد الجمعية، وكان اسم بترو طراد بين الموقعين. لم يكن هو في حاجة إلى هذه المواجهة الوطنية، فقد كان ميسوراً، لكن عصمته الوطنية أبت عليه إلا أن يكون من زارعي بذور الاستقلال. فقد كانت قضية الوطن جزءاً لا يتجزأ من الرجولة آنئذ.

لدى هربه إلى أوروبا، مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، كان اسم بترو طراد، مثله مثل أيوب ثابت، واميل إده، وبشارة الخوري، موضوعاً على اللائحة السوداء في دوائر البوليس العثماني، وكان على صاحبه أن يتوارى كي ينفذ بجلده.

وكما لجأ إميل إده إلى بيت والد زوجته في الإسكندرية، كذلك هرب بترو طراد إلى الإسكندرية لينزل ضيفاً على شقيقه بولس.

بعد انتهاء الحرب رجع بترو طراد إلى بيروت صديقاً للفرنسيين وألف مع إخوانه أصحاب العريضة الذين عادوا إلى وطنهم بعد انتهاء الحرب **جمعية جديدة باسم «رابطة الطوائف المسيحية» ضموا إليهم فيها جمهرة من رجال الفكر والوجاهة والمال واندفعوا بحماسة إلى المطالبة بالانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا.**

وقد لمع اسم بترو طراد محامياً كبيراً، رغم قلة ممارسته للمهنة، فصار مكتبه مشهوراً، وعمل فيه كثيرون صاروا بعد ذلك من أصحاب الباع في دنيا المحاماة.

واشتهر بخدمة الناس وأصحاب الحاجات والدفاع عن الفقراء بلا استثناء على اختلاف طوائفهم، ويروى عنه أنه كان يستقبل الناس من ناخبين وذوي حاجات وهو يرتدي «روب حمام» وأحياناً «البيجاما». سنة ١٩٢٥ اختير نائباً لبيروت عن الطائفة الأرثوذكسية بحماسة جمعت رغبة الفرنسيين وأبناء البلاد معاً.

وكان اختير عضواً في اللجنة الإدارية سنة ١٩٢٢.

وسنة ١٩٣٧ عين رئيساً للمجلس النيابي وبقي رئيساً حتى ٢١ أيلول ١٩٣٩. رغم ثقافته الفرنسية فإنه كان خطيباً بالعربية الفصحى وبطلاقة. واستمر بترو طراد نائباً عن الطائفة الأرثوذكسية إلى أن تأزم الموقف السياسي في صيف ١٩٤٣. عندما اختير رئيساً للدولة لمراقبة الانتخابات فوقع هذا الاختيار موقعاً طيباً عند جميع الفئات المعارضة والموالية على السواء.

ولما خرج من السراي لم يحدث ضجة في خروجه، ولا تصادم مع أحد، ومات في عقده السابع بدون ضجة أيضاً.

(نهاد حشيشو، «السفير»، ٢٠٠٧/١٠/١٦)

بشارة الخوري

محام وسياسي محترف ورئيس حزب الكتلة الدستورية وأبو الميثاق الوطني.

كانت ولادته في بيروت، في ١٠ آب عام ١٨٩٠، ويقول عن ذلك «ولدت جسماً في أرض الولاية وروحاً في متصرفية جبل لبنان. ومنذ أن تفتحت عيناي على هذه الدنيا وأنا أجد نفسي في محيط الموظفين اللبنانيين وفي جو السياسة اللبنانية، وما بلغت سن الرشد حتى كانت أخبار حكومة لبنان تملأ أذني، فحفظت الكثير مما قص علي منها، ووقفت بنفسي على الشؤون الأخرى، وليس في نيتي تأريخ عهد المتصرفية بل الدلالة على الأمثولات التي تلقنتها والتي حفظتها من مشاهداتي في هذا العالم القائم بذاته، أي لبنان في عهد نظامه الأساسي. كان والدي آنذاك رئيساً للقسم العربي في المتصرفية في عهد واصا باشا ومصطفاً في بيت الدين بحكم الوظيفة، فخف عند تلقيه خبر ولادتي إلى المدينة ليطمئن إلى صحة زوجته وشاهد ابنه البكر الذي أعطي، على مجرى العادة، اسم الجد تيمناً». (**حقائق لبنانية**، ص ٢٠)

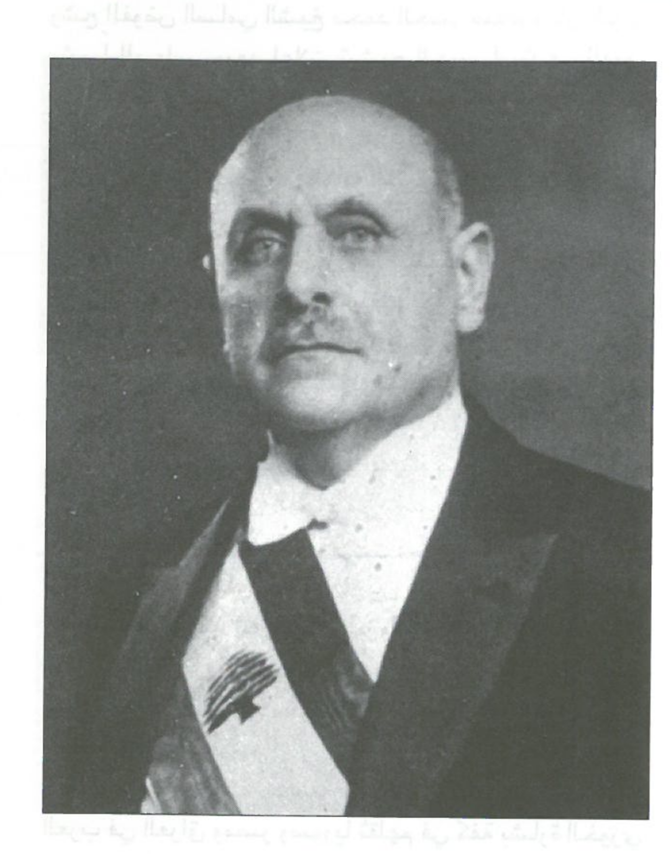
سافر في مطلع شبابه إلى باريس لدراسة الحقوق، بعد أن درس المرحلة الثانية في كلية القديس يوسف، هناك دعاه الأمير أمين مجيد أرسلان إلى المشاركة مع ندوة مطران بإصدار جريدة فرنسية عربية للدفاع عن قضية العرب، فنزل عند رغبته، لكن الجريدة لم تصدر لموانع قاهرة. وكانت علاقته بأصدقائه اللبنانيين والعرب جيدة ومنهم محمد المحمصاني وتوفيق الناطور.

بعد نيله شهادة الحقوق عاد بشارة الخوري إلى لبنان وتدرج بالمحاماة في مكتب اميل اده. مع اندلاع الحرب العالمية الأولى هاجر إلى مصر خوفاً من الاضطهاد العثماني بسبب انتمائه إلى جمعية بيروت اللبنانية، وتوقيعه مذكرة بطلب استقلال لبنان وتوسيع حدوده.

انصرف في القاهرة إلى ممارسة المحاماة في مكتب المحامي خليل بولاد، ثم في مكتب المحامي جول كاتسفليس في الإسكندرية.

انضم في مصر إلى جمعية الاتحاد اللبناني التي أسسها الشيخ انطون الجميل، وكانت لجنتها التنفيذية مؤلفة من: اسكندر عمون رئيساً، انطوان الجميل سكرتيراً، وحيدر معلوف أميناً للصندوق، وداوود بركات وحبيب يزبك عضوين عاملين. وساندت الجمعية «المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس في السعي وراء الإصلاح المنشود من قبل السوريين، ولاسيما أن ذلك الإصلاح لا يمس امتيازات لبنان». (**حقائق لبنانية** الجزء الأول والثاني ص ٨٣).

في نيسان ١٩١٨ عاد بشارة الخوري إلى بيروت ليزاول



المحاماة والسياسة بعد غياب أربع سنوات وقد جرى تعيينه، لاحقاً (١٩٢٠) أميناً عاماً لحكومة لبنان. ولكنه سرعان ما قدم استقالته وعاد إلى ممارسة المهنة. وقد أسس مع أصدقاء له حزباً سياسياً دعوه «حزب الترقي»، واختاروا رئيساً له الركيز دي فريج، ومن أعضائه اميل اده والشيخ يوسف الجميل واميل خاشو وميشال شيحا وسواهم.

في العام ١٩٢٢ عين بشارة الخوري رئيساً لمحكمة الاستئناف الحقوقية. يقول عن تلك الفترة من حياته «إن الفرنسيين كانوا يتدخلون في شؤون حكومة لبنان بكل شاردة وواردة، حتى أن شارل الدباس المعروف بصداقته لهم صار يشكو من ذلك التدخل شكوى مرة». (**حقائق لبنانية** ص ١٢٦).

في عهد رئاسة شارل دباس (١٩٢٦) عين بشارة الخوري وزيراً للداخلية ثم وكيلاً للوزارة. وعندما قدم الشيخ محمد الجسر اعتذاره عن تشكيل الوزارة (١٩٢٧) طلب الرئيس الدباس من الخوري أن يشكلها هو. وقد شكلها سباعية بزيادة ماروني على الأولى هو النائب جورج فيليب ثابت، وأدخل أيضاً عنصرين جديدين هما النائبان الأمير خالد شهاب والسيد أحمد الحسيني. عندما عدّل الدستور عين الخوري شيخاً في مجلس الشيوخ.

خاض بشارة الخوري وهو رئيس جمهورية معركة الاستقلال عن الفرنسيين، وذلك في تشرين الثاني من العام ١٩٤٣. خوفاً من وصوله إلى الرئاسة عام ١٩٣٢، زمن الانتداب الفرنسي، رشح المفوض السامي الشيخ محمد الجسر ضده. وكان الجسر رئيساً للمجلس وبعد إعلان ترشيح الجسر استدعى المفوض السامي الشيخ بشارة وصارحه بتخوفه من إمكان وصول الشيخ محمد إلى الرئاسة وقال له إن هذا الأمر يثير قلقه لان يسلب الرئاسة من المسيحيين... فطمأنه الشيخ بشارة إلى أنه هو الذي سيفوز في الانتخاب، ولو اقترع بعض المسلمين إلى جانب الشيخ محمد، وإن تخوف المفوضية في غير موضعه.

إلا أن المناورة الفرنسية كانت بلغت مراميها باستثارة الشارع المسيحي. وبعد يومين، أي في ٩ أيار ١٩٣٢، حل المفوض السامي المجلس وعلق الدستور وجدد ولاية شارل دباس إلى أجل غير مسمى». في كانون الثاني ١٩٣٦ حدد موعد انتخاب رئيس للجمهورية الثالثة. وكانت المعركة محصورة بين اميل اده وبشارة الخوري. وكان النجاح من نصيب اده وذلك بأكثرية ٣ أصوات بعد بالوتاج في الدورة الأولى وبفارق صوت واحد لصالح اده. سنة ١٩٤٣ كانت سنة الثأر بين بشارة الخوري واميل اده. وكانت أيضاً معركة الثأر بين الإنكليز والفرنسيين. الإنكليز يدعمون الشيخ بشارة بكل قواهم، والفرنسيون ينشطون من أجل إيصال اميل اده. وكان الصراع محتدماً بين الكتلة الدستورية (الخوري) والكتلة الوطنية (اده).

تخللت تلك المعركة سلسلة طويلة من المناورات. وقد وضع العرب في العراق ومصر وسوريا ثقلهم في كفة بشارة الخوري. وكانت الرئاسة من نصيبه. عن هذه المعركة يتحدث بشارة الخوري فيقول: «في ٢١ من أيلول ١٩٤٣ صباحاً عقد المجلس النيابي الجديد جلسته الاولى وتراسها جورج زوين رئيس السن، وانتخب صبري حمادة رئيساً للمجلس، فصعد إلى المنصة يرافقه تصفيق النواب والجمهور، وابتدأ الاقتراع لرئاسة الجمهورية وفرزت الاصوات برقابة نائبين أحدهما رياض الصلح، وكان النتيجة كما يأتي: المقترعون ٤٧، انتخبني منهم أربعة وأربعون نائباً، وظهرت ثلاث ورقات بيضاً. وغاب عن الجلسة النواب اميل اده وكمال جنبلاط وأسعد البستاني وجورج عقل وأحمد الحسيني وعبد الغني الخطيب وجميل تلحوق (كتلة وطنية) وأيوب ثابت (مستقل). أما جورج زوين وأمين السعد (من الكتلة الوطنية) فحضرا الجلسة وانتخباني. وعندما بلغ الفرز أكثر من الثلثين ضجت القاعة بالتصفيق الحاد والهتافات المتوالية وأطلقت في القاعة حمامات بيض، وأخذ الشعب يمهرج في الساحة والطرقات العامة، وأزيز الرصاص لا ينقطع. وأعلنت النتيجة النهائية فاعتليت المنبر ولفظت خطابي، وكدت لا أسمع صوتي بسبب الضجيج الخارجي والطلقات النارية، إنما سمعت وأسُمعت كلمات التعاون مع البلدان العربية وخروج لبنان من عزلته وإعلان الميثاق الوطني بأجلى بيان. فقوبلت عباراتي هذه بالتأييد التام ورفعت الجلسة في جو بالغ من الحماسة». (**حقائق لبنانية**، ص ١٥).

في عهده جرت معركة الاستقلال وتم اعتقاله مع رئيس وزرائه رياض الصلح وبعض الوزراء لفترة وجيزة في قلعة راشيا إلى أن افرج عنهم الفرنسيون، لاحقاً، وعادوا إلى مواقعهم الاستقلالية.

في عهده أيضاً جرت انتخابات عام ١٩٤٧ التي قيل إنها زوّرت. وقد استشرى الفساد بسبب نفوذ أخيه «السلطان سليم» – كما لقب – فبدأت المعارضة تشتد ضده. ولما جدد لنفسه بتعديل للدستور أتاح له ذلك، تعاظمت تلك المعارضة التي قادتها الجبهة الاشتراكية المؤلفة من كمال جنبلاط وكميل شمعون وغسان تويني وعبد اللـه اليافي وغيرهم والتي دعت إلى إضراب عام في البلاد ما اضطر بشارة الخوري (١٩٥٢) إلى الاستقالة. ويقال يومها أن مارون عرب، الذي كان المستشار الشرقي في السفارة البريطانية، قابل الرئيس المستقيل ليوضح له موقف الإنكليز مما جرى، فقال له: «نحن إلى جانبك يا فخامة الرئيس ولا تتصور أن لنا علاقة بكل ما حدث. أنا بعدني لحد هلق مش عارف كيف انقلبت هالدني فوقاني تحتاني».

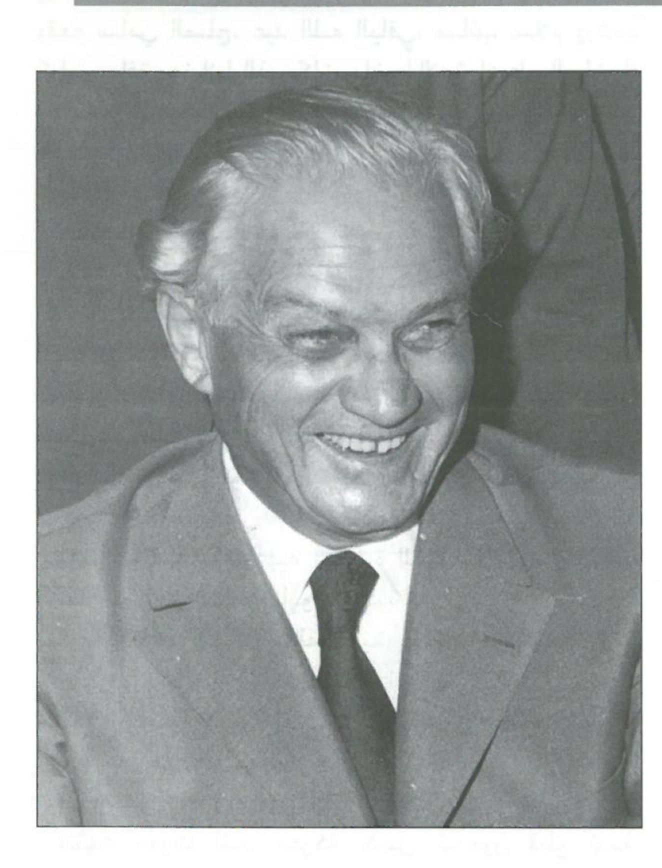
أجابه الشيخ بشارة: «يا ابني يا مارون لا تعذب حالك وتحلف... أنا بعرف إنو الحق عالطليان». وذهبت هذه الإشارة من الرئيس المستقيل كمثل للتندر وتحميل المسؤولية لما حدث للآخرين.

اتهم الرئيس بشارة الخوري في كتابه (ص ٤٥٨ ـ ٤٥٩) رئيس وزرائه سامي الصلح بأنه تواطأ مع المعارضين أثناء الإضراب العام لإسقاطه وهو يقول بهذا الشأن «وأكبر دليل على تواطؤ سامي الصلح مع المعارضين أنه اجتمع بأعضاء الهيئة الوطنية وحزب الاتحاد اللبناني، وبدلاً من أن يثنيهم عن تقديم «المذكرة الإنذارية» شجعهم عليها... وبعد تقديمها طلب إلي أن استقبل وفدهم الذي حملها إلي فاستقبلتهم، وحضر الحديث وقد انحصر طلبهم بأن تستقيل الوزارة القائمة وتخلفها وزارة أخرى بالاتفاق معهم على أن يرئسها سامي بعينه! وكان من الطبيعي أن أرد هذا الطلب المستكبر وأن لا أقبل التنازل عن صلاحيات الرئاسة لأي كان من الناس.

وكان سامي الصلح يحضر مجلس الوزراء في عاليه ويخرج منه بعد انتهاء أبحاثه ليوافي النواب المعارضين وسواهم في دار نقولا بسترس، حيث كانوا يضعون خطط الهجوم على الرئاسة. وقد شاهد مراراً رجال الامن، وسواهم كثيرون، سامي الصلح رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية يتسلق جدار الحديقة ليصل إلى المعارضين خشية أعين الرقباء! وفي أحد الاجتماعات وافقهم رئيس الوزراء على الترخيص لهم بإقامة مهرجان في دير القمر. وما إن تقدموا بطلبه حتى أجازه لهم، وذهب إلى بيت الدين يوم الاجتماع ليقف بنفسه على الترتيبات والتسهيلات اللازمة لنجاح المهرجان».

(نهاد حشيشو، «السفير»، ٢٠/١٠/٢٠٠٧)

كميـل شمعـون



عرف هذا المحامي والسياسي الطموح الذي ولد في دير القمر بالشوف كيف يصل إلى مبتغاه ككل ماروني طامح للرئاسة الأولى. عارض عهد بشارة الخوري في نهاياته وارتضى أن يساير كمال جنبلاط والجبهة الاشتراكية المعارضة لحكمه لينقلب بعدها عليهما، وينفذ سياسته التي اختطها لنفسه.

والده نمر شمعون، كان مفتشاً في مالية متصرفية «جبل لبنان»، (توفي عام ١٩٢٩). والدته انطوانيت أديب، شقيقة أوغست باشا أديب، رئيس الوزارة الأولى في دولة لبنان الكبير (١٩٢٦).

تزوج زلفا نقولا ثابت في ٣٠ كانون الأول عام ١٩٣٠ (توفيت في ١٧ آب ١٩٧١).

درس المرحلة الابتدائية في دير القمر، والثانوية في معهد الفرير في بيروت، وخرج من المعهد بعد أن نفي والده إلى الأناضول عام ١٩١٦، أثناء الحرب العالمية الأولى، لموقفه المعادي للأتراك. وفي العام ١٩١٨ عاد مع والده إلى لبنان، وانتسب إلى معهد القديس يوسف عام ١٩٢٠، ونال إجازة الحقوق عام ١٩٢٣.

انتخب في العام ١٩٣٤ نائباً عن جبل لبنان لأول مرة، وتوالى انتخابه نائباً في مجالس ١٩٣٧، ١٩٤٣، ١٩٤٧، ١٩٥١، ١٩٦٠، ١٩٦٨، ١٩٧٢ (خسر معركة انتخابية واحدة عام ١٩٦٤).

عام ١٩٣٧ تولى وزارتي المالية والأشغال العامة (مكافأة له من اميل اده على تأييده في انتخابات الرئاسة، ويصفه بشارة الخوري في مذكراته، أنه كان بين ١٩٣٤ و١٩٣٨ نصف «دستوري» و«نصف إداوي».

اعتقل في ليل ١٠ ـ ١١ تشرين الثاني عام ١٩٤٣ مع رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح وغيرهما في قلعة راشيا بسبب إقرار تعديل الدستور، واستمر اعتقالهم حتى ٢٢ تشرين الثاني، وقد كرس يوم خروجهم من الاعتقال عيداً للاستقلال.

كان منافسه في معركة انتخابات رئاسة الجمهورية في ٢٢ أيلول ١٩٥٢، بعد سقوط بشارة الخوري، المحامي حميد فرنجية، وهو سياسي من موارنة الشمال رافق الحركة الاستقلالية العربية، وكان صديقاً ومقرباً من عدد من الزعماء العرب والسوريين بشكل خاص (فارس الخوري، شكري القوتلي وغيرهما).

أما كيف وصل كميل شمعون إلى الرئاسة فسنترك للسياسي والمصرفي بيار اده أن يتكلم عن الملابسات (أنظر **من يصنع الرئيس**، لالياس الديري) يقول اده «قبل استقالة بشارة الخوري بيوم أو يومين، وكانت استقالته منتظرة بين لحظة وأخرى، زرت حميد فرنجية في منزله. كان اتصل بي والح علي أن آتي إليه: «عندي شيء مهم أريد إطلاعك عليه» كنا وحدنا في البيت كان حميد متجهماً ومتضايقاً. تحدثنا قليلاً عن بشارة الخوري والاستقالة قبل أن ندخل في «صميم الموضوع». عرضنا الأسماء والتيارات والذين من النواب مع والذين منهم ضد. ثم علت نبرة حميد في لهجة عتاب: ولو يا بيار، خلصنا من بشارة الخوري وعملنا المستحيل تا نجيب كميل شمعون مطرحه؟ لازم نرتب القضية. شمعون؟ مطرحك يا واقف...».

قلت له: هناك أولوية: أولاً يجب أن يطير بشارة الخوري. معركتنا بعد ذلك تصبح سهلة.

تركت حميد وهو غير مقتنع.. كانت معركة شمعون بدأت قبل استقالة الخوري. وكان جماعة الخوري ينشطون في نشر الإشاعات والبيانات التي تتحدث عن «محاولة المعارضة القضاء على منصب رئاسة الجمهورية وغبن حقوق الموارنة في المنصب». عندما قويت الإشاعات في حملة التطويق التي رافقت هجوم الدستوريين المعاكس، عقدنا اجتماعاً طارئاً في «الجبهة الاشتراكية الوطنية «التي كانت قيادة المعارضة، وبحثنا في

خاض بشارة الخوري وهو رئيس جمهورية معركة الاستقلال عن الفرنسيين، وذلك في تشرين الثاني من العام ١٩٤٣. خوفاً من وصوله إلى الرئاسة عام ١٩٣٢، زمن الانتداب الفرنسي، رشح المفوض السامي الشيخ محمد الجسر ضده. وكان الجسر رئيساً للمجلس وبعد إعلان ترشيح الجسر استدعى المفوض السامي الشيخ بشارة وصارحه بتخوفه من إمكان وصول الشيخ محمد إلى الرئاسة وقال له إن هذا الأمر يثير قلقه لأن يسلب الرئاسة من المسيحيين... فطمأنه الشيخ بشارة إلى أنه هو الذي سيفوز في الانتخاب، ولو اقترع بعض المسلمين إلى جانب الشيخ محمد، وإن تخوف المفوضية في غير موضعه.

إلا أن المناورة الفرنسية كانت بلغت مراميها باستثارة الشارع المسيحي. وبعد يومين، أي في ٩ أيار ١٩٣٢، حل المفوض السامي المجلس وعلق الدستور وجدد ولاية شارل دباس إلى أجل غير مسمى». في كانون الثاني ١٩٣٦ حدد موعد انتخاب رئيس للجمهورية الثالثة. وكانت المعركة محصورة بين اميل اده وبشارة الخوري. وكان النجاح من نصيب اده وذلك بأكثرية ٣ أصوات بعد بالوتاج في الدورة الأولى وبفارق صوت واحد لصالح اده. سنة ١٩٤٣ كانت سنة الثأر بين بشارة الخوري واميل اده. وكانت أيضاً معركة الثأر بين الإنكليز والفرنسيين. الإنكليز يدعمون الشيخ بشارة بكل قواهم، والفرنسيون ينشطون من أجل إيصال اميل اده. وكان الصراع محتدماً بين الكتلة الدستورية (الخوري) والكتلة الوطنية (اده).

تخللت تلك المعركة سلسلة طويلة من المناورات. وقد وضع العرب في العراق ومصر وسوريا ثقلهم في كفة بشارة الخوري. وكانت الرئاسة من نصيبه. عن هذه المعركة يتحدث بشارة الخوري فيقول: «في ٢١ من أيلول ١٩٤٣ صباحاً عقد المجلس النيابي الجديد جلسته الأولى وترأسها جورج زوين رئيس السن، وانتخب صبري حمادة رئيساً للمجلس، فصعد إلى المنصة يرافقه تصفيق النواب والجمهور، وابتدأ الاقتراع لرئاسة الجمهورية وفرزت الأصوات برقابة نائبين أحدهما رياض الصلح، وكان النتيجة كما يأتي: المقترعون ٤٧، انتخبني منهم أربعة وأربعون نائباً، وظهرت ثلاث ورقات بيضاً. وغاب عن الجلسة النواب اميل اده وكمال جنبلاط وأسعد البستاني وجورج عقل وأحمد الحسيني وعبد الغني الخطيب وجميل تلحوق (كتلة وطنية) وأيوب ثابت (مستقل). أما جورج زوين وأمين السعد (من الكتلة الوطنية) فحضرا الجلسة وانتخباني. وعندما بلغ الفرز أكثر من الثلثين ضجت القاعة بالتصفيق الحاد والهتافات المتوالية وأطلقت في القاعة حمامات بيض، وأخذ الشعب يمرج في الساحة والطرقات العامة، وأزيز الرصاص لا ينقطع. وأعلنت النتيجة النهائية فاعتليت المنبر ولفظت خطابي، وكدت لا أسمع صوتي بسبب الضجيج الخارجي والطلقات النارية، إنما سمعت وأُسمعت كلمات التعاون مع البلدان العربية وخروج لبنان من عزلته وإعلان الميثاق الوطني بأجلى بيان. فقوبلت عباراتي هذه بالتأييد التام ورفعت الجلسة في جو بالغ من الحماسة». (حقائق لبنانية، ص ١٥).

في عهده جرت معركة الاستقلال وتم اعتقاله مع رئيس وزرائه رياض الصلح وبعض الوزراء لفترة وجيزة في قلعة راشيا إلى أن أفرج عنهم الفرنسيون، لاحقاً، وعادوا إلى مواقعهم الاستقلالية.

في عهده أيضاً جرت انتخابات عام ١٩٤٧ التي قيل إنها زوّرت. وقد استشرى الفساد بسبب نفوذ أخيه «السلطان سليم» - كما لقب - فبدأت المعارضة تشتد ضده. ولما جدد لنفسه بتعديل للدستور أتاح له ذلك، تعاظمت تلك المعارضة التي قادتها الجبهة الاشتراكية المؤلفة من كمال جنبلاط وكميل شمعون وغسان تويني وعبد الله اليافي وغيرهم والتي دعت إلى إضراب عام في البلاد ما اضطر بشارة الخوري (١٩٥٢) إلى الاستقالة. ويقال يومها أن مارون عرب، الذي كان المستشار الشرقي في السفارة البريطانية، قابل الرئيس المستقيل ليوضح له موقف الإنكليز مما جرى، فقال له: «نحن إلى جانبك يا فخامة الرئيس ولا تتصور أن لنا علاقة بكل ما حدث. أنا بعدني لحد هلق مش عارف كيف انقلبت هالدني فوقاني تحتاني».

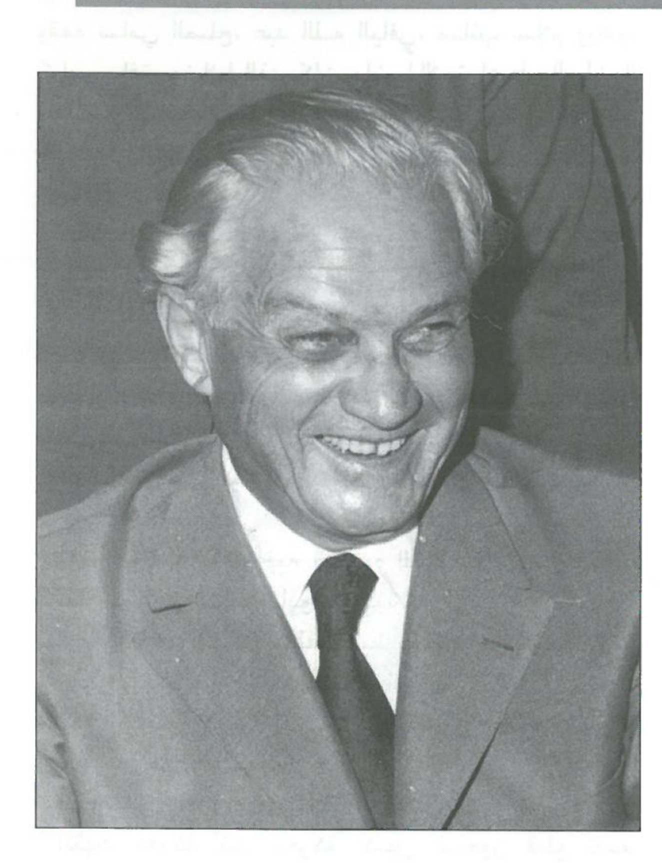
أجابه الشيخ بشارة: «يا ابني يا مارون لا تعذب حالك وتحلف... أنا بعرف إنو الحق عالطليان». وذهبت هذه الإشارة من الرئيس المستقيل كمثل للتندر وتحميل المسؤولية لما حدث للآخرين.

اتهم الرئيس بشارة الخوري في كتابه (ص ٤٥٨ - ٤٥٩) رئيس وزرائه سامي الصلح بأنه تواطأ مع المعارضين أثناء الإضراب العام لإسقاطه وهو يقول بهذا الشأن «وأكبر دليل على تواطؤ سامي الصلح مع المعارضين أنه اجتمع بأعضاء الهيئة الوطنية وحزب الاتحاد اللبناني، وبدلاً من أن يثنيهم عن تقديم «المذكرة الإنذارية» شجعهم عليها... وبعد تقديمها طلب إلي أن استقبل وفدهم الذي حملها إلي فاستقبلتهم، وحضر الحديث وقد انحصر طلبهم بأن تستقيل الوزارة القائمة وتخلفها وزارة أخرى بالاتفاق معهم على أن يرئسها سامي بعينه! وكان من الطبيعي أن أرد هذا الطلب المستكبر وأن لا أقبل التنازل عن صلاحيات الرئاسة لأي كان من الناس.

وكان سامي الصلح يحضر مجلس الوزراء في عاليه ويخرج منه بعد انتهاء أبحاثه ليوافي النواب المعارضين وسواهم في دار نقولا بسترس، حيث كانوا يضعون خطط الهجوم على الرئاسة. وقد شاهد مراراً رجال الأمن، وسواهم كثيرون، سامي الصلح رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية يتسلق جدار الحديقة ليصل إلى المعارضين خشية أعين الرقباء! وفي أحد الاجتماعات وافقهم رئيس الوزراء على الترخيص لهم بإقامة مهرجان في دير القمر. وما إن تقدموا بطلبه حتى أجازه لهم، وذهب إلى بيت الدين يوم الاجتماع ليقف بنفسه على الترتيبات والتسهيلات اللازمة لنجاح المهرجان».

(نهاد حشيشو، «السفير»، ٢٠/١٠/٢٠٠٧)

كميـل شمعـون



عرف هذا المحامي والسياسي الطموح الذي ولد في دير القمر بالشوف كيف يصل إلى مبتغاه ككل ماروني طامح للرئاسة الأولى. عارض عهد بشارة الخوري في نهاياته وارتضى أن يساير كمال جنبلاط والجبهة الاشتراكية المعارضة لحكمه لينقلب بعدها عليهما، وينفذ سياسته التي اختطها لنفسه.

والده نمر شمعون، كان مفتشاً في مالية متصرفية «جبل لبنان»، (توفي عام ١٩٢٩). والدته انطوانيت أديب، شقيقة أوغست باشا أديب، رئيس الوزارة الأولى في دولة لبنان الكبير (١٩٢٦).

تزوج زلفا نقولا ثابت في ٣٠ كانون الأول عام ١٩٣٠ (توفيت في ١٧ آب ١٩٧١).

درس المرحلة الابتدائية في دير القمر، والثانوية في معهد الفرير في بيروت، وخرج من المعهد بعد أن نفي والده إلى الاناضول عام ١٩١٦، أثناء الحرب العالمية الأولى، لموقفه المعادي للأتراك. وفي العام ١٩١٨ عاد مع والده إلى لبنان، وانتسب إلى معهد القديس يوسف عام ١٩٢٠، ونال إجازة الحقوق عام ١٩٢٣.

انتخب في العام ١٩٣٤ نائباً عن جبل لبنان لأول مرة، وتوالى انتخابه نائباً في مجالس ١٩٣٧، ١٩٤٣، ١٩٤٧، ١٩٥١، ١٩٦٠، ١٩٦٨، ١٩٧٢ (خسر معركة انتخابية واحدة عام ١٩٦٤).

عام ١٩٣٧ تولى وزارتي المالية والأشغال العامة (مكافأة له من اميل اده على تأييده في انتخابات الرئاسة، ويصفه بشارة الخوري في مذكراته، أنه كان بين ١٩٣٤ و١٩٣٨ نصف «دستوري» و«نصف إداوي».

اعتقل في ليل ١٠ - ١١ تشرين الثاني عام ١٩٤٣ مع رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح وغيرهما في قلعة راشيا بسبب إقرار تعديل الدستور، واستمر اعتقالهم حتى ٢٢ تشرين الثاني، وقد كرس يوم خروجهم من الاعتقال عيداً للاستقلال.

كان منافسه في معركة انتخابات رئاسة الجمهورية في ٢٢ أيلول ١٩٥٢، بعد سقوط بشارة الخوري، المحامي حميد فرنجية، وهو سياسي من موارنة الشمال رافق الحركة الاستقلالية العربية، وكان صديقاً ومقرباً من عدد من الزعماء العرب والسوريين بشكل خاص (فارس الخوري، شكري القوتلي وغيرهما).

أما كيف وصل كميل شمعون إلى الرئاسة فسنترك للسياسي والمصرفي بيار اده أن يتكلم عن الملابسات (انظر **من يصنع الرئيس**، لالياس الديري) يقول اده «قبل استقالة بشارة الخوري بيوم أو يومين، وكانت استقالته منتظرة بين لحظة وأخرى، زرت حميد فرنجية في منزله. كان اتصل بي وألح علي أن آتي إليه: «عندي شيء مهم أريد إطلاعك عليه» كنا وحدنا في البيت كان حميد متجهماً ومتضايقاً. تحدثنا قليلاً عن بشارة الخوري والاستقالة قبل أن ندخل في «صميم الموضوع». عرضنا الأسماء والتيارات والذين من النواب مع والذين منهم ضد. ثم علت نبرة حميد في لهجة عتاب: ولو يا بيار، خلصنا من بشارة الخوري وعملنا المستحيل تا نجيب كميل شمعون مطرحه؟ لازم نرتب القضية. شمعون؟ مطرحك يا واقف...».

قلت له: هناك أولوية: أولاً يجب أن يطير بشارة الخوري. معركتنا بعد ذلك تصبح سهلة.

تركت حميد وهو غير مقتنع.. كانت معركة شمعون بدأت قبل استقالة الخوري. وكان جماعة الخوري ينشطون في نشر الإشاعات والبيانات التي تتحدث عن «محاولة المعارضة القضاء على منصب رئاسة الجمهورية وغبن حقوق الموارنة في المنصب». عندما قويت الإشاعات في حملة التطويق التي رافقت هجوم الدستوريين المعاكس، عقدنا اجتماعاً طارئاً في «الجبهة الاشتراكية الوطنية «التي كانت قيادة المعارضة، وبحثنا في

الهجوم المضاد الذي يشنه الشيخ بشارة وجماعته. وضعت نص بيان يقول إن رئاسة الجمهورية منصب للموارنة، واقترحت على رؤساء الوزراء السابقين أن يوقعوه رداً على الإشاعات الدستورية. وقعه سامي الصلح، عبد الله اليافي، صائب سلام ورشيد كرامي. وافق جنبلاط الذي كان حاضراً الاجتماع على البيان، إلا أنه اقترح إضافة فقرة «... إن منصب رئاسة الجمهورية في لبنان هو للموارنة لهذه المرة». اعترض المجتمعون وموقعو البيان على «لهذه المرة». فأذيع البيان من دونها.

ويواصل بيار اده كلامه قائلاً: «حميت الحديدة وأعلنت «لجنة الأحزاب المؤتلفة» الإضراب. لحظات ويحدث ما يجب أن يحدث. لجنة الأحزاب ضمت: الكتلة الوطنية، الحزب القومي الاجتماعي، الهيئة الوطنية وحزب النداء القومي. الكتائب مشت في الإضراب دون أن تمشي. رجل في البور ورجل في الفلاحة. أذاعت الكتائب بياناً وقعه معها هنري فرعون بدعوة المضربين إلى فتح البلد. لم يفتح البلد». وينهي بيار اده ليقول: «عدنا من عند قائد الجيش فؤاد شهاب لنلتقي في مكاتب «النهار» في سوق الطويلة. كنا سنعقد اجتماعاً نقرر فيه الخطوة الحاسمة. وصل صديق للمعارضة وقال لنا: لا تناموا في منازلكم لقد صدرت مذكرات توقيف بحقكم،والجيش مكلف القبض عليكم في الليل. انفرط الاجتماع. أنا وغسان تويني ذهبنا إلى منزل كميل شمعون لنبلغه النبأ غير السار. كان نائماً. ريمون اده وكمال جنبلاط صعدا إلى صوفر. الساعة الثانية صباحاً وصلنا النبأ السار: استقال بشارة الخوري».

انتهت معركة لتبدأ معركة. كميل شمعون قطع نصف الطريق بينما حميد فرنجية لا يزال متردداً. إلا أن النواب الذين مع فرنجية صمدوا معه ولم يتركه أحد. وبعد سلسلة من الاجتماعات والمداخلات العربية والدولية التقى المرشحان. يقول يوسف سالم في مذكراته: «عندما التقى المتنافسان قال شمعون لفرنجية: الظاهر يا حميد ان الإخوان فكروا بالشعر الأبيض. ومد شمعون يده على رأسه. أجابه حميد فرنجية: الظاهر أن الحق معك. كان شمعون قد ضمن أكثرية صوت أو صوتين. قال سلام الذي اشترك في الاجتماع: لا يجوز أن ينتخب رئيس جمهورية لبنان بأكثرية صوت أو صوتين. والكلمة لحميد بك الذي تعرف حرصه على كرامة هذا المنصب. قال فرنجية: أنا أريد أن يأتي رئيس الجمهورية برصيد ضخم وأن تكون له سلطة قوية. ثم نهض شمعون واقفاً وكذلك فرنجية فتعانقا وتبادلا التهاني. انتخب كميل شمعون بالإجماع وبدعم أساسي من رفاقه في الكتلة الاشتراكية الوطنية. سميت معركة إقصاء بشارة الخوري وانتخابه ونجاحه بالانقلاب الأبيض.

لكن حكمه سرعان ما تعرض للاهتزاز جراء المعارضة التي نشأت ضده من رفاقه أولاً ومن قوى سياسية وشعبية أخرى. كانت انتخابات ١٩٥٧ هي المفصل الذي فجر التناقضات، وكان شمعون خطط لها من أجل الاتيان ببرلمان ملائم له من أجل التجديد لنفسه في رئاسة ثانية. البرلمان المنتخب أقصى المعارضة التي لم تحصل إلا على عدد محدود من النواب.

كانت شعبية عبد الناصر قد امتدت في لبنان، وأصبحت المعارضة في عداد القوى المؤيدة له. وقد وقفت القاهرة إلى جانب المعارضة في معركتها ضد التجديد لشمعون. يذكر أن هذه الأخيرة صعدت حملتها ضده إثر تبنيه مشروع ملء الفراغ في الشرق الأوسط الذي طرحه الرئيس الأميركي دوايت ايزنهاور وعادته مصر. بعد أحداث ١٩٥٨ الدامية وقيام ثورة بغداد ضد حكم نوري السعيد ونزول الجيش الأميركي إلى لبنان، حدثت سلسلة من التطورات أدت بكميل شمعون إلى سحب فكرة التجديد من أجندته، واضطراره إلى مغادرة قصر الرئاسة بعد انتخاب رئيس جديد للبلاد هو قائد الجيش فؤاد شهاب مع إكمال حكمه حتى آخر يوم من ولايته. استمر كميل شمعون بعد ابتعاد الرئاسة عنه في ممارسة عمله السياسي. وانتخب نائباً عدة مرات. ثم أسس حزباً (١٩٥٩) أطلق عليه حزب «الوطنيين الأحرار». وقد خاض مع حزبه معركة الحلف الثلاثي مع الكتائب وحزب «الكتلة الوطنية» (بيار الجميل وريمون اده) ضد المكتب الثاني في عهد شارل حلو والشهابية. عام ١٩٧٠، باشر حزبه تأسيس ميليشيا مسلحة أسوة «بالكتائب» حيث بدأت تبرز مواقفه العدائية ضد المقاومة الفلسطينية. وفي أيلول من ذلك العام، أيد انتخاب سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية.

ومع بدء حرب لبنان في العام ١٩٧٥ شارك مع حزبه في هذه الحرب ثم أيد بشير الجميل في انتخابه رئيساً للبلاد. وكان السبب المباشر لشرارة الحرب عام ١٩٧٥، بسبب شركة «بروتيين» التي أنشأها بهدف احتكار الصيد على الشواطئ مما أدى إلى تظاهر الصيادين واستشهاد معروف سعد في صيدا يوم ٢٦ شباط ١٩٧٥، ومجزرة عين الرمانة في عين الرمانة.

- رئيس «الجبهة اللبنانية» بعد ترك الرئيس فرنجية لها عقب اغتيال ابنه طوني وعائلته في ١٣ حزيران ١٩٧٨.

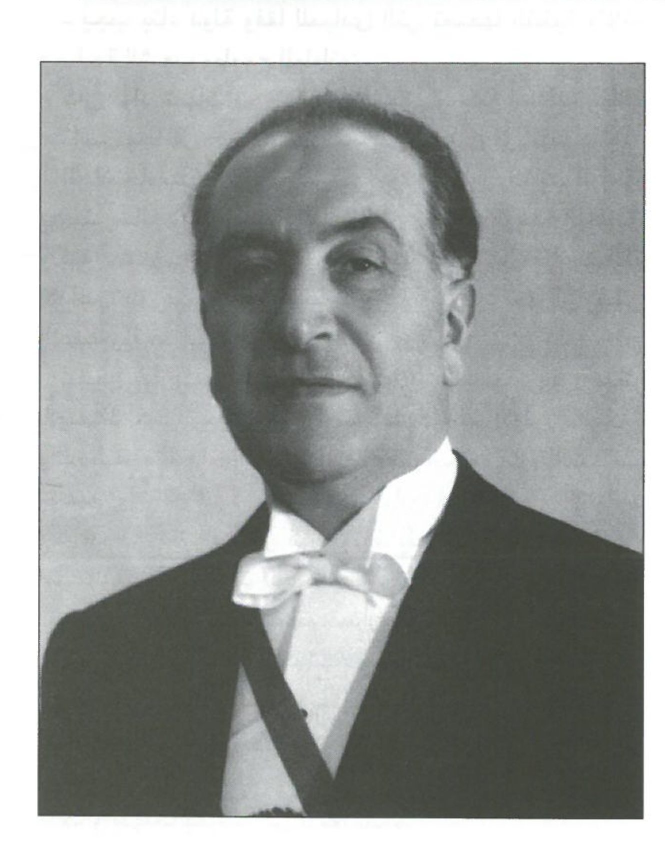
- في ٧ تموز ١٩٨٠، تلقى حزبه ضربة عسكرية، من قبل القوات الكتائبية بقيادة بشير الجميل، حيث حصلت مجزرتا الصفرا (١٦٠ قتيلاً) والأكوامارينا، وانتقل أثر المجزرة ابنه داني وعائلته إلى إهدن ومن ثم إلى بيروت الغربية، وأدت هذه الضربة إلى تصفية جميع مواقع «الأحرار» وإلى دمج الميليشيا العسكرية «بالقوات اللبنانية».

- تعرض خلال حياته لعدة محاولات اغتيال نجا منها. وكانت المحاولة الأولى في ٣٠ أيار ١٩٦٨، حينما أطلق نبيل عكاري (طرابلسي) النار عليه في مركز «الأحرار» في الأشرفية، فأصيب في «فكه ووجهه».

توفي بتاريخ ٧ آب ١٩٨٧، ونقل جثمانه إلى مسقط رأسه «دير القمر» حيث دفن إلى جانب زوجته «زلفا».

(نهاد حشيشو، «السفير»، ٢٣/١٠/٢٠٠٧)

فـؤاد شهـاب



ابن العائلة الشهابية المعروفة بتاريخها العريق في الجبل. انتمى إلى السلك العسكري في زمن الانتداب الفرنسي وتدرج في الرتبة إلى أن أصبح قائداً للجيش في عهد الرئيس بشارة الخوري. وبعد أن اضطر الأخير للاستقالة سنة ١٩٥٢ على أثر مؤتمر دير القمر والإضراب الذي أعقبه، استلم اللواء فؤاد شهاب الرئاسة مدة وجيزة بصفته رئيساً للحكومة الموقتة. وقد طرح شهاب لينتخب رئيساً للجمهورية، لكنه أصر على أن يأتي رئيساً بالإجماع، وكان ذلك متعذراً في ظل إصرار المرشحين كميل شمعون وحميد فرنجية على الاستمرار في المعركة الانتخابية. وقد انتخب كميل شمعون رئيساً للجمهورية بشبه إجماع بعد أن انسحب حميد فرنجية عن الترشح. وقيل إن عامل التفوق لشمعون كان دعم الهاشميين (في العراق والأردن) له، مع تأييد الإنكليز القوي له، وكذلك ميل الرئيس السوري أديب الشيشكلي إليه.

مع سقوط مشروع تجديد ولاية كميل شمعون للرئاسة مرة أخرى، على النحو الدموي الذي ساد في تلك الحقبة، ارتأى المبعوث الأميركي إلى لبنان روبرت مورفي أن التفاهم مع جمال عبد الناصر هو السبيل الأجدى لحل الأزمة الدامية اللبنانية. وكان عليه أن يواصل مساعيه لإيجاد رئيس مناسب يخلف كميل شمعون.. **واستقر رأي مورفي وعبد الناصر على فؤاد شهاب. وإذا كان بعض المعارضين ترددوا حيال انتخاب قائد الجيش، فإن موقف عبد الناصر كان كفيلاً في حسم ترددهم وحيرة المبعوث الأميركي.**

في كتابه عن **فؤاد شهاب**، ذكر باسم الجسر أن إقناع قائد الجيش بقبول انتخابه رئيساً اقتضى تدخلاً حاسماً من قبل المبعوث الأميركي الذي وجه إليه ما يشبه الإنذار والتهديد لقبول الرئاسة. وإنه «في حال الرفض»، فإن الأسطول الأميركي سوف ينسحب من لبنان ويترك اللبنانيين يواصلون تقاتلهم.

وكانت المعارضة رشحت قائد الجيش فؤاد شهاب في ١٠ حزيران لرئاسة الجمهورية، وفي ٣١ تموز انتخب رئيساً للبلاد. وقرعت أجراس الحزن في بعض المناطق لأن خروج شمعون كان في نظر غالبية من المسيحيين هزيمة لهم. ولا شك أن شهاب تألم كثيراً عند سماعه أجراس الحزن هذه.

تسلم الرئيس فؤاد شهاب سلطاته الدستورية في اليوم الأخير من ولاية الرئيس كميل شمعون في ٢٠ أيلول ١٩٥٨، وباشر على الفور بتأليف حكومته الأولى التي تشكلت في ٢٤ أيلول برئاسة رشيد كرامي وعضوية: شارل حلو وفيليب تقلا ومحمد صفي الدين ويوسف السودا ورفيق نجا وفريد طرد وفؤاد نجار.

لكن هذه الحكومة لم تعمر أكثر من ثلاثة أسابيع، لأنه كما يقول الوزير والنائب السابق الراحل يوسف سالم في كتابه **٥٠ عاماً مع الناس**: انتفض تيار قوي من المواطنين رافضاً القبول برشيد كرامي رئيساً للوزارة الجديدة، وهو الذي اشترك اشتراكاً رئيسياً مسلحاً ضد الشرعية. ولم يغفر كميل شمعون للجنرال شهاب موقفه منه ومن الثورة التي نشبت ضده، فما كاد شهاب يتربع على سدة الرئاسة حتى أدرك أن فريقاً كبيراً من اللبنانيين لا ينظر إليه وإلى حكمه بعين الرضا. ويقول يوسف سالم: «إذا كانت الثورة التي تزعمها صائب سلام ورفاقه هدأت، فإن ثورة مضادة نشبت إثرها بقيادة الكتائب اللبنانية بالاتفاق مع الرئيس شمعون، وذلك لإفهام شهاب: «إننا نحن الذين نمثل المسيحيين في هذا البلد، والموارنة بشكل خاص، لا أنت».

بعد تعذر عمل الوزارة الجديدة وسقوطها تألفت وزارة ثانية عنوانها «لا غالب ولا مغلوب» في عدادها أربعة وزراء: رشيد كرامي رئيساً، وبيار الجميل، والحاج حسين العويني، وريمون إده أعضاء. وتضمن بيانها الوزاري النقاط الآتية:

- الحرص على سيادة لبنان واستقلاله.
- الميثاق الوطني هو طريق الحكومة وسياستها، والوحدة الوطنية شعارها الرائد.
- يجب بناء دولة وفقاً للمبادئ التي تضعها النخبة وتلائم مصلحة الشعب وطموح المواطنين.

كان فؤاد شهاب رجل إصلاح وتحديث، لكنه اصطدم بواقع سياسي وطائفي على الارض منعه من تحقيق كل طموحاته.

اثر انتخابات ١٩٦٠ توصل كما يؤكد الوزير والنائب الراحل يوسف سالم «إلى نتيجة ملموسة في تحقيق الوحدة الوطنية، ولكنه «شعر أنه في واد واللبنانيون في واد، فإذا بمحطة الإذاعة تعلن في الساعة الثانية من بعد ظهر ٢٠ تموز أن رئيس الجمهورية قد استقال.

انفجر نبأ الاستقالة في الأوساط السياسية، وفي سائر الأوساط كما تنفجر القنبلة وقوبلت للوهلة الأولى بالوجوم والدهشة والتساؤل. ثم استعاد النواب ورجال السياسة روعهم، وأدركوا أنهم أمام حادث خطير، فهبوا هبة رجل واحد وهرعوا إلى دارة الرئيس في جونية، يلحون عليه أن يعود عن استقالته ويجنب البلد هزة جديدة».

وأخيراً يقول يوسف سالم: «نزل الرئيس عند رغبة النواب والسياسيين والجموع المحتشدة أمام الدار وفي داخلها وأعلن انه عاد عن استقالته.. وصل النبأ إلى العاصمة والقرى المجاورة فكان له صدى بعيد. والطريف أن تلك الأجراس التي قرعت حزناً يوم تسلم شهاب سدة الرئاسة هي التي قرعت فرحاً وابتهاجاً بعودته عن الاستقالة».

المحاولة الانقلابية: وسط هذه الأجواء جاءت المحاولة الانقلابية للحزب السوري القومي الاجتماعي في ٣٠ كانون الاول ١٩٦١ لكنها أخفقت بعد ساعات، فكان ذلك سبباً رئيسياً لتعزيز دور ومكانة الشعبة الثانية (المكتب الثاني) في الجسم السياسي والحياة السياسية في لبنان.

حدث - كما يقول باسم الجسر في كتابه **فؤاد شهاب** - ما سمي بتدخل الجيش عبر المكتب الثاني في السياسة، ولاسيما في شؤون السهر على الامن ومراقبة النشاطات السياسية في لبنان.

كان فؤاد شهاب حريصاً على إبعاد الجيش عن السياسة والحزبية، وبرهن على ذلك في غير مناسبة، ولكنه في الوقت عينه كان يرتاح إلى التعاون مع الضباط القدامى من رفاقه الذين اختبر كفاءتهم، ووثق بهم وبولائهم في أثناء خدمتهم معه في الجيش».

الواقع أن عهد شهاب تميز بسيطرة هؤلاء العسكريين على مفاصل الحياة اللبنانية. وقد تمادوا في تلك السيطرة ما ولد نقمة شعبية للتجاوزات التي كانت تحصل من قبلهم جيرّتها المعارضة لحسابها.

لقد وضع الرئيس شهاب نصب عينيه، منذ اليوم الأول لتسلمه المسؤولية، مسألة بناء المؤسسات والتنمية الاجتماعية الشاملة التي استعان في سبيلها بمزيد من الخبراء وببعثة ايرفد، فكان أن ولدت سلسلة من المشاريع والقوانين والمؤسسات نذكر أبرزها: مصلحة الإنعاش الاجتماعي، ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، وإنشاء معرض طرابلس الدولي، ومكتب القمح، ومكتب الفاكهة، وإنشاء مجلس الخدمة المدنية، وهيئة التفتيش المالي وديوان المحاسبة، وتنظيم مجلس القضاء الأعلى ومجلس شورى الدولة ومعهد الدروس القضائية، وإنشاء كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، ووزارة التصميم الخ...

على الصعيد الخارجي أتبع سياسة حيادية، لكنه حاول دائماً التفاهم مع عبد الناصر. وعقد لهذه الغاية اجتماعاً معه في بلدة شتورة على الحدود اللبنانية السورية، كما حرص على التضامن العربي، وعمل من أجله.

طرح أنصاره ومؤيدوه من النواب فكرة التجديد له مرة ثانية. وسعوا إلى ذلك بقوة، غير انه لم يرضخ لهم، واستمر معارضاً لها رغم كل الظروف الملائمة لهذه الغاية. **وقد أطلق على مؤيديه اسم جماعة «النهج» أو الحزب الشهابي.** أما المعارضة فرغم تمسكها بمقاومته استناداً إلى معارضتها لنهج حكم المكتب الثاني، كما أسموه، فإنها لم تكن على مقدرة لعرقلة وصوله إلى الحكم مرة أخرى.

يقول باسم الجسر في كتابه: «لم تستسلم الأكثرية النيابية لرفض الرئيس شهاب للتجديد، فما إن وقع ٧٩ نائباً على مشروع قانون تعديل الدستور أحاله رئيس المجلس إلى الحكومة التي تبنته وألحت مع النواب على الرئيس شهاب لقبوله، آملة أن يستجيب الرئيس ويقبل بالتجديد، لكن الرئيس شهاب رفض توقيع تعديل الدستور ورده إلى المجلس. وبدا واضحاً للجميع أن تجديد الرئاسة لفؤاد شهاب قد طوي. وبدأ البحث على رئيس جديد للجمهورية

(نهاد حشيشو، «السفير»، ٢٧/١٠/٢٠٠٧)

شارل حلـو

كانت الأسماء المطروحة لخلافة الرئيس فؤاد شهاب كثيرة، منها: عبد العزيز شهاب، فؤاد عمون، الياس الخوري وسليمان فرنجية وغيرهم.. لكن «الفيتوات» التي وضعها بعض رؤساء الكتل النيابية أو الناخبون الكبار كرشيد كرامي وكمال جنبلاط وكامل الاسعد والكتائب، كما يقول باسم الجسر، على هذا الاسم أو ذاك من الأسماء المطروحة أو المعلنة للترشيح حالت دون وصول أي منها. وكما يؤكد العقيد غابي لحود في حوار صحافي معه: «كان الامير عبد العزيز شهاب يتطلع إلى تولي هذا المنصب، لكن انتماءه إلى العائلة نفسها، لم يكن في تقديري عنصراً مساعداً، فبعد انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية (١٩٥٨) بدا اختيار اللواء عادل شهاب قائداً للجيش خلفاً له أمراً طبيعياً، فقد كان الأرفع رتبة والأقدم بين الضباط الموارنة، باستثناء جميل لحود الذي كان عمره لا يسمح بإسناد هذه المسؤولية إليه، لا بل بدا من غير الطبيعي حرمان عادل شهاب من منصب يستحقه. وأعتقد بأن فؤاد شهاب شعر بأن مجيء شخص من العائلة نفسها إلى رئاسة الجمهورية أيضاً لا بد أن يحمل على غير محمل، حتى لو توافرت فيه كل المواصفات اللازمة، وربما تخوف فؤاد شهاب من أن يتحمل لاحقاً، أمام الناس والتاريخ مسؤولية أي خطأ قد يرتكبه عبد العزيز شهاب، لأن الفصل بين الرجلين في ذهن الناس سيكون صعباً جداً... فجرى التداول باسم فؤاد عمون لكنه استبعد...»

وأخيراً استقر الرأي على أن يكون وزير التربية آنئذ شارل حلو رئيساً للجمهورية، فكيف تم انتخابه؟

يقول الرئيس شارل حلو في كتابه **حياة في ذكريات** في هذا الخصوص: «تسلمت حقيبة التربية الوطنية في أوائل ١٩٦٤، في آخر حكومة من ولاية فؤاد شهاب، وكانت برئاسة الحاج حسين العويني، وصدرت مذكرات عدة في الأسابيع الأخيرة من ولاية الجنرال شهاب، تقترح واحدة منها وهي موقعة من أكثرية النواب إجراء تعديل دستوري يسمح بانتخابه لولاية ثانية، لكن الجنرال رفض التجديد وأعلن أن ليس لديه أي مرشح خاص، وفي أوائل آب ١٩٦٤، جاء الحاج حسين العويني وقال لي بأن الرئيس شهاب قال له: «ما رأيك بوزير التربية الذي تتسم اقتراحاته ومداخلاته في مجلس الوزراء بالحكمة والتجرد الواضحين»، وخلص الحاج الطيب إلى الاقتناع بأن الجنرال شهاب سيقترح ترشيحي على الأغلبية التي تدعمه، وأيضاً على الأقلية التي تتقبل ترشيحي».

بيد أن هناك اجتهادات سياسية كما يقول باسم الجسر، «قالت بأن واشنطن والفاتيكان ومصر كانت وراء بروز اسم شارل حلو ورجحان ترشيحه وانتخابه»، ولكن لا شيء في الظاهر، أو في الواقع، يثبت تدخل أو تأثير أي دولة عربية أو أجنبية مباشرة أو بصورة فاعلة وحاسمة في انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٤، بل إن الرئيس حلو نفسه لم يكن متأكداً من انتخابه قبل عشرة أيام من الانتخاب... ويشك الوزير والنائب الراحل يوسف سالم هنا بأن الرئيس فؤاد شهاب «هو الذي فرض شارل حلو خلفاً له».. وهكذا اتفقت الأكثرية النيابية الشهابية على انتخابه قبل أيام معدودة في اجتماع علني عقد في فندق كارلتون، حيث أبلغ قرار الأكثرية النيابية بدعم ترشيحه، وتم في ١٨ آب ١٩٦٤ انتخاب الوزير شارل حلو رئيساً للجمهورية بأكثرية ٩٢ صوتاً مقابل ٥ أصوات للشيخ بيار الجميل... **وكانت أول زيارة قام بها الرئيس المنتخب إلى منزل الرئيس شهاب في عجلتون الذي استقبله مداعباً بقوله: «أنا مسرور مرتين: لانتخابك رئيساً، ولأنك جئت لي بورقة إخلاء سبيل»!**

في ٢٣ أيلول ١٩٦٤ تسلم الرئيس شارل حلو سلطاته الدستورية من سلفه الرئيس فؤاد شهاب، وقد اعتبر الكثيرون من السياسيين أن عهد شارل حلو امتداد للعهد السابق، لأن الأكثرية النيابية كانت تدين بالولاء للرئيس شهاب، كما أن ضباط الجيش والشعبة الثانية كانوا يعتبرون مثل «أبناء» للرئيس السابق،

خصوصاً بعد تعاظم دورهم إثر إفشالهم لمحاولة الانقلاب العسكري التي دبرها القوميون السوريون، حيث صاروا على حد تعبير الدكتور باسم الجسر بمنزلة «مكتب تنفيذي للسياسة الشهابية». ويؤكد الجسر في كتابه **ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان وهل سقط** بأن «أكثر المراقبين السياسيين اعتبروا الرئيس شارل حلو امتداداً لولاية فؤاد شهاب. ففؤاد شهاب هو الذي اختار شارل حلو، والأكثرية التي انتخبته رئيساً كانت أكثرية شهابية في المجلس النيابي. وقد احتفظ الرئيس حلو حوله بمعظم الموظفين والأعوان الذين كان الرئيس شهاب قد اختارهم ليعاونوه، كما اعتمد على المكتب الثاني لمساعدته في تنفيذ سياسته التي أكد في أكثر من مرة أنها استمرار للنهج الشهابي».

كانت الانتخابات الفرعية في بلاد جبيل مؤشراً لبدء التحول عند الرئيس شارل حلو عن نهج سلفه الذي يقول عنه باسم الجسر في كتابه إنه أهمله وانفتح على المعارضة. تطورات هامة وأحداث جسام حصلت في القسم الثاني من عهد شارل حلو (١٩٦٧-١٩٧٠) وذلك بتأثير هزيمة ٥ حزيران وصعود دور المقاومة الفلسطينية.

منذ العام ١٩٦٨، أصبحت مشكلة الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان الشاغل الأول للأوساط السياسية والدولية. وعلى وقع هذه التطورات جرت الانتخابات النيابية التي خسر فيها الشهابيون بعضاً من مواقعهم. وحاول الرئيس حلو تأليف حكومة جديدة تعكس ميزان القوى الجديد في المجلس النيابي المنتخب حديثاً، لكنه اصطدم بالقوى الشهابية، الأمر الذي حمله على تقديم استقالته، لكنه عاد فتراجع عنها. يؤكد يوسف سالم هنا أنه «مهما كان من أمر تلك الاستقالة والرجوع عنها، فقد تحسن وضع شارل حلو، لكن الازدواجية ظلت هي الطابع الغالب على عهده، وبقي المكتب الثاني هو الحاكم الفعلي». ومن نتائج هذه الاستقالة أيضاً أنها ساعدت الرئيس شارل حلو على تأليف حكومة استثنائية من أربعة وزراء هم: الحاج حسين العويني، والدكتور عبد الله اليافي، وبيار الجميل والعميد ريمون إده. غير أن هذه الحكومة ما لبثت أن استقالت إثر الاعتداء الإسرائيلي على مطار بيروت الدولي. وكلف الرئيس رشيد كرامي بتأليف الحكومة الجديدة، إلا أنه في ربيع عام ١٩٦٩، وعلى أثر اصطدام بين المقاومة الفلسطينية وقوات الأمن الداخلي اللبنانية، وانطلاق مظاهرات ٢٣ نيسان تحت شعار حماية المقاومة، وسقوط ضحايا من المتظاهرين، قدم كرامي استقالة حكومته وانقسمت البلاد طائفياً، فلم يشأ رئيس الجمهورية قبول الاستقالة أو رفضها، إذ أدرك أن البلاد كانت على حافة الهاوية، وأن كل محاولة أو مناورة سياسية تقليدية كان من شأنها نقض الميثاق الوطني وما يستتبع ذلك من أخطار. استمرت الأزمة الوزارية تسعة أشهر، وفي ٣٠ أيار ١٩٦٩ وجه الرئيس شارل حلو رسالة إلى اللبنانيين أكد فيها «حق رئيس الجمهورية في ممارسة ما يمليه عليه قسمه الدستوري عندما يكون استقلال البلاد وسلامتها وسيادتها في خطر. فأبرزت هذه الرسالة انقسام البلاد إلى فريقين لأنه، على حد تعبير ادمون رباط في كتابه **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ومن جديد عبر المسيحيون في لبنان بلسان رئيس الجمهورية المارونية عن رفضهم لموقف المسلمين، وكان من المفروض إيجاد حلقة جديدة لجمع أطراف الميثاق الوطني».

اتفاقية القاهرة: وهنا تطلع شارل حلو بنصيحة من اللواء فؤاد شهاب إلى مصر عبد الناصر في محاولة للاستعانة بها لتسوية الأمور والعثور على حل. فقد اعتبر شهاب أن عبد الناصر يعرف حساسية الوضع اللبناني، ويفهم منعطف الدولة ومخاوفها، ويملك في الوقت نفسه سلطة معنوية لدى المقاومة الفلسطينية والتيار الداعم لها. ويؤكد باسم الجسر أن الأزمة «لم تنته إلا بعد تدخل الرئيس جمال عبد الناصر وجامعة الدول العربية، فذهب قائد الجيش اللبناني العماد إميل بستاني إلى القاهرة حيث وقع مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات اتفاقية القاهرة التي أبقيت نصوصها، يومذاك، سرية، وكانت كافية لزرع القلق في نفوس المسيحيين، إذ كرست حق الفدائيين الفلسطينيين في ممارسة نضالهم المسلح انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، فكانت هذه الاتفاقية كافية، مع حملات التجريح التي شنت من بعض السياسيين، لحمل الرأي العام المسيحي على معارضة عودة فؤاد شهاب إلى الحكم في عام ١٩٧٠.

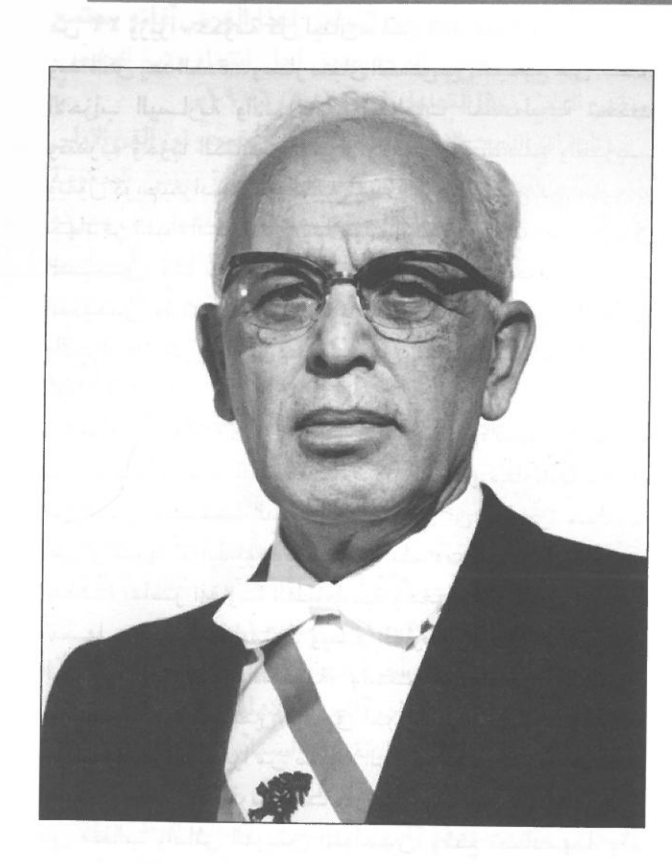
تعاظم في عهد الرئيس شارل حلو الانقسام الوطني بخصوص عدد من المسائل أبرزها وجود المقاومة الفلسطينية وعملها المسلح ضد إسرائيل. وقد أدى ذلك الانقسام إلى تشكل الحلف الثلاثي الذي جمع ثلاثة من قادة الأحزاب المسيحية (شمعون، واده، والجميل) في صف واحد لمناهضة العهد وقوى المكتب الثاني المهيمنة فعلياً على الأمور.

وسط هذه الأجواء كانت البلاد تدخل في أجواء الاستحقاق الرئاسي عام ١٩٧٠، وبالرغم من كل العوامل والأجواء غير المؤاتية لمؤيدي الجنرال فؤاد شهاب، إلا أنهم ظلوا أقوياء ومتماسكين، وخصوصاً أن مرشحهم كان الجنرال نفسه الذي رفض هذا الترشح رغم إلحاح المؤيدين لنهجه.. ورغم أن فوزه كان مؤكداً، إلا أنه أصدر في ٤ آب ١٩٧٠ وقبل أيام من موعد الانتخابات الرئاسية بياناً أعلن فيه عزوفه عن الترشح للرئاسة.

وقد خاض الشهابيون المعركة عبر مرشحهم الياس سركيس ضد مرشح المعارضة من حلف ثلاثي ونواب الوسط سليمان فرنجية. فكان الفوز حليف الأخير بفارق صوت واحد.. وقد تردد يومها أن كمال جنبلاط انتزع من يد عضو كتلته النائب فؤاد الطحيني ورقة كان هذا الأخير قد سجل عليها الياس سركيس، وأعطاه بدلا منها ورقم عليها اسم سليمان فرنجية.

(نهاد حشيشو، «السفير»، ٣/١١/٢٠٠٧)

سليمان فرنجية



جاء انتخابه على إثر الأزمات السياسية الناتجة عن انطلاقة العمل الفلسطيني المسلح والصدامات بين المقاومة والقوى المسلحة اللبنانية وتوقيع اتفاق القاهرة في عهد شارل حلو، وبعد أزمة حكومية استمرت ٩ أشهر، فرشحت المعارضة الإسلامية والمسيحية الرئيس الراحل سليمان فرنجية مقابل ترشيح الرئيس الراحل الياس سركيس، ففاز فرنجية بفارق صوت واحد، في أول دورة انتخاب أجراها المجلس عام ١٩٧٠. كان نائباً عن منطقة زغرتا - بشري شمال لبنان، وفي عداد نواب كتلة الوسط التي ضمت عدداً من النواب من بينهم صائب سلام. أخوه السياسي البارز المحامي حميد فرنجية الذي ساهم في الحركة الاستقلالية اللبنانية عن الانتداب الفرنسي، والذي انتخب نائباً عدة مرات، وكاد أن يصبح رئيساً للجمهورية، لولا أن سارت الأمور لصالح كميل شمعون خلال أزمة حكم بشارة الخوري عام ١٩٥٢. كان سليمان فرنجية منظماً ومدبراً لحملات أخيه الانتخابية، وخاض معارك سياسية ضد العائلات المناوئة لهما أمثال آل معوض وغيرهم.

في بداية عهده بدا أن لبنان والمنطقة يدخلان مرحلة من التأزم مع حصول سلسلة من التطورات العربية السلبية منها:

- الأزمة مع المقاومة الفلسطينية في الأردن عام ١٩٧٠، ثم إنهاء الوجود العسكري والسياسي لها في عام ١٩٧١، وانتقال عمل المقاومة بثقله السياسي والعسكري إلى لبنان، ثم الاجتياح الإسرائيلي للعرقوب عام ١٩٧٢.
- وفاة الزعيم العربي جمال عبد الناصر في ٢٨ أيلول ١٩٧٠، الأمر الذي أفقد لبنان صديقاً عربياً كبيراً، وهو الزعيم الوحيد الذي كان قادراً على التأثير في الجماهير الإسلامية والتقدمية والفلسطينية، إضافة إلى قناعته الأكيدة بضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية اللبنانية.

في هذا الوقت جرت الانتخابات النيابية عام ١٩٧٢، فحملت تغييراً كبيراً، حيث جاءت بوجوه جديدة أو متحالفة مع أركان العهد الجديد أي الرئيس فرنجية وصائب سلام وكامل الأسعد وكميل شمعون وريمون اده. وحفل عهد الرئيس فرنجية أيضاً بتصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل، وبارتفاع وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، حيث تصاعدت العمليات العسكرية الإسرائيلية في الجنوب من حولا إلى عيترون وكفرشوبا إلى هجمات متتابعة على المخيمات الفلسطينية في عمق المدن اللبنانية من طرابلس (البداوي) إلى راشيا الفخار وصيدا وبيروت، إلى الإنزال الإسرائيلي في بيروت والغارة على فردان والفاكهاني في ١٠ نيسان ١٩٧٣، وقتل القادة الفلسطينيين الثلاثة كمال ناصر وكمال عدوان وأبو يوسف النجار، فقدم الرئيس صائب سلام استقالة حكومته بعد أن اتهم قائد الجيش العماد اسكندر غانم بالتقصير، فلم ينل موافقة الرئيس فرنجية. وكان مأتم القادة الفلسطينيين عرضاً للقوة من قبل المقاومة والأحزاب اليسارية والقومية اللبنانية، حيث قدر البعض عدد المحتشدين في المأتم بنحو ربع مليون نسمة. وبعد مضي أيام معدودة على أثر حوادث متفرقة بين عناصر فلسطينية وبعض جنود الجيش، نشبت معارك عنيفة في ضواحي بيروت بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، ليزداد الأمر تعقيداً مع تطور هذه الاشتباكات إلى أزمة حكم، بعد تكليف الرئيس فرنجية النائب الدكتور أمين الحافظ بتشكيل حكومة جديدة، والذي عارضته بعض الأطراف الإسلامية التقليدية والأحزاب اليسارية والمقاومة الفلسطينية، لأنهم - على حد تعبير باسم الجسر - اعتبروا هذا التكليف «دليلاً على تصميم رئيس الجمهورية على فرض إرادته دون الالتفات إلى الرأي العام المسلم في لبنان».

وبالطبع لم يحل تكليف الرئيس أمين الحافظ بتشكيل الحكومة الجديدة دون استمرار الاشتباكات. وأمام هذه التطورات استقالت حكومة الحافظ، ليتوقف القتال في ١٨ أيار ١٩٧٣ بعد توقيع اتفاقية جديدة اعتبرت مكملة لاتفاقية القاهرة، ولكن «تبين فيما

بعد أنها غير فعالة وعديمة الفائدة». بعد استقالة الرئيس أمين الحافظ، خفت حدة التوتر وشكل الرئيس تقي الدين الصلح حكومته في ٢٥ تموز ١٩٧٣، وأطلق على وزارته التي تشكلت من ٢٢ وزيراً «حكومة كل لبنان»، لكن النار بقيت تحت الرماد، وبدأ الكل يعد العدة... وصار سباق التسلح بين الجميع على أشده: الاحزاب اليسارية والإسلامية والمنظمات الفلسطينية تستعد وتتدرب وحزبا الكتائب والأحرار رفعا وتيرة التسلح والتدريب. ويقول كريم بقرادوني في كتابه **لعنة وطن** و«قد برع ابو عمار وابو جهاد في تعبئة الجماهير الإسلامية واليسارية والكثير من المثقفين المسيحيين، كما نشطت الرهبانية المارونية في تجييش طاقات المسيحيين، وارتفعت وتيرة التدريب والتسلح داخل حزبي الكتائب والأحرار على غرار ما كان يحدث داخل التنظيمات التابعة للحركة الوطنية».

ابتداء من عام ١٩٧٣، راحت الأمور تتفاقم، فيما التناقضات بين مصلحة المقاومة الفلسطينية في أن تمارس مقاومتها انطلاقاً من لبنان، ومصلحة الدولة اللبنانية في أن تمارس سيادتها على أراضيها تتزايد يوماً بعد يوم. وانقسمت البلاد إلى فريقين: أحدهما يناصر المقاومة الفلسطينية وحقها وحريتها في حماية نفسها وممارسة مقاومتها، ويضم المقاومة والأحزاب السياسية اليسارية والقومية والتقدمية، ومعظم السياسيين المسلمين، وتؤيدها أكثرية المسلمين، وفريق آخر يضم الاحزاب السياسية المسيحية وفريقاً كبيراً من ضباط الجيش مؤيداً من الرأي العام المسيحي. وكان ثمة فريق ثالث ممن كان يعتقد بإمكانية التوفيق بين مطالب وأماني الفريقين المتواجهين، ومنع تصادمهما. وقد وقعت اتفاقية عرفت باتفاقية ملكارت، بين القيادة اللبنانية وقادة المقاومة الفلسطينية في هذا الاتجاه، ولكن لسوء الحظ لم تطبق، أولم تتح لها فرصة التنفيذ.

حرب تشرين / أكتوبر ١٩٧٣: اندلعت هذه الحرب بين مصر وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، وأصابت برذاذها وشظاياها الوضع السياسي اللبناني. وتقدمت حظوظ التسوية في الشرق الأوسط، وخفت حدة الاحتقان في لبنان نسبياً من دون أن تتوقف التحضيرات العسكرية لدى كل الاطراف.

صارت الساحة اللبنانية مفتوحة على كل الاحتمالات، وكانت أي شرارة كافية لإشعال اللهيب الكبير، وفي نهاية عام ١٩٧٤ لاحت بارقة أمل حينما دعي ياسر عرفات وللمرة الأولى لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك في ١٣ تشرين الثاني. كما قرر الرؤساء والملوك العرب في قمتهم التي عقدت في الرباط (المغرب) أن يمثلهم الرئيس اللبناني سليمان فرنجية، ويلقي كلمة باسمهم حول القضية اللبنانية. غير أن كريم بقرادوني في كتابه «لعنة وطن»، يؤكد بقوله: «إن الرئيس اللبناني فرنجية لم يستمع لاحقاً إلى النصيحة الاميركية في عدم التوجه إلى نيويورك ممثلاً الملوك والرؤساء العرب، ومدافعاً عن القضية الفلسطينية، لمناسبة إلقاء ياسر عرفات أول خطاب له على منصة الأمم المتحدة.. وأهين الرئيس اللبناني عند وصوله إلى نيويورك، فأقدم رجال الأمن الاميركيون على تفتيش حقائبه وحقائب الوفد المرافق له بحجة أنها تحتوي على كمية من المخدرات! وفي مناخ من القطيعة بين لبنان والولايات المتحدة الاميركية انتقلت شرارة الحرب عام ١٩٧٥ من الذهن الأميركي إلى الاراضي اللبنانية.

الانفجار الكبير: صارت الساحة مهياة للانفجار. في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ شنت إسرائيل عدواناً واسعاً على الجنوب اشتركت فيه أسلحة البر والبحر والجو. وفي شهر شباط/فبراير أطلق الرصاص على النائب السابق معروف سعد الذي كان يتقدم تظاهرة لصيادي الأسماك في صيدا، فتوفي بعد نحو أسبوع في المستشفى، وبلغت التعبئة أقصى مداها. وجاءت حادثة إطلاق النار على أتوبيس ينقل فلسطينيين في عين الرمانة في ١٣ نيسان/أبريل، فانفتح ميدان الحرب في لبنان على كل الاحتمالات، واستقالت حكومة الرئيس رشيد الصلح في ١٥ أيار/مايو. وفي ٢٣ منه، شكل الرئيس فرنجية أول حكومة عسكرية في تاريخ لبنان برئاسة العميد أول المتقاعد نور الدين الرفاعي وعضوية قائد الجيش العماد اسكندر غانم ورئيس الاركان العماد سعيد نصر الله ومساعد رئيس الأركان العميد الركن موسى كنعان والعميد الركن فوزي الخطيب والعميد الركن فرانسوا جنادري والعميد الركن زين مكي، وكان المدني الوحيد فيها لوسيان دحداح. إلا أن هذه الحكومة ما لبث رئيسها أن قدم استقالتها بعد المعارضة والتحفظ الواسعين اللذين لقيتهما، لتبقى الأزمة الدموية في سباق مع الرعب والموت الذي يحصد اللبنانيين والوقت أيضاً. وفي ٢٨ أيار/مايو كلف الرئيس رشيد كرامي بتأليف الحكومة الجديدة، فأصر كمال جنبلاط والاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية على إبعاد الكتائب من الحكومة، فيما أصر حزبا الكتائب والوطنيين الاحرار على اشتراكهما في الحكم. وفي ٣٠ حزيران/يونيو شكل كرامي حكومته الجديدة وضمت: الرئيس كميل شمعون، والرئيس عادل عسيران، والامير مجيد أرسلان، وفيليب تقلا وغسان التويني. لكن الحرب لم تتوقف، بل اتسعت إلى جبهات جديدة في الشمال والجبل والبقاع لتحصد في أتونها المزيد من الضحايا الأبرياء والخراب والدمار والخطف المتبادل. وكان أبرزها في ١٨ أيلول/سبتمبر حينما خطف مسلحون وليد جنبلاط نجل كمال جنبلاط، والذي أعيد بعد تبادل الاتصالات بين كمال جنبلاط والرئيس كميل شمعون. وكان مجلس الوزراء قد قرر في ١٠ أيلول/سبتمبر تعيين العماد حنا سعيد قائداً للجيش خلفاً للعماد اسكندر غانم.

في ١٩ أيلول/سبتمبر وصل وزير الخارجية السورية آنئذ عبد الحليم خدام إلى بيروت، وأعلن أن سوريا تضع ثقلها في ميزان الحل للخروج من الأزمة اللبنانية. وفي ٢٢ منه أعلن خدام للقمة الإسلامية المجتمعة في عرمون أن سوريا تعتبر أمنها من أمن لبنان.

في ٢٤ أيلول/سبتمبر أعلن الرئيس كرامي عن تشكيل لجنة

الحوار الوطني التي تألفت من ٢٠ شخصية، بغية الوصول إلى اتفاق يعتبر المدخل الصالح لحل الأزمة، لكن اجتماعات هذه اللجنة لم يدر فيها إلا حوار الطرشان، ولم تتوصل إلى نتيجة. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر عقدت لجنة الحوار الوطني، تغيب عنها الرئيس كميل شمعون وكمال جنبلاط، فانسحب الرئيس صائب سلام والعميد ريمون اده وانفرطت اللجنة نهائياً.

وفي الاول من آذار/مارس ١٩٧٦ أحالت الحكومة إلى مجلس النواب مشروع قانون تمديد ولاية مجلس النواب. وفي الثالث منه أقرت لجنتا العدل والدفاع وهيئة مكتب المجلس تمديد ولاية مجلس النواب حتى آخر شهر حزيران/يونيو ١٩٧٨، بدلاً من آخر نيسان/ابريل من العام نفسه، بحيث تكون المدة سنتين وشهرين. وفي التاسع من آذار/مارس أقر مجلس النواب تمديد ولايته كما عدل اللجان، وأعطى رئيس الجمهورية خمسة أيام بدلاً من ٣٠ يوماً لتوقيعه أو رده. وانتهى العام ١٩٧٥ دون أن تنتهي الازمة، فتوسعت جبهات القتال، إضافة إلى أعمال القنص والخطف والتهجير والدمار والضحايا الأبرياء، لتدخل بالوتيرة نفسها العام ١٩٧٦.

استحقاق ١٩٧٦: وكان العام ١٩٧٦، يفترض أن يحمل استحقاقين مهمين هما: انتخابات المجلس النيابي الذي تنتهي ولايته في مطلع الصيف، وانتخابات رئاسة الجمهورية. على الصعيد الاول كان واضحاً أن تطور الأمور قد لا يسمح بإجراء مثل هذه الانتخابات، ولهذا طرحت في الأوساط السياسية والنيابية قضية التمديد للمجلس النيابي. فكان أن أحال مجلس الوزراء في جلسته في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ مشروع قرار بتمديد ولاية مجلس النواب سنة كاملة، انتهاء من مدة ولايته. وفي العاشر من نيسان/ابريل ١٩٧٦ اجتمع مجلس النواب في مقره الموقت في قصر منصور (العسيلي سابقا) لتعديل المادة ٧٣ من الدستور.

كان قصر منصور الذي يملكه النائب الراحل حسين منصور جاهزاً يوم الجمعة ٩ نيسان/ابريل ١٩٧٦ لاستضافة النواب في اليوم التالي، ووضعت المقاعد المخصصة للنواب التسعة والتسعين، وخصصت طاولة من النوع المستطيل ليجلس إليها الوزراء ورئيسهم رشيد كرامي. كما وضعت المنصة التي يجلس عليها عادة رئيس مجلس النواب، ولم يبق إلا تأمين الأجواء الامنية التي تسمح بعقد الجلسة، وهي مهمة أخذتها على عاتقها أكثرية أطراف القتال، على الرغم من موجة الخطف التي حصلت مساء الجمعة. وفي العاشر من قبل ظهر السبت ١٠ نيسان/ابريل اكتمل وصول النواب إلى ٩٠ من أصل ٩٨ (كان النائب صبري حمادة قد توفي في ٢١ كانون الثاني/يناير وقد تغيب خمسة نواب بعذر، وتغيب ثلاثة بلا عذر وهم طوني فرنجية وكمال جنبلاط وريمون اده.

واستمرت الجلسة ١١ دقيقة: في ٥ دقائق فقط تمت عملية التصويت على تعديل المادة ٧٣ من الدستور التي صار نصها:

«عدل نص المادة ٧٣ من الدستور على الوجه الآتي: «قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل وستة أشهر على الاكثر، يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد، وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فإنه يجتمع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس، وينتهي العمل بهذا التعديل في ١٩٧٦/٩/٢٣».

أما الدقائق الست الأخيرة فكانت لكلمتين قصيرتين ألقى الأولى رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد، والثانية رئيس الحكومة رشيد كرامي. وهكذا انتقل الجو من معركة التعديل إلى معركة الرئيس البديل، وتوخياً للعجلة في استكمال الحل السياسي وقع كل من رئيسي المجلس والحكومة قانون التعديل الدستوري وأحالاه إلى الرئيس فرنجية لتوقيعه.

وفي ٢٤ نيسان/ابريل أعلن رسمياً أن الرئيس فرنجية وقع قانون تعديل المادة ٧٣ بعد طول أخذ ورد، وأحاله إلى رئاسة المجلس للتبليغ.

وأعلن رئيس مجلس النواب كامل الأسعد تحديد جلسة انتخاب الرئيس في الاول من أيار/مايو ١٩٧٦، فانصرف اللبنانيون والعرب وخصوصاً سوريا، والقوى الدولية الكبرى وخصوصاً واشنطن إلى معركة رئاسة الجمهورية.

يعتبر عهد سليمان فرنجية عهداً رئاسياً شهدت خلاله البلاد مرحلة دامية من الصدامات والحرب الأهلية. وقد صمد الرئيس فرنجية رغم الضغوطات والانقسام السياسي والعسكري خلال حكمه (آذار/مارس) ١٩٧٦ قام الجنرال عزيز الأحدب بانقلاب عسكري ضده، بهدف تأمين الاستقرار وتوحيد الوطن، غير أن هذا الانقلاب سرعان ما تلاشى، وعاد لبنان إلى ما كان عليه من انقسام في المناطق والطوائف والسياسة.

وقد اشتهر سليمان فرنجية بأنه كان صلباً في مواقفه وعنيداً، وهو الذي طلب من سوريا بقيادة حافظ الأسد أن تسانده، وأن ترسل جيشها إلى لبنان للوقوف بوجه المقاومة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات والقوى الوطنية والتقدمية المتحالفة معها. وقد استمر على مواقفه المؤيدة لسوريا، خصوصاً بعد خروجها من لبنان، في أعقاب الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢، واحتلال بيروت من قبل إسرائيل وانضمامه إلى القوى المتحالفة مع سوريا وانخراطه في جبهة الخلاص الوطني في الثمانينات المكونة من أحزاب وشخصيات مؤيدة لها.

خسر سليمان فرنجية ابنه البكر طوني وذلك إثر اغتياله وعائلته في منطقة الصفرا على يد بشير الجميل والقوات اللبنانية بقيادة ايلي حبيقة وسمير جعجع (١٩٧٨).

تزعم سليمان فرنجية قيادة جيش المردة وهو تنظيم عسكري شكله ابنه طوني خلال الحرب اللبنانية (١٩٧٦). ويقود هذا التنظيم حالياً حفيده سليمان طوني فرنجية.

(نهاد حشيشو، «السفير»، ٢٠٠٧/١١/٦)

الياس سركيس

هو ابن المدرسة الشهابية وكان موظفاً في الدولة اختاره الرئيس فؤاد شهاب ليكون في عداد معاونيه نظراً لنظافة كفه واستقامته. لم يسعفه الحظ كي يصل إلى الرئاسة في انتخابات عام ١٩٧٠ وتطلب الأمر انتظاراً دام ست سنوات ليتسلم هذا المنصب وفي ظروف صعبة وحرجة. ابن عائلة متواضعة من الشبانية لم ترث جاهاً ولا مالاً وكان من الرؤساء الذين تولوا مقاليد الأمور من دون خلفية عائلية أو حزبية تدعمه.

ولد الرئيس الياس يوسف سركيس في العام ١٩٢٤ وتوفي في العام ١٩٨٥. درس الحقوق ونال الإجازة في العام ١٩٤٨ من جامعة القديس يوسف في بيروت. وكان من رفاقه فيها: رينيه معوض وميشال اده. **التحق بسلك القضاء وعين قاضياً في «ديوان المحاسبة» عام ١٩٥٣** «في أثناء هذه الفترة توطدت علاقته بالرئيس فؤاد شهاب إثر رفضه لمعاملة تقدم بها الأخير عندما كان قائداً للجيش فأعجب شهاب بمسلكيته. بعد تولي شهاب رئاسة الدولة عينه مديراً للشؤون القانونية في القصر الجمهوري عام ١٩٥٩، ثم مديراً لرئاسة الجمهورية عام ١٩٦٢. **تولى حاكمية مصرف لبنان عام ١٩٦٧ بعد أزمة بنك أنترا.** وعمد فور تعيينه حاكماً أصيلاً لمصرف لبنان إلى شراء كميات كبيرة من الذهب من الولايات المتحدة الأميركية بالسعر الرسمي بلغت قيمتها مليونين وسبعماية ألف أونصة، وفي العام ١٩٧١ وبعد أن زاد احتياطي مصرف لبنان من العملة الصعبة، عاد واشترى مليون أونصة إضافية بالسعر الرسمي الذي أصبح اثنين وأربعين دولاراً ونصف. وهكذا وبغضون ثلاث سنوات فقط بات مصرف لبنان يملك ٩ ملايين ومايتين وعشرين ألف أونصة من الذهب. **هذه الكمية من الذهب جعلت لبنان يحتل المرتبة السادسة عشرة في العالم، في عداد الدول التي تملك احتياطياً من الذهب.**

في العام ١٩٧٠ رشحه الشهابيون لمنصب رئيس الجمهورية في مواجهة سليمان فرنجية، إلا أنه فشل بفارق صوت واحد، إذ نال ٤٩ صوتاً في حين نال منافسه ٥٠ صوتاً. في ٨ أيار ١٩٧٦، انتخب رئيساً للجمهورية وتسلم مهامه الدستورية في ٢٣ أيلول من العام نفسه وأقسم اليمين الدستورية في شتورة. وشهد يوم انتخابه معارك ضارية كان التحدي فيها هو تأمين نصاب لجلسة انتخابه. كما شهد يوم مغادرته السلطة في ٢٣ أيلول ١٩٨٢ معارك ودخول القوات الإسرائيلية إلى بيروت الغربية على اثر مقتل الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميل (١٤/٩/١٩٨٢).

لدى انتخابه، عبر في خطاب القسم أمام النواب عن أقصى درجات اليأس والإحباط، وفي لهجة تعكس الواقع المرتسم وقتذاك، في ٢٤ أيلول ١٩٧٦ حيث قال «لا أملك شيئاً أقدمه للبنان واللبنانيين سوى الإيمان بالوطن». هكذا استهل سركيس خطابه متسائلاً: «هل نحن قادرون على الخروج من النار التي أحرقتنا طوال سبعة عشر شهراً ونيف». كان الهاجس في حينه، لا بل الشرط الرئيسي لرسم السياسة المستقبلية «إنهاء الاقتتال وسلوك طريق الحوار». لكن بداية الخطاب اليائسة تحولت الى مواقف وأفكار تعبر عن استعداد سركيس لتقديم حلول سياسية تجيب عن عمق المشكلات، من مثل قوله: «الضرورة ملحة في ضوء المعطيات الحاضرة لإعادة النظر في أسس الحكم وأساليبه»، وقوله إن مفهومنا التقليدي للوطن أصبح في حاجة إلى تصحيح» أو «الأنظمة التي ترعى الحكم في لبنان، إذا ما استثنينا ركائز النظام البرلماني الديمقراطي، ليس فيها من المقدسات ما يحول دون المساس بها لتطويرها»، وذلك في إشارة ضمنية إلى إمكان تعديل الدستور الذي كان بعض القوى السياسية يرفعه إلى مصاف «المقدس» رافضاً أي تعديل له.

ركز سركيس على التوازن الاجتماعي رافضاً الحرمان، وواعداً

بالعمل على تأمين تكافؤ الفرص معتبراً أن العلاقة بين رأس المال واليد العاملة حجر الزاوية في بناء المجتمع واستقراره. وهو تناول واقع المغتربين ودعاهم إلى أداء دورهم في إعادة بناء لبنان، كما وعد باعتماد سياسة تربوية وثقافية سليمة ومتطورة.

خطاب سركيس كان الأطول، لكثرة القضايا الساخنة وجسامة ما ألقي على عاتقه من مهمات. فعلاقة لبنان مع المقاومة الفلسطينية «يجب أن تعالج وتركز على أساس من الصداقة والثقة، تحترم معها سيادة الدولة وحرمة المواثيق والاتفاقات» ووجود القوات السورية على الأراضي اللبنانية «هو ضمن إطار ما تحتمه الأخوة والجوار والنضال المشترك من تلاق وتكاتف وتعاضد ومستقبل هذا الوجود وما يتصل به، يخضع للسلطات الدستورية اللبنانية، التي لها أن تتخذ حياله بموجب المسؤوليات الملقاة على عاتقها الموقف الذي تراه متوافقاً مع المصلحة اللبنانية العليا».

أكد قبل أسبوع من الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ حتمية وقوع الاجتياح واقتراب موعد حدوثه. أولاً، لأن مؤامرة هنري كيسنجر مستمرة وحلقاتها التي بدأت مع اتفاق فصل القوات عند الكيلومتر ١٠١ لا زالت متواصلة. ثانياً، لأن إسرائيل لن تجد فرصة مؤاتية أخرى لتحقيق أطماعها أنسب مما هي عليه الظروف العربية والدولية، والوضع الداخلي لإسرائيل ونوعية الحكم فيها. وثالثاً، لتخوف إسرائيل من سرعة تطور أسلحة الفلسطينيين والسوريين مما قد يفرض في المستقبل تهديداً مباشراً لإسرائيل نفسها، وعائقاً عسكرياً مهماً أمام تنفيذ المخطط - المؤامرة (الصياد ١٠/٧/٢٠٠٢).

في هذه المرحلة، بدا أن الرئيس سركيس كان ينسق مع بشير الجميل، بمعنى أنه كان مؤيداً لوصوله إلى الرئاسة. وهذا الأمر كان واضحاً في السياسة ومجراها، لكنه كان بعيداً عن مخططات القوات اللبنانية التي مارسها قائدها. وقد أضمر سركيس، يومها، ازدواجية في مواقفه، فهو كان مضطراً لمسايرة النفوذ السوري الذي بدا ضاغطاً عليه. ولم يكن سركيس في مواقفه الضمنية والمعلنة طائفياً بالمعنى الحرفي الذي عرفه العديد من الرؤساء الموارنة رغم أن مارونيته بدت واضحة من خلال تمسكه بالميثاق اللبناني وصلاحيات الرئيس الخ... ففي آذار ١٩٧٧ أجرى حركة إصلاح طالت العديد من المراكز الحساسة في أجهزة الدولة في الحقلين المدني والعسكري.

أولى القطاع المصرفي اهتماماً خاصاً، فصدرت في عهده عدة قوانين تنظم عمل هذا القطاع منها:

- قانون تنظيم أوضاع المصارف وتحسينها.
- قانون وضع اليد على المصارف التي تعجز عن دفع المتوجب عليها.
- قانون تأمين الودائع المصرفية.
- قانون وقف إعطاء رخص بإنشاء مصارف جديدة.

أعد لحكمه خطوطاً عريضة هي القاعدة وبرنامجاً من أبرز هذه الخطوط:

- عدم القبول بتوطين الفلسطينيين في لبنان.
- فصل قضية لبنان عن قضية الشرق الأوسط.
- توحيد الجيش في ظل الوفاق السياسي.
- بسط الشرعية على كافة الأراضي اللبنانية.

رفض الياس سركيس الذهاب إلى الولايات المتحدة الأميركية، لأنه يعتبر الذهاب إليها محرقة ومصيدة وفخاً. وكان يقول: «علاقتي بسوريا عن قناعة والدول العربية هي مدى للبنان الطبيعي».

تعرض الرئيس اللبناني الراحل الياس سركيس لكثير من الظلم والتجني أثناء ولايته. أولاً من «بني قومه»، إذ جاز التعبير، أي من المسيحيين وتحديداً الموارنة الذين اعتبروه في البداية مرشح سوريا التي دخل عسكرها رسمياً إلى لبنان آنذاك بعدما كان دخله على نحو غير رسمي وغير مباشر قبل ذلك التاريخ بسنتين، ورجل سوريا الذي لن يقول لا للسيطرة التي كانت تسعى إلى فرضها على الواقع اللبناني بكل مكوناته. وثانياً، من غير «بني قومه» أي من المسلمين الذين عارضت غالبيتهم انتخابه لأنه خيار سوري، ولأنها ترفض دخول الجيش السوري إلى لبنان وتخشى في الوقت نفسه على الفلسطينيين منه ومن قيادته السياسية العليا. وثالثاً من سوريا نفسها، وخصوصاً بعدما لمست منه عدم تجاوب فعلي مع مخططاتها اللبنانية العامة والخاصة.

بسبب ذلك كله أطلق اللبنانيون والعرب والعالم على الرئيس سركيس صفة مدير الأزمة اللبنانية. وعنوا بذلك أنه مؤهل لإدارتها بحيث يمنعها من التفاقم والانفجار الذي يخربط حسابات كل أطرافها الداخلين والخارجين ويفرض عليهم اتخاذ إجراءات حاسمة لم يحن أوانها، أي بصريح العبارة أنه غير مؤهل لحل هذه الأزمة، علماً أن الموضوعية والإنصاف يقتضيان القول إن سركيس كان قادراً على حل أزمة لبنان لو كان أطرافها الخارجيون مستعدين لذلك.

رفض الياس سركيس تصوير شقته الجديدة التي سينتقل إليها فور انتهاء ولايته، والواقعة في بناية يملكها الوزير السابق فريد روفايل في بعبدا. وهي شقة متواضعة يمكن لأي موظف عادي في الدولة أن يسكن في مثلها. وبقي عازباً طوال حياته، وتوفي في ٢٧/٦/١٩٨٥ في باريس، بعد أن زار الولايات المتحدة للاستشفاء، ودفن في مسقط رأسه الشبانية. حاز على العديد من الأوسمة منها: وسام جوقة الشرف من رتبة ضابط (فرنسا) وأوسمة من مصر، الكويت، تونس، السعودية، الأردن والفاتيكان. أزيح الستار عن تمثاله في بلدة الشبانية في ٨/٨/٢٠٠١.

(نهاد حشيشو، «السفير»، ٨/١١/٢٠٠٧)

بشير الجميل

لم يهنأ هذا الرئيس الذي انتخب في ظروف استثنائية وقاسية بولايته، إذ سرعان ما اغتيل، فهو على هذا الصعيد من أصغر الرؤساء سناً، وأيضاً أقصرهم ولاية، حيث لم يدم عهده سوى ثلاثة أسابيع تاركاً وراءه حقبة خصبة من الأحداث قادها بدموية وإصرار ملحوظين على مقاتلة الفلسطينيين والسوريين وحلفائهم في لبنان والتحالف مع الإسرائيليين من أجل تحقيق هدفه.

هو الابن الأصغر لبيار الجميل، مؤسس حزب الكتائب، ووالدته جنفياف الجميل (شقيقة النائب الراحل موريس الجميل). وقد ولد في بيروت في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٧. تزوج صولانج توتونجي عام ١٩٧٧، ولهما ثلاثة أولاد: مايا (قتلت في شباط ١٩٨٠ عن عمر ١٨ شهراً في انفجار سيارة ملغومة)، ويمنى ولدت في كانون الأول ١٩٨٠، ونديم ولد عام ١٩٨٢. أخوه الأكبر أمين تسلم منصب رئيس الجمهورية بعد اغتياله في ١٤ أيلول. وجاء انتخابه كتأكيد على استمرار حزب الكتائب في قيادته السياسية للمرحلة.

تلقى بشير دروسه الابتدائية في معهد الآباء اليسوعيين (سيدة الجمهور) والثانوية في المؤسسة الحديثة (الفنار). وتابع دراسته الجامعية في كلية الحقوق ـ الجامعة اليسوعية، ونال إجازتين في الحقوق والعلوم السياسية عام ١٩٧١. وفي العام ١٩٧٢، سافر إلى الولايات المتحدة الأميركية ليتابع دراسته، لكنه عاد في شهر أيلول من العام نفسه، وشرع بممارسة مهنة المحاماة إلى جانب عمله السياسي.

ومع بداية الحرب الأهلية (١٩٧٥) أقفل مكتب المحاماة في شارع الحمراء وتفرغ للعمل العسكري. بدأ نشاطه الحزبي والسياسي في سن مبكرة داخل صفوف حزب الكتائب. وفي العام ١٩٦٩ عين قائداً لفرقة عسكرية كتائبية، وبعدها أسس فرقة «بكفيا». عرفت عنه أثناء دراسته حماسته البالغة للحزب وأفكاره واندفاعه في مناهضة اليساريين والفلسطينيين وكل القوى المؤيدة للتقارب مع المحيط العربي.

في عام ١٩٧٠، خطفته عناصر في المقاومة الفلسطينية في تل الزعتر، وأطلق سراحه بعد عدة ساعات على أثر اتصال من قبل كمال جنبلاط. وفي العام ١٩٧٤ عين مديراً سياسياً لإقليم الأشرفية الكتائبي. وفي ١٣ تموز ١٩٧٦ عين رئيساً للمجلس الحربي الكتائبي بعد مقتل وليم حاوي، قائد المجلس آنذاك. **في ٢٠ آب ١٩٧٦، أنشأ «القوات اللبنانية» وعين رئيساً لمجلس قيادتها.**

وعندما بدأ القتال في العام ١٩٧٦ بين الكتائبيين وحلفائهم والقوى الفلسطينية واليسارية، ودخول قوات الردع العربية إلى لبنان، انتقل إلى المنطقة الغربية من بيروت، واجتمع مع كمال جنبلاط في محاولة للتوصل إلى تسوية خصوصاً بعد إعلان تأييد برنامج الإصلاح الذي أعلنته «الحركة الوطنية». وفي ١٣ حزيران ١٩٧٨ خطط لعملية الهجوم على بلدة إهدن (مقر الرئيس سليمان فرنجية) ونفذ العملية سمير جعجع، وهي المجزرة التي ذهب ضحيتها النائب طوني فرنجية مع زوجته وابنه، بالإضافة إلى ٣٥ شخصاً. وقاد في ٧ تموز ١٩٨٠ حملة التصفية ضد مواقع «حزب الوطنيين الاحرار» بهدف إحكام سيطرة الحزب الواحد على المناطق المسيحية، فكانت النتيجة نحو ٢٠٠ قتيل. وفي ١١ تموز ١٩٨٠، أنذر الأرمن بتسليم أسلحتهم بعد انصياع «جماعة حراس الأرز» و«جماعة الباش مارون» لهذا القرار.

قاد بشير في تشرين الثاني ١٩٨٠ حملة التصفية ضد مواقع قوات «حزب الوطنيين الأحرار» الذي يرأسه الرئيس كميل شمعون في عين الرمانة التي يتزعمها الياس الحنوش (الحنش)، وأدت إلى إخراجه مع محازبيه من المنطقة، وكذلك إخراج الجيش اللبناني.

عندما أصبح في العام ١٩٨١ عضواً في «الجبهة اللبنانية» بدا واضحاً أنه تمكن من إرساء هيمنته الكاملة على مسار سياسة الجبهة.

وقد سعى بكل جهده لتأمين الدعم الإسرائيلي لوصوله إلى منصب رئاسة الجمهورية بعد تأكيد تعاونه معهم وتنسيقه العسكري وإياهم لإخراج الفلسطينيين من لبنان وبيروت الغربية وإلحاق الهزيمة بالقوى الوطنية واليسارية المتحالفة معهم. ولهذا الغرض شكل لجنة مصغرة من معاونيه المؤيدين لخططه لمساعدته في تنفيذ كل الأفكار التي هيأها للمناصرين في المجتمع المسيحي لتحقيق أهدافه. (أنظر كتاب **الحرب على لبنان**، تأليف الان مينارغ).

في ١٤ حزيران ١٩٨٢، إبان الاجتياح الإسرائيلي، اختير عضواً في «هيئة الإنقاذ الوطني» التي تشكلت برئاسة الياس سركيس وعضوية كل من : شفيق الوزان، وفؤاد بطرس، ونصري المعلوف، ووليد جنبلاط، ونبيه بري. **وفي ٢٥ تموز ١٩٨٢، وبعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وفرض الحصار على مدينة بيروت، أعلن ترشيحه لرئاسة الجمهورية** (وكان زار المملكة العربية السعودية في ١٩٨٢/٧/١ بدعوة من وزير خارجيتها سعود الفيصل).

مع بلوغ يوم الاستحقاق الرئاسي، انتخب بشير الجميل في ٢٣ آب ١٩٨٢ رئيساً للجمهورية في الدورة الثانية، ونال ٥٧ صوتاً من أصل ٦٢ صوتاً حضروا الجلسة. وفي أجواء أمنية ضاغطة على النواب **تم الانتخاب داخل ثكنة الفياضية العسكرية**، وذلك بعد تأخير جلسة الافتتاح بنحو ساعتين ونصف الساعة لاكتمال النصاب. وقد قاطعها ٣٠ نائباً فضلاً عن الحكومة بشخص رئيسها والوزراء المسلمين.

ومباشرة بعد انتخابه، قدم بشير الجميل في ٣٠ آب استقالته من «القوات اللبنانية» كقائد لها ووضع نفسه في مقام مهام الرئاسة،غير أن فترة رئاسته لم تدم طويلاً، **إذ سرعان ما تم اغتياله في ١٤ أيلول ١٩٨٢ داخل بيت حزب الكتائب في الأشرفية بعد تفجيره بنحو ٢٠٠ كلغ من مادة الـ ت.ن.ت.** وقد وضع العبوة حبيب الشرتوني العضو في الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي ألقي القبض عليه، وأحيل إلى محاكمة لم تتحقق.

يذكر أن بشير الجميل كان تعرض سابقاً قبل موته لأربع محاولات اغتيال:

ـ الأولى في العشرين من آذار ١٩٧٩ بواسطة سيارة مفخخة على طريق الكرنتينا.

ـ الثانية في الثالث والعشرين من شباط ١٩٨٠ عبر سيارة مفخخة على طريق العكاوي وأدت إلى مقتل ابنته مايا وثلاثة من مرافقيه.

ـ الثالثة في الخامس والعشرين من آب ١٩٨٢، بعد يومين من انتخابه رئيساً للجمهورية في المنطقة الشرقية.

ـ الرابعة التي أحيطت بالكتمان الشديد، أثناء استقباله الوفد الدرزي ـ الأرسلاني، الذي زاره في بكفيا لتهنئته بانتخابه رئيساً للجمهورية.

كان بشير الجميل في أدائه السياسي عنيفاً ومباشراً. وعندما انتخب رئيساً للبلاد أطلق عدداً من المواقف بدا وكأنها بداية تحول مستجد في آرائه تجاه وحدة لبنان. وقد اشتهر بقوله إن حدود لبنان ثابتة، وأنه لن يفرط بشبر واحد من أراضيه البالغة مساحتها ١٠٤٥٢ كيلومتراً مربعاً.

يذكر أنه قال في حديث إلى صحيفة «الرأي العام» الكويتية في ١٩٧٨/٧/٢٧: «نعم لقد اشتركت الكتائب في اغتيال طوني فرنجية، ولكن الذين دبروا العملية كانوا من أبناء المنطقة».

وفي حديث آخر، قال في مجلة «دير شبيغل» الألمانية إن الانسحاب الفوري للقوات السورية من شأنه أن يحل ثلاثة أرباع مشاكل لبنان».

في ١٩٨٢/٦/١٩، أعلن في لقاء له في «مجلس الأمن الكتائبي» مع عناصر «الشرطة» و«القوات اللبنانية» أن لبنان مقبل على توحيد حقيقي شرط خروج كل الجيوش الغربية التي تعطل إرادة التوحيد عند اللبنانيين. ودعا الفلسطينيين إلى ترك بيروت قبل فوات الأوان والسوريين للعودة إلى وطنهم. وفي ٢٢ آب ١٩٨٢ وقبل انتخابه رئيساً للجمهورية تحدث إلى «الواشنطن بوست» فأكد «أن أي حل للأزمة اللبنانية يجب أن يقوم على أساس إقرار سيادة لبنان في جميع أراضيه. ورأى «أن على القوات الإسرائيلية والسورية أن تنسحب، ويجب تأسيس جيش قوي يمكنه الحفاظ على وحدة أراضي لبنان».

في ٢٣ آب ١٩٨٢ وبعد انتخابه رئيساً للجمهورية، قال في أول تصريح له «آمل أن نستطيع بعد اليوم أن نقول إن الحرب انتهت وبدأت فترة السلام والطمأنينة».

وفي ١٣ أيلول ١٩٨٢ (قبل اغتياله بيوم واحد) استقبل في بكفيا وفداً من بيروت الغربية ووعده برد الزيارة في البسطة، و«بألا يعود أي غريب على أرضنا».

إثر الاغتيال دخلت القوات الإسرائيلية إلى بيروت الغربية التي كانت خلت من المقاتلين الفلسطينيين، وقد تعرضت قواتها لمقاومة محدودة من جانب القوى اليسارية والوطنية المقاتلة، غير أن إسرائيل سرعان ما أعطت أوامرها لقواتها بمغادرة بيروت إلى منطقة خلدة، بعد أن تنامت ضدها أعمال المقاومة المسلحة، وشعرت بأنها ستتورط في حالة قتالية متصاعدة.

(نهاد حشيشو، «السفير»، ٢٠٠٧/١١/١٠)

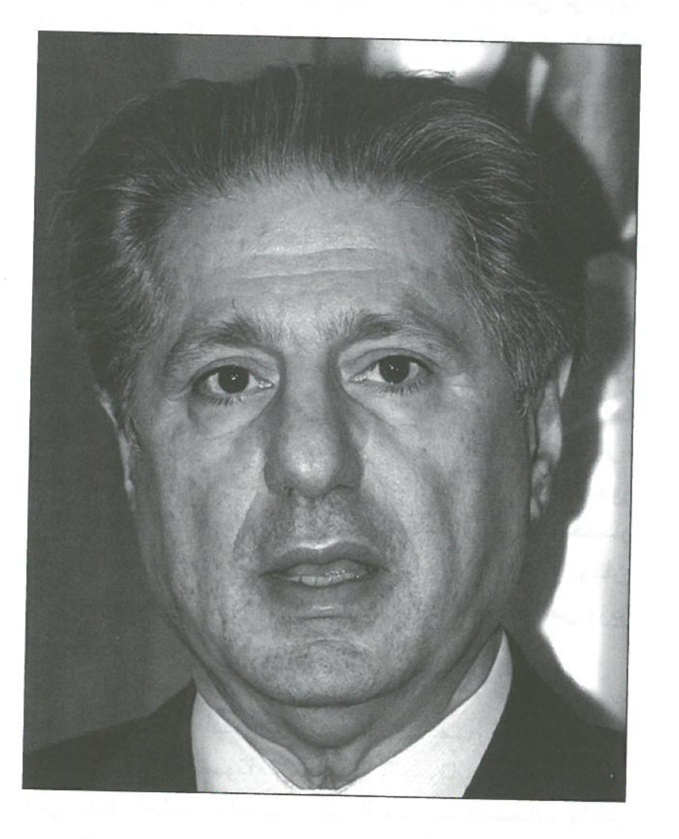
أمين الجميل

في خضم التطورات التي رافقت اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل تركز الاهتمام على انتخاب خلف له، وخصوصاً أن أقل من عشرة أيام كانت تفصل عن نهاية ولاية الرئيس الياس سركيس الذي رفض أي شكل من أشكال التمديد بالرغم من تمنيات جهات محلية وإقليمية ودولية عليه بذلك. وأول إعلان للترشيح لانتخابات رئاسة الجمهورية كان إعلان حزب الكتائب عن ترشيح النائب أمين الجميل إثر اغتيال الرئيس المنتخب.

في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، أعلن المكتب السياسي الأعلى لحزب الوطنيين الاحرار ترشيح الرئيس كميل شمعون للرئاسة، وبهذا انحصرت معركة الرئاسة هذه المرة بين الرئيس كميل شمعون والنائب أمين الجميل. و«سرعان ما بدأ اللاعبون الكبار يحددون مواقفهم» على حد تعبير كريم بقرادوني الذي يقول: «في ١٦ أيلول، صعد وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون إلى بكفيا لتقديم التعازي بوفاة بشير ولأخذ الضمانات بأن أمين ملتزم بسياسة بشير. واختلى شارون مع بيار وأمين الجميل اللذين أكدا له أنهما أطلعا على محضر آخر اجتماع بينه وبين بشير، وأنهما يلتزمان بمضمونه. وقد أدت هذه الضمانات إلى اتخاذ قرار سريع من الحكومة الإسرائيلية بتأييد أمين. وقر الرأي الأميركي على دعم الجميل بدلاً من شمعون بعد أن أجرى فيليب حبيب اتصالات مكثفة مع مختلف الأطراف المعنية، وقرر الرئيس ريغان إيفاد القوات المتعددة الجنسية إلى بيروت مجدداً وتمسكه بالمبادرة الأميركية لحل أزمة لبنان والشرق الأوسط. وتحركت فرنسا من جهتها، وأوفدت مبعوثاً اقترح التمديد للرئيس سركيس ولو لفترة عامين، وتأليف حكومة اتحاد وطني. لكن سركيس رفض هذا العرض بحزم وأبلغ الجانب الفرنسي أنه لن يبقى دقيقة واحدة بعد انتهاء ولايته في ٢٣ أيلول/سبتمبر».

أما بالنسبة لسوريا، فقد تصرفت إزاء هذا الاستحقاق بكثير من المرونة والروية، فلم تعلن عن تأييدها لهذا المرشح أو ذاك، وإن كانت قد أبقت الأبواب مفتوحة أمام أمين الجميل دون أن تعلن عن ذلك «وحتى لا تتحمل وزر الموافقة عليه» كما يؤكد بقرادوني.

أما على الصعيد الإسلامي، فإن أول المبادرين كان الرئيس صائب سلام الذي أعلن باسم التجمع الإسلامي عن تأييده لأمين الجميل، وكذلك فعل رئيس مجلس النواب كامل الأسعد وكتلته النيابية... وهكذا بدا أن النائب أمين الجميل هو الأوفر حظاً للوصول إلى سدة رئاسة الجمهورية. في يوم ١٨



أيلول/سبتمبر عين رئيس مجلس النواب كامل الأسعد يوم ١٩٨٢/٩/٢١ موعداً لانتخاب رئيس الجمهورية خلفاً للرئيس المنتخب بشير الجميل، وذلك قبل يومين من انتهاء ولاية الرئيس الياس سركيس.

في العشرين من أيلول/سبتمبر، أعلن الرئيس كميل شمعون عزوفه عن ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، وأوضح أن سبب عزوفه هو «ما سوف يفرض على من يشغل رئاسة الجمهورية من صلح منفرد يحرم لبنان من كل تعاون مع دول الجامعة العربية، ويجعله معزولاً عن الشرق العربي». في الحادي والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ اجتمع مجلس النواب في المدرسة الحربية في الفياضية، وانتخب في الدورة الأولى، بأكثرية ٧٧ صوتاً من أصل ٨٠ حضروا الجلسة، النائب أمين الجميل رئيساً للجمهورية.

ولد الشيخ أمين في بكفيا عام ١٩٤٢، وهو الابن البكر للشيخ بيار الجميل مؤسس حزب الكتائب. والدته: جنفياف الجميل (شقيقة النائب المتوفى موريس الجميل وأول قائدة طائرة في لبنان).

تزوج جويس تيان عام ١٩٦٢ ولهما ثلاثة أولاد: نيكول، وبيار،

وسامي، وقد تزوج ابنه بيار باتريسيا الضعيف في قبرص في ١٩٩٩/٩/٢٥. ثم أصبح نائباً عن المتن في دورة سنة ٢٠٠٠. واغتيل بيار الذي كان وزيراً للصناعة في ٢٠٠٦/١١/٢١.

تلقى علومه الابتدائية والثانوية في مدرسة «سيدة الجمهور» للآباء اليسوعيين، ثم تابع دراسته الجامعية في معهد الحقوق الفرنسي التابع للجامعة اليسوعية في بيروت ونال الإجازة في الحقوق عام ١٩٦٥. مارس المحاماة في مكتبه الخاص بعد التخرج. وهو يتقن، إضافة إلى العربية، الفرنسية والإنكليزية.

انتسب إلى حزب «الكتائب اللبنانية» عام ١٩٦١، وعمل في صفوفه منذ أن كان طالباً حتى أصبح مسؤولاً سياسياً. وانتخب نائباً عن المتن عام ١٩٧٠، بعد وفاة خاله موريس الجميل. وأعيد انتخابه عام ١٩٧٢ عن الدائرة نفسها. وفي العام نفسه عينه الحزب رئيساً لإقليم المتن الشمالي.

اختلف مع حزبه سنة ١٩٧٤ عندما عارض ترشيحه للاشتراك في حكومة رشيد الصلح، ورشح بدلاً منه لويس أبو شرف. وتصدى للرئيس رشيد الصلح لدى إعلانه بيان استقالته من الوزارة واتهم فيه «الكتائب» بحادث عين الرمانة (١٣ نيسان ١٩٧٥) الذي فجر الحرب الأهلية اللبنانية. قاد «المقاومة اللبنانية» في الساحل والجبل ضد المقاومة الفلسطينية خلال حرب السنتين وأصيب بجروح نتيجة لتعرض سيارته للنيران.

بدأ الرئيس أمين الجميل ولايته وهو يتمتع بدعم محلي وإقليمي ودولي قل نظيره، لكنه آثر على كل هذا الدعم الأميركي معتقداً أن مسؤولية الحل تقع على عاتق الأميركيين فقط، وأنهم وحدهم القادرون على ذلك.

وإذا كان الرئيس أمين الجميل قد طرح في خطاب العهد بعد تسلمه مهامه الدستورية الخطوط العريضة لسياسته الخارجية بقوله: «إننا نزمع أن نوطد علاقات صداقة ومودة مع العالم بأسره، بدءاً بالأقربين أخواننا العرب، وانتماء لبنان إلى محيطه العربي ليس شرطاً علنياً، بل خيار حر يحدده واقعه ومصالحه ودوره الطليعي وعضويته في جامعة الدول العربية»... إلا أنه انطلق في **المفاوضات مع إسرائيل دون أن يعير أي اهتمام للشأن العربي، وخصوصاً لسوريا، معتبراً أن واشنطن هي ضمانته إزاء إسرائيل** وفي مواجهة سوريا، مع أن كل الوقائع على مدى الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أكدت على أن الولايات المتحدة كانت على الدوام إلى جانب إسرائيل، وبالتالي فهي لن تفضل لبنان على إسرائيل.

المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية: أفلح ضغط واشنطن على تل أبيب لجعلها تقبل بحل وسط فاتفق على أن تبدأ الاجتماعات في خلدة وكريات شمونة على مستوى موظفين من وزارتي الدفاع والخارجية في لبنان وإسرائيل وبمشاركة من واشنطن التي أرسلت فيليب حبيب وموريس درايبر كمبعوثين للرئيس رونالد ريغان. في ٢٨ كانون الأول/سبتمبر ١٩٨٢،

بعد مضي ٩٦ يوماً على تسلم الرئيس أمين الجميل مهماته الدستورية وقيامه بتحركات واسعة كان أبرزها زيارته للولايات المتحدة الاميركية واجتماعه مع الرئيس رونالد ريغان، بدأت المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية برعاية أميركية في خلدة وناتانيا، فترأس الوفد اللبناني السفير انطوان فتال وضم في عضويته القاضي أنطوان بارود والسفير إبراهيم خرما والعميد عباس حمدان والعقيد سعيد القعقور والعقيد منير رحيم، وترأس الوفد الإسرائيلي مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية دايفيد كمحي، وضم إيليا كيم روبنشتاين، والسفير شمويل ديفون واللواء ابراهيم تامير والعميد مناحيم ايتان والعقيد حمام ألون. وترأس الوفد الأميركي السفير موريس درايبر، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط الذي عاونه كريستوفر روس وضم عسكريين أميركيين.

تواصلت المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية بين خلدة وكريات شمونة، دون الوصول إلى نتائج حاسمة، وفيما المفاوضات جارية، فجر مبنى السفارة الأميركية في بيروت وسقط ٤٧ قتيلاً، وكان الهدف كما قيل السفير فيليب حبيب الذي تدخل في المفاوضات، والذي تأخر عن لقاء السفارة لانشغاله باجتماع مع رئيس الجمهورية ووزير الخارجية إيلي سالم والدكتور وديع حداد مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي في قصر بعبدا. ورغم ضخامة هذا الانفجار، إلا أنه لم يؤثر على سير المفاوضات التي استمرت بتأكيد من واشنطن أن الموقف الأميركي لن يتبدل.

وفي الجولة الـ ٣٤ تم الاتفاق نهائياً على مشروع أطلع عليه مجلس النواب اللبناني وأيده ودعمه بمعارضة نائبين هما نجاح واكيم وزاهر الخطيب فقط. **وفي ١٧ أيار/مايو، وقع رؤساء الوفود: أنطوان فتال وديفيد كمحي وموريس درايبر الاتفاق باللغات الأربع: الإنكليزية والفرنسية، والعربية والعبرية.**

منذ ذلك التاريخ، بدأت المتاعب الفعلية في لبنان. ففي ١٩ أيار/مايو اندلعت حرب الجبل التي انتهت في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ بسيطرة الحزب التقدمي الاشتراكي على كل القرى الجبلية، وعلى الاثر تحركت المبادرات الخارجية لوقف القتال وكان أبرزها المبادرة السعودية.

بعد انتهاء المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية أوفد الوزير إيلي سالم إلى سوريا في ١٩٨٣/٥/١٣ لمقابلة الرئيس حافظ الأسد، الذي قال بعد تسلمه رسالة من أمين الجميل: «إن مشروع الاتفاق اللبناني ـ الإسرائيلي، خطير وخطير جداً، وسوريا لن توافق عليه».

بعد مرور ٢٢ يوماً على «حرب الجبل» دعا الرئيس الجميل في ١٩٨٣/٩/٢٦ إلى اجتماع لبدء «الحوار الوطني» وقد ضم الاجتماع كلاً من جبهة الخلاص الوطني و«الجبهة اللبنانية» وحركة «أمل» والرئيس صائب سلام والرئيس عادل عسيران، وريمون اده. كما رحب بإمكان حضور موفد من كل من سوريا

والسعودية.

كلف الرئيس الجميل الرئيس رشيد كرامي بتأليف حكومة «اتحاد وطني» وأعلن عن ولادتها في ١٩٨٤/٤/٣٠. وفي ١٥ آذار / مارس ١٩٨٤، عقد مجلس الوزراء جلسة تقرر فيها إلغاء اتفاق ١٧ أيار واعتباره باطلاً وكأنه لم يكن مع كل ما ترتب عليه من آثار، كما تقرر إبلاغ الإلغاء إلى كل الأطراف الموقعة عليه. تعثرت انطلاقة الحكومة في البدء، مما اضطر الرئيسين الجميل وكرامي إلى الاستعانة بسوريا التي وُفقت بأن تقوم بدور المرجعية، فمالت الأمور نحو الحلحلة، وتقرر في ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٨٤ تعيين قائد جديد للجيش هو الجنرال ميشال عون بدلاً من العماد ابراهيم طنوس، كما تقرر فتح مطار بيروت الدولي بعد توقف دام ١٦٠ يوماً.

بعد تحرير صيدا من الاحتلال الإسرائيلي قام مع الرئيس رشيد كرامي بزيارة المدينة في ١٩٨٥/٢/١٧، وقد لاقت هذه الزيارة معارضة صيداوية. هناك أعلن الرئيس الجميل: «إن المقاومة الوطنية الشريفة البطلة رفعت الكرامة الوطنية وأعادت إلى شعب لبنان عنفوانه وأصبحت رمزاً لوحدة لبنان وتحريره».

وفي ١١ آذار ١٩٨٥ فصل سمير جعجع من حزب الكتائب.

بارك الرئيس الجميل «الانقلاب الدموي» الذي قام به سمير جعجع ضد إيلي حبيقة في ١٩٨٦/١/١٥ والذي أطاح «الاتفاق الثلاثي» الموقع في دمشق (١٩٨٥/١٢/٢٨). ونتج عن ذلك مقاطعة سورية وحكومية للحكم تمثلت بمقاطعة رئيس مجلس النواب حسين الحسيني لرئيس الجمهورية، وبامتناع رئيس الحكومة رشيد كرامي والوزراء: الحص، عسيران، بري، جنبلاط، وانضم إليهم فيما بعد وزير الداخلية «المعتكف» عبد الله الراسي عن حضور اجتماعات مجلس الوزراء، وشكلوا «هيئة حكومية». وبعد عملية الاختراق التي قام بها إيلي حبيقة للمنطقة الشرقية عبر «السوديكو» في ١٩٨٦/٩/٢٧ أمر الجيش اللبناني حسم الوضع لمصلحة سمير جعجع وأدت العملية إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى والأسرى، وأعقبها تصفيات في المناطق الشرقية طالت مؤيدي حبيقة.

في عهد الرئيس الجميل تدهورت الليرة اللبنانية وارتفع سعر الدولار على الليرة.

قبل نهاية عهده بـ ٨ دقائق (منتصف ليل ٢٢ أيلول ١٩٨٨) أعلن عن تشكيل حكومة عسكرية برئاسة العماد «ميشال عون» (قائد الجيش). وفور إعلان هذه الحكومة انسحب منها الوزراء المسلمون الثلاثة وهم: اللواء أبو ضرغم والعميد قريطم والعقيد جابر.

روايات عدة تروى عن ليلة ٢٢ أيلول عام ١٩٨٨ التي أسماها ناشر «السفير» طلال سلمان بـ«ليلة الكونياك» كون الحاضرين مع الرئيس في تلك الليلة الاخيرة كانوا يرتشفون كؤوس «الكونياك» مفتشين عن حل سحري لم يجدوه.

واعتبرت القوى أو الفعاليات الوطنية والإسلامية أن حكومة «عون» هي حكومة تقسيمية وغير شرعية، وأن حكومة الرئيس سليم الحص «هي التي عليها أن تتسلم مقاليد السلطات بصورة انتقالية فور انتهاء حكم رئيس الجمهورية. وغدا لبنان بعد ٢٣ أيلول ١٩٨٨ مقسماً رسمياً إلى حكومتين: الاولى برئاسة الحص والثانية برئاسة عون.

منذ ٢٣ أيلول/سبتمبر بدأ لبنان مع مرحلة جديدة من الأزمات والحروب التي انتهت باتفاق الطائف الذي بدأ يؤشر لمرحلة جديدة من عمر الجمهورية.

في هذه الحقبة أصبح أمين الجميل معارضاً.

وقد سافر إلى الخارج وأقام في باريس. لكنه عاد فتردد إلى لبنان قبل أن يقيم في المنفى لسنوات ثم يعود نهائياً إلى الوطن.

في ٢٠٠٢/٧/١٠ أعلن المكتب السياسي لحزب الكتائب فصله من الحزب وإسقاط عضويته فيه، وتقديم دعوى بحقه أمام المحكمة المختصة بجرائم القدح والذم والتحقير والتشهير والتهديد استناداً إلى خطابه الذي ألقاه في ٢٠٠٢/٤/٣٠.

وفي ٢٠٠٢/٧/٢٨ أعلن من منزله في بكفيا تأسيس «الحركة الإصلاحية الكتائبية» لتغيير واقع الحال في حزب الكتائب.كما تم اختياره في ٢٠٠٤/٢/٢٠ رئيساً لهذه الحركة.

إثر اغتيال الرئيس الحريري جرت سلسلة من التطورات داخل حزب الكتائب وتم إنجاز ما كان يحلم به لتوحيد الحزب فتمت المصالحة بينه وبين كريم بقرادوني. وارتأت الجمعية العمومية التي انعقدت في الصيفي وبالإجماع من أن يتحمل مسؤولية رمزية معينة، فأعطى لقب الرئيس الأعلى لحزب الكتائب على أن يبقى بقرادوني رئيساً للحزب.

أصبح الرئيس أمين الجميل بعد تشكيل فريق ١٤ آذار عضواً ناشطاً في التشكيل الجديد في عداد ما أطلق عليهم «لقاء البريستول» وكانت له تصريحات معارضة لرئيس الجمهورية اميل لحود وللسوريين.

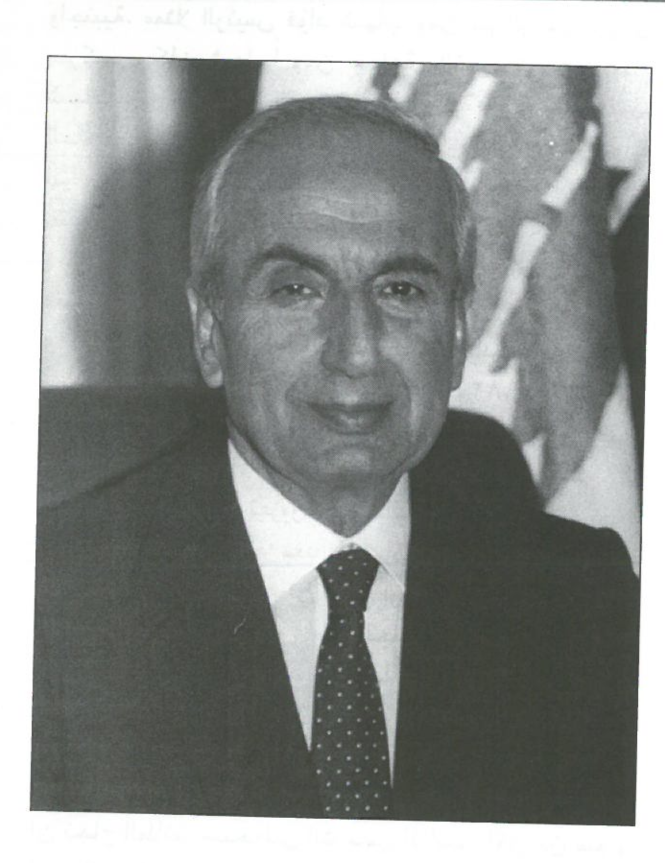
شارك الرئيس الجميل في الطاولة المستديرة للحوار الوطني التي دعا إليها الرئيس نبيه بري في ٢٠٠٦/٣/٢ إلى جانب كل من سعد الحريري ووليد جنبلاط والسيد حسن نصر الله وميشال عون وغسان تويني وسمير جعجع وفؤاد السنيورة والياس سكاف وآخرين.

بعد اغتيال نجله النائب عن المتن الشمالي بيار وإعلان الحكومة فتح باب الترشيحات الانتخابية للمقعد الشاغر أعلن الرئيس الجميل خوضه المعركة التي سرعان ما واجهه فيها مرشح التيار الوطني الحر الدكتور كميل خوري.

وقد جاءت نتيجة المعركة لغير صالحه، إذ نجح منافسه، مرشح التيار الوطني الحر.

(نهاد حشيشو، «السفير»، ٢٠٠٧/١١/١٣)

رينيه معوض



انتخب رينيه معوض نائب زغرتا ـ بشري في منطقة الشمال في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩ رئيساً للجمهورية، **وفي ظروف معقدة بعد مرور ٤٠٩ أيام على الفراغ في منصب الرئاسة، إثر انتهاء عهد أمين الجميل، وقد جرت عملية الانتخاب في مطار القليعات العسكري في منطقة عكار، وفي حضور ٥٨ نائباً.** ترشح في الدورة الأولى إضافة إلى معوض كل من النائبين الياس الهراوي وجورج سعادة، فنال معوض ٣٦ صوتاً وسعادة ١٦ صوتاً والهراوي ٥ أصوات.

أما في الدورة الثانية فأعلن النائبان الأخيران انسحابهما لصالح معوض الذي فاز بأكثرية ٥٢ صوتاً مع وجود ست أوراق بيضاء. وإثر انتخابه اتخذ من منطقة الرملة البيضاء مقراً موقتاً له.

في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٩ وفي ذكرى الاستقلال، وبعد مرور ١٧ يوماً على انتخابه رئيساً، اغتيل في عملية تفجير استهدفت موكبه لدى مروره أمام ثانوية الظريف الرسمية في بيروت، وذلك على بعد مئات الأمتار من القصر الحكومي في الصنائع حيث كان الرئيس معوض يرعى احتفالاً لمناسبة عيد الاستقلال. كما قضى في الحادث المشؤوم ١٣ مواطناً معظمهم من مرافقي الرئيس.

ولد رينيه معوض في زغرتا عام ١٩٢٥، ماروني، وهو وحيد لأبويه أنيس (مهندس زراعي) من جامعة مونبلييه في فرنسا وايفلين شلهوب (ولدت في البرازيل).

بدأ تعليمه في مدرسة زغرتا وهي تابعة لإحدى الكنائس، وكان يديرها المونسنيور معوض. انتقل عام ١٩٣٤ إلى فرير طرابلس وبعد أربع سنوات إلى فرير بيروت، وبعد القصف الذي تعرضت له العاصمة في بداية الحرب العالمية الثانية، نقله أهله إلى مدرسة عينطورة حيث نال شهادة البكالوريا القسم الثاني.

ودرس الحقوق في الجامعة اليسوعية حيث تخرج عام ١٩٤٨، وكان بين رفاقه المتخرجين الياس سركيس، وميشال اده، وغسان تويني، فانتقل هو واده إلى التدرج في مكتب عبد الله اليافي. وفي العام ١٩٥١ فتح مكتباً للمحاماة خاصاً به في طرابلس، إلا أنه تسجل في نقابة بيروت التي انتقل إليها بعد سبع سنوات مستأجراً مكتباً له في بناية الصحناوي.

عام ١٩٥١ خاض أولى معاركه الانتخابية في زغرتا إلى جانب حميد فرنجية، غير أن الحظ لم يحالفه هو ورفاقه في اللائحة ما عدا حميد فرنجية نفسه.

في شبابه تعرض للاعتقال في عاليه، في نهاية عهد الشيخ بشارة الخوري بسبب معارضته للعهد المذكور. وعارض عهد كميل شمعون في فترته الأخيرة، فانتقل إلى اللاذقية مع سليمان فرنجية. وفي عام ١٩٥٧، فيما هو في اللاذقية، ترشح للانتخابات على لائحة حميد فرنجية، فكان الفوز حليفه. وأعيد انتخابه نائباً عام ١٩٦٠ على لائحة سليمان فرنجية، فقد فاز على لائحة طوني فرنجية، نجل سليمان فرنجية الذي كان رئيساً للجمهورية.

عين وزيراً للبريد والبرق والهاتف والمواصلات في حكومة رشيد كرامي من تشرين الأول ١٩٦١ وحتى ٢٠ شباط ١٩٦٤.

اقترن عام ١٩٦٥ بـ «نائلة عيسى الخوري»، كريمة نجيب، شقيقة نده عيسى الخوري أحد زعماء بشري، وكانت تعمل صحافية في جريدة «الأوريان» ولهما ولدان: ريما وميشال.

بين ١٦ كانون الثاني و٢٤ نيسان ١٩٦٩ تولى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة رشيد كرامي. وفي عام ١٩٧٨ كان عضواً في «تجمع النواب الموارنة المستقلين»، إلا أنه انسحب منه في ١٤ حزيران من العام نفسه على أثر مقتل النائب طوني فرنجية. وشارك في حكومة شفيق الوزان عام ١٩٨٠ وتولى حقيبة وزارة التربية الوطنية.

وفي عام ١٩٨٢ انتخب بشير الجميل لرئاسة الجمهورية. ووافق على اتفاقية ١٧ ايار في حزيران ١٩٨٣.

تولى القيام بعدد من المهام السياسية في عدة عواصم عربية وأجنبية. ممثلاً الرئيس فؤاد شهاب ومن ثم الرئيس الياس سركيس. كان شهابياً ومن جماعة «النهج» في عهد فؤاد شهاب، ومن مؤسسي «الجبهة الديمقراطية البرلمانية» وأمينها العام في مطلع الستينات. غير أنه لم يكن في صفوف النواب الموالين. كان من الحلقة الثانية من مستشاري فؤاد شهاب عندما كان يعتزم الانتقال بالقرار من التصور إلى حيز التنفيذ.

بعد عهدي فؤاد شهاب وشارل حلو أسر إلى أصدقاء له انه يعتبر نفسه في مصاف المرشحين للرئاسة، دون أن يتحول ذلك هاجساً مقيماً لديه. في أحاديث متفرقة مع فؤاد بطرس، لم يكن ينكر فرصاً محتملة له في انتخابات ١٩٧٦ و١٩٨٢ و١٩٨٨.

رغب الياس سركيس، رفيقه وميشال اده على مقاعد دراسة الحقوق في جامعة القديس يوسف حتى تخرجهم معاً عام ١٩٤٨، في تعزيز إحدى تلك الفرص. ثم شعر رينيه معوض بجدية نجاحه بعد منع انتخاب سليمان فرنجية عام ١٩٨٨، ليرى اسمه في بضع أوراق مقفلة عن مرشحين بارزين للرئاسة تنقلت بين امين الجميل ودمشق والاميركيين و«القوات اللبنانية». قبل خمسة أيام من اغتياله، قال لعدد من أنصاره في إهدن إنها «المرة الوحيدة التي اشتغلت فيها أقل لرئاسة الجمهورية». تذكر نايلة معوض بعض ما قاله في ذلك المساء: «اتفاق الطائف يعني المصالحة الوطنية. وأنا أعرف تماماً أن نجاح الطائف سيجعلني الشخص المناسب اكثر من سواي لهذه المرحلة. وإذا لم ينجح، فلن أفلح في الوصول». قال لها أيضاً: «نجاح الطائف يعني نجاح المصالحة والحوار الوطني. وانا الرئيس الحتمي لهذا الحل».

معرفته بفؤاد شهاب، ومن ثم مواكبته عهده في «النهج» قرّبته من ضباط الجيش على امتداد سنين طويلة، دفعة بعد أخرى. رهانه هذا حمله على الاعتقاد عميقاً بمقدرته على إقصاء ميشال عون عن قصر بعبدا سلمياً، ودونما الحاجة إلى عملية عسكرية. في الايام القليلة التي سبقت اغتياله استقبل زوجات ضباط كبار من المقربين من ميشال عون جئن يبلغن إليه رغبة أزواجهن في الالتحاق بشرعيته.

كانت الشرعية عند رينيه معوض تعني أولاً دولة القانون والعدالة، لذا رفض طلباً حاراً من نايلة معوض إجراء استقبال عيد الاستقلال في القصر الحكومي في الصنائع. وأجابها في الساعات الاولى من فجر ذلك النهار: «لا أملك سوى هذه الشرعية، لا شيء غيرها معي. واللبنانيون من زمن طويل لم يروا رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة معاً. لا بد من إحياء هذه الصورة الجامعة أمام اللبنانيين بغية إحياء الثقة بدولتهم، والتأكيد أن شرعيتهم موحدة».

بعد اغتياله عينت زوجته نايلة في ٧ حزيران ١٩٩١ نائبة عن المقعد الماروني الشاغر في زغرتا بانتخاب زوجها رئيساً. بدا هذا التعيين تعبيراً رمزياً عن الوفاء لغياب رينيه معوض بإنابة زوجة أول رئيس جمهورية بعد الحرب.

بعد سنة خاضت أول انتخابات نيابية عامة في البلاد بعد انقطاع ٢٠ عاماً في لائحة ترأسها عمر كرامي وسليمان فرنجية حلت فيها في المرتبة الأولى من بين مرشحي اللائحة في انتخابات ١٩٩٢.

اندرجت نايلة معوض في عداد تيار «المعارضة الإصلاحية» الذي جمع نواب موارنة مثل نسيب لحود وبطرس حرب وكميل زيادة. هي حالياً في عداد نواب أكثرية ١٤ آذار ومن معارضي الرئيس إميل لحود.

من أقوال رينيه معوض ومواقفه: «إن اتفاق القاهرة صور وكأنه لمصلحة الشعبين اللبناني والفلسطيني فإذا به ينتهي مسيئاً إلى الاثنين».

وعن ١٣ نيسان ١٩٧٥ قال: «هو العقبة التي دخلت منها المؤامرة الكبيرة على لبنان».

وحول الدخول السوري الى لبنان ١٩٧٦ قال: «بدأ بقصد وضع حد للاقتتال في لبنان وشرّع هذا الدخول لبنانياً وعربياً». واعتبر رينيه معوض التقسيم بمثابة نهاية لبنان كوطن.

(نهاد حشيشو، «السفير»، ١٥/ ١١/ ٢٠٠٧)

الياس الهراوي



ولد الرئيس الياس الهراوي في حوش الأمراء - زحلة في ١٩٢٦/٩/٤. وكان ترتيبه «الولد رقم ١٩ بين أشقائه الذين توفي منهم ١٦ بسبب عدم توفر الادوية خلال الحرب العالمية الثانية، وكان شقيقه البكر اسمه الياس فتردد والده بتسميته بالاسم نفسه تفادياً للشؤم». والدته هيلانة حرب (من بسكنتا). وهو متأهل منذ سنة ١٩٦٢ من منى جمال (فلسطينية أرثوذكسية من القدس وأمها من بعلبك) وله ثلاثة أولاد: رينا، ورولان، (متزوج من ديما فخري ولهما: طارق، وزلفا (متزوجة فارس بويز - نائب ووزير)، وكان الرئيس الهراوي متزوجاً من ايفلين شدياق وله منها ولدان: جورج وروي (عين نائباً في العام ١٩٩١).

درس سنتين في زحلة، انتقل بعدها إلى مدرسة الحكمة في بيروت حيث نال شهادة الفلسفة عام ١٩٤٦. ثم نال بعدها شهادة البكالوريوس في التجارة.

بعد تخرجه في كلية التجارة، عمل في الزراعة ورأس عام ١٩٥٩ مجلس إدارة تعاونيات مزارعي الشمندر واتحاد التعاونيات الزراعية في البقاع. وفي عام ١٩٦٢ أنشا مصنعاً لتجفيف الخضار في البقاع الذي كان يصدر إنتاجه إلى البلدان العربية وأوروبا واميركا، إلا أن نار الحرب الأهلية أتت على هذا المصنع.

في عام ١٩٦٣ انتخب نائباً لرئيس غرفة التجارة والصناعة في البقاع، كما ترأس في العام ١٩٧٤ اتحاد التعاونيات الزراعية إضافة إلى كونه عضوا في مجلس زحلة البلدي. أول ترشيح له للمجلس النيابي كان في العام ١٩٦٨ عن دائرة زحلة، إلا أن الحظ لم يحالفه.

في العام ١٩٧٢ رشح نفسه مرة ثانية على لائحة جوزف سكاف، فنجح هذه المرة.

كان في عداد النواب الذين وقعوا في العام ١٩٧٦ على العريضة النيابية التي طالبت باستقالة الرئيس سليمان فرنجية. وفي العام ١٩٧٨ انضم إلى «تجمع النواب الموارنة المستقلين». وفي ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٠ عين وزيراً للأشغال العامة والنقل في حكومة الرئيس شفيق الوزان.

وقف إلى جانب بشير الجميل وجو إده في أحداث زحلة عام ١٩٨١، وبعدها دعا إلى دخول الجيش اللبناني إلى زحلة وتسلمه الطريق الدولية من أبلح حتى كسارة. وعن هذه الاحداث يقول الياس الهراوي «عام ١٩٨١ كان عام مأساة لسكان زحلة. عاشت المدينة أحلك أيامها، وكان الوضع يتحول كارثة لولا الاتصالات التي قمت بها لإخراج «القوات اللبنانية» التي تمركزت فيها وعلى الجبال المحيطة بها، تطلق النار منها على الفلسطينيين والقوات السورية المتمركزة في روابي زحلة». حاولنا إقناع قيادة «القوات» بأن معركة زحلة لا شك خاسرة، وستؤدي إلى دمار المدينة إذ أن السوريين لن يتوقفوا عن قصفها، إذا استمرت عمليات قصفهم كما لا بد للسوريين من أن ينتقموا لقتلاهم. أسهبنا في شرح عدم إمكانية محاربة القوات السورية، نظراً إلى أن المدينة تقع في واد، دون جدوى. اعتبروا موقفنا تخاذلاً في نصرة القضية المسيحية». وبعد أن شرح في كتابه الاتصالات بين الحكومة ورئيس الجمهورية مع دمشق لإيجاد الحلول والوصول إلى اتفاق، ومحاولة إقناع بيار الجميل للضغط على ابنه بشير لسحب عناصر «القوات» من المدينة، عاد ليكشف النهايات لهذه المأساة فيقول: «في الثالثة والنصف فجراً توجهت إلى زحلة، يرافقني شاب كتائبي يدعى جوزف الياس، كان أصر الشيخ بشير على أن ينتقل إلى المدينة ليشرح الوضع لرفاقه، فلا يدب الذعر في نفوس المقاتلين من أصل زحلي عندما يغادرهم رفاقهم إلى بيروت. دخلنا المدينة معاً حيث استقبلنا استقبال المنقذين، عشرات الأمهات المتشحات بالسواد، يحيط بهن أساقفة المدينة وحشد من المواطنين. اجتمعت والمقاتلين غير الزحلاويين الذين

يبلغ عددهم خمسة وتسعين شخصاً بقيادة جو إده وشرحت لهم الطريقة التي ستتم بها عملية إجلائهم. تحركت القافلة بمواكبة قوات الردع العربية، تتقدمها سيارة العقيد محمد غانم وفيها العقيد وأنا، واصطحبت قائد «القوات» في زحلة جواده حفاظاً على سلامته، وتبعتها سيارتي وفيها المطران جورج اسكندر مطران زحلة للطائفة المارونية، في بلدة الجمهور حيث تولت قوة من الجيش اللبناني المواكبة، انتقلت إلى سيارتي ووصل الموكب في العاشرة صباحاً إلى جسر الواطي، في سن الفيل، حيث كان في انتظاره قادة «القوات» والكتائب وأهالي المقاتلين، وحشد من المواطنين الذين انتقلوا جميعاً إلى «المجلس الحربي» للاحتفال بما سموه «العودة المظفرة». رفضت المشاركة في الاحتفال إذ كنت أبحث عبثاً عن الانتصار الذي يتحدثون عنه، وقلت إني عائد إلى زحلة لأواسي أهالي ٨٧ عائلة فقدت أبناءها خلال وجود عناصر «القوات» فيها. (الياس الهراوي، **عودة الجمهورية من الدويلات الى الدولة**، ص ٧٥ ـ ٧٦).

من مواقف الرئيس الراحل الهراوي أنه انتخب بشير الجميل لرئاسة الجمهورية عام ١٩٨٢، كما ايد «اتفاق ١٧ أيار» في عهد الرئيس أمين الجميل. غير أنه كان في عداد الذين حضروا توقيع «الاتفاق الثلاثي» في دمشق (١٩٨٥/٢/٢٨).

الاتفاق الثلاثي: عن هذا الاتفاق قال الرئيس الراحل الياس الهراوي «في الثامن والعشرين من كانون الاول ١٩٨٥، وُقع في مكتب نائب رئيس الجمهورية السورية، عبد الحليم خدام في حي أبو رمانة في دمشق اتفاق بين «القوات اللبنانية» وحركة «أمل» و«الحزب التقدمي الاشتراكي» أطلق عليه اسم «الاتفاق الثلاثي» هدفه إنهاء الحريق والبدء بمرحلة جديدة من تاريخ لبنان.

أمام خمس عشرة شخصية مسيحية كنت في عدادها، وخمس عشرة شخصية إسلامية احتشدت في المكتب الضيق، وفي جو ساده المرح، وقع كل من إيلي حبيقة ونبيه بري ووليد جنبلاط أربع نسخ من الوثيقة المؤلفة من ثلاث وعشرين صفحة، كما وقعها عبد الحليم خدام بصفة شاهد.

مؤتمر الطائف: شارك الرئيس الراحل الياس الهراوي في مؤتمر الطائف، كما غيره من النواب، من أجل الاتفاق على مشروع جديد لقيادة البلاد وهو يقول بهذا الصدد «لم أكن موافقاً، ولا أزال، على كل ما أقر في الطائف، لكن هاجس إعادة الشرعية وانتخاب رئيس للجمهورية، وحل الميليشيات ووقف القتال وإعادة المهجرين وتوحيد البلد، كل ذلك كانت له الاولوية عندي. وأخطاء الطائف التي تحدثت عنها في جلسات العمل ظهرت من الممارسة، وحاولت خلال رئاستي طرح بعض التعديلات التي تصوّب عدداً منها» (المرجع السابق نفسه ص ١٠٧).

إثر اغتيال الرئيس معوض، صار الهم الاساسي هو انتخاب الرئيس الخلف ومتابعة مسيرة الوفاق الوطني التي توصل إليها النواب في الطائف في المملكة العربية السعودية، فعادت الاسماء المرشحة للرئاسة إلى ردهة التداول بقوة مع انخفاض نسبة المسترئسين. وفيما توقع الكثير من المراقبين والمتابعين للتطورات، أن يكون النائب بيار حلو الرئيس الجديد للجمهورية فوجئ الجميع برفض النائب حلو لمنصب رئاسة الجمهورية، وعزا البعض أسباب هذا الرفض، إلى تمني اسرته عليه بذلك بعد أن روعهم مصير الرئيس رينيه معوض.

في يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر اجتمع النائب الياس الهراوي مطولاً بالرئيس الحسيني والنواب... وفي مساء نفس ذاك اليوم، عقد مجلس النواب ثلاث جلسات متتالية في بارك أوتيل في شتورا، فانتخب في الجلسة الأولى النائب الياس الهراوي بأكثرية ٤٧ صوتاً في الدورة الثانية، بعد أن كان قد نال في الدورة الأولى ٤٦ صوتاً من أصل ٥١ حضروا الجلسة. وعلى الفور عقد المجلس النيابي جلسته الثانية، وأقسم الرئيس المنتخب اليمين القانونية، وألقى خطاباً في المناسبة شدد فيه على الوحدة الوطنية ووقف التدمير والهدم وإعادة البناء وتعزيز المؤسسات وإصلاح الإدارة وتحقيق العدالة الاجتماعية على أساس الإنماء المتوازن للمناطق، وتعزيز الانتماء الوطني المحض على حساب الانتماء الطائفي من دون المساس بحقوق أية طائفة أو وجودها وحريتها. ووعد الرئيس الهراوي في خطابه بإنهاء حال الفلتان وبأن تبسط الدولة سلطتها تدريجياً على كامل أراضيها وبواسطة قواتها الذاتية، فتحل جميع الميليشيات وتجمع السلاح وتعزز قواها الأمنية والعسكرية لتعود السلطة الضامنة الوحيدة لحقوق المواطنين، وأن تحل قضية المهجرين جذرياً، وتحرير الجنوب بتطبيق القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وبإعادة بناء جيش وطني قادر ونستغني عن أي وجود عسكري غير لبناني. وأكد بقوله: لقد اخترنا باسم اللبنانيين بناء الدولة القادرة على بسط سلطتها على كامل أراضيها وألا تبقى مرتفعة في لبنان سوى البندقية الشرعية اللبنانية... ثم عقد مجلس النواب جلسته الثالثة التي مدد فيها لنفسه إلى ١٩٩٤/١٢/٣١.

جعل الرئيس الياس الهراوي مقر إقامته إثر انتخابه وتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الحص في ثكنة أبلح، ومن أول قرارات الحكومة كان تعيين قائد جديد للجيش، فرسا الاختيار على العميد إميل جميل لحود الذي كان الرئيس معوض قد وقع اختياره عليه. في هذه المرحلة، ساد الأجواء خيار الحسم العسكري، خصوصاً إثر تصريح الرئيس الهراوي بأن أمر التمرد سيحسم خلال ساعات، فكان رد العماد ميشال عون بالدعوة إلى مهرجانات شعبية أمام القصر الجمهوري في بعبدا الذي جعل اسمه قصر الشعب. وانتهت مرحلة ابلح في نهاية سنة ١٩٨٩، وانتقل الرئيس إلى الإقامة في الرملة البيضاء، في بناية قدمها «رجل الاعمال رفيق الحريري» لتكون مقراً مؤقتاً للرئاسة، بعد أن كان قد قدم طابقاً منها لتكون مقراً لإقامة الرئيس الشهيد رينيه معوض.

تدهورت الأوضاع الأمنية في المناطق الشرقية بين عون والقوات اللبنانية، ولم يكن لدى الرئيس الهراوي وحكومة الرئيس الحص حيلة لوقف التدهور الحاصل هناك الذي طال أمده. وإزاء استمرار تعاظم شلل الدولة وأجهزتها واستمرار حالة رفض العماد عون للشرعية، ونزولاً عند طلب الحكومة اللبنانية، قامت القوات السورية في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ بعملية عسكرية صاعقة ادت إلى استسلامه خلال ساعات قليلة، طالباً اللجوء السياسي من السفارة الفرنسية في لبنان. بعد هذه التطورات بدأت الأحوال الأمنية تتحسن شيئاً فشيئاً، وشرع الجيش بقيادة اميل لحود في بسط سلطته على بيروت الكبرى، وتم فتح كل المعابر والطرق بين شطري العاصمة وسقطت خطوط التماس. في هذه المرحلة من حياة حكومة الحص تحققت جملة من الإنجازات أبرزها: إنهاء تمرد عون وتوحيد العاصمة وبسط الشرعية لسلطتها وتصديق مجلس النواب على العديد من الإصلاحات إضافة إلى توحيد المؤسسة العسكرية.

خلفت حكومة عمر كرامي حكومة الحص التي قدمت استقالتها في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. ثم شكل الرئيس رشيد الصلح وزارة انتقالية مهمتها إجراء الانتخابات النيابية وسط مقاطعة مسيحية واسعة. تلاها تأليف الرئيس الشهيد رفيق الحريري وزارته الاولى، بعد أن كان المجلس النيابي الجديد قد انتخب النائب نبيه بري رئيساً له خلفاً للرئيس حسين الحسيني. وابتداء من العام ١٩٩٤ بدأت تطرح مسألة خلافة الهراوي. وبالرغم من شرارة التمديد التي أطلقها الرئيس الحريري من دارة الرئيس الهراوي في حوش الامراء في زحلة بمناسبة عيد شفيع الرئيس الهراوي في ذاك العام، إلا أن الحديث عن انتخابات رئاسية لم يتوقف، وقد عارض العديد من النواب آنئذ التمديد، في عدادهم رئيس المجلس نفسه، وظلت الأمور تراوح بين مد التمديد وجزر انتخاب رئيس جديد إلى أن صدرت الكلمة التي دعت للتمديد للرئيس الهراوي لمدة ثلاث سنوات جديدة. وهكذا اجتمع مجلس النواب في ١٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٥ وأقر بأكثرية ١١٠ أصوات ومعارضة ١١ نائباً وتغيب سبعة نواب عن الحضور مشروع تعديل المادة ٤٩ من الدستور الذي استمرت بموجبه ولاية رئيس الجمهورية الياس الهراوي من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

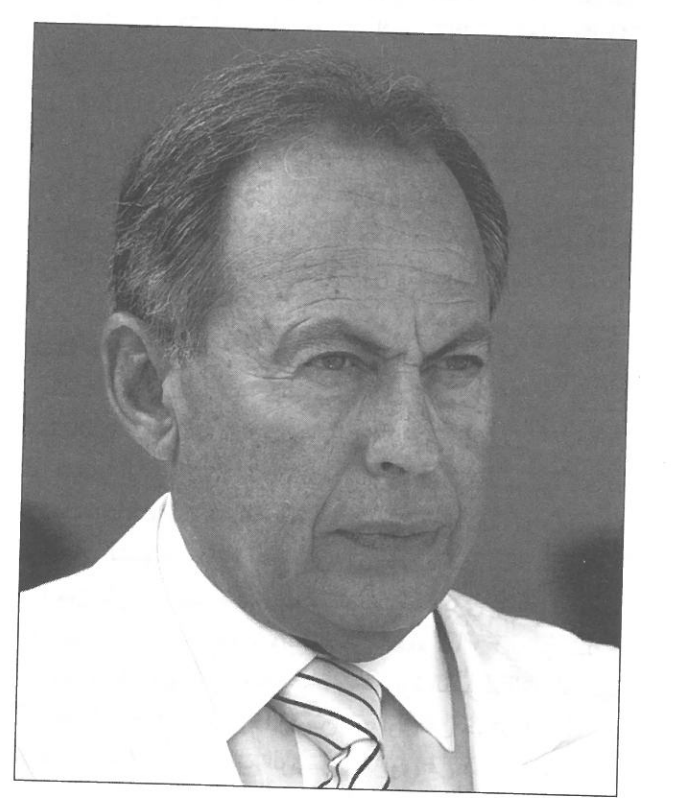
أما كيف صدرت الكلمة الداعمة للتجديد له وظروف وملابسات صدورها فنقرأها على لسانه كما وردت في كتابه حيث يقول: «وعاشت البلاد فترة جدل بين مؤيدي التمديد ومعارضيه والمطالبين بتعديل فقرتي المادة ٤٩ أو فقرة واحدة منها، وطغى الحديث عن الاستحقاق الرئاسي على الملفات الأخرى رغم أهميتها وفي طليعتها الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة. نشب خلاف في وجهات النظر بين رئيسي الحكومة والمجلس واشتد التراشق الكلامي بين الموالين والمعارضين وتضاعفت وتيرة الزيارات لدمشق فيما اعتبر البطريرك صفير أنه إذا عدّلت المادة ٤٩ من الدستور يجب تعديل عدد من المواد الأخرى المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية. واستمر النقاش حول تعديل الدستور حتى تشرين الأول ١٩٩٥ في جو محموم تميز بالعنف الكلامي، بينما التزمت دمشق الصمت رسمياً رغم إشادة زعمائها أمام زائريهم من لبنان بما حققته خلال ولايتي وبالمواقف الجريئة التي اتخذتها في سبيل إعادة اللحمة إلى البلاد. صباح الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٩٥ صدرت جريدة «الأهرام» المصرية وفي صفحتها الاولى مقابلة مع الرئيس حافظ الأسد يقول فيها أن هناك اتفاقاً بين أصدقائنا وأشقائنا اللبنانيين على مختلف فئاتهم على التمديد لرئيس الجمهورية. وتسارعت الأحداث خصوصاً أن المهلة لتعديل الدستور أوشكت أن تنتهي دون أن يأخذ الرئيس بري مبادرة طرح الموضوع على مجلس النواب. وفي السادس عشر من تشرين الأول فوجئت بحشد من وسائل الإعلام اللبنانية والاجنبية في القصر تنتظر انعقاد جلسة مجلس الوزراء بدعوة من الرئيس الحريري الذي أبلغها أنه سيدلي ببيان مهم. كان المجلس عقد في العاشرة والنصف صباحاً جلسة استثنائية في القصر الحكومي في الصنائع عرض خلالها معطيات الاستحقاق الرئاسي وخلص إلى اتخاذ قرار جماعي بالتمني علي اقتراح مشروع قانون دستوري لتمديد ولايتي ثلاث سنوات جديدة. وفي وقت متزامن وإعلان نتائج الجلسة في السرايا أصدر الرئيس بري بدوره بياناً يتمنى فيه علي طلب تمديد ولايتي. وقرر مجلس الوزراء بالإجماع إحالة مشروع قانون دستوري على مجلس النواب بتعديل المادة ٤٩ من الدستور بإضافة الفقرة الآتية: «لمرة واحدة وبصورة استثنائية، تستمر ولاية رئيس الجمهورية الحالي ثلاث سنوات تنتهي في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٩٨». (ص ٤٠٦).

أنهى الرئيس الراحل الياس الهراوي سنوات التمديد له وهو بين مد وجزر في علاقاته مع ترويكا الحكم (الحريري، الهراوي، بري) وإن كانت علاقاته مع الاول إيجابية في معظم تلك المرحلة. ومع اقتراب موعد الاستحقاق الدستوري ورفضه التمديد ثلاث سنوات جديدة، كما يقول في كتابه ص ٦٠٣، «رغم إلحاح عدد من الزعماء اللبنانيين وفي طليعتهم الرئيس صائب سلام والعميد اده عليه على أن يعلن استعداده للتمديد»، علم من الرئيس السوري حافظ الأسد أن «السوريين في صدد تأييد العماد إميل لحود قائد الجيش كي يتولى مهام الرئاسة، وأن هناك تمنياً منهم بأن تعدّل المادة ٤٩ من الدستور التي لا تجيز انتخاب موظفي الفئة الأولى مدة قيامهم بوظيفتهم ليصبح ممكناً انتخاب قائد الجيش رئيساً». ويقول الرئيس الهراوي إنه وافق الرئيس حافظ الاسد على طرحه، وأنه لدى عودته إلى بيروت، وفي منطقة ضهر الوحش، اتصل من هاتفه بقائد الجيش إميل لحود ليقول له: «مبروك سنعدل الدستور وأنت المرشح للرئاسة».

(نهاد حشيشو، «السفير»، ٢٠٠٧/١١/١٧)



إميل لحود



كانت ولادة إميل ابن جميل لحود في مسقط رأسه بعبدات (المتن الشمالي) وذلك في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٦ ومن عائلة مارونية معروفة. والده (لواء سابق في الجيش ونائب لدورتين: ١٩٦٠و١٩٦٤) ووزير العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٩٦٦. من مواقفه: دعوته الضباط اللبنانيين في فرقة الشرق إلى اجتماع في ذوق مكايل في ٢٦ أيار ١٩٤١، وتوقيع الوثيقة التاريخية التي تنص على القسم بتنفيذ أوامر الحكومة الوطنية اللبنانية فقط. وهو الأول الذي رفع العلم اللبناني وحده على فرقته في عين الصحة ١٩٤١ متحدياً سلطات الانتداب. وفي العام ١٩٧٠ ترشح لمنصب رئاسة الجمهورية. توفي عام ١٩٨٣.

تلقى إميل لحود دروسه الابتدائية في مدرسة الحكمة والثانوية في برمانا. ودرس الهندسة البحرية في بريطانيا، وأنهى السنة الأولى منها في الأول من تشرين الاول عام ١٩٥٦. التحق بالمدرسة الحربية بصفة تلميذ ضابط - مهندس بحري وأكمل بعدها دراسته في بريطانيا. وتزوج أندريه أمادوني (من أصل أرمني) عام ١٩٦٧ وأنجبا ثلاثة أولاد: كارين (زوجة الياس المر منذ العام ١٩٩٢)، وإميل (١٩٧٥، نائب في البرلمان، دورة سنة ٢٠٠٠)، ورالف (١٩٧٧). شقيقه هو القاضي نصري لحود الذي كان رئيساً أول لمحكمة التمييز.

يذكر نقولا ناصيف عن إميل لحود أنه «بعيد تعيينه قائداً للجيش خلفاً للعماد اميل البستاني الذي أقالته حكومة رشيد كرامي في ٧ كانون الثاني ١٩٧٠، أجرى العماد جان نجيم مناقلات عسكرية، بينها تعيين ابن خاله النقيب إميل لحود رئيساً لقسم النقل (أضحى اليوم أركان الجيش للتجهيز) في الشعبة الرابعة في قيادة الجيش.

فاجأ القرار إميل لحود، على أنه نفذه ملتحقاً بالمقر الجديد لعمله في القيادة قبل أن يطلب مقابلة ابن عمته ويصارحه مشفوعاً بعامل القرابة أنه يفضل البقاء في مركزه السابق في القاعدة البحرية. أجابه جان نجيم: «أنا جان نجيم من هذا المركز (قسم النقل)، عرفت كل الجيش اللبناني بملفاته ومشاكله وحاجاته ومتطلباته وخباياه. ومن خلاله بلغت قيادة الجيش».

بعد ١٩ سنة عين إميل لحود قائداً للجيش لولاية استمرت تسع سنوات، لم يسبقه إلى مثيلها سوى فؤاد شهاب قائداً للجيش ١٣ عاماً متواصلة.

- في ١٩٧٣/٨/٣٠ عين رئيساً للأركان الشخصية، وبقي في هذا المركز حتى ١٩٧٩/٧/٨ تاريخ انتدابه لدورة دراسية في الولايات المتحدة الاميركية.
- رقي لرتبة رائد بحري اعتباراً من ١٩٧٤/١/١ ولرتبة مقدم بحري بتاريخ ١٩٧٦/١/١ وبتاريخ ١٩٨٠/١/١ رقي لرتبة عقيد بحري.
- في ١٩٨٠/٧/٢٢ وفور عودته من دورته الدراسية في الولايات المتحدة، عين مديراً للأفراد في قيادة الجيش، ثم رئيساً للغرفة العسكرية في وزارة الدفاع الوطني في ١٩٨٣/٢/١٠.
- في ١٩٨٥/١/١ رقي إلى رتبة عميد ركن مهندس بحري. وقد تابع عدة دورات دراسية في الخارج.

في ٢١ تشرين الثاني ١٩٨٩ - قبل أقل من ٢٤ ساعة على اغتيال رئيس الجمهورية رينيه معوض عبر بثياب رياضية معبر المتحف بمواكبة سيارات مضللة إلى المنطقة الغربية.

قبل ساعات من صدور مرسوم التعيين في جلسة مجلس الوزراء، خابر سليم الحص، رئيس أولى حكومات ما بعد تسوية الطائف، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٩، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للدفاع عن مقر رئاسة مجلس الوزراء في الصنائع، وطلب استدعاء العميد البحري إميل لحود للاجتماع به.

مساء اليوم نفسه، ذهب إليه اميل لحود في منزله في عائشة بكار، واختليا ساعة سأله خلالها سليم الحص عن رؤيته لتوحيد الجيش وإعادة بنائه، فحدد له العميد المرشح لقيادة الجيش

أهدافاً ثلاثة: إبعاد الجيش عن السياسة، وتنزيهه عن الطائفية والمذهبية، ودمج الألوية العسكرية بعضها بالبعض الآخر بغية إلغاء هويتها الطائفية والمذهبية التي طبعتها طول سني الحرب وتسببت في شرذمة الجيش.

بعد انتخاب الياس الهراوي وترؤسه جلسة استثنائية في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٩ لمجلس الوزراء صدر في نهايتها المرسوم رقم ٣ القاضي بإعفاء العماد ميشال عون من منصبه في قيادة الجيش، وتعيين العميد البحري إميل لحود قائداً للجيش بعد ترفيعه إلى رتبة عماد.

كان رينيه معوض، في ضوء المعلومات التي تجمعت لديه، قرر تعيين إميل لحود قائداً للجيش في أول جلسة لمجلس الوزراء فور تأليف الحكومة الجديدة التي تولى رئاستها سليم الحص. وحدد موعداً لاستقباله للمرة الأولى في منزله المؤقت في الرملة البيضاء. في روزنامة رينيه معوض ذلك النهار، بعد الانتهاء من الاستقبال الرسمي في ذكرى الاستقلال في القصر الحكومي بعد الظهر والانتقال إلى منزله، الاجتماع برئيس البرلمان حسين الحسيني ورئيس الحكومة سليم الحص إلى الغداء ومن ثم وضع اللمسات الأخيرة على تركيبة الحكومة الجديدة تمهيداً لإعلانها في الخامسة عصراً. بعد ذلك يستقبل العميد البحري، على أن أياً من ذلك لم يتح له التحقق.

بدا الياس الهراوي منذ الساعات الأولى لانتخابه يعي تماماً الأهمية التي توليها حكومة سليم الحص لتوحيد الجيش وإعادة بنائه في مواجهة ميشال عون، وهي المهمة الأولى التي استحوذت اهتمام سلفه أيضاً رينيه معوض. بعد صدور المرسوم توجه إميل لحود إلى شتورة والتقى رئيس الجمهورية، في لقاء ثان بينهما بعد أول سبق الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء في «بارك أوتيل» أيضاً بناء على طلب الياس الهراوي الذي أبدى رغبة في التعرف إلى إميل لحود.

وكان التعيين. **وتمكن قائد الجيش المعين إميل لحود من توحيد ألوية الجيش بناء على رغبة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء رفيق الحريري والقيادة السورية، كما أبعده عن السياسة. ففي الأول من تموز ١٩٩٢ قال لمجلة الجيش: «نحن كجيش لا نتعاطى السياسة. لكن هذا لا يعني أن ليست لدينا سياسة، سياسة الجيش ترتكز بثبات على ثلاثة مقومات رئيسة، حماية مسيرة الوفاق الوطني، وضبط الأمن في الداخل، ومواجهة الاعتداءات الإسرائيلية في الجنوب».**

وجاء في «أمر اليوم» في ذكرى تأسيس الجيش في أول آب ١٩٩٥ «هو جيش الوطن والقانون والكفاية، لا جيش الطوائف والفوضى والمحسوبية. هو جيش قوة لبنان في قوته لا في ضعفه. التزم قرار السلطة السياسية لخدمة المصلحة الوطنية العليا، الحاضن مجتمعه في وحدته وانصهاره وإعادة إنمائه، الواضح الرؤية في التمييز بين العدو والصديق، مقاوماً للاحتلال الإسرائيلي. وواضعاً نفسه والجيش العربي السوري الشقيق في واجهة الأخطار المشتركة والتحديات المقبلة».

خلال تلك المدة التي قضاها كقائد للجيش (٩ سنوات)، بما في ذلك فترة التمديد له كما لرئيس الجمهورية الياس الهراوي ثلاث سنوات في العام ١٩٩٥، أصبح الجيش في حالة جهوزية معقولة وطبيعية. وقد ساعد قائده في ذلك الدعم الذي تلقاه من القيادة السورية التي أسهمت في إمداده بالتجهيزات اللازمة. لقد أضحى الجيش بعد تسلمه القيادة على الصورة التالية: وحدات مقاتلة: ٦٥ ألف عسكري بين ضابط ورتيب وجندي، و١١ لواء (من اللواء الأول إلى اللواء ١٢ بعد إلغاء اللواء الرابع) وخمسة أفواج تدخل، وكتيبتا مدفعية، وفرقة مكافحة، وفرقة مغاوير، وفرقة مغاوير بحرية، والشرطة العسكرية، والقوات الجوية، والقوات البحرية، ووحدات غير مقاتلة: اللواء اللوجستي، والطبابة العسكرية، ولواء الدعم.

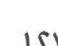
إميل لحود رئيساً للجمهورية: بتاريخ ١٩٩٨/١٠/١٥ انتخب إميل لحود رئيساً للجمهورية، بعد أن تهيأت له كل الأجواء الملائمة للوصول إلى هذا المنصب. وقد كان الدعم السوري الرسمي من قبل الرئيس الراحل حافظ الاسد المكانة الأولى التي مهدت له، هذا الانتقال من قيادة الجيش إلى الرئاسة. الانتخاب كان بإجماع الحاضرين من النواب ١١٨ من ١٢٨ نائباً حضروا الجلسة. وكان ملحوظاً غياب كتلة النائب وليد جنبلاط الذي قاطع الجلسة مع نوابه. وتولى أمر معارضته له استناداً إلى مقولة كان تبناها وهي مناهضة لوصول عسكري إلى موقع الرئاسة.

الرئيس الشهيد رفيق الحريري وكتلته النيابية أيدا مجيء العماد إميل لحود إلى منصب رئاسة الجمهورية، لكن سرعان ما تبين أن الود بينهما كان مفقوداً.

أظهر الرئيس إميل لحود ومنذ اللحظات الأولى من تسلمه مركز رئاسة الجمهورية تعاطفه مع المقاومة الإسلامية وحزب الله وأصبح هذا النهج ملازماً لعهده. وكان لافتاً في ١٩٩٩/٥/٢١ إرساله العقيد مصطفى حمدان قائد لواء الحرس الجمهوري، وبمناسبة عملية بيت ياحون، لزيارة السيد حسن نصر الله أمين عام حزب الله لتهنئته، حيث قدم له درع لواء الحرس الجمهوري مع مسدس. بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٨ زاره العقيد بشار الأسد لتهنئته بانتخابه رئيساً، ثم زاره ثانية في ١٩٩٩/٢/٣. وكانت أول زيارة للرئيس لحود إلى الخارج بعد انتخابه رئيساً إلى دمشق وذلك في ١٩٩٩/٢/١٢.

وفي ٢٠٠٠/٦/٢٦ استقبل الرئيس لحود الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في القصر الجمهوري، وذلك بعد حوالى شهر من التحرير، وقلده درع رئاسة الجمهورية.

وقال في رسالة الاستقلال التي أذاعها في ٢٠٠٠/١١/٢٢ إن توقيت طرح الوجود السوري في لبنان يشكل خدمة مجانية لإسرائيل، ليس على حساب سوريا فحسب، بل على حساب لبنان بالدرجة الأولى. وطالب أوروبا بجدول زمني لإعادة جميع اللاجئين الفلسطينيين الذين يقيمون على أرض لبنان. جاء ذلك



في أثناء استقباله السفير الفرنسي وتسلمه رسالة من الرئيس شيراك في ١٩/ ١/ ٢٠٠١.

كان الرئيس لحود حريصاً على إظهار شعبيته عند المسيحيين، خصوصاً، بعد اشتداد الحملات عليه من قبل معارضيه وقد التقى البطريرك صفير في ٢٢/ ٤/ ٢٠٠١، ثم عاد والتقاه في ٢٦/ ٤/ ٢٠٠١ في بكركي. وفي ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٤ رعى تدشين المقر الصيفي لبطريركية الكاثوليك في عين تراز.

وتحدث في مداخلة أمام مجلس الوزراء في ٢٧/ ١/ ٢٠٠٢ عن أن الحكومة تتخذ قرارات ولكن لا يتم تنفيذها ما جعل صدقية مجلس الوزراء على المحك. في المقابل، فإن الرئيس الشهيد رفيق الحريري، كثيراً ما عبر في الكواليس في بيروت ودمشق عن ضيقه من العرقلة التي يواجهها من قبل وزراء وقوى محسوبين على الرئيس لحود.

أخذت الأمور تسير باتجاه التمديد للرئيس إميل لحود لفترة زمنية سبقت التمديد. ولا بد من الملاحظة هنا أن دمشق، وقبل أن تعلن سحب جيشها من لبنان، كانت تتمتع بوضع ملائم ومريح لها أتاح لها المجال كي تترجم مسار سياستها وفقاً لمقولة تلازم المسارين اللبناني والسوري التي دعمها بقوة حلفاؤها في الحكم اللبناني وعلى كافة المستويات. لهذا فإن علائم الاتجاه نحو التمديد للرئيس لحود كانت تتبدى من خلال تصريحات تأتي من هنا وهناك وعلى لسان الحلفاء بضرورة اتخاذ هذه الخطوة الضرورية والهامة بالنسبة لأمن وسياسة سوريا ولبنان في آن. وكانت هنالك نشاطات دولية تبذل تقودها بشكل خاص الولايات المتحدة لاستصدار قرار دولي من مجلس الأمن يتيح له الدعوة لخروج الجيش السوري من لبنان مع كافة ملحقاته المخابراتية والأمنية. وكانت بوادر هذا القرار قد لاحت في الأفق، بعد المساعي الأميركية التي بذلت، من أجل إقرار مشروع محاسبة سوريا الذي تبنته معظم الأوساط السياسية الحزبية الأميركية.

بتاريخ ١٢ أيلول ٢٠٠٤ صدر القرار ١٥٥٩ الذي ألزم الجيش السوري بالانسحاب من لبنان، كما جرى التمديد للرئيس إميل لحود الذي كان الرئيس رفيق الحريري يتمنى ألا يحدث، لكنه عاد فأيده مضطراً بسبب رغبة سوريا بذلك. ما جرى بعد ذلك من تطورات كانت مذهلة وسريعة في آن. وقد بلغت قمتها في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ومواطنين آخرين في ١٤ شباط ٢٠٠٥ ، ونشوء تجمع ٨ آذار و١٤ آذار، واحتدام الصراع حول حكومة الرئيس السنيورة، وإنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي التي أقرت لاحقاً. الموالون لحكومة الرئيس السنيورة قاطعوا موقع الرئاسة الأولى، بل إنهم ذهبوا أبعد من ذلك حين دعوا في أعقاب اغتيال الرئيس رفيق الحريري وإعلان ثورة الأرز بشعاراتها (حرية وسيادة واستقلال) إلى ضرورة إسقاطه، وحملوه مسؤولية تغطية الضباط العسكريين، مسؤولي الأجهزة الأمنية الذين جرى توقيفهم من قبل المحقق الدولي ميليس (العقيد مصطفى حمدان، العقيد ريمون عازار، اللواء جميل السيد، واللواء علي الحاج).

أما المعارضة، وخصوصاً بعد انتصار المقاومة في حرب إسرائيل على لبنان في تموز ٢٠٠٦ وصدور القرار الدولي ١٧٠١ وغيره، فإنها دعت إلى تغيير الحكومة وإنشاء حكومة وحدة وطنية، وسحبت وزراءها منها. الرئيس إميل لحود التزم مبدأ عدم الاعتراف بشرعية حكومة الرئيس فؤاد السنيورة، وقاطعها ورأى «أن في تشكيل حكومة وحدة وطنية بديلاً مناسباً في حال لم تحصل انتخابات رئاسية لأي سبب كان، لأن أكثر من نصف الشعب اللبناني لا يعترف بحكومة الرئيس السنيورة، ولن يقبل بأن تتسلم صلاحيات رئيس الجمهورية. وأعلن عن موقف إنقاذي مشروط بالتوافق خلاصته عزمه على تعيين قائد الجيش رئيساً لحكومة انتقالية مدنية تضم ستة أو سبعة وزراء مدنيين من الطوائف الأساسية في حال الوصول الى مأزق دستوري، تكون مهمتها: وضع قانون انتخابي جديد يكون مقبولاً من الجميع، وإجراء انتخابات نيابية على أساسه في أسرع وقت ممكن، تحدد فيها الأكثرية في البلاد، لتتم على أساسها انتخابات رئاسة الجمهورية.

بتاريخ ٣ آب أكد الرئيس لحود خلال استقباله وفداً من الأحزاب والقوى الوطنية «إن المؤامرة الكبرى تتحضر منذ الآن لشهر أيلول، وهي تتمثل في إيجاد الطريقة التي من شأنها إقامة سلام بين الفلسطينيين وإسرائيل في شهر أيلول المقبل، والموضوع الأهم الذي يتم التداول به هو الإشادة بالمبادرة العربية، إلا أنهم طلبوا إلغاء ما تم إضافته في قمة بيروت العام ٢٠٠٢، أي حق العودة للفلسطينيين». (السفير ٣ آب ٢٠٠٧)

وعندما أصدرت الحكومة قراري إجراء الانتخابات الفرعية في بيروت والمتن اعتبر في كتاب أرسله إلى أمانة مجلس الوزراء «أن الجلسة باطلة»، وهو لم يوقع المرسوم «كونه مؤتمناً على الدستور وصلاحيات الرئاسة وإن كل دعوة لانعقاد مجلس الوزراء، اعتباراً من تاريخ ١١/ ١١/ ٢٠٠٦ تقع موقع المخالفة الدستورية، وتعتبر منعدمة الوجود». (النهار ٥ آب ٢٠٠٧).

وفي ٩/ ١١/ ٢٠٠٧ حذر الرئيس إميل لحود من انتخاب رئيس للجمهورية يقبل بإسقاط حق العودة. وجدد في ٢١/ ١١/ ٢٠٠٧ العهد في رسالة الاستقلال إلى اللبنانيين بالسعي حتى آخر دقيقة للمحافظة على وحدة لبنان، فيما ألغت دوائر القصر الجمهوري حفل الاستقبال السنوي لمناسبة عيد الاستقلال بسبب تعثر التوافق على رئيس. **وفي الثالث والعشرين من تشرين الثاني من العام ٢٠٠٧ أعلن الرئيس إميل لحود «توافر وتحقق أخطار حالة الطوارئ، فكلف الجيش حفظ الأمن، لكنه لم يعلن حكومة انتقالية برئاسة قائد الجيش، وغادر قصر بعبدا مع انتصاف الليل مستعرضاً حرس الشرف، لتبدأ فترة جديدة من الفراغ في سدة الرئاسة الأولى.**

(نهاد حشيشو، «المركز العربي للمعلومات»، كانون الأول، ٢٠٠٧)

صدر عن المركز العربي للمعلومات



إعداد: نهاد حشيشو

يطلب من المركز العربي للمعلومات بيروت - الحمراء - مبنى جريدة «السفير»
هاتف: ٣٥٠٠٠٥ (٠١) - ٧٤٣٦٠٢ (٠١) store.arabdocuments.info
لشراء النسخة الالكترونية:
www.arabicebook.com

السعر: L.L. 10,000

ISSN 1993-808X 50

